

الثقافة الإسلامية الثقافة الإسلامية الثقافة الإسلامية

الثقافة الإسلامية

المستوى الثالث (٣٠١)

تأليف

الشيخ محمد المصطفى الشاذلي

الدكتور محمد بن عبد الوهاب

مراجعة

الدكتور محمد بن عبد الوهاب

مركز النشر الثقافي

جامعة الملك سعود - الرياض

جريدة

الثقافة الإسلامية

المستوى الثالث (٣٠١)

تأليف

الأخوين محمد والي الدين الشيخ محمد العجلوني

الدكتور عوض جباري عبد الواحد

مراجعة

الدكتور محمد الزاهد علي (الدكتور حسين محمد الهادي)

General



مركز النشر العالمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص.ب. ١٥٤٠ - جدة ٢١٤٤١
الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ

© ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) جامعة الملك عبد العزيز

جميع حقوق الطبع محفوظة . غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ، أو تخزينه في أي نظام لحزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية هيئة أو بآية وسيلة ، سواء أكانت إلكترونية ، أم شرائط مغنطة ، أم ميكانيكية ، أم استنساخاً ، أم تسجيلاً ، أم غيرها إلا بإذن كتابي من صاحب حق الطبع .

الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م)

الطبعة الرابعة عشرة : ١٤١٣ هـ (١٩٩٢)

فهرسة عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك عبد العزيز

المبارك ، محمد .

الثقافة الإسلامية : المستوى الثالث؛ (٣٠١) / محمد المبارك ، محمد الغزالي ، مصطفى عبد الواحد ؛ مراجعة محمد إبراهيم علي ، حسين حامد حسان . - ط ١٤ .
جدة : جامعة الملك عبد العزيز - مركز النشر العلمي ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٤١٤ ص ١ سم . - (الكتاب الجامعي ؛ ٣)

١ . الثقافة الإسلامية . أ . الغزالي ، محمد (م . م) . ب . عبد الواحد ، مصطفى (م . م) . ج . علي ، محمد إبراهيم (مراجع) . د . حسان ، حسين حامد (مراجع) . هـ . جامعة الملك عبد العزيز . و . العنوان . ز . السلسلة .

٢١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
بحمد الله وحسن توفيقه أصبحت مادة الثقافة الإسلامية مادة اجبارية « متطلبات جامعة » على جميع طلاب الجامعة باختلاف مستوياتهم الدراسية .
واهتماما بهذه المادة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية باعتبارها الكلية المشرفة على تدريس هذه المادة فقد طلبت من بعض أساتذة مادة الثقافة الإسلامية بقسم الدعوة وأصول الدين بالكلية وضع منهج لهذه المادة يساعد الطلاب الدارسين على فهمها ويشرح بعض مفرداتها يكون في يد الطالب حسب مستواه . وقد وزع منهج هذه المادة على أربعة مستويات حسب المنهج المعتمد .
نسأل الله أن ينفع به وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم ؟

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
راشد بن راجح الشريف

القسم الأول نظام الأسرة

كتب هذا القسم : د. مصطفى عبد الواحد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا عرض عام لنظام الأسرة في الاسلام .

وهو نظام بالغ الروعة والاحكام جدير بالنظر والدراسة .

انه جزء من النظرة الاسلامية الشاملة للحياة والأحياء ، تلك النظرة التي لا تقصر عن شيء ولا يغيب عنها شيء ، فهي تجمع الى رعاية الواقع الانساني وهدايته بنور السماء .

ومنذ أربعة عشر قرنا تقوم الأسرة المسلمة قوية فتية لتثبت صدق نظرة الاسلام الى الانسان ، وخبرته بضروراته وحاجاته ، ورعايته لشاعره ونواذعه .

لم يعرف العالم نظاما للأسرة أسعد من النظام الاسلامي ، واليه يرجع الفضل في بقاء الأمة الاسلامية واستعصائها على الفناء ، رغم ما قاسته من نوازل وخطوب .

وما زالت الأسرة المسلمة حتى اليوم تؤدي واجبها في المجتمع تثبت دعائمه وتقوى بنيانه ، شاهدة على صدق الرسالة المحمدية واصلاحها للحياة .



وفي هذا العصر اشتد الهجوم على الاسلام دينا ، بعد نجاح أعدائه في حربه دنيا .

ان نجاحهم في تمزيق كتلتيه ، وتوهين قوته وخفض رايته ، أغراهم
بالهجوم عليه وطمعنه ، عقيدة وشريعة .

فهم يعلمون أن طبيعة العقيدة الاسلامية الامتداد والنماء ، وأن بقاءها
سليمة ناصعة قليل بنجاحها مرة أخرى في قيادة الانسانية وتوجيه الحياة .
فجهدوا وأجمعوا أمرهم في تشويه الاسلام وتبديل صورته وتحقير
ماضيهِ ، وارهاب البشرية من أن تستظل بظله ، أو تحكم بشرعته .

وكان نظام الأسرة في الاسلام هدفا لطمع خبيث وهجوم دائب .

لقد تناول الغربيون والمستشرقون هذا النظام بالعبس والغمز ، ثم
ما لبثوا أن قللوا الحملة داخل المجتمع الاسلامي ، حين بثوا أفكارهم
وثقافتهم في أقطار الاسلام ، قتلوكوا زمام كثير من المثقفين ، الذين اعتنقوا
آراءهم ، وراحوا يدافعون عنها ويقاتلون دونها ، ويحاولون أن يؤسسوا
دعائهم في المجتمع المسلم .

وتتالت الطعنات من كل صوب على نظام الاسلام للأسرة .

هذا يشنع على اباحة تعدد الزوجات ويستكره .

وآخر يستفزع اباحة الطلاق ويستهلوه .

وهذه تصرخ من تقرير قوامة الرجل وتفزع .

وكثيرون يهاجمون جوانب كثيرة من هذا النظام ، ويهاجمون عامة
ما يسمونه التقاليد الشرقية في هذا الصدد ، ويدخلون في هذه التقاليد
بعض شرائع الاسلام ووصاياه ، منددين بالرجعية والجمود .

ولم تأس هذه الحملة الظالمة سنين طويلة ، باحة عن آذان مصغية
أو أيدي حاكمة تنفذ لها ما تريد .

وفي هذه الأيام يشتد صراخها ويزداد الحاحها ، كأنها رأت أن قد طال
عليها الأمد ، فتمجلت بأوان التحقيق .

* * *

ان قوما يسرهم ان يفتحوا اعينهم ليجدوا المجتمع المسلم قد تخطى عن آخر ما بقى لديه من شريعة الاسلام ، فألقى نظام الأسرة الاسلامى ودرج على النظام المسيحى الغربى ، الذى يروونه أسعد وأنجع !

وهم لا شك خاطئون ضالون .. فلو عرفوا الحقيقة لرأوا نظام الأسرة فى الاسلام خليقا بإسعاد المجتمع وشفاء آلامه وتوثيق عراه .

لكن الحق قد على الاسلام وكرهته دون فهم ولا علم ، يحصل هؤلاء على طعنه وحر به واستعجال اليوم الذى ينمى فيه ظله .. !
ألا يعلمون أن هذا الدين لا يزال منصورا وأن جنده هم الغالبون .. ؟!

* * *

وهذه صورة صادقة لنظام الأسرة فى الاسلام تلقى الضوء على دعائها ومزاياها ، وتلفت النظر الى ما فى بنائها من قوة ورسوخ ، وتدفع شبهات الضالين وطمعون الحاقدين ، فى سهولة ووضوح .

وليعلم الكارهون لهذا النظام الناقمون عليه أنهم يحاولون عبثا ويطلبون محالا ، حين يتوهمون أن من الممكن أن تفقد الأسرة المسلمة كيانها ، وأن تنبذ الأمة الاسلامية نظامها وتنقض عهدها ، فإن هذه الأمة قد جربت هذا النظام قرونا عديدة وعاشت به أجيالا سعيدة ، وما زالت معجبة به متحمسة له ، ترى غيره من الأنظمة باطلا وتشاهد من مآسى الأمم الأخرى ما تحمد به نظامها وتمسك به .

فليس من السهل أن تخدع لتلقى بها فى يدها وتتلقى ما فى أيدي الآخرين .

بل ان محاولة تطبيق نظام غيره فى هذه الأمة لا تفلح ولو صارت قانونا نافذا وأمرأ واقما . والشواهد على ذلك فى الدول التى فرضت أنظمة مسخت بها النظام الاسلامى للأسرة ، فما يزال سواد الشعب هناك ينفذ قواعد الاسلام للأبرة ويحرص عليها ، رغم نبذ تلك الدول لها .

ان هذه الأمة تعرف طريقها وتعامل ربها ، مستبشرة بما أخبرها به
نبيها ، من أنه « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من
خالفهم حتى يأتي أمر الله » .

ان الاسلام هو روح هذا المجتمع وحياته ، وسيظل موجها له مهيمنا
عليه حتى آخر الأجيال .

بناء الأسرة

ضرورة الأسرة

حث الاسلام على تكوين الأسرة ودعا الناس الى أن يعيشوا في ظلها.
اذ هي الصورة المثلى للحياة المستقرة التى تلبى رغائب الانسان وتفي
بحاجاته .

وهي الوضع الفطرى الذى ارتضاه الله لحياة البشر منذ فجر الخليقة .
« ولقد ارسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية .. » (١)
فحياة الانسان فردا فذا، في هجير الحياة يواجه وحده أجواءها الغائمة،
أمر لا يراه الاسلام ولا يرضاه .

لأن في فطرة الانسان الحاجة الى الأسرة وجوها الظليل ، وفي طبيعة
الحياة أنها لا تواجه بالجهد المفرد الضئيل .

بل تحتاج الى تناصر القوى وتبادل المشاعر ، والتعاون على حمل
الأعباء ومواجهة المصاعب ، مما لا يفي به الا نظام الأسرة .

تلك فطرة الحياة والأحياء ، والانسان مطالب باحترامها والنهج على
هداها .

« فطرة الله التى فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله » (٢) .

من وظائف الأسرة :

وفي دعوة الاسلام الى حياة الأسرة وترغيه في اقامتها تبرز لها وظائف
جليلة وتظهر ثمرات ذات أثر فعال في حياة الفرد والمجتمع ، اذ هي نعمة

(١) سورة الرعد ٢٨

(٢) سورة الروم ٢٠

من نعم الله وآية من آياته ، هيأها لعباده وارتضاها لهم لتستقر بهم الحياة وتتهيا لهم أسباب الطمأنينة :

« ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (١) .

ان المشاعر والعواطف التي تنمو في جو الأسرة غذاء لا تستغنى عنه النفس ولا يكفيها سواه . مما يجعل الأسرة نعمة ورحمة هي التعاسة والشقاء ؛ ويجعلها فضلا من الله كالطيبات من الماء والغذاء .

« والله جعل لكم من انفسكم ازواجا ، وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفنة ، وزفكم من الطيبات » (٢)

والانسان مفتقر الى تلك النعمة في مراحل عمره جميعا .

فالطفل لا بد له من النشأة في أسرة . والا نسا مبتور العواطف شاذ السلوك .

وحاجته الى أمه وأبيه حاجة أصيلة ، لا يفيها عنها حياة أخرى أو تعهد .

كذلك يحتاج الانسان الى الأسرة شابا ورجلا وكهلا . يجد رعاية في بطن أمه ولا ترضى فطرته بديلا عنها ، فيظل مفتقرا أبدا الى حماها متمطشا الى عواطفها ومشاعرها .

والأسرة كذلك وظائفها الخاصة في ميدان التربية لا يغني عنها عامل آخر .

« فهي العامل الوحيد للحضانة والتربية المقصودة في المراحل الأولى للطفولة » .

ولا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسد مسد المنزل في هذه الشؤون .

(١) سورة الروم ٢١ .

(٢) سورة النحل ٧٢ .

ولا يقصد من دور الحضاة أو الكفالة التى تنشئها الدولة والهيئات لايواء الأطفال فى مراحلهم الأولى ، الا تدارك الحالات التى يحرم فيها الطفل من الأسرة أو تحول فيها ظروف قاهرة بين الأسرة وقيامها بهذه الوظيفة .

ولا يتاح لهذه المؤسسات ، مهما حرصت على تجويد أعمالها أن تحقق ما يحققه المنزل فى هذه الأمور .

وعلى الأسرة يقع عبء كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع مراحل الطفولة ، بل فى المراحل التالية لها كذلك .

وفى الأمم التى تسم معاهدها الدراسية على نظام الحياد فى شئون الدين والأخلاق الدينية ، فتنفض يدها من جميع الأمور التى تنصل بهذه النواحي ، كفرنسا والأمم التى نحت فحوها ، فى هذه الأمم وفى تلك يقع عبء التربية الدينية كاملا على عاتق الأسرة وحدها .

وبفضل الحياة فى الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلى والعواطف الأسرية المختلفة ، وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنتظمة .

فالأسرة هى التى تجعل من الطفل حيوانا مدنيا ، وتزوده بالعواطف والاتجاهات اللازمة للحياة فى المجتمع وفى البيت (١) .

الاسرة اصل :

ان الأسرة أصل راسخ من أصول الحياة البشرية .

ومهما اختلفت ضوابطها وقبورها من مجتمع لآخر ، فلن تختلف النظرة اليها كضرورة لا تستغنى عنها أمة ولا جيل .

ومن هنا يمد الهجوم على الأسرة فى هذا العصر كيذا خيثا ، يحاول مسخ الفطرة واخفاء الحقيقة .

(١) الاسرة والمجتمع للدكتور على عبد الواحد واى ص ٢٠ بتصرف .

وكل ما جناه المفتونون بالحياة الشريفة أن جلبوا الشقاء لأنفسهم
والوهن والاضطراب لمجتمعاتهم .

اذ أتى الأسرة غيرة نابعة من الفطرة ، ولا يمكن للإنسان أن يسعد في
حياة تتجاهل الفطرة وتبدل حقائقها .

فاذا حرم الانسان نعمة النشأة في رحاب الأسرة امتد الخلل الى آفاق
حياته وأحس بالظلم الى رحيق الحنان والألفة ، وبالشوق الى أن يضمه
جناح الأسرة ، مما يدل على أن ذلك النظام الفطري ضرورة لا يصلح
الانسانية التحول عنها .

« وما هو الأثر الذي يترتب على إلغاء الأسرة بأنواعها المعروفة بين
الأجيال البشرية ؟ »

يجب على ذلك الأستاذ العقاد مشيراً الى واقع المجتمع الغربي فيقول:

« ان أول الآثار التي تشاهد في هذه الحالة ، أن الناس يخفون
الأسرة بما يشبهها وينوب عنها ، فلا يكفيهم مجرد الاجتماع في مكان
واحد ، ولا يغنيهم أنهم يشتركون في المآكل والمشرب مئات وألوفاً ، كما
يحدث في الجيوش والأديرة والمدارس الداخلية ، ولكنهم يخفون حنان
الأسرة ورعاية الأبوة والأمومة خلقاً يعلمون أنه مصطنع ، ولا يستغنون عنه
مع علمهم بأنه اصطناع » .

فتظهر أسماء التحبيب والتصغير في الجنود ، كأنهم أطفال صغار ؛
وتظهر الحيوانات الداجنة التي يعطف عليها المسكر كما يعطف على أبناء
البيت وتظهر أمومة الكنيسة وأحضان المدرسة وأخوة الدير وأشباه هذه
القربات « العائلية » التي يخلقها المجتمعون معها ، حتى لو وجدت لكل
فرد منهم علاقته العائلية بنوويه .

واذا فقد الانسان هذا الشعور الحميم ، لم يكن قصارى الأمر عنده
أنه يعاني « النقص الاجتماعي » في أخلاقه القومية أو أخلاقه الانسانية ؛

بل كان من جراء ذلك أنه يعاني قصصا « بيولوجيا » يؤثر في الغريزة والعقل، ويدل على أن المسألة في أصولها مسألة الحياة ، ومسألة الأوضاع والأنظمة والقوانين » (١) .

تحذير للشاردين ؟

ورعاية لهذه الضرورة وحماية للإنسان من الجوار والتلف ، كان تحذير الاسلام من محاولة التملص من رباط الأسرة واستمراء الحياة الشريرة ..

عن أبي هريرة قال :

« لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء ، والمترجلات من النساء التشبهات بالرجال ، والمتبتلين من الرجال الذين يقولون لا نتزوج ، والمتبتلات من النساء الاتى يقطن ذلك » (٢) .

وقد رفض الرسول صلى الله عليه وسلم اقرار من عزم على الاقطاع الى العبادة وترك الزوج ، وأعلن أن حياة الأسرة من سنته .

« فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٣) .

ويكنى أنه كان قدوة لأمته في ذلك ، ولو كان الترفع عن حياة الأسرة رقيقا وفضلا لكاد هو أولى به ، لكنه تزوج وأنجب وحمل أعباء الزوجة والولد ومن هنا فلا مكان لمتنطع يزعم أن في حياة الأسرة مشغلة عن العبادة أو عائقا عن هوى الله !

روى المروزي عن أحمد بن حنبل قال :

« ليست العزوية من أمر الاسلام في شيء . النبي صلى الله عليه وسلم تزوج .

ثم قال : لو كان بشر ين ارث قد تزوج كان قد تم أمره كله .

(١) من مقال للاستاذ . اد في مجلة الرسالة ، بتصرف .

(٢) رواه الحافظ ابن ا رزى في « تلبيس إبليس » .

(٣) الحديث في صحيح بخارى

لو ترك الناس النكاح لم يفزوا ولم يحجوا ، ولم يكن كذا ولم يكن كذا ..

قال : ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التبتل . فمن رغب عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو على غير الحق . ويعقوب في حزنه قد تزوج وولد له .

وعن ابراهيم بن أدهم قال : « .. انظر عافاك الله ما كان عليه محمد وأصحابه . لبكاء الصبي بين يدي أبيه متسخطاً يطلب منه خبزاً ، أفضل من كذا وكذا . أين يلحق المتعبد العزب !! » (١) .

ترغيب ودعوة :

وقد جاء الأمر بتكوين الأسرة في الكتاب والسنة دالاً على رعاية الاسلام بها واهتمامه بشأنها .

قال الله سبحانه : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » (٢) .

وهو الأمر على من قدر عليهم الرزق وكفل لهم التوسعة والغنى فقال :

« أن يكونوا فقراء يفتنهم الله من فضله » (٣) .

وكذلك أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ورغب ، فقال :

« تناكحوا تكثرُوا » (٤) .

وقال :

« من أحب فطرتي فليستن بسنتي وإن من سنتي النكاح » (٥) .

(١) انظر في ذلك تلبس إبليس لابن الجوزي .

(٢) ، (٣) سورة النور ٣٢ . والآيم من لا زوج له من الرجال والنساء .

(٤) ذكر ابن مردويه في تفسيره .

(٥) أبو يعلى في مسنده بسند حسن .

وبين القرآن أن الأنبياء عليهم السلام وهم أصحاب السلوك الأمثل
قد ارتبطوا بالأسرة وطلبوا الولد .

فهذا زكريا عليه السلام يقول :

« رب هب لي من لدنك ذرية طيبة انك سميع الدعاء » (١) .

وابراهيم الخليل يقول :

« وب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي » (٢) .

وهؤلاء المؤمنون يعلمهم ربهم أن يتوجهوا اليه بالدعاء الضارع أن
يهب لهم طمأنينة الحياة في الأسرة ويذيقهم سعادتها ..

« وبنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين » (٣) .

وهو توجيه بالبحث عن الحياة الطيبة في رحاب الأسرة وتفيؤ ظلها .
ذلك لأن الاسلام يوقن بضرورة تلك الحياة للانسان ويراها ضرورة من
ضرورات حياته ليحيا في أمان من القلق والشقاء .

حق الغريزة :

وفي الأسرة تلبية مأمونة لحاجة الغريزة بين الزوجين .. فهي قيد لعلاقات
الغريزة منظور فيه الى مصير النسل ، تفي بالاشباع وتجنب الفوضى
والتدمير .

« فهي أولا تكسر من حدة الشهوة المجنونة ، لأن الانسان يزهد
بفطرته في كل شيء يملكه !

فاذا اطمأن الزوج والزوجة بعد فترة التعطش الأولى الى أن كلا منهما
يملك الآخر في كل لحظة بيدها ، لم يعد هناك دافع الى التشمي العنيف
والسعار الملهوف .

(١) سورة آل عمران ٣٨ .

(٢) سورة ابراهيم ٤٠ .

(٣) سورة الفرقان ٧٤ .

والأسرة كذلك بمشاكلها الخاصة ومطالبها الدائمة ، وعلى الأخيـر حين
يكثـر الأولاد ويحتاجون لمزيد من الرعاية ، تصـرف النفس عن الشهوة الملحة
وتقف بها عند الحد المعقول ، الذى لا يرهق الجسم ولا يكلفه شغلا .

فمن ناحية الفريضة الجنسية ذاتها نجد الأسرة هى المنظم الطبيعى
لإطلاق الشهوة ، بالصورة التى تمنع دمار الجسد وعذاب اللهفة الدائمة ،
وتمنع الفرد السوى فى الوقت ذاته فصيا معقولا من المتعة الجسدية
ينتهى به الى الرضا والارتواء (١) .

ان الأسرة هى النظام الذى يضمن الاستجابة الطبيعية بين الزوجين
دون اعانت للفرد أو تدمير للمجتمع . وفى ظلها تجد الفريضة علاجها
ومتنفسها الفطرى ، ولن يفلح نظام غيرها فى هذا المجال (٢) .

تأمين للبذل والتحمل :

والأسرة فى حقيقتها محض للمعانى الانسانية والمثل العالية ، يمنح
الإنسان خصائص سامية ويفرس فيه صفات نبيلة ، من الايثار والتحمل
والتضحية والفداء .

ففيها يتعلم الفرد كيف يعمل للجماعة ، وكيف يكـد ويبذل دون ابتغاء
أجر إلا من الله أو انتظار نفع ، وكيف ينسى نفسه ويتذكر غيره من أصحاب
الضرورات .

وهو بهذا يكون مثالا لذريته يعلمهم كيف يقاوم الإنسان الأثرة ويعدل
عنها الى الايثار ، وكيف يحتم بأمور الخلق مخلصا بمنزها .

وفيها يتبادل أفراد الأسرة الحب والحنان فتألف قلوبهم على الخير
ويتعاونون على أعباء الحياة .

وبهذا تصبح الأسرة مدرسة ناد فـ تعلم الحب والوفاء نفـرس البر
والتحمل وتثمر الاحسان والفضل .

(١) الإنسان بين المادية والاسلام : ناذ محمد قطب .

(٢) يراجع كتاب الاسلام والمشكاة ١ بنسبة للمؤلف .

الانسانية اسرة :

ان الانسانية كلها أسرة كبيرة .
ولن يستطيع أداء واجبه في تلك الأسرة الممتدة الأطراف الا من ترمس
بأداء الواجب في أسرته الصغيرة .
ولهذا نجد القرآن حين يوجه البشر الى التعاطف والتراحم يذكرهم
بأنهم كانوا في الأصل أسرة صغيرة ، ثم نت واتسعت أطرافها . فليحتفظوا
بالتراحم والتواصل .

قال تعالى :

« يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذى تساطون به والأرحام
ان الله كان عليكم رقيبا » (١) .

هكذا شاء الخالق سبحانه .. أن ينشأ الناس في هذا الإطار المحكم ،
وأن تلازمهم تلك النشأة على مر الأجيال .

« هو الذى خلقكم من نفس واحدة ، وجعل منها زوجها ليسكن
إليها » (٢) .

والإنسان بخير ما احترم هذه الفطرة وعاش في ظلالها . فإن تنكر لها ؛
وحاد عن سنتها فانه يقع في المخاطر ويواجه الأهوال ، كما هو مشاهد في
بعض البيئات المادية في عصرنا التي خرج فيها قوم على الطبيعة وقهضوا
عهد الفطرة .

ولئن كان نظام الأسرة قد اضطرب في هذه البيئات ووهنت قواه ؛
بفعل المآثم والأدواء التي شاعت فيها ، فلا يسوغ للأمة الاسلامية أن تندفع
الى التقليد والمجازاة بلا تعقل ولا تفكير .

بل ان من المحتم علينا أن نعمل على استقرار الأسرة وسعادتها كما أراد
الاسلام ، فإن نظام الأسرة بمنهج الاسلامي ضرورة لمجتمعنا كي يحيا
سعيدا آمنا ، ويواجه مشكلات الحياة في قوة وثبات .

(١) سورة النساء ١

(٢) الامراء ١٨٩

التكوين

تبدأ مرحلة التكوين منذ أن يشعر الرجل بحاجته الى امرأة تشاركه حياته وتحمل معه أعباءها . وتحقق له ما كتب الله للرجل أن يبتغيه بالزواج .
وحيث يبدأ باختيار من يراها جذيرة بتحقيق غاياته .

وهذه خطوة هامة من خطوات التكوين ، فعملها يتوقف نجاح الأسرة في مهامها أو فشلها فيما أخطط بها .

لذا لا يترك الإسلام فيها الإنسان لمواه ، بل يحيطه بالارشاد والتوجيه حتى يصل الى شاطئ الأمان ، ويبنى في حياته الطمأنينة وحسن العاقبة .

الزوجة المحمودة :

ووجهة نظر الإسلام في اختيار الزوجة الصالحة مبنية على نظرتها العامة لغاية الزواج .

ففي رأى الإسلام أن الزواج لا يقتصر ثمرته على اشباع الغريزة وتلبية الرغائب المادية ، بل أن له وظائف نفسية وروحية واجتماعية ، لابد من رعايتها واعتبارها الى جانب مطالب الغريزة .

ومن هنا فلا يجوز الاقتصار في اختيار الزوجة على اعتبار جانب الجسد وحده وإهمال ما عداه ، بل لابد من رعاية الأهداف جميعا وضمان الوفاء لها بما تحتاج .

أن كفاية الغريزة يكفى فيه الجبال والنضارة ، ولكنه لن يفنى وحده في اشباع أشواق الروح ورغائب النفس من السكينة والحب والأمان .

فالزوجة المحمودة في نظر الإسلام هي التي تستطيع أن تفي لزوجها برغائبه النظرية جميعا ، والتي تتأصل فيها صفات الانسانية الفاضلة الى

جوار أوصاف الجمال المرغوبة وتلك هي الكفيلة باستقرار الأسرة واستعصائها على الزلزلة والاضطراب .

وهذا هو ما وجه الاسلام راغب الزواج اليه .
يقول الله سبحانه :

« ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » (١)

فهذه مفاضلة بين نفسين ومقارنة بين مبدئين :-

مؤمنة سليمة القلب صحيحة الاتجاه تقيّة الفطرة .

ومشركة فاسدة العقيدة ضالة القصد ..

والفرض أنها تفوق المؤمنة جبالاً وفتنة .

وتحكم الآية بأن الأولى خير من الثانية .

وفي هذا دلالة على أن معنى الاختيار اعتبار سلامة العقيدة والخلق والاتجاه ، قبل اعتبار الوضاعة والجمال .

وهذا لا يعنى اهدار قيمة الجمال في الزوجة أو ذم من يتفنيه !
بل يعنى شمول النظرة التي يوجهها الخاطب الى فتاته ، ورعاية المهم عند توزيع الصفات .

قال الرسول صلوات الله عليه :

« تنكح المرأة لأربع :

لما لها ولحسبها ولجمالها ، ولدينها .

فاظفر ببلات الدين ، تربت يمينك (٢) .

فهنا يمدد الرسول صلى الله عليه وسلم افراض الناس الغالبة من
السزواج ، وبين أن منهم من يبتنى بعض الصفات دون بعض ، ويبحث

(١) سورة البقرة ٢٢١ .

(٢) البخارى .

الخطاب على تقدير الدين والحرص عليه ، الى جانب ما يريد في زوجته من أوصاف .

واعتبار الدين والحرص عليه ، يعنى رغبة الاسلام في استقرار الأسرة ورخاء ريعها .

فإن زوجة لا دين لها وبال على زوجها وذريتها . ومثلها لا تنفى في ملعة ، ولا تثبت في نازلة ، ولا تسعد في حياة .

إن جمالها وفتنتها ومالها وحسبها ، لن يقر عينها أو يقر عين أسرتها بها . بل ربما اقلبت مزايها هذه الى أخطار مدمرة ، وريح عاضفة .

أما إيمانها وقواها فانه يجعلها ثمرة مباركة ورحمة سابعة ومتاع نافعا وزادا معينا .

وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« إن الدنيا كلها متاع ، وخير متاعها المرأة الصالحة » (١) .

وهذه المرأة الصالحة لا يفرض فيها أن تكون خالية من كل حلية سوى الصلاح ، ولكن صلاحها هو الذى يمكنها من اسعاد أسرتها وبسط جناح الحب والرحمة عليها .

وقد أشاد الرسول صلى الله عليه وسلم ببعض المزايا في نساء قريش الصالحات ، ونوه بما فيهن من خير ، وما يحققه لأسرهن من اسعاد ، قال : « خير نساء ركبن الأهل صالح نساء قريش ، أحناء على ولد في صفه ، وأرعاه على زوج في ذات يده » (٢) .

ونستطيع أن نرى صورة للزوجة المثالية في نظر الاسلام ، من خلال اجابة النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأل : أى النساء خير ؟

(١) النسائي ومسلم .

(٢) الشيخان .

قال :

« اثنتى تسره اذا نظر ، وتطيعه اذا امر ، ولا تخالفه في نفسها ولا ماله بما يكره » (١) .

فهنا مجموع صفات :

بعضها يتصل بجانب الجسد وجماله .

وبعضها يدل على شرف النفس وطهارة السرية ونضج الخلق .

مما يدل على تكامل نظرة الاسلام الى الزوجة الصالحة وشمولها لكل الآفاق .

فالقذى ينبغى هو اتساع النظرة وتوازنها .

أما اذا تفرقت الصفات في النساء وبشرت فيهن المزايا ، فالحرص على سلامة الدين واجب ، وان لم يكن معه شيء من الصفات الأخرى .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لا تزوجوا النساء لحسنهن ، فمضى حسنهن أن يردن .

ولا تزوجوهن لاموالهن ، فمضى أموالهن أن تطفين .

ولكن تزوجوهن على الدين .

ولامة خرماء سوداء ذات دين افصل » (٢) .

فحين لا يجد الرجل من تجمع الى جمال الجسد صدق الايمان ، بل يجد ذات دين ليست بوضيئة ، أو يجد جميلة ليست بذات دين فعليه أن يرجح كفة الدين على سواها ، وعندئذ يفوز بالحسنى وينجو من البوار .
أما حين يميل مع الهوى ، وينظر في الاختيار بغير هذا المنظار ، فليس بعيد أن تتنابه النوائب ، ولا آمن أن تحتاجه الأعاصير .

(١) أصحاب السنن .

(٢) ابن ماجه .

وهذا مغزى قول الرسول صلوات الله وسلامه عليه :

« من تزوج امرأة لمزها لم يزد الله الا ذلًا ، ومن تزوجها لمالها لم يزد الله الا فقرا ، ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله الا دناءة » .

ومن تزوج امرأة لم يرد بها الا ان يفنى بصره ويحصن فرجه او يصل رحمه ، بارك الله له فيها وبارك لها فيه » (١) .

فهو يغامر بسعادته وأمنه ، حين يقترب بمن لا تنعم بالايان ولا تستقيم على نهجه ، اذ يسلم زمامه الى تيار الهوى المتقلب ، الدائر مع الشهوات والملاذات ، الباحث عن المتع والمتاعم ، الذى لا يتقيد بفضيلة ولا مبدأ ، ولا يهدف الى غاية ولا يبحث عن حقيقة ، فيتعبد بذلك عن الأمن والسعادة . وينبغي أن يراعى الرجل فى الاختيار ملاءمة البيئة وكفاية مهمها ، فان كان فى بيئة تستلزم الصناعات فلا يتعلق بالترف .

وان كان ممن يستكثر بالولد ويحرص عليه فلا يختار العقيم . فقد جاء رجل الى النبی صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، أصبت امرأة ذات جمال وحسب ، وانها لا تلد ، أفأتزوجها ؟ قال : لا . فأتاه الثانية فنهاه ، ثم أتاه الثالثة فقال :

« تزوجوا الودود الولود ، فانى مكائر بكم الأمم » (٢) .

وهكذا نرى أن الاسلام يوصى فى اختيار الزوجة بالبحث عن الحقيقة الراسخة ، والحرص على الدعائم القوية ، التى يمكن أن يعتمد عليها بناء الأسرة فلا يناله الوهن ولا يصيبه الانهيار .

الزوج المحمود :

أما الزوج المثالى فى نظر الاسلام فهو الذى تجتمع فيه صفات الانسانية الفاضلة وأخلاق الرجولة المكتملة ، فيُنظر الى الحياة نظرة صادقة ويسلك فيها السبيل القويم

(١) روى نحوه ابن حبان .

(٢) ابو داود والنسائى والحاكم وصححه .

وليس هو الذى يمتلك الثروة أو يكلف بحسن المظهر والعجاء ، دون أن يشفع ذلك بموهبة فضل أو عنصر خير ..

وعلى الفتاة أن تحرص على الأول فان عنده سعادتها وأمنها ، وألا تتطلع الى الآخر أو تنخدع بمظهره فان المعول على السعادة الحقيقية والاستقرار الدائم ، وذلك لا يتأتى الا بالحياة مع زوج يؤمن بالحق والواجب ، ويعرف حقيقة الدنيا ويوقن بالجزاء فى الآخرة .

أما حين تنبث الشرور من النفس الشريرة التى لا يعصمها الدين ولا يبرها اليقين ، فلن تنفى الثروة أو الرخاء فى تبديد الضياع والشقاء وليس وراء ذلك إلا الخسران المبين .

ولهذا رجع الاسلام التقير الطاهر النفس ، الناصح السيرة ، المستقيم الخلق ، على الغنى الذى لا تتولفر فيه هذه الخصال ..

« مر رجل على النبی صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما تقولون فى هذا ؟ قالوا : حری ان خطب أن ینکح ، وان شفیع أن یشفع ، وان قال أن یمستم ثم سکت .

فمر رجل من فقراء المسلمين ، فقال : ما تقولون فى هذا ؟

قالوا : حری ان خطب ألا ینکح ، وان شفیع ألا یشفع ، وان قال ألا یمستم .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« هذا خير من ملء الأرض مثل هذا » (١) .

وذلك يحتم على الناس أن يقدروا الايمان والخلق حق قدرهما وإن يحترموا كرم النفس وارتضاءها واستعدادها لمآلى الأمور .

(١) البخارى .

فبذلك تنصف الحقيقة وتقر الأوضاع وتسود القيم الفاضلة .
أما الانحراف عن هذا النهج فانه يثير الفوضى في المجتمع ويشيع العوج
والفساد .

قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فاتكحوه ، الا تفعلوه تكن فتنة في
الارض وفساد كبير » .
قالوا : يارسول الله وان كان فيه ؟ (أى فقر وقلة) .
قال :

« اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فاتكحوه - ثلاث مرات » (١) .
وهذه نظرة صادقة الى حقائق الأشياء ؛ خليفة أن تهب الأسرة المساعدة
والهناء ، فان الفضل في النفس لا في العوارض الخارجة عنها . وصدق من
قال :

يَغْنِي النَّفْسَ لِمَنْ يَمَلِكُ قَلْبُ خَيْرٍ مِنْ غِنَى الْمَالِ
وَفَضْلُ النَّفْسِ فِي النَّفْسِ لَيْسَ الْفَضْلُ فِي الْحَالِ

وهي نظرة اعتبرت فيها حاجة الأسرة الى الاستقرار وصدق العلاقات،
بعيدا عن الفتنة والزيف والخداع .

وهي أيضا تطبيق لما أعلنه الاسلام عن رأيه في مقادير العباد ومقياس
التفاضل بينهم ، اذ جعل التفاضل فيما يعمر القلب ويسيطر على الوجدان
من المبادئ والغايات ، وفي صدق النظرة الى الحياة والأحياء .

« يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعويا والقبائل
لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ، ان الله عليم خبير » (٢) .

(٢) الترمذى وحسنه .

(١) سورة الحجرات ١٣ .

فلا غرو أن سجل الإسلام هذه الحقيقة عند بناء الأسرة ، فهي مجال من مجالات التطبيق يتضح فيه مدى الايمان والاقتناع . وليس ممكنا أن يقر الإسلام مبدأ تحكم الثروة وسيطرة المال والجاه على الأسرة ، ففي ذلك تعطيم لمبادئه واخسار لميزاته .

وقد التقت نظرة الاسلام الى الزوجة المحمودة مع نظره الى الزوج المحمود ، عند صدق الايمان وسلامة الفطرة وكرم الخلق ومهارة النفس واستقامة السلوك .

الخطبة :

حين يطمئن الرجل الى حسن اختياره ، ويرضى بما في المرأة التي اختارها من صفات ، ويرى أن حياتهما معا تكفل لهما السعادة وتحقق الأمل فليقدم للخطبة .

والخطبة تعبير واضح عن الرغبة في الزواج ، وهي خطوة وان كانت لا تترتب عليها تبعات ملزمة فهي أساسية في طريق الالتزام .

ولهذا ينبغي أن تصدر عن رغبة صادقة واقتناع بصير .

وقد جعل الاسلام الخطبة وسيلة للتعرف على الصفات المرغوبة التي يهيم الرجل الاطمئنان اليها فيمن يريد بها زوجا له .

حتى يقدم على الزواج وهو مرتاح الى سمات زوجته الحسنة والمعنونة فلا يفاجأ بعد بما ينقص حياته ويكدر عيشته .

في هذا جاء قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى تكاثرها فليكن » (١) .

(١) أبو داود والشافعي والحاكم وصححه .

فإن اطلاع الرجل على مواهب المرأة جميعاً يجعله على بصيرة من بداية الطريق ، فإذا أقدم كان عن قصد مما يكتب للعلاقة بينهما البقاء .

عن المغيرة أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » (١) .

وقد كره الاسلام الاقدام على الزواج دون نظر وتثبت ، خشية تقطع العلاقات عند تبين الحقيقة .

قال ابو هريرة : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فأكبره أنه تزوج امرأة من الانصار . فقال رسول الله : انظرت إليها ؟

قال : لا . قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الانصار شيئاً » (٢) .

ذلك لأن رعاية الجاهل الحسى الى جوار رعاية الجاهل الروحي والخلقي تكمل الاختيار الموفق الذي تمر به الحياة الزوجية وتؤدي غايتها في سكونة واطمئنان .

لا مضاربة :

وقد حرم الاسلام أن يخطب الرجل على خطبة أخيه مادامت قائمة ، حماية لعلاقة الزواج من المضاربة الخبيثة التي تفسد الضامير وتلوث القلوب وتقطع العلاقات .

فإن تحكم الثراء وغلبة الجاه يقرب الموازين ويحطم القيم ، فلا يبقى مكان لشرف خلق أو ارتقاء نفس .

والاسلام يكره اختلال القيم في المجتمع ويعارب اضطراب نظراته وفساد هديره .

قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو يأذن له » .

(١) مسلم والنسائي .

(٢) مسلم والنسائي .

والزواج الناجح لا يكون الا عن توافق و رغبة ، لا عن اغراء وتأثير
فلم يكن بد من التضييق على الأهواء والزوات .

ان السطو على عواطف الناس قبيح كالسطو على أموالهم ، ورابطة
الأخوة بين المسلمين ينبغي أن تحجبهم عن طعن القلوب وفساد الفلائق .
المرأة تخطب الرجل :

ومن صدق الاسلام وصراحته أنه قرر للمزاة حقها في طلب الزواج ممن
ترغب ، مادامت ترى الأسس الصالحة في الاختيار .

وقد كان هذا معروفا عند العرب ، وفي السيرة أن خديجة بنت خويلد
رضي الله عنها رغبت في الزواج من الرسول صلوات الله عليه فأرسلت
إليه .

وليس في خطبة المرأة ما يشينها أو يحقر منزلتها ، فالزواج علاقة
مشتركة لا يتعين أن يكون الرجل هو البادئ فيها . ومادامت المرأة لا
تميل مع الهوى ولا تفتتن بالظواهر فلا بأس عليها ولا خطر منها .

قال انس : ان امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم .
فضحكت ابنة انس ، فقالت : ما كان اقل حياءها !

فقال انس : هي خير منك ، عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه
وسلم (١) .

هذا رقى وانصاف للمرأة لم يصل اليه الكثير من المجتمعات حتى
الآن .

ومع هذا يرمى المفكرون الاسلام بأنه يقيم العلاقات الزوجية بالأسر
والقهر ، وينمط حق المرأة في الرضا والاختيار .
وهو طمس للحقيقة واقتراء لا يقوم على أساس .

(١) رواه الخمسة .

ان الاسلام دين الفطرة ، لا يعترف بالمظاهر الكاذبة أو التقاليد المصطنعة ، فليس في هذا حقوى الله ولاصلاح المجتمع .

وعلاقة الزواج كأي علاقة ملزمة بين طرفين ، لا حرج فيها أن يبحث كل طرف عما يبتغيه وأن يتحرى الأوفق والأكمل .

والغالب أن حياة المرأة الفطرية يمنعها من الجهر برأيها والتصریح برغبتها ، وهنا ينبغي لوليها أن يتحرى رغبتها ويستهدف مصلحتها ، ويتولى البحث عن طلبتها مبتغيا خيرا وسعادتها .

وهذا مثل من الصدر الأول :

عن ابن عمر قال : « تأييت حفصة من خنيس بن حذافة السهمي وكان من أصحاب النبي توفي بالمدينة . فقال عمر : عرضت حفصة على عثمان ، فقال سأنظر في أمري . فلبثت ليالي ، ثم لقيني فقال قد بدالى ألا أتزوج يومى هذا . فلقيت أبا بكر الصديق فقلت : ان شئت زوجتك حفصة . فحسب أبو بكر . وكنت أوجد عليه منى على عثمان . فلبثت ليالى ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكحها إياه .

فلقيني أبو بكر فقال : لملك وجدت على حين عرضت على حفصة فلم أرجع اليك شيئا ؟ .

قال عمر : قلت : نعم . قال أبو بكر : انه لم يمنعني أن أرجع اليك فيما عرضت على إلا أنى كنت علمت أن رسول الله ذكرها ، فلم أكره لأفشى سر رسول الله ، ولو تركها قبلتها (١) » .

هكذا كانوا ينظرون لعلاقة الزواج يبدأ عن التقاليد المعاصرة والمظاهر الزائفة .

(١) البخارى .

رضا المرأة .

لم يرض الاسلام أن تزوج النساء قسرا وكرها ، بل اشترط اذنهن وقبولهن .

وهذا عدل واجب وحق طبيعي لا غرابة فيه ، فالزواج حياة مشتركة وعلاقة فيها قصد الدوام والاستمرار ، ليس لقاء عابرا ولا نزوة طارئة ، وما يجوز أن تكره المرأة على عيش لا ترضاه أو تحصل على ما تأباه .

فأوجب الاسلام استئذان المرأة قبل تزويجها .

فإن كانت ثيبا فإن تجربتها للحياة تجعلها صريحة في القبول أو الرفض .
إن كانت بكرا فالأغلب أن يملكها الحياء فلا تجهر بالأذن ، بل تصمت بلا أمانة على اعتراض أو إياه .

وقد أكتفى الاسلام منها بهذا الصمت المقترن بشواهد الرضا .

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » .

فألوا يارسول الله وكيف الذنبا ؟

قال : « إن تسكت (١) » .

وفي رواية : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر واذنها سكوتها » .

ومعنى أن الثيب أحق بنفسها : أنها تستطيع أن تبدي رأيها وتملكه ، ويدل لذلك ما رواه ابن ماجه :

« الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاعا صماتها » .

(١) رواه الخمسة .

وكانت وصايا الاسلام صريحة في ثنى الاكراه واستبعاد القسر عن علاقة الزواج ، لتلا تبنى البيوت على دعائم واهية تذهب بها وتتهار .
يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« تستامر اليتيمة في نفسها ، فان سكنت فهو اذنها ، وان ابت فلا جواز عليها » (١) .

وتخصيص اليتيمة في الحديث لما يتوقع من الاستهانة بها وغبط حقوقها . وليس الحكم مقصورا عليها .

وذلك كميل أن يرسى بناء الأسرة على دعائم وطيدة وأسس راسخة من الحب والرغبة والصدق والاقتناع ، ويرعى صالح الطرفين اللذين يعنهما الأمر ، وهما الزوجان .

وقد استدعى تأكيد هذه الحقيقة وضمان تطبيقها أن يعلن الرسول صلى الله عليه وسلم أن كل عقد يقع دون اذن المرأة فهو باطل ، ثم أتبع ذلك بالتطبيق والتفريق ، حتى تسد أبواب التهاون ومنافذ الحيل .

عن خنساء بنت خدام الأنصاري أن أباهما زوجها وهي ثيب ، فكرهت ذلك ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه (٢) .

وجاءت جارية بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم تذكر أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها النبي (٣) .

هكذا صرح الاسلام عن رأيه في حق المرأة أن تختار زوجها ، فلا تقترن الابن ترضى ، ولئن كان لهذا دلالة في تقدير الاسلام للمرأة انسانا له حق وعليه واجب ، فان له دلالة على عناية الاسلام بتهيئة الاستقرار للأسرة وبنائها على التوافق والتوافق .

(١) اصحاب السنن .

(٢) البخاري وأبو داود .

(٣) أبو داود وأحمد .

ولكن كثيرا من المسلمين أنحرفوا عن هذا النهج وخالفوا هذه الوصايا ،
وبنوا الأسر على القسر والقهر ، حين تحكمت فيهم هاليد وعادات ابتعدت
بهم عن دينهم وهدية التويم . فأورث ذلك الأسرة الشقاء والوهن .

رضا الولي :

وكما اشترط الاسلام قبول المرأة للزواج اشترط اقتناع وليها ورضاه .
وذلك ضمانا لسلامة الاتجاه وابتعادا عن النوازع الخاطئة والأهواء
الجامحة .

فقد يخفى وجه الحقيقة على الفتاة أو تندفع وراء الأوهام والمواقف
فتصدم بعد بسوء العاقبة ومرارة الواقع .

ان الولي هنا قائد بصير ورائد ناصح ، لا يمتنع الا تلميح الحقيقة
والبحث عن الزوج المسعد المعين .

ولا بد من رضا الولي للبكر والتيب معا وهذا ما تشهد به الأحاديث .
عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« ايما امرأة تكنت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل . ثلاث مرات (١) » .
وعنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« لا نكاح الا بولي (٢) »

ولا عنت في هذا ولا حرج .

ففى اشتراط رضا المرأة أمان من تزويجها بغير تكره ، ومهما رضى وليها
فلا بد من رضاها .

(١) أبو داود والترمذي .

(٢) الترمذي .

وأيضاً فقد نهى الإسلام الأولياء أن يعضلوا النساء ، فلا يمتنعوا عن تزويجهن متى كان الخاطب كفوً ، ولا يضاروهن بحبسهن عن الزواج لهوى أو منفعة .

قال الله سبحانه :

« فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف » (١) .

وفى الحديث :

« ثلاث لا يؤخرن : الصلاة إذا أتت والجنابة إذا حضرت ، والإيم إذا وجبت لها كفناً » (٢) .

فإن امتنع الأولياء من التزويج بلا عذر مع كفاة الزوج واستقامة الحال انتقلت الولاية إلى القاضي لينفذ الزواج .

« لأن الفضل ظلم ، وولاية رفع الظلم إلى القاضي » (٣) .

الصداق :

من أحكام الزواج الصداق ، وهو بذل الزوج لامرأته من المال ما يعتبر تقديراً لها ورمزاً لتكريسها وإسعادها .

قال الله تعالى :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » (٤) .

أي عطية وهبة .

ولا يبنى هذا اعتبار المرأة سلعة تباع ، بل هو رمز للتكريم والاعزاز ، واعتبار لما في فطرة المرأة من الرغبة في المتاع والحرص على الزينة ، وفي بذل المال دلالة على عزم الزوج على تحمل الأعباء وأداء الحقوق .

(١) سورة البقرة ٢٣٢ .

(٢) الترمذى .

(٣) الأحوال الشخصية للشيخ عبد الوهاب خلاف .

(٤) سورة النساء ٤ .

وقد سار الاسلام في تهدير الصداق على اعتباره رمزا لا ثمنا ، فليكن
شينا له قيمة ، أيا كانت قيمته .

ورغب الى الناس ألا يتغالوا فيه ولا يطفوا ، فليس هدفا في ذاته .
عن أبي العجفاء قال :

« خطبنا عمر رضي الله عنه فقال : « ألا تغالوا بصداق النساء ، فإنها
لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله ، كان أولاكم بها النبي صلى الله
عليه وسلم . ما اصدق رسول الله امرأة من نسائه ولا اصدقته امرأة من
بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية » (١) .

لقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة لأمته في هذا الشأن ،
حتى ترسخ في المجتمع النظرة الصادقة لحقائق الأمور ، وتشيع بين الناس
روح السهولة واليسر ، وقد كان تيسيره في صداق بناته دليلا ناصعا على
رغبته في تقرير هذا المعنى بين الناس .

عن ابن عباس قال :

« لما تزوج علي فاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اعطها
شينا » .

قال : ما عندي شيء ؟

قال : أين درعك الحظمية ؟

قال : هي عندي .

قال : فاعطها إياها (٢) .

وهذا يؤكد أن الصداق في اعتبار الاسلام ليس مقصودا لذاته ، ولا هو
تمين لقيمة المرأة .

والا فأي صداق كانت تستحقه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

(١) أصحاب السنن .

(٢) النسائي وأبو داود والحاكم وصححه .

فعلى المسلمين أن يرتضوا هذا المبدأ ويقروه ، ويسيروا في علاقاتهم عليه ، كى لا يصير المهر عقبة كاداء فى طريق البناء .

بل ان امرأة من بنى غزارة تزوجت على ثعلين !

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟

قالت : نعم .

فأجازه (١) .

هكذا .. مجرد رمز ، لاثمن سلعة .

وأيضاً أجاز الاسلام أن يكون المهر علاذا قيمة ، مما يؤكد أن التقصد هو اشعار المرأة بالرغبة فى تقمها وجلب الخير لها .

فقد طلب رجل من النبى صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة .

فقال له النبى : هل عندك من شىء ؟

قال : لا والله يا رسول الله .

قال : اذهب الى أهلك فانظر هل تجد شيئاً .

فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدت شيئاً .

قال : انظر ولو خاتماً من حديد !

فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ولا خاتماً من حديد !

ولكن هذا ازارى فلها نصفه .

فقال رسول الله : ما تصنع بأزارك ؟

ان لبيته لم يكن عليها منه شىء ، وان لبيته لم يكن عليك منه شىء .

(١) الترمذى وصححه ،

فجلس الرجل حتى طال مجلسه ، ثم قام .

فراه رسول الله موليا فأمر به فدعى .

فلما جاء قال له : ماذا معك من القرآن ؟

قال : معى سورة كذا وسورة كذا ، عددها .

قال : أترؤهن عن ظهر قلب ؟

قال : نعم .

قال : اذهب فقد زوجتكما بما معك من القرآن .

فليس وراء هذا توسعة ولا تيسير .

الجهاد :

ويتبع رغبة الاسلام في التيسير في الصداق ، رغبته في القناعة والاقتصاد في جهاز العروس ، والاقتصار على المهمات دون التشبث بالفضول .

فان التباهي والنفاهر في تجهيز بيت الزوجية يدفع الى التغالى في الصداق والتعسف فيه .

ولو أن الناس ساروا على نهج الاسلام في التقدير والاعتبار ولم يتبعوا التقاليد والأعراف ، لما تعقد بناء الأسرة على النحو المشاهد في كثير من المجتمعات الاسلامية المعاصرة .

ونظرة الاسلام الى هذا الأمر مبنية على أن سعادة البيت لا تتوقف على الترف والتكلف ، ولا تستلزم حشد البيت بما لا جدوى منه ولا حاجة اليه .

فليس الحساب للمظاهر والأشكال ، ولكن للحقائق والأعمال . وعلى هذا كان النبي صلى الله عليه وسلم في حياته الخاصة ، وكان أصحابه ، وكانت الأجيال اللاحقة من أتباعه .

عن علي رضي الله عنه قال :

« جهز رسول الله فاطمة في خميل وقرية ووسادة حشوها اذخر (١) » .
وعن جابر قال : « حضرنّا عرس علي وفاطمة ، فما رأينا عرسا كان
أحسن منه ، حشونا الفراش — يعني الليف — وأتينا بتمر وزبيب فأكلنا ،
وكان فراشها ليفة عرسها إهاب كيش » !.

هكذا جهزت بنت رسول الله صلى الله عليه . وذلك لم يشن عليا
ولا فاطمة رضى الله عنهما بل كانت حياتهما قصة ماجدة تحفل بأروع
الأمثال .

لكن المسلمين في زماننا يرون دعامة الحياة الزوجية حشد الأملاك
والزخارف واستكمال مظاهر الترف والنعماء ، ولو كلفهم ذلك شططا
وحلهم مالا يطيعون فتعقدت بذلك الأمور واضطربت .
والاسلام جملة يكره التصنع والتكلف ، ويحارب الترف والفضول ،
ونبيه يقول :

« ايها المتنعم ، فان عباد الله ليسوا بالمتنعمين » (٢) .
حفلا المقد والزفاف :

سن الاسلام الاحتفال بعقد الزواج ، اذ هو من الأمور الجليلة التي
ينبغي أن يشهدها أولو الصلاح والفضل ، فيجتمعون تشملهم مشاعر الحمد
وأمانى النجاح والتوفيق .

وفي هذا الجو الطهور تتردد كلمات الحق والخير وتؤكد عزائم التقوى
والإيمان في هذه الخطبة السنونة الماثورة عن رسول الله .

عن عبد الله رضي الله عنه قال :

« علمنا رسول الله خطبة الحاجة في النكاح وغيره .

(١) الاذخر : نبات .

(٢) البرار .

« الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما » (١)

وهذه الآيات المختارة لتلك المناسبة توحى بجو الحق والصدق الذي يريده الاسلام لهذه العلاقة .

وكذلك من السنة اقامة حفل للزفاف يتحقق به اعلان الزواج واذاعته .

ولا بأس في هذا الحفل من اللهو بما لا يحدث منكرا ولا يؤدي الى باطل ، كالضرب بالدف والطرب المباح بالصوت ، وهذا قدر متعين لا اعلان النكاح .

عن محمد بن حاطب عن النبي قال :

« فصل ما بين الحرام والحلال الدف والصوت » (٢) .

وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« اعلنوا هذا النكاح ، واجعلوه في المساجد ، واحمروا عليه بالدفوف » (٣) .

ولا غضاضة في هذا ولا حرج ، فقد رخص فيه الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومضى عليه المسلمون في عصره وبمعه .

عن عامر بن سعد رضى الله عنه قال :

« دخلت على قرظة بن كعب وابى مسعود الأنصاري في عرس ، وإذا جواري يقفن .

(١) رواه أصحاب السنن .

(٢) النسائي والترمذي وحسنه .

(٣) أحمد والترمذي وحسنه .

فلنلت : انتما صاحبا رسول الله ، ومن أهل بدر ، يفعل هذا عنكم ؟ !
فقالا : اجلسي ان شئت فاسمع معنا ، وان شئت فاذهب ، قد رخص
لنا في اللهو عند العرس » (١) .

وهذا مشروط بأن يكون من المباح الذي لا معصية فيه ولا انتهاك
لحرمة الله .

وهذا من سر الاسلام وسماحته وعرفانه لطبائع النفوس وحاجاتها .
والخير والسلامة في اتباع هدى النبي والسير على سننه القويم .

وليمة العرس :

كما سن الاسلام للزوج أن يقيم وليمة يطعم فيها أهله وأصحابه ويجعل
فيها حظا للفقراء والمعاويج ، شكرا لربه وعرفانا لفضله .

ولا يتكلف ، بل يبذل ما يستطيع ، لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها .
عن أبي سعيد الساعدي أنه دعا رسول الله في عرسه ، وكانت امرأته
يومئذ خادمتهم وهي العروس .

فلما أكل رسول الله سقته تقيع تمر كانت نفعته في الليل (٢) .
وقد كان هذا نهج رسول الله ، كان يولم بما يقدر عليه ، ولم يزد في
ذلك عن شاة .

قال أنس :

» ما رايت النبي أولم على أحد من نسائه ما أولم على زينب : أو لم
بشاة « (٣) .

(١) النسائي والحاكم وصححه .

(٢) الشيخان .

(٣) رواه الشيخان .

الدعاء للمروسين :

وقد ورد في السنة المطهرة الدعاء للمروسين بعد اتمام البناء واستحكامه
فمن الرسول صلوات الله عليه تهنئة الزوج بذلك الدعاء الذي يشف عن
تأجيل الخير ورجاء التوفيق .

« بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير (١) » .

ويسن تهنئة الزوجة بمثل ذلك

قالت عائشة :

« تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ، فاتتني أمي فادخلتني الدار ،
فلما نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : على الخير والبركة وعلى خَيْرِ
طائر (٢) » .

وهذا وإن كان جائزا بأي لفظ ، إلا أن في الحرص على المأثور بركة
وخيرا واحياء لشعائر الاسلام .

(١) أصحاب السنن .

(٢) البخاري وأبو داود .

نحو السعادة والسلام

العلاقة بين الزوجين :

أوضح الاسلام أن حياة الرجل والمرأة معا في إطار الأسرة انما قصد بها التعاون على تهية الظروف المثلى التى يجد كل منهما فى ظلها طلبته ومبتغاه فليس الزواج شركة يبنى كل طرف فيها الربح له وحده ولا يسالى بخسارة الآخرين .

بل هو ميثاق مؤكد وعهد مشهود بين الزوجين أن يعمل كل منهما من أجل الآخر وأن يتعاضدا ويتآزرا لبلوغ السعادة المشتركة .

وتلك هى علاقة السكن التى نجدها فى قوله تعالى :

« وجعل منها زوجها ليسكن اليها (١) »

وعلاقة المودة والرحمة فى قوله سبحانه :

« وجعل بينكم مودة ورحمة » (٢) .

وكل ما بين الزوجين يندرج تحت هذا وينبثق منه .

بين تبيين :

وقد اهتم الاسلام بإبراز الصلة النفسية والروحية بين الزوجين وتأكيدهما بينهما من رباط قوى وميثاق غليظ .

فبينهما وشائج ثابتة وصلات متينة ، تحملهما على التراحم والتآلف وتعصمهما من البغى والعدوان .

فهما من نفس واحدة ، تربطهما كل خصائص هذه النفس وأوصارها ..

« خلقتكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء » .

(١) سورة الأعراف ١٨٩ .

(٢) سورة الروم ٢١ .

ورعاية هذا الأصل الواحد تحيط علاقة الزوجين بالحب والرحمة وتوجههما الى البر والتقوى .

«واقفوا لله الذى تساطون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيباً» .

ولكل منهما لدى صاحبه السعادة والاعانة والايانس ، ان اتقى ربه فيه وأقام علاقته به على الاخلاص والوفاء .

وقد أوصى الاسلام الرجال بالنساء ، واستثار فيهم عاطفة الرحمة واستجاش خلق الوفاء .

فقد أخذوا النساء بأمانة الله ، واستطوهم بإذنه ، وجدير بالمؤمن أن يحفظ الأمانة ويرعى العهد ويتجنب الكيد والايذاء .

قال النبى صلى الله عليه وسلم :

«استوصوا بالنساء خيراً ، فلكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله (١)» ..

فجعل للزوجة قداسة الأمانة وحرمة العهد ، واعتبر رعايتها ورحمتها قرينة الى الله وسبيلاً لرضاه .

وهذه الوصية منظور فيها الى قوة الرجل وقوامه .

فاذا رفعت العلاقة الى درجة الأمانة ، وفوضت الرقابة فيها الى الله اتقى الطرفين وانحى البأس وكفت خشية الله فوازع الشر والهوى .

كما اتجهت الوصية بالنساء اتجاهاً آخر ، روعى فيه رفع الحرج عنهن واعتزلن من الحساب المعنت والمؤاخضة الشديدة ، فيتجاوز الرجل ويعفو اذ يذكر أن التكوين النفسى للمرأة لا يناسب شدة الحساب ، وأن عاطفتها الثقلية واحساسها الرقيق وطموحها الى النعيم والترف ، ربما يخطئ حزمها على بعض الأشياء ويخضع نظرها الى بعض الأمور ، وأنها قد تنضب من

(١) من خطبة الوداع .

التافه الحقير ، كما قد ترضى بالقليل اليسير ، فليس لها المحاكمة المستقصية
والمنافشة المصيرة .

وهذا ما يعنيه الحديث الشريف في قوله صلى الله عليه وسلم :

« استوصوا بالنساء خيرا ، فانهن خلقن من ضلع أعوج وإن أعوج شيء
في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج (١) » .

والرجل يحس بردا وروحا حين يعلم ان هذه طبيعة المرأة فيقبلها كما
هى ، يأخذ نفسه بالحكمة معها والصبر عليها ، ولا يجنح الى الخيال
ولا يتطلب الكمال .

وهذا طريق من طرق الأمان بين الزوجين ، يذهب عن الزوجة عنث
المؤاخذه وبقايا استقصاء الحساب .

قال القسطلاني :

« فيه الذنب الى مداراة النساء وسياستهن والصبر على عوجهن ، وأن
من رام توبيهن رام مستحيلا ، وفاته الانتفاع بهن .

مع أنه لا غنى للإنسان عن امرأة يمكن اليها ويستعين بها على معاشه .

قال :

هى الضلع الموجاء لست تقيمها

ألا إن تقويم الضلع انكسارها

أنجس ضعفا واقتدارا على الهوى

أليس عجبا ضعفها واقتدارها !

فكانه قال :

« الاستمتاع بهن لا يتم إلا بالصبر عليهن » (٢)

(١) أخرجه البخارى .

(٢) ارشاد السارى ٧٨/٨ .

فليرحم الرجل امرأته ، وليأخذها بالرفق والمطف ، وليكن لها خيرا حتى يكون فيه الخير ، وأسوته في ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يقول :

« خيركم خيركم لاهله ، وأنا خيركم لاهلى » (١) .

وحقيقة الأمر أن الاسلام أبرز بوضوح علاقة الزوجين ، كنفسين متكافئين ، متعاونين على الحياة ، مشتركين فى الافادة من ثمرات الزوجية ومنافعها .

ولم يرتض تمكن أحدهما من ظلم بالآخر أو اذاقته الهوان ، فهما لم يجتمعا الا لتبادل المنفعة والتعاون على اقامة الحياة الناجحة .

وعلى هذا المبدأ تقوم الحقوق والواجبات التى قررها الاسلام لكل من الزوجين .

الحق والواجب :

لم يذر الاسلام العلاقة بين الزوجين مفوضة الى حسن النية وطهارة الطوية ، رغم وصاياہ الجلیلة فى هذا الشأن التى توقظ الضائر وترقق القلوب .

بل حد حدودا ووضع أسسا تنظم الحق والواجب ، وتشرع السلوك القويم للزوجين .

وبعد بيان الحق والواجب ربط الأمر بتقوى الله وفوضت الرقابة اليه ، فهو الذى حد وشرع ، وهو الذى وصى وفرض ، وهو شهيد بصير ، يلحظ النوايا ويطلع على القلوب . ولذلك ختمت الآيات التى تعرض دستور الأسرة بتعقيبات تثبت هذا المعنى وتلفت اليه ، فلا يبقى موضع للتحايل والخداع ، وهذا يضمن أمانة التطبيق وإخلاص السلوك . فان رعاية الرقابة الالهية تورث صدق الطوية واجتناب الخبث والشر .

ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى :

« ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر » (١)

« واتقوا الله واعلموا ان الله بكل شيء عليم » (٢)

« واعلموا ان الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه » (٣)

وليس منهم فرض الحق والواجب فحسب ، بل الأهم ضمان التطبيق ،
باعداد الفرد الأمين في أداء الواجب ، الكريم السج في استيفاء الحق :
وحين يرتبط الأمر بالله وبالأخرة ، تمتد الجذور وتسبق الفروع ،
ويتحقق الاتزان والأمان .

المساواة :

وقد جعل الاسلام للزوج حقوقا على زوجته ، كما جعل لها حقوقا عليه ،
واستيفاء الحق مشروط بأداء الواجب .

والدستور في ذلك قول الله سبحانه :

« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزير
حكيم » .

وهذا القول الكريم على ايجازه دستور شامل ، جمع في طياته قوانين
العلاقة بين الزوجين ، وقرر المساواة في استيفاء الحق وأداء الواجب .
فلا يكلف أحدهما صاحبه ما ليس له ، ولا يبخسه من حقه شيئا .

قال الرازي :

أما قوله تعالى :

« ولهن مثل الذي عليهن »

فيبان أن لكل واحد من الزوجين حقا على الآخر .

(١) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٢) سورة البقرة ٢٢١ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٥ .

وتلك الحقوق المشتركة كثيرة ، ونحن نشير الى بعضها :
فأحدها : أن الزوج كالأمير والراعى ، والزوجة كالمأمورة والرعية .
فيجب على الزوج بسبب كونه أميرا وراعى أن يقو بهقها ومصالحتها .
ويجب عليها فى مقابلة ذلك اظهار الاقياد والطاعة للزوج .
وثانيها : روى عن ابن عباس أنه قال :

« انى لا تزين لامراتى كما تزين لى ، لقوله تعالى : وهن مثل الذى
عليهن » (١) . .

وفى الطبرى :

« وهن من حسن الصحبة والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذى
لهم من الطاعة فيما اوجب الله - تعالى ذكره - له عليها » (٢) .

ولكن قوله تعالى : « وللرجال عليهن درجة » يحصل التخفيف عن
النساء ويدعو الى التجاوز عنهن والتيسير فى استيفاء الحقوق منهن ليكون
فى الأمر سعة فلا يضقن ولا يضاررن .

وهذا المعنى هو ما ارتضاه الطبرى فى تأويل هذه الآية .

قال : اختلف أهل التأويل فى تأويل ذلك .

فقال بعضهم : معنى الدرجة التى جعل الله للرجال على النساء : الفضل
الذى فضلهم الله عليهن فى الميزات والجهاد وما أشبه ذلك .

وقال آخرون : بل تلك الدرجة الامرة والطاعة .

وقال آخرون : تلك الدرجة التى له عليها بما ساق اليها من الصداق ،
وأما اذا قذفته حدت وأذا قذفها لا عن .

(١) تفسير الفخر الرازى ١٠١/٦ .

(٢) تفسير الطبرى ٢ .

وقال آخرون : تلك الدرجة التي له عليها ، أفضاله عليها ، وأداء حقها
ليها ، وصفحه عن الواجب له عليها أو عن بعضه .

ثم قال : وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية ما قاله ابن عباس ، وهو أن
الدرجة التي ذكر الله - تعالى ذكره - في هذا الموضع : الصفح من الرجل
لامراته عن بعض الواجب عليها ، واغضاؤه لها عنه وأداء كل الواجب
لها عليه .

وذلك أن الله - تعالى ذكره - قال :

« والرجال عليهن درجة » عقب قوله : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف »
فأخبر الله - تعالى ذكره - أن على الرجل من ترك ضرارها في سراجته
إياها في أقرائها الثلاثة ، وفي غير ذلك من أمورها وحقوقها مثل الذي له
عليها من ترك ضراره في كتمانها إياه ما خلق الله في أرحامهن ، وغير ذلك
من حقوقه .

ثم ندب الرجال إلى الأخذ عليهن بالفضل ، إذا تركن أداء بعض ما أوجب
الله لهم عليهن ، فقال - تعالى ذكره - :

« والرجال عليهن درجة » بفضلهن وصنفهن لهن عن بعض الواجب
لهم عليهن .

وهذا هو المعنى الذي قصده ابن عباس بقوله : ما أحب أن أستتلف
جسيع حتى عليها ، لأن الله - تعالى ذكره - يقول :

« والرجال عليهن درجة »

ومعنى الدرجة الرتبة والمنزلة .

وهذا القول من الله - تعالى ذكره - وإن كان ظاهره ظاهر الخبر ،
فمعناه معنى ندب الرجال إلى الأخذ على النساء بالفضل ، ليكون لهم عليهن
فضل الدرجة « (١) » .

وذكر الرازي في بيان معنى الدرجة وجها آخر :

(١) تفسير الطبري ٢/ ٢٧٥ .

فجعل المراد : « أن حصول المنافع واللذة مشترك بين الجانبين ، لأن المقصود من الزوجية السكن والألفة والمودة واشتباك الأنساب واستكثار الأعران والأحباب ، وحصول اللذة .

وكل ذلك مشترك بين الجانبين ، بل يمكن أن يقال : ان نصيب المرأة فيها أوفر .

ثم ان الزوج اختص بأنواع من حقوق الزوجة ، وهى التزام المهر والنفقة والذب عنها والقيام بمصالحها ، ومنعها من مواقع الآفات .

فكان قيام المرأة بخدمة الرجل أكد وجوبا ، رعاية لهذه الحقوق الزائدة .

وهذا كما قال تعالى :

« الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم »

وعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :

« لو كنت أمر احدا أن يسجد لغير الله لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها » .

والذى يتلاءم مع وصايا الإسلام بالنساء . ويتفق مع نظرتة البهن ، هو ما ارتضاه الطبرى وقله عن ابن عباس وهو ما فسرتة الأحاديث التى دعت الى ملايتتهن والعطف عليهن وبذ العسر والشدة مهن .

ذلك دستور الحق والواجب بين الزوجين ، وهو مع عدله فى تحميل المسئولية للجانبين ، رحيم بالجانب الضعيف يرفع عنه العنت والحرج ، ويندى الجو بأريج الحب والرحمة .

حقوق الزوجة :

فرض الاسلام للزوجة حقوقا تكفل لها الرعاية والاستقرار وتقى لها بالحياة المطئنة ، فلا تضيق ولا تشقى .

قائم الزوج بتماتها ومطالبها ، وحمله عبء الكدح والسعي ، مع لطف العشرة وحسن الصلة .

الخلاصة :

فالنفقة حق للزوجة ، يلتزم به الزوج منذ قيام الحياة المشتركة بينهما وعليه أن ينفق باعتدال حسب العادة والبيئة ، لا بميل الى السرف أو التقير ، ولا يحمل نفسه فوق طاقتها ،

« لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها (١) » .

وقد أجل الاسلام صنيعه هذا وشكره له ، بل اعتبره عبادة وقرية .

عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« من أنفق على امراته وولده وأهل بيته فهي صدقة (٢) » .

وسأله رجل : يا رسول الله ، عندي دينار ؟ قال : تصدق به على نفسك .
قال : عندي آخر ، قال : تصدق به على زوجتك . قال : عندي آخر ، قال :
تصدق به على ولدك . قال : عندي آخر ، قال تصدق به على خادمك .

وهذا التقدير يدفع الرجل لأداء الواجب ، ويقويه على حمل العبء ،
ويفعم نفسه بالرضا والتحمل ، ويزوده بالأمل في ثواب الله وإحسانه .

مقرر الاسلام فضل هذا البذل المشكور ، فجعله من أسباب قوامه
الرجل على المرأة . قال الله سبحانه :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض وبما
أنفقوا من أموالهم (٣) » .

(١) سورة الطلاق ٧ .

(٢) الطبراني .

(٣) سورة النساء .

وفى هذا حفز للهمم وترويح عن المشقات . ولا يعنى الاعتراف ببسب
السيطرة الاقتصادية ؛ أو تحكم من ينتج ويعمل فى العاجز عن الكسب
والإنتاج .

بل هو شكر للبذل وتهدير للتضحية ودفع للحمل والثبات .
والنفقة واجبة للزوجة مادامت تؤدي تكاليفها وتلتزم حدود فطرتها .
فإن تمرت على الفطرة وحادت عن النهج وتنكبت الطريق ، فقوت
على الزوج مقصود الحياة الزوجية فليس لها هذا الحق .
ويتسل نشوز الزوجة الذى يحرمها من حق النفقة فى التصرفات التى
تحول بين الزوج وبين الاتفاق بالزوجية بالوجه المقبول .
كأن تضاره بالامتناع عن المباشرة بغير ما تصدق به . أو تهجر بيته
متجنبة ، أو تنفق أوقاتها خارج البيت بغير اذنه .

لأن النفقة إنما وجبت للزوجة ببذلها نفسها ووقتها وجهدها على
راحة الزوج واسعاده ومنحه ثمار الحياة الزوجية . فإذا غاها هذا .
فلم يلتزم بالاتفاق ؛ إنما يحمل عبء الصراع والكدر خارج البيت مقابل
أن تهيم له زوجه السعادة والأمن داخل البيت .

أما إذا قصر الرجل فى كفاية زوجه المستقيمة وأهاتها ، وهو واجد
قادر ، فإنه يطالب بأداء حقها وكفالتها .

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم :

« الفضل الصدقة ما ترك غنى ، وأبدا بمن تقول .

تقول المرأة لزوجها أما إن تطعمنى وأما إن تلبسنى .

ويقول العبد أطمعنى واستعملنى .

ويقول الابن أطمعنى ، إلى من تسمنى (1) » .

(1) البخارى .

والحديث تصوير لوجوب حق النفقة وتأكده .

وقد استدل بعض العلماء بقوله : « تقول المرأة اما أن تطعنني واما أن تفلتنني » على أنه يفرق بين الرجل وزوجه . اذا أعسر بالنفقة ، واختارت فراقه .

وقد رأى بعضهم أنه اذا أعسر بالنفقة تؤمر الزوجة بالاستدانة عليه ويلزمها الصبر ، وتعلق بذمت ، لقوله تعالى :

« وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » .

قالوا : « وغاية النفقة أن تكون دينا في الذمة ، وقد أعسر بها الزوج فكانت المرأة مأمورة بالانظار بالنص ، ثم ان في الزام الفسخ ابطال حقه بالكلية ، وفي الزام الانظار عليها والاستدانة عليه ، تأخير حقها دينا عليه ، واذا دار الأمر بينهما كان التأخير أولى (١) » .

وهذا يتفق مع حقيقة الزوجية ، اذ هي عهد على التعاون وميثاق على المصاهرة في مواجهة الحياة .

وليس من العدل ولا من المروءة اذا أعسر الزوج بعد سر أن تصرف زوجه وتقطع ما بينها وبينه .

بل عليها أن تشاركه صعاب الحياة وأن تؤمل الخير في فضل الله .

« سيجعل الله بعد عسر يسرا » .

ونفقة المرأة تشمل الطعام والشراب والكسوة وما تستلزمه الحياة الضيقة اللازمة للزوجين دون سرف ولا هتير ..

والاسلام يجتنب دائما الى الوسط ولا يرمي بالتعلق بالترف أو الحرص على التمتع .

(١) ارشاد الاري للقطاني ج ٨

بل يؤثر عنصر المجاهدة والتحمل على الاستماتة في المتاعم وتكلف ألوان المتاع .

فقد جاءت فاطمة ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم تطلب من أبيها خادما يمينها على عمل البيت، فنصحها بالاكثار من الذكر والتسبيح واليقظة للعبادات ، فذلك خير لها من خادم (١) !

وليس هناك بَأْس في اتخاذ الخادم ، ولكن الأولى بذل الطاقة الممكنة، بدلا من العبث وصرف الجهد فيما لا يفيد .

حسن العشرة :

ومن حق الزوجة على زوجها أن يحسن عشرتها ويجعل معها التصرف فيلقن القيادة وتهون الرحلة وتخف مشاق الطريق .

فإن حياة يسودها العدل والنصفة ويجعلها التسامح والرحمة ، لا تخلف ندوبا في القلوب ، ولا تترك منفذا للشقاء والكدر .

والرجل في نظر الاسلام راع ، وكذلك هو في فطرة الحياة والناس ، فعلى الراعى أن يحسن رعيته وأن يرتفع عن الضغينة والشر ، فلا يستبد ولا يتعنت ، ولا يظن أنه سيد أمام رقيق .. !

ذلك أولى بالرجل ، كي يسعد زوجه ، وكى يسعد هو ، وكى تؤتى حياتها معا ثمارها المرجوة وتؤدي دورها المنشود .

وهذا معنى تكرر الوصية بالنساء في الكتاب والسنة

وفي خطبة الوداع قال النبي صلوات الله وسلامه عليه :

« استوصوا بالنساء خيرا ، فانهن عوان عندكم ، لستم تملكون منهن شيئا غير ذلك ، **﴿﴾** ان ياتين بفاحشة مبينة .

(١) انقصة في البخارى .

فان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان طعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا (١) » .

لقد ذكر الحديث بأن الزوجة تحب نفسها على راحة الزوج واسعادها حتى تكون نديه كالأسير ، لذا يجب أن ينظر اليها بعين ملوها الحب والعطف .

وبين أن عقوبة المرأة اذا جنت تكون بقدر الذنب . تأديبا لا انتقاما .
ووضع عنها البنى وحرم العدوان .

وقد رابنا في قوله تعالى « وللرجال عليهن درجة »

أن الاسلام يوصى بالاغضاء والمسامحة والاعراض عن الهفوات وترك تتبع العثرات .

قال الامام الغزالي :

« وللمرأة على زوجها أن يعاشرها بالمعروف وأن يحسن خلقه معها .
قال : وليس حسن الخلق معها كف الأذى عنها ، بل احتمال الأذى منها ، والعلم عن طيشها وغضبها ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم .
فقد كان أزواجه يراجعنه الكلام وتهجره احداهن الى الليل .

قال : وأعلى من ذلك أن الرجل يزيد على احتمال الأذى بالمداعبة فهي التي تطيب قلوب النساء . فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمزح .
معهم وينزل الى درجات عقولهن في الأعمال والأخلاق ، حتى روى أنه كان يسابق عائشة في العدو فسبقته يوما فقال لها : هذه بتلك » .

والاسلام ما فرض للمرأة احسان العشرة وكرم المخالطة ، الا يستقيم نظام البيت ويصلح أمره .

(١) البخارى .

فلن يفيد منها البطش والانتقام ، ولن يصلحها الايذاء والضرر .

قال الله تعالى :

« وعشروهن بالمعروف (١) » .

ثم لفت الى سعة الأفق الذى ينبغى أن ينظر منه الرجل الى امرأته ، فلا يحصر نظره في عيب يصله فيها ، أو خلق يكرهه منها ، بل يقدرها جولة بما فيها من مزايا وعيوب ، ويتم نفسه في تقدير العيب ، فلعله متحامل عليها سبباً الظن بها ، ولعل فيها من الخير ما لم يلتفت اليه .

« فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » .

وطول الصلابة قد يحدث الملل ، فيزهد المرء فيما لدى زوجته ، ويخسرها قدرها .

والعلاج أن يتذكر الزوج ما فيها من فضل وأن يستعرض ما تمتاز به من مواهب ، فربما أصلح ذلك الشأن وجدد المهد .

قال النبي صلوات الله وسلامه عليه :

« لا يفرك مؤمن مؤمنة ، ان كره منها خلقا رضى منها آخر (٢) » .

ان ذلك أجدى وأيسر ، ومهما قرب الانسان قلن يجد يرثى من الشوائب خالية من السيوب .

ومن ذا الذى ترضى سجاياها كلها كفى المرء نبلا أن تعد معائبه !

وقد حمى الاسلام الزوجة من كل ألوان الضرر ، وحرم تناولها بشيء من الأذى بغير حق .

ونهى عن ظن السوء بها ودفع عنها الريبة والاتهام مادامت صالحة قاتنة ، وحرم على الزوج أن يفاجئها لكى يقع منها على قصير فإن ذلك يثير القلوب ويبدد الثقة .

(١) - سورة النساء ١٩ .

(٢) - الشيخان . ومعنى يفرك : يفض .

فقصد « نهى النبي أن يطرق الرجل أهله ليلاً ، يتخونهم أو يطلب
عشراتهم (١) » .

وهذا داعية أمن وسلام ، وإسهام في حفظ الكرامة واحسان الظن .
والاسلام جلة يريد البيت جنة وارفة الظلال وافرة البركات ،
بالسكينة والحب والمودة .

ولذا أوصى باكرام الزوجة واحسان السلوك معها ، فهو الطريق الى
اصلاح الحياة الزوجية وتحقيق غاياتها .
رعاية دينها وحسن توجيهها :

ومن حقوق الزوجة على زوجها أن يحافظ على دينها ويرعى سلوكها
ويعنى بتوجيهها الى الخير والفلاح ، فلا يدعها تسترئى الاعوجاج أو
تنحرف الى المهالك .

وكما يعنى بصحة الجسم وعافية البدن ، فعليه أن يعنى بسلامة دينها
وخلقها وصحة اتجاهها ، ويكون رائدا بصيرا وناصحا آمينا .

وليس من الأمانة ألا يعبأ الرجل بفراغ زوجته من الدين وجهلها به
وانحرافها عنه ، ولا يعنيه إلا استيفاء حقوقه الحسية . وتوفير الراحة والمتاع
لنفسه .

ان ذلك لا يستقيم في نظر المسلم ، فانه قد أمر أن يحتجز أهله من
المذاب ، وأن يقيم شقاء الدنيا والآخرة ، بأن يلفتهم الى دينهم ويلحظ
قيامهم بفرائضه واتقاءهم عن مناهيه .
قال الله سبحانه :

« يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة (٢) » .

(١) الحاكم .

(٢) سورة التحريم ٦ .

ولن يقي أهله من النار الا باحسان التوجيه ووعى الرقابة . والاسلام يفترض أساسا أن بين المؤمنين والمؤمنات ولاية الايسان ونصحه ، وأن بعضهم يوصي بعضا بالمعروف وينهاه عن المنكر ..

فما بالك بزوجين مؤمنين .. ١٩

ان ذلك يؤكد الولاية والمهد ، ويقوى عزائم الخير والرشد .

قال الله سبحانه :

« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله . أولئك سيرحمهم الله ، ان الله عزيز حكيم (١) » .

فاذا تولى الزوجان بالحق وتماونا على عبادة الله ومرساته ، أورثهما ذلك سبقا الى الخير وبلوغا الى مدارج الطريق ، فيعرفان بعد الفريضة الناقلة ، وتقوى لديهما رغبة الطاعة وتهون عليهما مشقتها .

ولننظر الى قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« رحم الله رجلا قام في الليل ف صلى وايقظ امراته ، فان ابت نضح في وجهها الماء .

رحم الله امرأة قامت في الليل فصلت وايقظت زوجها . فان ابى نصحت في وجهه الماء (٢) » .

انها صورة كريمة لزوجين مختبين بتذوقان حلاوة الطاعة ولذة الاقبال . وهي صورة تعرض على الأنظار توجيهها ولقنا الى أن هذا جرى بالزوجين .

وفي عصرنا اختلت الموازين ، فلم يفسح للدين قيمة بين الزوجين وأصبح الاهتمام مقصورا على اللذات والشهوات ، والجهد مصروفا الى بلوغ مدارج الجاه والترفع .

(١) سورة التوبة ٧١ .

(٢) أبو داود والترمذي .

ولم يعد أحد - الا القليل - ينظر الى الدين والخلق نظره الى قيمة لا بد أن تصان .

أما ان كان الزوج مؤمنا اكتفى بنفسه ، وكأنه يرى ألا تكليف على أهله !

وقد كان لهذا الخلل أثره في زعزعة الأسرة ووهن قواها ، اذ ضعف وازع الدين ، فضاع-الحق والواجب ، ولم يدرك كل ما له وما عليه .

ولأمر ما أوصى الاسلام في اختيار الزوجة بالحرص على ذات الدين ، فان الايمان والاستقامة في البيت ضرورة لراحة الزوجين وأمنهما .

ان الرجل راع وكل راع مسئول عن رعيته .

حقوق الزوج :

وقد فرض الاسلام للرجل على زوجته حقوقا ، مقابل وفائه بعقها .
وحق الزوج يتمثل في طاعته واحترام ارادته ، وتحقيق الحياة الهادئة الهائلة التي يتنمى بها ..

يتمثل في اسعاده بمعاني الزوجية ومشاعرها ، وايمانه من الشقاء والبغض ، وتجنبيه مغبة العدا والكراهية فلا يغزو البيت أمامه جحشا ، يشقى ويبدل ، ثم لا يجد فيه السعادة والاطمئنان ..

ان واجب المرأة نحو زوجها أن تشعره بالتقدير والتكريم ، وأن تبادل له البذل والعطاء وتحنيه من الأكدار والمنغصات ولا تنهض له مكافحة مناوئة ، ترد قوله وتهين ارادته ، وتصفه رأيه ، وتشمره بالوجود والسكران.
للرجل حق الطاعة على زوجته وليست هذه الطاعة سيادة مطلقة أو استبدادا غير معلل .

بل هي شعور لا بد منه للزوج ، بل لا بد منه للزوجة .

شعور بأنه لا قتال ولا عصيان ، وحينئذ نعم انودة والرحمة ويختفى الحق والواجب ليحل محله التفاني والمجاملة .

وقد بين القرآن هذا الحق بقوله :

« فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » (١) .

وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله :

« الا وان لكم على نساكنكم حقا ، ولنساكنكم عليكم حقا .

فحقكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون » (٢) .

ومعنى هذا أن يشعر الزوج بدوره في بيته ، وأن يحس بسكاته في أسرته ، حتى لا يختل الأمر ويفلت الزمام .

فروح التبرد والعصيان لا يصلح بها شأن ولا يستقيم معها عمل ولا تسعد بها حياة .

وأى خير في أن تطيع المرأة من يشقى لاسعادها ومن يبذل لراحتها ! . ان ذلك حق فطرى لذلك الكادح المتعب والمجاهد الدائب ، الذى يعظم حقه وتجب طاعته في الخير والمعروف .

وقد أراد الرسول صلوات الله وسلامه عليه أن يقرر تأكيد حق الزوج ووجوب تقديره ، فصوره بهذا الأسلوب الرائع الذى يورث المهابة والتقدير ..

« لو كنت أمرا احدا أن يسجد لاحد ، لامرت الزوجة أن تسجد لزوجها » (٣) .

انها سجدة عرفان وتقدير ، تلك التى تسجدها الزوجة لو كان يسوغ لأحد من المباد أن يسجد لأحد .

(١) سورة النساء ٣٤ .

(٢) الترمذى .

(٣) أبو داود والحاكم .

أما ولا سبيل الى السجود ، فليكن شحور الحمد والشكران بعم
قلب الزوجة وممتلكها .

ان الزوج أمير باذل وراع عامل ، ومن النصفة أن يطاع الأمير في حدود
الطاعة .

أما أن تشق عليه العصا وتعلن الثورة بلا جريئة ولا وزر ، فذلك
الجهل والكفران

علاقة القرينة :

لم يعمل الاسلام التمرض لملاقة القرينة بين الزوجين ، فهي هدف من
أهداف الزواج ، لا ينبغي اغفاله أو تجاهله .

وقد صور القرآن علاقة القرينة الزوجية تصويرا مجبلا يدل على
جدوى هذه العلاقة في الاستجابة لرغائب الفطرة .

يقول الله سبحانه :

« نَسْأَلُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ إِنِّي شَتَمُ (١) » .

ليشعر المرء أنه لا حجر ولا قيد ، فهو قد حبس نفسه عن الخطيئة
وكفها عن الفاحشة ، وابتغى الحلال الطيب بالزواج ، فلا حائل منه وبين
ما يملك ويعوز .

وهذا كقوله تعالى :

« وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ
فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ » (٢) .

فمن لا لوم ولا كبت ولا تضيق .

بل لقد اهتم القرآن بدفع شهوة كان يذيعها اليهود في المدينة تضيق
على الناس في بعض صور الملاقة .

(١) سورة البقرة ٢٢٣ .

(٢) سورة المؤمنون ٥ ، ٦٤ .

وذلك قوله تعالى :

« فأتوا حرثكم أنى شئتم » .

كيف شئتم بعيداً عن الشذوذ .

وأيضاً صور القرآن علاقة الغريزة وأثرها بين الزوجين ،
بقوله :

« هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » .

وهذا أوسع مدى للامتزاج والاختلاف .

أما الحق والواجب في هذا المجال فقد بينه الاسلام .

فإن على الزوجة أن تستجيب لزوجها ، مادامت في حال لا تمنع من ذلك
شرعاً ..

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة » (١) .

ولا يحل لها أن تفوت على زوجها قصده وتحول بينه وبين رغبته فتزج
بنفسها فيما يمنعه منها ، بلا ضرورة . حتى في مجال العبادة النافلة إلا بإذنه .

« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تصوم وزوجها شاهد إلا
بإذنه » (٢) .

وربط الأمر بالإيمان بالله واليوم الآخر يدل على مدى اهتمام الاسلام
بتنظيم العلاقة بين الزوجين .

وعليها أن تبدو لزوجها في أجمل حال يحبه الرجل من المرأة .

كى تكون كما ذكر الحديث : « وإن نظر إليها سرته » .

وعلى الرجل لزوجته في هذا المجال حق .

(١) الشيخان .

(٢) الشيخان وأحمد .

فعليه اغفاف زوجته وتلبية رغائبها ، فانه يجيبها منه ما يجيبه منها
وللمرأة غريزة كما للرجل .

وليس له أن يضارها بالحرامان ، ففيه تضييع حقها .

روى البخارى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم :

« يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ »

قلت : بلى يا رسول الله .

قال : « فلا تفعل . صم وافطر ، وقم ونم ، فان لجسدك عليك حقاً ،
وان لعينك عليك حقاً ، وان لزوجك عليك حقاً » .

فقد ذكر في هذا حق الزوجة « وأنه لا ينبغي له أن يجهد نفسه في
العبادة حتى يضمف عن القيام بحقها .

ومهما يكن من اختلاف في تحديد حق الزوجة في اجابة الغريزة فان
الزوج ممنوع من تعمد حرمانها فوق أربعة أشهر .

« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فان فاعوا فان الله غفور
رحيم . وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم » (١) .

فالزوج اذا حلف ألا يباشر امرأته أكثر من أربعة أشهر يؤمر التكفير
عن يمينه والعود الى سابق عهده . فان أبى تطلق زوجته رفعا للضرر عنها .

وهذه حماية للزوجة اقتضاها العوج الذى قد يصيب الطباع المتأثرة
بالرغبة في الكيد والأذى .

وبهذه القواعد والأحكام يتحقق للزوجين تلبية الغريزة واثباعها في
أطار الزواج (٢) .

(١) سورة البقرة ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) اراجع فصل تنظيم الغريزة في كتاب : الاسلام والمشكلة الجنسية
للمؤلف .

عمل البيت :

العمل داخل البيت ورعاية شئونه من واجب المرأة واختصاصها .
فقد ألزم الرجل بكسب المال وجلب القوت ، ولا يعقل أن يكلف أيضا
بإنفاذ أمور البيت وتدير مصالحه ..

وللعلماء في هذا الشأن آراء مفصلة حول خدمة المرأة بنفسها أو اتخاذ
خادم لها .

ذكر بعضها الامام ابن حجر تعليقا على قصة فاطمة بنت الرسول صلوات
الله وسلامه عليه حين أتت تسأل أباهما أن يهبها خادما يخفف عنها ما تجده
من تعب . قال :

« قال الطبري : يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاعة من النساء على
خدمة بيتها في خبز أو طحن أو غير ذلك ، أنه ذلك لا يلزم الزوج ، إذا كان
معوفا أن مثلها يلي ذلك بنفسه .

ووجه الأخذ : أن فاطمة لما سألت أباهما صلى الله عليه وسلم الخادم لم
يأمر زوجها بأن يقوم بذلك أو يتعاطى ذلك بنفسه .

ولو كانت كفاية ذلك الى على لأمره به ..

وحكى ابن حبيب عن أصبغ ، وابن الماجشون عن مالك ، أن خدمة
البيت تلزم المرأة ، ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف ، إذا كان الزوج
مصرافا .

قال : ولذلك ألزم النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة ،
وعليا بالخدمة الظاهرة .

وحكى ابن بطل أن بعض الشيوخ قال : لا تعلم في شيء من الآثار أن
النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة . وانما جرى
الأمر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجميل الأخلاق .

وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا أصل له ، بل الاجماع
منعقد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها .. !

وقال الشافعي والكوفيون : يفرض لها ولخادمها النفقة اذا كانت ممن
تخدم .

وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن : يفرض لها ولخادمها اذا كانت
خطيرة « أى ذات جاه وحسب » ..

وشذ أهل الظاهر فقالوا : ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت
الخليفة ! .

وحجة الجماعة قوله تعالى :

« وعاشروهن بالمعروف » .

واذا احتاجت الى من يخدمها فامتنع لم يعاشرها بالمعروف (١) والذي
يتضح أن تحكيم العرف في ذلك لازم .

فمن احتاجت الى الخادم وقدر زوجها عليه فلا وجه للمنع من خدمتها .
ومن احتاجت اليه وقدرت عليه دون زوجها ، كأن يكون لها كسب
أو مال ، فلتتخذ خادما على نفقتها ..

وينبغي أن يجري الأمر « على ما تعارفوه من حسن العشرة وجميل
الأخلاق » .

قوله الزوج :

من الطبيعي أن يكون الزوج قائدا للبيت وراعيا .

فهو معد لذلك بأصل الخلقة ، إذ أنه أقوى بدنا وأشد عزيمة وأقدر على
الكفاح والتحمل من المرأة .

(١) فتح البلى ٤١٨/٦ .

وهذه هي الحقيقة التي أعلنها القرآن :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من أموالهم » (١) .

وهي أيضا الواقع الذي عرفته الدنيا من فجر التاريخ الى اليوم .
لا تحس المرأة بالأمن الا في ظل رجل ، ولا تهدأ مشاعرها ويستقيم
كيانها الا في حماه .

ومهما حازت المرأة من ذخائر وحقت من رغبات ، فان حنينها الى حماية
الرجل وقوامته أمر قطري لا يعال .

وقد توجد بعض الحالات الشاذة فتسترجل المرأة ويضعف الرجل ،
الا أن ذلك نادر بالقياس الى النظرة السوية والنشأة المستقيمة .

حين نزل القرآن يعلن قوامة الرجل على المرأة ، لم يأت بجديد مخالف
للمألوف المعروف ، بل كان ذلك اعترافا بوضع قائم في ذلك المجتمع وفي
غيره ، واعلافا لأشباه كما يراها الاسلام .

لذلك لم يحدث هذا الاعتراف ضجة ولم يثر سخطا ، لأنه وضع
متساو مع القطرة تابع منها ..

أما زعة الثورة على قوامة الرجل فلم تعرف الا في هذا العصر ، اثر
الثورة الصناعية التي فتحت للمرأة مجال العمل والكسب والاختلاط
الحسري .

وكان الظن أن قوامة الرجل على المرأة راجعة الى أنه المنتج الكاسب ،
وأنه متى أنتجت المرأة واكتسبت فلا حاجة لها اليه ولا الى قوامته ..

الا أن ذلك الظن تبدد ، حين عملت المرأة واستغنت وتحقت لها الحرية
الاقتصادية ، فلم ينمها ذلك عن قوامة الرجل وحماه ، وعادت تكلف وتبحث
وتعشد قواها ، لتكون كما كانت تحت قوامة الرجل وقيادته .

(١) سورة النساء ٣٤ .

فهكذا فطر الله المرأة ، وهكذا فطر الرجل .

ومحاولة مسخ القطرة وتشويه الحقيقة لن تغير من الواقع شيئا ، ولن تبدل من حقائق الأشياء . فلا معنى للتشويه حول حقيقة قد وضحت ورسخ كيانها .

على أن القوامه تكليف لا تشريف وأعباء لا منافع .

وهي في حقيقتها الزام للرجل بالكدح ، ودفع له الى العمل والكفاح .
وها هو الرجل لازال مدفوعا الى كل ساحة ، مقدما الى كل مصمة ،
يصلى لهيب الحرب ، ويكدح من أجل الحياة .

بينما المرأة - في الغالب - لا تعرف من الحياة الا الجانب السهل والنظ
والظليل ، مهما حاول المحاولون غمط الحقيقة والهرج عليها .
وليس الأمر مفاخرة بين كائنين ولا مفاضلة بين مخلوقين .
فلكل منهما مزاياه وخصائصه التي لا يستغنى عنها الآخر .
ولكن الأمر تحديد للمسئولية ، وتكليف للقادر ، واعفاء للضعيف من
تعمل الجهد ورحته من الصاب والتكليف .

ولم يكن للجدال والمكابرة حول قوامه الرجل من أثر ، الا افساد
الصلة بين الرجال والنساء في البيئات المتحضرة ، حين استطاعت الزوجة
وتبردت ، وتطلعت للحرية المطلقة ، التي تحلث القوضى والاختلال .
فصلت الأسرة مفككة منحلة ، بين زوج لا سلطان له ، وزوجة حرة
التصرف يقودها الفضول والهوى ، وأبناء ضالعين بين أيون يتأوان
ويتأزغان .

ان الأسرة وحدة من وحدات المجتمع ، فلا بد لها من أمير يدير الدفة ،
وقائد يحكم العتلة .

والأصلح لذلك هو الرجل ، بحكم القطرة وحكم التجارب والوقائع .

حقوق الأولاد :

النسل هدف أصيل من أهداف الحياة الزوجية .

وهو رغبة لها جذورها في نفس الرجل وفي نفس المرأة على السواء ،
فكل انسان يرغب في بقاء اسمه ودوام أثره .

والقرآن يجعل المباشرة معللة بقصد النسل ، اذ هو أثرها اللازم في
الغالب : « تساؤلكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » .

والحرث هو موضع البذر والانبات .

وقد عد الاسلام النسل من النعم التي تبهج الحياة وتحقق السعادة :

« المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (١) .

وهو نعمة تستحق الحمد ومنه توجب التقدير ، ولذا توعده القرآن
من أعطيها فمجده ورزقها فلم يشكر ..

« لئن لم نخلق زوجة ، وجئت له مالا محدودا ، وبنين شهودا » (٢)

ومهما قامى اناس المتاعب والمصاعب في كفالة الأولاد وتمهدهم . فان
تجف في نفوسهم الرغبة نحوهم والحنين اليهم ..

لهذا اهتم الاسلام برعاية النسل واعداد العدد له ، كي ينشأ سليما من
الآفات بعيدا عن المعائب .

ويبدأ الاعداد لمستقبل الذرية باختيار الأم الصالحة ، الطاهرة البيئة
المستقيمة السلوك .

فهذا احسان مقصود الى الأبناء ، يضمن زكاء النشأة وسلامة الوجهة:
كما قال الشاعر القديم :

(١) سورة الكهف ٤٦ .

(٢) سورة الدثر ١١ - ١٣ .

وأول احسانى اليكم تخيرى لما جدة الأعراق باد عفافها
وهو يوافق ما جاء فى الأثر : تخيروا لنطفكم فان العرق دساس .
فاذا خرج الولد الى الوجود ، فينبى اكرامه والاحتفاء به ، بقدر
ما يسمح حال الوالدين ..
ومن مظاهر ذلك احسان اسمه ، كى لا يتأذى به ان كان كريها . وهذا
من حقوق الولد على والده .
وكذلك يسن أن يظهر الأب شكره لتلك النعمة ، بطعام يصنعه
للمحتاجين يوم السابع من مولده بما يقدر عليه .
وهذا استقبال حسن وطالع كريم .
ثم يوجب الاسلام تفقة الأولاد على الوالد ماداموا عاجزين عن العمل
والكسب .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« وأبدا بمن تعمل ... يقول الولد اطعمنى الى من تدعى ؟ » (١) .
وتضييع الأولاد وترك الاتفاق عليهم واهمال رعايتهم من كبائر الذنوب
التي لا تنبى لمسلم .
قال النبى :

« كفى بالمرء اثما أن يضيع من يقوت » (٢) .

وبعد الرعاية المادية تأتى الرعاية المعنوية .

فالأولاد حق الحب والرحمة ..

وذلك وإن كان مما تدعو اليه الفطرة وتحمل عليه ، إلا أن ما قد يصيب
الطباع من شذوذ وما يطرأ على الفطرة من مسخ وتشويه ، اقتضى الإقفاظ
وانتبيه ..

(١) من حديث رواه البخارى .

(٢) أبو داود والحاكم وأحمد فى مسنده .

قدم ناس من العرب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسألوا :
تقبلون صيانتكم ؟

فقالوا : نعم .

فقالوا : لكننا والله ما قبل !

فقال النبي :

« او امالك ان كان الله نزع من قلوبكم الرحمة ! ! » (١) .

ان الاسلام ينكر الجفاء والغلظة مع الأولاد ، ويفترض أن تمتهم
الرحمة ويحيطهم الحنو والشفقة .

والرعاية والتوجيه السليم حق ضروري للأبناء على الآباء في كل طور
من أطوار النشأة .

ففي الطفولة يجب بذل بنور الدين الصحيح وتأكيد أساسه في نفوس
الأطفال بقدر ما يطيقون .

ولابد من التدريب على شمائر الدين واعطاء القدوة في ذلك .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« مروا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم
أبناء عشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع » (٢) .

وفي كل مرحلة ينبغي بذل الرعاية الواجبة لها ، بما يخرج الفرد السوى
المكتمل ، الذي تتفتح فيه معالم القلرة وخصائص الانسانية ومثل الدين .

وذلك في مجموعه هو الأئب الذي فرض الاسلام على كل والد أن
يأخذ به ولده ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« من حق الولد على الوالد ان يحسن ابنه ويحسن اسمه » (٣) .

(١) الشيخان .

(٢) الطبراني .

(٣) البيهقي في الشعب .

وقال :

« اكرموا اولادكم واحسنوا ادبهم » (١) .

وفى التعليم يتعين قدر ضرورى للفتى والفتاة على السواء ، وهو معرفة ضروريات الدين ، عقيدته وأركانه وآدابه وشعائره .

فذلك لا ينبغي أن يجهله الناشئ ، مهما كان اتجاهه فى فنون العلم أو أوجه العمل .

فإذا تبينت الرغبات وجه الأب ولده الى ما اختاره واستعد له ، بما لا يخرج عن آداب الشرع وحلجات الحياة .

أما الفتاة فالأمثل لها أن تتبها لما ترشحها له فطرتها ، من التزود بثقافة الأمومة ورعاية البيت ، والتخصص فيما يعينها على أداء رسالتها والنهوض بمبته .

ولا حرج عليها بعد فى هواية لون من ألوان الثقافة أو ممارسة ملكة من ملكات العقل .

اذ أن الرجل والمرأة يستويان فى الفهم والاستعداد للتلقى والادراك . وقد كانت عائشة زوج الرسول تفوق الرجال فى رواية الشعر ومعرفة الأنساب !

أما أن تنسى الفتاة خصائصها وتمسخ فطرتها وتحاول أن تكون نسخة مشاجة للرجل فى المظاهر والسمات ، فهذا مالا ينبغي صرف الجهد اليه أو التحويل عليه ، حرصا على سعادة المرأة والرجل جسيما .

ويفرض الاسلام العدل بين الأولاد والتسوية بينهم فى العطف واللطف . فان اختصاص البعض بشئ من الاحسان والرعاية ينشئ الحقد فى قلوب الأبناء ويفسد الصلة بينهم .

(٢) ابن ماجه .

ورابطة الأبررة والأمومة المتساوية لا تخول أن يمتاز بعض الأبناء على بعض ، فلا يجوز إثارة الخل والعوج باظهار البر والطف لبعضهم دون بعض .

وقد أمر الاسلام بالعدل بينهم في المنح والاعطاء وفي الاحسان والرحمة ، ماداموا جميعا على سنن واحد في البر بالآباء والاحسان اليهم .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« اعدلوا بين ابنائكم في النحل ، كما تحبون ان يعدلوا بينكم في البر والطف » (١) .

وقد تبين في عرض القرآن لقصة يوسف عليه السلام ، أن الذي أشعل حقد اخوته عليه وأدى الى تأمرهم عليه ، ما بدا لهم من إثارة أيمهم ليوسف واختصاصه بألوان من القرب والكرم فكان من الشر ما كان .

« اذ قالوا ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحن عصبة ، ان ابانا لفي ضلال مبين . اقتلوا يوسف او اطرحوه ارضا فيخل لكم وجه اييكم وتكونوا من بعده قوما صالحين » (٢) .

ففي هذا عبرة هي التفرقة والتمييز .

ان الاسلام قد سن للأباء أرشد نهج في علاقتهم بالأبناء .

ووضع لذلك دستورا يعصم من الخلط وينهى عن الغنى والضلal .

ولم ينس أن يشد المزائم ويهون المشاق ويجعل الطريق ، حتى لا يهي جهدا ولا هم عزيمة .

فجعل الجزاء على الله والثواب عنده .

(١) الطبراني . والنحل : العطية والهبة .

(٢) سورة يوسف ٨ ، ٩ . وليس هذا تبرئة لابناء يعقوب ولكنة عبرة من القصة .

فلا ينتظر والد أن يستوفى الجزاء من ولده ، بل يعلق أمله بما عند الله ، ويستبشر بما أعد له .

ولذا كانت النفقة على الأبناء لها أجر الصلوة ، وكانت رعايتهم والقيام عليهم طريقاً مأموناً إلى الجنة والدرجات العلى .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« من عال جريتين حتى تيلغا ، جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين : وضيم أصبعيه » (١) .

أى كان قريباً من الرسول في منزله .

وذكر البنات هنا ليس لتخصيص الأجر برعايتهن ، بل قضاء على ما كان في نفوس العرب من التعلق بالذكر أكثر من الإناث .

وهذا ما حاربته الاسلام ، صيانة للأسرة من الاختلال .

فالبت نعمة من الله كالابن ، والكون محتاج الى جهدها وعملها مثله ولا يحل إظهاره عليها .

وقد بدأ القرآن بالإناث في معرض الحديث عن النسل :

« يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور ، أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً » (٢) .

فالكل خلقه وهبه ، لا فضل لفتى على فتاة .

وليس الأجر والفضل لمن يلعن في تربية الأولاد التقصد وأدرك الثمرة فحسب ، بل لمن فقد وحرم ، أجر جزيل وثواب بالغ .

« ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث ، إلا تلقاه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل » (٣) .

(١) الترمذى .

(٢) سورة النور ٤٦ ، ٥٠ .

(٣) أحمد وأبو ماجه .

وهكذا يكون الولد نعمة لأبويه في كل حال .
 ان عاش أقر أعينهما وكان لهما برعايته الفضل والأجر .
 وان حرما منه كان لهما الفقران والرحمة .
 ولم تقتصر بشرى الآباء على الآخرة وثوابها .
 بل وعدوا أن ييسط لهم الرزق وأن يصلهم العون ، فلا يستثقلوا
 العبء ولا يستهولوا التبعات .
 وقد حرم القرآن قتل الأولاد هربا من الاتفاق ، وضمن للآباء رزق
 الأبناء ، فما من دابة الا على الله رزقها ..
 « ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وإياكم ، ان قتلهم كان
 خطئا كبيرا » (١) .
 واذا كان الاسلام قد حرم قتل الأولاد خشية الاملاق بازهاق
 أرواحهم ، فانه يحرم أيضا قتلهم باهمالهم وتضييعهم ، وتركهم هملا
 بلا توجيه ولا تزويد .
 ان هذه جناية كذلك ، وعلى المجتمع أن يحول دونها ، بسذل الرعاية
 للنشئة وتقديم المعونة المادية والمعنوية للأسرة وحيطة الفقراء والمعجزين .
 تحديد النسل :

مادام النسل هدفا من أهداف الحياة الزوجية فالأصل أن يترك له
 المدى ويفسح المجال .

فلا يدبر الزوجان مانعا له ، ولا يملون على توقيه .
 فالحياة محتاجة الى الأجيال المتتابعة والمواكب البشرية الكثيفة .
 « خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا
 ونساء » (٢) .

(١) سورة الاسراء ٣١ .

(٢) سورة النساء ١ .

وهذه الأمة مأمورة بتكثير سوداها وتوسيع رقعتها ، حتى تنهض
بواجبها وتنفى بمهدها ..

« لتكونوا شهداء على الناس » (١) .

وهذا معنى الحديث :

« تناكحوا تناسلوا تكاثروا فاني مياہ بكم الامم يوم القيامة » (٢) .

وفي عصرنا أضحت نهضات الأمم وتبعاتها تفتقر الى الأعداد الكثيفة
من البشر الذين يحققون لأممهم العزة والرفاهية .

غير أن الاسلام أباح للأفراد توقي النسل بطرق سليمة ، في بعض
الأحوال ، دفعا للضرر عن الوالدين أو عن الأولاد .

وهذه هي الدوافع التي توجد في كل عصر .

وقد كان من المسلمين من يتوقى النسل في عهد الرسول صلوات الله
وسلامه عليه ، وعلم بذلك الرسول فلم ينهم .

فلا حرج في الأمر ، ما دام له داع مقبول ووسيلة مأمونة .

ولا ينبغي أن تتدخل الدولة في الأمر بفرض قانون .

فمثل هذا الأمر الفردي لا يجوز فيه التعميم والتحديد .

بل يكفي أن يترك الناس لهم واستعداداتهم ، بعد أن يثبت فيهم وعي
الدين ومبادئ التربية وأسس النشأة الصالحة .

وهو الكفيل بالاستقامة والاعتدال .

حقوق الوالدين :

لم ينس الاسلام أن يبين حقوق الوالدين وأن يشرع منهاج معاملتهم ،
فهما أصل الأسرة اللذان تحملا العبء وواجهوا المصاعب في سبيل رعاية
الأبناء وتوفير الأمن والسعادة لهم .

(١) سورة البقرة ١٤٣ .

(٢) الحاكم .

فجعل لهما حق البر واللفظ والرعاية والرحمة ، وأكد هذا الحق بأن قرنه بحق الله ، له ماله من الاجلال والوفاء .

« وقفى ربك الا تصبوا الا اياه وبالقوالدين احسانا » (١) .

وخص حال الشيخوخة بمزيد من الحنو والترفق والاکرام والتوقير
فهي المرحلة التي يجنيان فيها ثمار الكدح ، ويتوجان بتاج الكفاح ويجزيان
جزاء الجهاد والدأب .

« اما يلفن عندك الكبير احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما
وقل لهما قولا كريما ، واخفى لهما جناح الذل من الرحمة ، وقل رب
ارحمهما كما ربياني صغيرا » (٢) .

وتلك مشاعر النظرة نحو من لم يشب احسانهما غرض ، ولم يفيها
بجادهما اجرا ، بل بذلا الرعاية الموصولة والحنان الغامر قربة وفطرة .

فلا أقل من التقدير والعرفان ، حفظا على الوفاء وصيانة للانسانية من
آفات الجحود والنكران .

قد كان حق الوالدين من اليهود الخالدة التي أخذ الله بها الميثاق
وكرر بها الوصاة ، ولمن من أجلها التاكين المندرين .

« واذا اخلفنا ميثاق بني اسرائيل ، لا تصفون الا الله وبالقوالدين
احسانا » (٣) .

وهذا يمثل حرمة الأبوين ويحول ازعاجهما والمدوان عليهما .

ولذا كان حقوق الوالدين وجعل احسانهما من كبائر الذنوب التي
لا تبني لمسلم .. اذ هو قرن الشرك بالله ..

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« الا اتبئكم باكبر الكبائر ؟ الشرك بالله ، وعقوق الوالدين » (٤) .

(١) ، (٢) سورة الاسراء : ٢٣ ، ٢٤

(٣) سورة البقرة : ٨٣

(٤) البخاري .

والفشل في الظفر يرضا الوالدين من دلائل الخسران والبوار ، اذ أن
رضا الوالدين من رضا الله ، وسخطهما من سخطه ، وحسبك بهذا قسسية
وجلالا ..

وفي الحديث :

« رغم انف من ادرك ولديه عند الكبر او أحدهما ثم لم يدخل
الجنة ! » (١) .

ما أجل ذلك ! .

ان رضاها طريق للجنة ، فاذا حازه الولد فقد بلغ ..

فليعرف الأبناء الطريق الى رضوان الله .. !

وقد اختص الاسلام الأم بتأكيد انوصاة ، حتى لا يستهان بحقها وهي
ذات الفضل والتحمل ، التي لا يقابل جهدها بشكر ولا يقدر بجزاء .

« ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ابن اشكر لي ولوالديك الى المصير » (٢) .

« ووصينا الإنسان بوالديه احسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله
وفصاله ثلاثون شهرا » (٣) .

ان الولد جزء من الأم ، حملته في الأحناء وغذته من الغذاء ، فلما خرج
الى الدنيا حضنته وسهرت عليه وربطت حياتها به ، تتحمل الأثقال وتنهض
بالأحمال ، عن رضا وفرحة .

فهل يسوغ أن يذهل الإنسان عن تلك المضحية من أجله المنهكة في
سبيله .. وهل يهون عليه كفاحها وضناها .. ؟

(١) مسلم والترمذي .

(٢) سورة لقمان ١٤ .

(٣) سورة الاحقاف ١٥ .

لذا نبه القرآن على تلك المرحلة التي لا يعيها الانسان ، وان كانت أهم مراحل عمره ، طرا وأخطرها ، ولقته الى ما فيها من بذل وفداء ، حتى يضيع ذلك أمام عينيه وينظر الى أمه من خلاله .

لقد جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله : يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ .

قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أبوك (١) .

ذلك لأن الانسان يرى جهد أبيه في سبيله ورعايته له وانفاقه عليه ، ولكنه لا يرى حب أمه له وقيامها عليه في مبدئه ، فاحتاجت الأم الى تأكيد الوصية وتثبيت الحق .

كما جعل الاسلام ارضاء الأم وإيناسها ورحمتها طريقا الى الجنة ..
« الجنة تحت أقدام الأمهات » (٢) .

والناس بخير ما عرفوا حق الأمهات ..

فان ربهم يكره أن تنطس بصائرهم وتجحد قلوبهم ..
وذلك لا يستقيم مع الايمان ولا يتفق مع عهده .

عن المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« ان الله حرم عليكم عقوق الأمهات .. » (٣) .

والزمن الذي يفتن في عقوق الأمهات والقسوة عليهن والغفلة عن حقوقهن هو زمن الفناء ، الذي يجف فيه الخير ويفيض الأليان .

فقد ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم من علامات الساعة : « أن تلد الأمة ربا » أي تلد المرأة من ياملها معاملة السيد لبطارته ! .

وهذا تحذير من الاستطالة وارهاب من المدوان .

(١) الشيخان .

(٢) روى نحوه الثعالب .

(٣) البخاري .

تفسد بلغ الاسلام في تقرير حق الوالدين قدرا رفيعا من الرحمة والكرامة والوفاء .

ومن ذلك ايجاب الاحسان اليهما ولو مشركين ، بل ولو بلغا مرحلة الدعوة الى الكفر وحمل الابن عليه .

فلا يمنع كفرهما من الاحسان اليهما ، ولا يحمل على مضارتهما ويجحد حتهما .

« وان جاهداك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا » (١) .

وسألت الرسول أسماء بنت أبي بكر : ان أمي زارتني وهي راغبة أفأصلها ؟ (وكانت أمها مشركة) .

فقال :

« صلى الله عليه وسلم » (٢) .

وهذا هدى رائع ، يدل على مدى رعاية الاسلام للأبوة والأمومة وحرصه على برهما وشكرهما .

وهو أيضا دليل على انسانية هذا الدين وتأكيده لملاقاة البر والوفاء .

ذوو القربى :

الأسرة في مجالها الواسع تشمل ذوى القربى .

وهم غير الأصول والفروع ، أو هم الحواشي بتعبير الفقهاء .

وقد أوصى الاسلام بهؤلاء ، وفرض لهم الاحسان والصلة ، حفظا لرباط القرابة وتجييعا لشمم الأسرة وتوسيعا لنطاقها .

(١) سورة لقمان ١٥ .

(٢) البخارى .

فذكرهم القرآن مع الوالدين :

« وبالوالدين احسانا وذى القربى » (١) .

وبين أن قطع صلاتهم من قرض العهد والفساد في الأرض ، وتول عن الايمان وتكسب لطريقته . وذلك موجب للعنة والابعاد .

« فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الأرض وتقطعوا ارحامكم ؟ .
اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم » (٢) .

فجوة الرحم والتكر لها من أمارات مسخ الفطرة وطمس البصيرة .

ان القرابة تمثل رباطا اجتماعيا متينا ، واذا توثقت العرى بين الأقرباء عاد ذلك على الأسرة وعلى المجتمع بالخير والنماء .

وهذا سر رعاية الاسلام للقرابة وحرصه على وصلها ورعايتها .

وفي ذلك وردت أحاديث ذات ايحاء قوى وتوجيه حار ، برعاية الرحم والاحسان اليها .

وفي بعضها أن الرحم شكت الى ربها فقالت : يارب ظلمت ! قطعت !
فقال لها الله عز وجل :

« الا توضحين ان اصل من وصلك وان افطعك من قطعك !! » (٣) .

وهذا تصوير لاعزاز الاسلام لتلك الصلة واعظامه لشأنها .

وقد كانت صلة القرابة منذ القدم معرضة لمواصف النزاع وآفات
البغضاء ، مما يؤدي لقطع الرحم وجفائها .

فلم ينس الاسلام أن يوصى بالصبر على الأذى والحرص على التحمل .
كأن لا تبذد الرحم ولا تجفئ .

(١) سورة البقرة ٨٣ .

(٢) سورة محمد ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) البخاري .

سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم : ان لى قرابة أصلهم ، وقطعتى
وأحسن اليهم ويستون الى .

فقال له : « لئن كنت كما قلت فكأنما تسفهم الملل (الرماد الحار)
ولا يزال معك من الله ظهير ، ما دمت على ذلك » .

أوصياء بالصبر عليهم والثبات على الاحسان والصلة ، فخير ذلك عائد
اليه ، والشر لاحق بصاحب الغدر والمدون .

ولم يوصه برد السيئة بمثلاً ، أو كف الاحسان عنهم ، فليست هذه
نقطة رشد فى مجال الأسرة ، المحتاج الى التراحم والاعضاء ، أكثر من
القصاص والمؤاخاة .

وحقاً :

« ليس الواصل بالكافر ، ولكن الواصل من اذا قطعت رحمه
وصلها » (١) .

كما يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه ..

قال ممن بن أوس :

وذى رحم قلمت أظفار ضيقه	بطمى عنه وهو ليس له حلم
ضبرت على ما كان بينى وبينه	وما تستوى حرب الأقارب والسلام
فما زلت فى لى له وتعطفى	عليه كما تحنو على الولد الأم
وأنقض له منى الجناح تألفا	لتذنيه منى القسابة والرحم
لاستل منه الضغن حتى استلته	وقد كان ذا ضغن يضيق به الجرم

حماية الأسرة :

اهتم الاسلام بحماية الأسرة من آفات الفساد والهدم ، وأقام سدا
يلصمها من البوار والتلف .

.. (١) البخارى .

وحماية الأسرة في الأصل من واجبات راعيها ، الذي عليه أن يدفع عنها سوء وأن يقيها المهالك والشرور .

« كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالرجل راع في أهل بيته وهو مسئول عن رعيته .. » (١) .

على الرجل أن يستيقظ لأعبائه ، فيحد بصره ويرهف سمعه ولا يغفل ، ويتلمح عواقب الأمور ، فلا يتهاون ولا يهث ، ولا يدع بيته تحتاحه الرياح اللواتح والمواصف المدمرة .

عليه أن يرعى زوجته ، فلا يذرها تتعرف وهو شاهد ، ولا تهبث وهو لاه ساه ، ولا يملأ لها حتى تلج ميادين الشر وساحات الهدم ، بل لا بد من وعي الرقابة وحسن القيادة وتأمين الطريق ، والمبادرة قبل استحالة الخطر واستمكان الداء .

وعليه أن يحسن قيادة ذريته ، وأن يحرس في تنشئتهم مناهج الاستقامة وخصائص القطرة ، وأن يحصمهم من مفاصد البيئة وأمراضها ، وأن يرودهم بطاقات التحمل والكفاح ويجهزهم بأسلحة النضال والفوز وأن يكون قدوة لهم في السلوك والانتباه .

ثم راعي الاسلام حماية الأسرة من خارج ..

حمايتها من جرائم البيئة وعدوها ، وحجب أقرانها من التعرض للأغراء والاختطاف ، حتى لا تصدع الأسرة وتتهار .

فالزوجة يمنع الاسلام عنها تيار الفتنة والاجتذاب ، فينهي عن افسادها وتعرضها على زوجها ، وتأميلها بحياة أرغد وعيش أهنا .

فإن فاعل ذلك شرير ملعون .

(١) متفق عليه .

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« ليس منا من خيب امرأة على زوجها » (١) .
أى أفسدها عليه .

وهذا ايصاد لباب واسع يجلب للأسرة الشقاء والخراب ، حين تتعرض
الزوجة لدعوات الاغراء وتتطلع الى الحاح الفتنة ، فتندفع لهدم بيتها
وتتخذع بالأمانى والأحلام . .

وفى سبيل ذلك يمنع عنها أسباب الفوابة ، ويطفىء مبادئ الشرور .
فهو يحرم الدخول المريب على النساء ، الذى يؤدى الى الخطوة ويسكن
من الفجور ، وخاصة بين من يسهل اتصالهم ويرتفع الحرج عنهم .

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« اياكم والدخول على النساء » .

فقال رجل من الأنصار : أفرأيت الحمى ؟ (أقارب الزوج أو الزوجة) .
قال :

« الحمى الموت » (٢) .

وأكثر المفسد تأتى من هذا الطريق انذى حذر منه الرسول ، والسلامة
فى التيقظ والاتباع .

ويحرم صداقة النساء للرجال الأجانب :

« ولا متطافات الحسان » (٣) .

كما يحرم على الرجال الأجانب تكليم النساء بغير إذن أزواجهن .

(١) أبو داود .

(٢) البخارى .

(٣) سورة النساء ٢٥ .

فقد « نهى رسول الله أن تكلم النساء إلا بأذن أزواجهن » (١) .

منها للصلوات الفاسدة والصدقات المريبة .

• ويحرم على المرأة أن تظهر زينتها أو ترفع الحرج عنها خارج بيتها ، فلا يصير لها أوكار ومعاهد تبذل فيها وتتطلق .

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت زوجها الا هتكت ما بينها وبين الله من حجاب » (٢) .

فلا حرمة لها حينئذ ولا كرامة (٣) .

وقد حصى الاسلام الزوج أيضا من المحاولات التي تنهيه بصدمة يته ونفذ زوجته .

فحرم على النساء أن تتجه احداهن الى الزوج الآمن لتلفت اليها وترغبه في نفسها وتفره ممن معه . .

ان هذا عدوان وافساد لا ينبغي للؤمنات .

ولذا نهين عنه . قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« لا يحل لامرأة ان تسال طلاق اختها لتستفرغ صحتها ، فانما لها ما قدر لها » (٤) .

واذا كان النهي هنا عن محاولة المرأة أن تطلق الأخرى وتقرن بزوجها ، فإن وزر الملاحى والمواخير أدهى وأمر . .

(١) الطبراني .

(٢) الترمذى .

(٣) أما الحديث عن زى المرأة عامة وهدى الاسلام فيه فراجع في كتاب « المجتمع الاسلامى » وكتاب « الاسلام والمشكلة الجنسية » للمؤلف .

(٤) البخارى .

وعلى المجتمع الاسلامى أن يخفف منابع الشر والفساد ، وأن يعنى
الأزواج من الاغراء والفتنة ، حفاظا على الأسرة ، وصيانة لأمنها ، وإبقاء
على قوتها .

ومن أمثلة تلك الحاية أن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، نعى
نصر بن حجاج الفتى الجليل من المدينة . حين سمع امرأة تنغى باسمه ،
وقال : لا يبتى معى رجل تهتف به المواتق فى خدورهن . . . !!

ولا نريد هنا الا أن نشير فحسب ، فان حماية الأسرة المسلمة واجب
خطير ، جدير بأن ترسم له المناهج وتحكم الخطط .

* * *

وبعد . .

وعلى الأسس السالفة يحقق الاسلام سعادة الأسرة وسلامها ، فى تعامل
وتوازن ، وفى خبرة بالحقائق ، وبصر بالأمور ، بعيدا عن الأشكال والقوالب
التي لا روح لها ولا تدبير .

ولم نمد الى الاستقصاء والتفصيل ، بل تلك لمحات تهدف الى رسم
صورة مجللة وبيان معالم تهدى الى سواء السبيل .

عند التصدع

واقعية الاسلام :

رغم ما وضعه الاسلام من أسس وما أقامه من دعائم لبناء الأسرة وحمايتها فإنه لم يفترض أن تسود المثالية ، وأن لا يقع خطأ في السلوك والتقدير .

فإن من شأن البشر أن يعرض بينهم الخلاف ، وأن يثور النزاع ، عند تعارض الرغبات أو تقور الطباع مع ما في الأسرة من احتكاك وملاصقة : قد تحدث الملل وتلبد الجور .

لذا اعترف الاسلام بإمكان حدوث الشقاق والتصدع في مجال الأمور ، وعنى بعلاجه ، ونبه الى أسبابه ، وسار مع الواقع الى مداه . ولم يرض عن الكبت والتجاهل فالكبت والتجاهل لا يفتيان آزاء مشكلات الحياة شيئا .

ومن هنا نظر الاسلام الى ما يمكن أن يقع بين الزوجين ، ووصفه الدوام الناجع في كل حال ، ولم تخرج حالة من الواقع عما زآه الاسلام وعرض له .
نشوز الزوجة :

قد يحدث أن يشذ سلوك الزوجة ، وتنحرف في معاملة زوجها . فيلظ منها القول ، ويبدو المصيان ، وترفض الطاعة ، وتظن المناوأة .

والواجب على الزوج حينئذ أن يبحث عن مرفقورها ، وأن يصارحها بما يأخذ عليها ، فلعلها تبدي سببا أحفظها عليه لم يشعر به ، فيقطع عنه أو يمتدّر منه ، ليعود الود ويتبدد محاب الغضب . أو لعلها أن تفتدّ عما لاحظ عليها وتصلح شأنها معه .

وقد يصلح مثالا لهذا التحرى اللطيف قول النبي صلى الله عليه وسلم
لزوجته عائشة رضى الله عنها :

« انى لأعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى .. اما اذا كنت
عنى راضية فانك تقولين : لا ورب محمد ، واذا كنت على غضبى قلت :
لا ورب ابراهيم ، فقالت : اجل ، والله ما اهجرا الا اسمك » (١) .

فقد اعتذرت عما يبدو منها ، وكشفت عن طيب قلبها ، وسلامة
عاطفتها ، مما لا يدع مجالاً للمغاضبة والنفور .

فليت كل زوج يبحث في هدوء عن سر نفور زوجته ونشوزها .
ما الذى يدل طاعتها عصيانا .. واقيادها ابناء .. وجها كراهية .. ؟
ان وزاء ذلك لسييا ...

ان كان من قبل الزوج ، فعليه الانصاف والترضية .

فان تبين أن:النشوز لمة عرضت في سلوك الزوجة ، فطفت وعصت ،
اثما وعدوانا ، وكبرياء وغرورا ، فقد أوجب الاسلام على الزوج أن يسلك
ثلاث مراحل :

١ - يتجه أولا بالتبصير والعظة ، فيحذرهما من عاقبة الطغيان ويذكرهما
بخطر العصيان ، ويلفتها الى ما له عليها من حق ، وما ييذله لها من احسان
ورعاية ، وأن حق الزوج من الحقوق المؤكدة التى فرضها الله ..

وله أن يسلك في هذا « الوعظ » السبيل التى يراها أنجح وأنجح ،
فليس هناك نص يؤديه ، بل ان لكل زوج من الخبرة بزوجه ما يبصره بما
ينفع معها ويفيد ، من أساليب التذكير والاصلاح .

وهذا ما ذكره القرآن بقوله :

« واللاتى يتخافون نشوزهن فعظوهن » (٢) .

(١) البخارى .

(٢) سورة النساء ٣٤ .

٢ - فإن لم يشعر الوعد ، ولم يصل الى قلبها عن هذا الطريق ، فلم تفلح عن الشوز ، ولم تعد بالحياة سيرتها الأولى ، أتى دور المقاومة واضمار الجفاء ، عسى أن يستيقظ الحب ، وتمود المودة .

وفيه انذار بسوء المقيى ان استمر الشوز والاصرار .
ومن مظاهر الجفاء أن يهجرها في المضجع ، فيريها أن لا سلطان لها عليه ، وأن نفسه نفرت من سلوكها البيض ، وأن قلبه يكاد يوصد أمامها ، فعليها أن تتدرك الأمر قبل أن ينقطع الحب ، وتفصم العرى .
وهذه هي الخطوة الثانية في الآية التي قررت علاج الشسوز « واهجرهن في المضاجع » .

وهي وسيلة فعالة ، تصلح لمستقيبات الخلقة صحيحات الفطرة ، وتحمل المرأة على اعادة النظر في موقفها من زوجها ، فترى ما لها وما عليها ، وتسلك السبل القويم .

٣ - فإن تبادت الزوجة في المصيان ، ولم تتأثر من الجفاء والهجران ، فذلك دليل على مرض مشاعرها ، واعوجاج سلوكها والتواء طرقها .
وهنا أباح الاسلام التأديب : « واضربوهن » .

فالزوج الان أمام انحراف لا مبرر له ، ممن بذل جهده لاسعادها ، وارتضاها رفيقة له في حياته .

والضرب أسلوب من أساليب التأديب ، يفيد في التويم والتهذيب ، ويشفي من الشسوز والاعوجاج في كثير من الحالات .
وقد يمترض قوم على تشريع ضرب المرأة الناشز ، وقد يوصف ذلك بالقسوة والظلمة .

ولكن الاسلام ، وهو الدين الصادق الذي جاء لمعالجة مشكلات الحياة لم يكن ليعتبر في التشريع طبقة من النساء دون أخرى ، فهو يشرع للناس جميعا ، ويضع في اعتباره ما يكون وما يمكن أن يكون .

على أن الاسلام قد أباح ذلك العلاج ولم يفرضه ، وقصره على حالات الضرورة ، وصحبه بما يسلب عنه صفة الانتقام والعدوان .

فقد وصف الرسول صلى الله عليه وسلم ضرب التأديب بأنه ضرب غير مبرح أى لا يترك أثرا ولا يحدث عاهة ، مجتنباً الوجه حفظاً لكرامة الانسان .

كما ندب الاسلام الناس الى التكرم والنفو واختيار أعلى المنازل في السلوك مع الزوجات ، ومن ذلك اجتناب الضرب .

فقد ورد أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قال بعد تشريع حكم النشوز وإباحة الضرب : -

« لن يضرب خيادكم » .

وهذا يجعل الضرب شبيهاً بالوسيلة المعطلة ، ينأى عنها خيار المسلمين سعياً الى الكمال وابتغاءاً للثواب ، وتأسياً برسول الله ، الذى ما ضرب يده قط ، إلا أن يكون في سبيل الله ..

* * *

وبعد :

فهل ضمنا بذلك أن تبرأ الزوجة من النشوز وأن يستقيم أمرها ؟
ان الاسلام قد وصف المصالح الذى يرى من السقم ويشفى من الانحراف ، ولكن من الشذوذ ما يستعصى على العلاج وبعض الداء قد يغالب الدواء .

ولو أن سوء التطبيق سبب شائع لاستعصاء الداء واستفحال .

وحسب الزوج أن يباشر اصلاح زوجه بنفس كريمة بريئة من الهوى والبغضاء ، منزهة عن الانتقام والاعتداء ...
فذلك كفيلاً بنهاب الداء وسرعة الشفاء .

نشوز الزوج :

وقد يحدث أن يمر الزوج اعوجاج في سلوكه أو ملل من زوجته . فيبدو منه الكره وتقوُّح البغضاء .

فينبغي أن تحرى الزوجة مرضاته وأن تبحث عن مدخل الى نفسه . ولها من الطرق ما يمكنها أن تحسن التصرف وتدرك النجاح .

وهذا ما أشار اليه القرآن :

« وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير واحضرت الانفس الشح وأن تحسنوا وتقوا فان الله كان بما تعملون خبيرا » (١) .

ولا مكان هنا للكبرياء والأفئدة واستملاء العاطفة ، فعلاقة الزوجية لا تحتل مثل هذا ، بل الى الاغضاء والترضى وتأليف القلوب وسؤاوبة الجروح وتوكيد الأئنة .

والزوج العاقل الكريم يقدر لزوجه أنها قربت مسافة الخلف بينهما وسعت الى الاصلاح وديرت الحيلة لاسترجاع حبه وكسب عاطفته ، فيملو قدرها وتزداد محبتها . ويرى فيها نفسا وقية وروحاً هية .

التساق :

أما اذا تبادل الزوجان الكيد واستحكم بينهما الخلاف ، ولم ينزل أحدهما للآخر عن كبريائه وعزته ، ولم يخط أحدهما خطوة للقرب والوثام فتلك حالة خطيرة تهدد حياة الزوجية ، وتطلب أن تأنيهما المعوة من الخارج ، وأن يتدخل بينهما أهل الخير والاصلاح .

ويتأكد ذلك على ذوى الطرفين ، فهم مطالبون بالتدخل الخير الهادف الى التقرب والاصلاح : البعيد عن الكبرياء والعصية ، الناظر الى مصلحة الزوجين أنفسهما .

(١) سورة النساء ١٢٨ .

يجتمع حكامان ، حكم من أهله وحكم من أهلها ، ليجثا أسباب الشقاق وليعالجا أسباب الداء ، ويحاولا لفت الأنظار الى الاعتدال وتوجيه القلوب الى الاستقامة ، ولهما بهذا أن يمينهما الله وأن ينجح مسعاها ويوفق أعمالهما .

قال الله سبحانه :

« وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريهما أصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » (١) .

وهكذا يتوقف الإصلاح على صدق النية وإخلاص السريرة وحسن الوسيلة .

أما إذا لم تأت الحكمان من أهل الزوجين ، فذلك الواجب يلزم الجماعة المسلمة ، قياما بفرض إصلاح ذات البين الذي فرضه القرآن بقوله :

« فاصلحوا بينهما » (٢) .

ورغبت فيه السنة ودعت اليه ؛ بثل قوله صلوات الله وسلامه عليه : « ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة ؟ قلنا بلى يا رسول الله ، قال : إصلاح ذات البين » ، فإن فسادها هو الخالقة ، لا أقول . تحلق البشر ، ولكن تحلق الدين .

عمل الحكيم :

فإن لم يفلح الحكمان في استرجاع الود ومحو الشقاق ، ورأيا من العوائق ما يحول دون استمرار الحياة الزوجية على وجه صالح ، فإن لهما أن يطلبوا من الزوج تطليق زوجته إذا كانت متضررة من بقائها معه على هذا الوجه .

فإن أبى رفع الأمر الى القاضي ليطلقها منه للضرر .

(١) سورة النساء ٣٥ .

(٢) سورة الحجرات ٩ .

وإذا كان الزوج هو المتضرر من كيد زوجته وهو آسف على ما بذل لها من صداق نادم على ما قام به من سعى ، فإن للحكيم أن يطلبها من الزوجة أن ترد عليه صداقه مقابل أن يطلقها .

وقد ذكر الرازى فى تفسيره خلافا حول سلطة الحكيم ، هل يجوز لها تنفيذ أمر يلزم الزوجين دون اذنها ؟ مثل أن يطلق حكم الرجل أو يفتدى حكم المرأة بشئ من مالها ؟ .

قال : « للشافى فيه قولان : أحدهما يجوز ، وبه قال مالك واسحق . والثانى لا يجوز وهو قول أبى حنيفة ، وعلى هذا هو وكالة كسائر الوكالات .

وذكر الشافى رضى الله عنه حديث على رضى الله عنه : وهو ما روى ابن سيرين عن عبيدة ، أنه قال : جاء رجل وامرأة الى على رضى الله عنه ، ومع كل واحد منهما جمع من الناس ، فأمرهم على أن يعيشوا حكما من أهله وحكما من أهلها .

ثم قال للحكيم : تعرفان ما عليكما ؟ .

عليكما ان رأيكما أن تجعما فاجعما ، وان رأيكما أن تفرقا ففرقا .

فقلت المرأة : رضيت بكتاب الله تعالى فيما على ولى فيه .

فقال الرجل : أما القرعة فلا .

فقال على : كذبت والله ، حتى تقر بشئ الذى أقرت به ..

ومن الناس من احتج للقول الأول بأنه تعالى سماها حكيمين ، والحكم هو الحاكم ، وإذا جعله حاكما فقد مكنه من الحكم .

ومنهم من احتج للقول الثاني بأنه تعالى لما ذكر الحكيم لم يصف اليها الا الاصلاح . وهذا يقتضى أن يكون ما وراء الاصلاح غير مفوض اليها (١) .

والحقيقة أن الحكيم متى كانا عدلين متجردين عن الهوى فان رأيهما في ابقاء علاقة الزوجية أو فسخها واجب التنفيذ ، فقد استكشفا الحقيقة واختبرا الأمر ، فحكهما غالبا هو الصواب .

الطلاق :

شرع الاسلام علاقة الزواج لتبقى لا لتفنى ، ولتدوم لا لتقطع ، وأرسى لها من الدعائم ما يكفل الثبات والاستقرار .

ولكنه أيضا نظر الى الواقع واعتبر طبيعة البشر ، فليس كل الناس مثاليين مرفرفين ، ولا أطهارا مبرئين ، وما دام في النفس نوازع الشر وبواغى الهوى ، فسيقع الخلاف وتنشأ العداوة وتحدث الشرور والأفام .

لذلك أباح الاسلام الطلاق ، وهو التفريق بين الزوجين عند تعذر اجتماعهما في حياة مشتركة لما نشأ بينهما من الأذى والكيد ، ليكون لكل منهما سبيله ، وليرتفع الضرر ويتنفي الحرج ، ولعل كلا منهما يوفق الى من يعجبه ويرضيه .

« وان يتفرقا يفن الله كلا من سعيته وكان الله واسعا حكيما » (٢) .

ذلك لأن الفضل في تجربة لا يعنى الحكم على الانسان بتحصل مرارتها وذوق ألها أبدا ..

بل ينبغى أن يستأنف الانسان سعيه ، مستفيدا من الماضي مستبشرا من الحاضر ، متحررا من شعور الخيبة والاحقاق .

(١) تفسير الرازى ١٠/١٣ .

(٢) سورة النساء ١٣٠ .

وعلى هذا يكون الطلاق رخصة تتيح للزوجين التخلص من الألم والكف عن تبادل الكيد ، فلا مكان للإلاق في أسرة آمنة ، ولا معنى لاستعماله ملا ضرورة ولا باعث ..

إن الذي جعل من النفس زوجها ليسكن إليها ، لم يبح له أن يفارقها بلا جريرة ولا اقتضاء فذلك عبث لا يقره دين وتخریب لا تعمر به حياة .
ولذلك كان أبغض الحلال الى الله الطلاق ، كما ورد في الحديث .
وكان الطلاق من المعظائم التي يطرب لها الشيطان ويبحث من أجلها جنوده ، وكفى بذلك تحذيرا منه وتنفيرا ..

روى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إن ابليس يرسل سراياه لفتنة الناس ، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة .
فيجيء أحدهم فيقول : فعلت كذا وكذا . فيقول له :
ما صنعت شيئا . وبيء الآخر فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته !! فيدينه منه ويقول له : نعم أنت نعم أنت ! » .
وقد جعل الاسلام حق الطلاق في يد الرجل .

ولذلك ضرورة واضحة ، فإن انهاء الحالة الزوجية وفصم عراها : لا بد أن يكون في يد من يستطيع التفكير المتزن والتقدير السليم ، لا من تغلب عليه العاطفة فيغفل عن العواقب ويهرب من التبعات .
والمرأة بطبيعتها متقلبة ، لا تستقر عاطفتها على حال ، وهي سريعة التأثر ، وقد تكره اليوم ما تحبه غدا ..
فإذا جعل زمام الأسرة في يدها : فإن هزة هائلة سوف تصيب الأسرة ، وطمعة توجه اليه في المقاتل .

حق المرأة في تخليص نفسها :
على أن الاسلام قد أعطى المرأة سعة من الأمر ، فأباح لها أن تطلب من زوجها تسريحها حين يسبها الضرر ويلفحها الأذى ، ولا ترغب في ابقاء العلاقة ،

على أن تعوضه عن هذه الخسارة برد الصداق الذي بذله لها ، كي تتحقق
المعادلة ، وينتفى الاحتيال .

وهذا ما يسمى في الشريعة بالخلع ، وهو « مأخوذ من الخلع بفتح الخاء ،
وهو النزع ، سمي به لأن كلا من الزوجين لباس الآخر في المعنى ، قال
تعالى :

« من لباس لكم وأنتم لباس لهن »

فكانه بفارقة الآخر نزع لباسه » (١) .

وفي ذلك تحذير للنساء أن يقدمن على فسخ الرابطة وتقض الميثاق
لهوى أو ثروة ..

وفي هذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم :

« أيما امرأة سألت زوجها طلاقها من غير ما بأس فحرام عليها رائحة
الجنة » (٢) .

والآية التي ورد فيها تشريع الخلع تفيد هذا المعنى ، من أنه إذا يجوز
عند تحكّم الشقاق وشدة الضرر .

قال تعالى :

« ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود
الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتفقتا به ، تلك
حدود الله فلا تمسوها ومن يتعد حدود الله فلا تلك هم الظالمون » (٣) .

فحينئذ لا جناح على الرجل فيما أخذ ولا على المرأة فيما اتفقت به
نفسها من مال .

(١) إرشاد السارى للقسطلاني ١٤٨/٨ .

(٢) أبو داود والترمذي .

(٣) سورة البقرة ٢٢٩ .

وجمهور العلماء على جواز الخلع على الصداق وغيره ، ولو كان أكثر منه ، لكن تكره الزيادة عليه ..

وعند الدارقطني عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« لا يأخذ الرجل من المختلفة أكثر مما أعطاه »

فإن أبى الرجل فراق زوجته على هذا الشرط رفعت الأمر الى الحاكم ليرفع عنها الضرر

روى البخارى عن ابن عباس ، أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكنى أكره الكفر في الاسلام .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديثه ؟

قالت : نعم .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« اقبل الحقيقة وطلقها تطليقة »

لقد خافت المرأة أن تنزلق في فاحشة أو تصر على معصية . ان هي أقامت معه مع ما في نفسها من كراهة للعيش معه

ولقد قبل منها النبي ذلك العرض ، وأمر زوجها أن يفارقها وبسترده ما بذله .

فليست الزوجية سجنا تكره فيه المرأة على البقاء ، بل هي آصرة بين نفسين ، ان لم يتوافقا ويتأكفا ، فيتخذ كل منهما لنفسه سبيلا .

الطلاق مرتان :

حرص الاسلام على استبقاء الفرصة للاصلاح واعطاء المهلة لتدارك الخطأ وتحويل العوج .

فلم يجعل الانفصال أبدياً في كلمة قال أو لفظ ينطق .
وجعل للزوج الحق في استرجاع زوجته في مدة محدودة عقب الطلاق ،
وهي مدة العدة .

فقد يحس الزوج بخطئه ، ان كان هو المخطيء ، وقد تنور في نفسه
دوافع الرحمة والتسامح ان كانت هي المخطئة .
فاذا عادت اليه ، ثم نشأ بينهما الخلاف ووقعت الكراهة ، جاز له
الطلاق مرة أخرى .

« **الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان** » (١) .
وتجربة المرتين ينبغي أن تبصر الزوج بحقيقة الأمر وتتيح له اتخاذ
قرار نهائي ، اما بامساك زوجته واما بفراقها .
فاذا فارقها المرة الثالثة حجب الاسلام بينهما الا بشرط فيه تأديب وزجر ،
وفيه ارباب من العبث بالطلاق واستعماله بلا حاجة ولا ضرورة .
« **فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح
عليهما ان يترابعا ان قلنا ان يقيما حدود الله** » (٢) .

وهو شرط قد يصبر تحقيقه ، مع ما فيه من لدع وتأنيب .
فان كانت للرجل حاجة في زوجته ، فليتدبر ويترو ، قبل أن يبت
الحبل ، ويسرف في الفراق والهجر .
أما أن يصبر الأمر عبثاً وفوضى بلا تحرج ولا خشية ، فذلك يهدد كيان
الأسرة ويضخم من مشاكل المجتمع .
المحلل :

ذلك حكم الله في طلاق الثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، فان
طلقها الأخير ، وبقيت الرغبة في نفس الأول عادت اليه .

(١) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٠ .

أما ما يفعله المتحايون على الشريعة من اقتياد شخص لتشييل دور الزوج ، مشترطين عليه طلاقها بعد المقد عليه ، فذلك تزوير وتلفيق لا يرضى عنه الله .

وكان الأولى بذلك الزوج المتلف على استرجاع زوجته المحتال على اعادتها الى عصته ، أن يتمهل ويتمهل ، قبل أن يقع في دائرة الحظر ، ويحال بينه وبينها بهذا الأمر .

ولقد نهى الاسلام عن هذا الزور وحذر منه : بمثل قوله صلوات الله وسلامه عليه :

« لعن الله المحلل والمحلل له » .

وتشبيه المحلل في بعض الأحاديث بالتيس المستعار .

وأفادت هذا العمل لا تخفى .

من شروط الطلاق :

مما اشترطه الاسلام لايقاع الطلاق ، أن يكون في طهر لم تحدث فيه مباشرة .

وهو شرط قصد به استبقاء العلاقة الزوجية وإبتغاء دوامها .

فان الزوج في فترة الحيض ، وهي فترة يحظر فيها الالتقاء ، لا يكون في أسعد فتراته مع زوجته ، ويعد تلك الفترة قد ينتهي النزاع ويمحى الشقاق بينهما .

كذلك يمنع الزوج من تطليق زوجته في طهر حائضها فيه ، فربما حملت منه وهو لا يدري ، فاذا استبان له بعد حملها ، دقعه ذلك الى تدبر موقفه منها على ضوء الولد المرتقب ، وفي ذلك فرصة لاستبقاء الصلة .

كذلك نظر في هذا التشريع الى مصلحة المطلقة وقاية لها من الانتظار الطويل ، والبقاء متضررة في فترة مسلة .

فان عزم على طلاقها فليوقع الطلاق بحيث تستقبل المرأة فترة عدتها فوراً .

« يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » (١) .

كى لا تضار المرأة بالانتظار ، ان طلقت في حيض أو في طهر وقعت فيه مباشرة .

وفي السنة أن ابن عمر رضى الله عنه طلق امرأته وهى حائض فأخبر عمر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له :

« مره فليراجعها » .

كى يوقع الطلاق وهى مستقبلة للعدة (٢) .

الاحسان للمطقة :

أمر الاسلام بالاحسان للمطقة ومعاملتها بالمعروف .

« فامسك بمعروف او تسريح باحسان » (٣) .

« فانما بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف » (٤) .

وقد أراد الاسلام بذلك أن يقضى على رغبة الانتقام واردة الشر ، وأن تنتهى العلاقة كما بدأت في جو المودة والرضا ، لئلا ينتهز الزوج الغاضب الفرصة لشقاء غيظه وثقت قلبه .

فكما يجتمع الشريكان في تجارة ، ثم يختلفان فيعرف كل ماله وما عليه ويفترقان في هدوء وأمان ، كذلك ينبغي أن تقسم الرابطة وتبث العلاقة بلا كيد ولا إيذاء .

(١) سورة الطلاق ١ .

(٢) هناك خلاف بين المذاهب في وقوع الطلاق في الحيض أو عدم وقوعه ليس هذا موضعنا ولكننا سقنا توجيه السنة الواضح في ذلك .

(٣) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٤) سورة الطلاق ٢ .

كما قال تعالى لأزواج النبي حين خيرهن بين البقاء مع الرضا بشطف العيش وبين التراق الجميل .

« يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتعن واسرحن سراحا جميلا » (١) .

ومن ذلك ايجاب الاسلام للمطلقة مكافأة مالية ، ترمز الى التقدير والشكر ، وتؤاسى الجراح والآلام ، وهى ما يعرف بالمتعة .

قال الله سبحانه :

« وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين » (٢) .

وقال :

« ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » (٣) .

وذلك تشريع رائع يدل على الجو الذى يريده الاسلام لافتراق الزوجين :

جو لا حرب فيه ولا حقد .

جو معطر مندى بأريج العطف والرحمة .

وجدير بالتدبر ربط الأمر بالتقوى فى قول الله :

« حقا على المتقين »

اذان الاسلام يرى ضمان العدل والبر فى ما استقر فى القلوب وما استكن فى الضائير من رقابة الله وتقواه ، لا فى قانون يفرض أو حكم يعلن أو قضاء يحتكم اليه .

وهذه نقطة الافتراق بين طريقة الاسلام فى اصلاح المجتمع وبين طرق المبادئ الأخرى .

(١) سورة الاحزاب ٢٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٤١ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٦ .

وهنا يكمن سر سمادة الأسرة المسلمة الصادقة وشقاء الأسرة في المجتمع
المنحرف عن الاسلام .

لا تخرجوهن من بيوتهن :

أوجب الاسلام بقاء المطلقة فترة العدة في بيت الزوجية الا أن تأتي
بشغب وتبعث منها شرور ، فيجوز اخراجها .

قال الله سبحانه :

« لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة » (١) .

وحكمة ذلك أن وجود الزوجة في بيت الزوجية فترة العدة قد يحرك
الكامن في نفس الزوج من محبتها واستبقائها ، وقد يهد السبيل لتصفية
المنازعة واصلاح العلاقة .

وذلك مشروط بأمن الانزلاق في فاحشة ، وأن لا تكون سكانها في
بيته وحدها مخوفة موحشة .

وعلى هذا كان المسلمون .

روى البخاري أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن ابن
الحكم ، فنقلها أبوها .

فأرسلت عائشة رضى الله عنها الى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة :
« اتق الله واردها الى بيتها » .

انفقوا عليهن :

وفرض الاسلام للمطلقة النفقة ان كانت حاملا حتى تضع ، أو كانت
غيره بالن فترة العدة ، وهي المطلقة دون الثلاث .

وقد ذكروا أن ذلك لوجود علاقة بينها وبين الزوج في هاتين الحالتين.

(١) سورة الطلاق ١ .

ففى حالة الحمل هى مشغولة بالجنين الذى هو ولده ، فكأنها مشغولة بالزوج .

وفى الحالة الأخرى للزوج عليها سلطة الرجعة ولاحائل بينهما ، فكأنها لازالت فى عصمته .

أما اذا بت الحمل بطلاق الثلاث فقد حيل بينهما اما أبدا واما الى أمد سويل أو قصير .

قال تعالى :

« وان كن أولات حمل فلانفقوا عليهن حتى يفسمن حملهن » (١) .

وفهمت المسألة الأخرى من مضمون الآية .

الرجعة :

للزوج حق استعادة زوجته أثناء فترة العدة ان كان طلقها واحصة أو اثنتين بدون حاجة الى استئذان أو اشهاد .

فان اقصت العدة احتاج الى عقد جديد ، وليس لأولياء المرأة حينئذ منعها منه ما دامت هى موافقة على العودة اليه .

وقد روى البخارى أن مقل بن يسار كانت أخته تحت رجل طلقها ، ثم خلى عنها ، حتى اقصت عدتها ، ثم خطبها .

فحصى مقل من ذلك أنفا فقال : خلى عنها وهو يقدر عليها ، ثم يخطبها !

فحال بينه وبينها .

فأنزل الله :

« وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تفضلوهن ان يتكنن أزواجهن ، إذا تراضوا بينهم بالمعروف » (٢) .

(١) الطلاق الآية ٦ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٢ .

وبذلك يتيح الاسلام تدارك الخطأ واصلاح الأمر ، بلا عنت ولا حرج .

الفرقة عند الزنا :

من الطعنات التي تصيب الحياة الزوجية أن يقع أحد الزوجين في الفاحشة .

اذ كان القصد من اجتماعهما أن يفنى كل واحد منهما الآخر عن التطلع الى سواه ، وأن يكون له عصمة من الغنا والفساد .

فاذا طمح أحد منهما الى الحرام ووقع فيه فتلك حالة خطيرة تهز كيان الأسرة وتبدد أمنها .

لذلك كان الحكم عند ثبوت الزنا على أحد الزوجين بالينة أو الاعتراف أن يقام عليه الحد وهو الرجم بالحجارة حتى الموت .

فالاعتراف ، بعد الكفاية ، الى الفوضى أمر شديد النكر والبشاعة ، يستلزم وقاية المجتمع وزجر الشذوذ .

أما عند اتهام الزوج لزوجته ولا شهيد له الا نفسه ، بما رأى من قرائن أو ثبت عنده من أدلة فان لذلك أحكاما معينة .

فاذا رمى الزوج زوجته بالزنا ولا بينة له ولم تقر الزوجة ، فعليه حد القذف لطمعه عرضها بلا بينة ، إلا أن يصر على اتهامها ويشهد بالله أربع مرات أنه صادق فيما رماها به من الزنا ، ثم يشهد في الخامسة أنه يستحق لعنة الله ان كان كاذبا .

وعندئذ يسقط عنه حد القذف ويثبت عليها حد الزنا ، ويفرق بينهما مؤبدا وتزول الزوجية ، وينفى الولد ان كان يشك في نسبه .

ذلك ان سكنت على اتهامه وشهادته .

أما اذا أصرّت على براءتها وكذبت في دعواه ، فعليها أن تشهد بالله أربع شهادات أنه كاذب فيما رماها به من الزنا وتشهد الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين .

وهذا ما يسمى في الشريعة باللعان .

وهنا شهد كل منهما على نفسه بالصدق وعلى الآخر بالكذب .

ولا بد أن أحدهما كاذب ، وحسابهما على الله .

وليس علينا الا تخويفهما من الكذب ، وزجرهما بأن الحقائق مستضحة والأسرار ستكشف يوم يقوم الناس لرب العالمين .

فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لزوجين متلاعنين :

« احكما كاذب ، وحسابكما على الله » .

أما اذا اتهمت الزوجة زوجها بالزنا بلا بينة ، فليس لها حق اللعان .

ويمكنها أن تفترق عنه بالخلع ان كرهت سلوكه وتأذت من فسقه .

وقد يتوهم أن في ذلك محاباة للرجل وظلما للمرأة أو تعظيما لغطها وتهويناً من خطئه .

ولكن الحقيقة أن ألم الرجل من خيانة زوجته أشد من ألماً من خيانتها ، وفي خيانتها له مشكلات عديدة وجرائم فاحشة ، كاختلاط الأنساب وتزوير الصلات .

والعاقبة في الحالتين واحدة ، وهي أنه يجوز للمرأة طلب فراق زوجها عند قيام القرائن على فسقه واضرارها بها ، وأنه يفرق بين الرجل والمرأة أبداً عند قذفها بالزنا وشهادته عليها بذلك .

ان خطيئة الزوج كخطيئة الزوجة ، كلاهما اضرار مدمر وجريسة مستكبرة تنزل بالأسرة أفدح الأضرار .

من صور الكيد :

وقد تعرض التشريع الاسلامي لأسلوبين مكرين من أساليب كيد الرجال للنساء .

أحدهما ما يعرف بالايلاء ، وهو أن يقسم الرجل ألا يمس زوجته مطلقا
أو فوق أربعة أشهر .

وذلك مقصود به إيذاء المرأة وجرح كرامتها وإهانة أنوثتها ، فوق
ما فيه من هجر وبغض وحرمان لها من حقوقها المشروعة .

وقد حرم الاسلام هذا الاضرار الماكر ، وجعل له حكما حازما يحسم
الأمر ويقى الشرور .

فالمرأة التي تتأذى من ذلك تتقدم الى الحاكم متضررة فيأمره الحاكم
بالتكفير عن يمينه والعود الى سابق عهده .

فإن مضت أربعة أشهر ولم يرجع وأبى طلاقها طلقها الحاكم طلقة واحدة
وفما للضرر عنها .

قال تعالى :

« الَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَنْفَكُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ ، وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (١) » .

والأمر الثاني ما ييسى بالظهار :

وهو أن يحرم الرجل زوجته على نفسه بتشبيها في الحرمة عليه بأمه
أو أخته أو أحد مطارمه ، ثم لا يتبع ذلك بالطلاق .

وقد كان الحكم في الجاهلية أن ذلك تحريم مؤقت ، فيفرق به بين
الرجل وزوجته .

ويقى ذلك الحكم في الاسلام ، حتى حدث أن أوس بن الصامت غضب
من زوجته فظاهر منها ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ، فقال
لها : ما أراك الا قد حرمت عليه . وكان هذا أول ظهار في الاسلام .

فأخذت تجادله عارضة حالها وحاجتها الى زوجها .

وفي بعض الروايات أن أوس بن الصامت كان به لم وكان اذا أصابه
ظاهر .

عندئذ نزل القرآن بقوله تعالى :

« قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع
تجاوزكما ان الله سميع بصير .

الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا اللاتي
ولدنهم وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لسمو غفور .

والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل
ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خير .

فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين
عذاب اليم » (1) .

. فحرم الاسلام هذا الكيد وجعله منكرا من القول وزورا . وجعل
حكمه : اما أن يتبع الزوج ذلك بالطلاق فينتهي ما بينه وبين زوجته ولا تضر
بالبقاء معطلة .

واما أن يكفر عن هذا المنكر بكفارة مرتبة :

عق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكينا .

ويعرم عليهما التماس قبل اخراج الكفارة .

مصر الاولاد :

تبقى علاقة الولد بين المطلق والمطلقة .

وقد تعرض الاسلام لتلك العلاقة وحكم فيها بما يتفق مع صالح الولد
وصالح الوالدين .

(1) سورة المجادلة ١ - ٤ .

فلا يجوز أن تستبد الكراهية بأحد الزوجين فيضار صاحبه بإيذاء
انطلق المشترك بينهما .

ولا أن يتخذ الواد سلاحا للأذى والتشكيل .

فالطفل ان كان عند انفصال أبويه في حالة الرضاع فرضاعه على أمه
في مدى حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى الوالد أن يؤتيها
أجرها على ذلك بالاتفاق عليها تلك المدة ، إلا أن يستد النزاع أو تضعف
الأم ، فيجوز أن يمهّد به إلى مرضعة أخرى .

قال الله تعالى :

«والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أرادوا فصلا
عن نراض منهما وتنساور فلا جناح عليهما . وإن اردتم ان تسترضعوا
أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن
الله بما تعملون بصير» (١) .

وقال تعالى :

« .. فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف وإن
تعسر فسترضع له أخرى» (٢) .

وهذه وصايا رائعة في هذا الجو الملبد ، تفتح الأنفس على الخير وتلفتها
إلى المعروف . وتبصرها بمصلحة الوليد الناشئ . الذي هو شرة مشتركة
بين الزوجين يهسا أمره ويغيان سعادته . .

والمعروف الذي تدر به الآيات ، والتشاور في مصلحة الطفل والتراخي
على مستقبله ، يكشف عن عناية الاسلام بهذه المرحلة القلقة واهتمامه برفع
العوائق وخضد الأحوال .

(١) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٢) سورة الطلاق ٦ .

وتختتم الآيات بالتحذير من خبث النية وضلال القصد ، وباللفت الى رقابة الله وبصره ، بمكنونات الضمائر وخبايا القلوب .

« واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير » .

ثم تأتي بعد الرضاعة مرحلة الحضانة .

وقد حافظ فيها الاسلام على صالح الولد أولا ، وعطف فيها على الأم ثانيا : رعاية لحناها الدافق وعاطفتها الفياضة ، التي ترى في الولد جزءا منها حقا . .

فجعل للأم حضانة الطفل حتى يبلغ سبع سنين ، وبعدها يخير الطفل بين أبويه . فأيهما اختار فهو أحق به .

وذلك عدل ورحمة ووضع للأمور في مواضعها .

وقد أخرج أبو داود والحاكم عن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن امرأة قالت : يا رسول الله . إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وثديي له سقاء ، وحجري له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني .. !

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« أنت أحق به ما لم تنكحي » .

فن شروط حضانة الأم للطفل خلوها عن زوج ، حتى تفرغ للطفل وتمهده ، مع أهليتها للحمل ونظافة سلوكها وتدينها .

وذلك توفيراً للعناصر الصالحة التي تكفل للولد نشأة مستقيمة .

وعند انتهاء سبع سنين يخير الطفل بين أبويه .

فقد روى الترمذی أن النبی صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه .

وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لغلام :

« هذا أبوك وهذه أمك ، فخذ بيد أيهما شئت » .

فأخذ الغلام بيد أمه فانطلقت به .

قال الفقهاء : فإن اختارهما معا أقرع بينهما ، وسلم لمن خرجت له القرعة .

ومن البديهي أن ثقة الولد على أبيه في فترة الحضانة ، كما أنها عليه أيضا أن يختار أمه بعد الحضانة .

ويشمل ذلك تعليمه وتدريبه وتزويده بما ينفعه في الحياة .

انه موقف محزن حقا ، أن ينشأ الطفل وقد انفصل أبواه ، وقد كان يود أنهما معا ، ينتقل بين أحضانهما وينعم ببرهما وحنانهما .. !

وقد كان الأولى بالزوجين أن يحرصا على مستقبل الولد وأن يرتقيا عن الخصومة والشقاق ، رعاية لما يتطلبه الناشئ من مزيد الحنان والحب . ولكنه اذا لم يمكن اجتماعهما ، فليخفف الكيد والاضرار وليؤد الحق والواجب ، فلا يضيع الطفل ولا يهان .

وبعد :

ماذا بقي من رأى الاسلام في حالة الانفصال .

لقد كان الخير أن لا تكون ، ولقد قدم الاسلام من الأسباب والأحكام ما يكفل بقاء الزوجية واستمرار الأسرة في سعادة وأمان .

ولكن متى خلت الحياة من الشرور والآلام ؟

ومتى اختفى بين البشر النزاع والخصومة والشقاق . .

ومن هنا فقد أعد الاسلام للأمر عدته وعالج الوقائع ، ونظر الى حقائق الأمور في سر ووضوح وصدق وصراحة .

وأراد بما دبره من وسائل وما شرعه من أحكام لحالة الفرقة ، أن تنتهي العلاقة بلا غصص ولا آلام ، وأن تحل المشكلات في ود وبرضا بلا تظالم ولا تناكر ولا بغضاء .

(١١) البخارى .

رد لبعض الشبهات
حول نظام الأسرة في الإسلام

واجه نظام الأسرة الاسلامي في العصر الحديث كثيرا من المطاعن التي وجهها اليه بعض الغربيين والمستشرقين ، وحاولوا أن ينفذوا بها داخل المجتمع الاسلامي ليثيروا الفتنة ، وليذروا بذور الشك في الشريعة الاسلامية عامة ، عن طريق اثاره الشبهات حول بعض أحكام الأسرة في الاسلام .

ان كثيرا من هؤلاء المستشرقين ما اطلعوا على تراث الاسلام وما نظروا في علومه الا تلبسا لثغرات ينفذون منها الى التشكيك فيه وصرف الناس عنه .

فاذا نظرنا الى موقفهم من نظام الأسرة الاسلامي وجدنا عجبا .
انهم يقومون على هذا النظام بقاءه حتى اليوم .. بحكم الحياة الاجتماعية للامة الاسلامية .. وتضيقهم مناعته واستعصامه على الطعنات التي يوجهونها اليه والتي يعولون في كثير منها على نفر من المفتوين الجاهلين بحقيقة دينهم من أسرى الثقافة الغربية والتربية الاستشراقية .

يقول المستشرق الانجليزي « جب » في كتابه « الاتجاهات الحديثة في الاسلام » .

على أن هناك ميدانا يمتصم فيه التشريع الاجتماعي للإسلام اعتصاما منيعا .. انه ميدان الأحوال الشخصية بما في ذلك الزواج والطلاق والارث ، ان سبب هذه المناعة لا يرجع فقط الى شمول هذا النظام الذي يوجه عليها كل فرد في المجتمع ، وانما يرجع خاصة الى أن القرآن قد عين قواعده الأساسية تعيينا واضحا .

ويرى جب أن علاج هذه « المشكلة » يأتي مع الزمن لأنه ليس هناك — بعد !! — أى مسلم مهياً لأن يشك فيها اذا كان القرآن هو كلام الله الحق !!

واذن فان هؤلاء حين يتناولون نظام الأسرة في الاسلام بالطمع انما يريدون اثبات أن هناك في الشريعة الاسلامية مالا يصلح للحياة المتجددة ، ويناقضون بذلك حقيقة كونها شريعة الهمة محكمة صالحة للناس في كل زمان ومكان .. ومن هنا فقد وجب أن نبين خطأ ما قالوا في نظام الأسرة في الاسلام .. وما زادت عنه أبصارهم من كمال هذا النظام وصدقه وصلاحه للحياة في كل جيل وقيل .. وأن الانسانية ان أرادت الطمأنينة واستقامة الحياة فلا بد لها من الأخذ بنظام الاسلام .

تعدد الزوجات :

نجد كثير من الغربيين والمستشرقين باباحة تعدد الزوجات في الاسلام ، وأخذوا ينسبون اليه الخطايا والمفاسد الاجتماعية .

وتبعهم قفر من المسلمين فادوا بتحريم هذا التعدد أو تقييده بأشدد القيود ..

ان اباحة التعدد جاءت في محكم القرآن في قوله سبحانه :

« وان خفتم الا تفسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعولوا فواحدة او ما ملكت أيمانكم ذلك ادنى الا تعولوا » (١) .

لقد تحدثت الآية عن الزواج من اليتيمة ، وأنه ان خاف المسلم أن يبخل حقوقها أو يستهين بأمرها فليعدل الى الزواج بغيرها .

وهنا بينت الآية ما يباح للمسلم أن ينكح من النساء ، فقررت أنه يباح له الجمع بين أربع .. وعليه أن يعدل بينهن في أداء الحقوق التي تجب لهن .

فان خاف ألا يستطيع العدل بينهن ، أو ألا يملك أداء ما يجب لهن أو تضيق من يقوت ، فليقتصر على الزواج بواحدة حتى يأمن على نفسه من الجور ، ولا يحملها مالا تطيق .

(١) سورة النساء ٣

فإباحة التعدد هنا تقوم على حكمة ظاهرة ومصلجة من مصالح الناس مفردة .

وللتعدد مقتضياته التي توجد في كل عصر وفي كل مجتمع ، قد يعود بعضها الى كفاية حاجات الفرد ، والبعض الآخر الى رعاية مصالح المجتمع .
أما الفرد .. فقد تكون الزوجة الأولى عاقرا وهو راغب في الولد . .
ولا تطيب نفسه بفارقة زوجه العاقر ، وقد تكون هي في حاجة الى كفايته لها .. وهنا يجد مثل هذا الزوج طلبه في إباحة الاسلام لتعدد الزوجات . .
فيتبنى الولود .. ينسا تسيير حياته مع زوجه الأولى سيرها المعهود .

وقد يسترى الزوجة الأولى داء مزمن ، يفوت على زوجها مقاصد الزواج ، والغريزة البشرية من القوة والأصالة بحيث تحتاج الى استجابة في الاطار المشروع .

وهنا لا يتأتى علاج المشكلة الا بالتعدد الذي تبقى معه الزوجة الأولى في موضع الرعاية .. والذي يجد معه الزوج حقه الذي أوجب عليه الشرع استيفاءه من سبيل الحلال .

وقد يقترب الزوج ويحال بينه وبين الرجوع الى أهله ..

وغير ذلك مما هو معلوم في وقائع الحياة وأوضاع المجتمع .

وأما حاجة المجتمع الى التعدد فهي تظهر في أزمان الحروب وأعقاب الكوارث العامة التي تخلف زيادة في أعداد النساء وقصا في أعداد الرجال ..

وهنا تقضى العدالة والرحمة أن يتحمل الرجل عبء أكثر من زوج .

اذلا وجه للاقتصار على زوج واحدة بينما تظل أعداد غفيرة من النساء لا يجدن الكفالة والرعاية ، ولا يدركن نعمة الحياة في أسرة مع زوج وولد ..

من هنا قضت شريعة الاسلام بإباحة التعدد .. وهي لم تفرضه ولم تجبه ابتداء .. انما كان التعدد أمراً مقررًا في الحياة الاجتماعية العربية . وفي كثير من الأمم غير العرب .. فجاء الاسلام ليضع له الضوابط والقيود . . أما اشتراط العدل في الزواج بأكثر من واحدة - فهذا توجيه ديني وعظ الله به عباده وحشمهم على التزامه .. وبين لهم في آية أخرى أن عليهم تحري العدل ما استطاعوا ، وقد يقع منهم بعض الميل ، فعليهم أن يجاهدوا أنفسهم ليقوموا بواجب العدل الذي هو خلق من أخلاق المسلم .
قال سبحانه :

« ولئن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » (١) .
تقييد التعدد :

ينادى بعض أدعياء الإصلاح بتحريم التعدد أو تقييده ويستند بعضهم الى قوله سبحانه :
« فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى إلا تعلموا » (٢) .

أما تحريم التعدد - مع كونه وارداً في محكم القرآن وصحيح السنة - فهو مناوأة لشرع الله سبحانه وخروج على حكمه ، لأن تحريم ما أحل الله كتحليل ما حرم الله ، كلاهما قفص لشرعة الاسلام لا يتفق مع الايمان الذي يقضى بالرضا بحكم الله ورسوله - وان لم تكن الحكمة منه ظاهرة - فما بالنا وتعدد الزوجات له من الحكم والمصالح الفردية والاجتماعية مالا يخفى .
قال الله سبحانه :

« وما كان يؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً أن يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّلاً مبيناً » (٣)

(١) سورة النساء ١٢٩ .

(٢) تعلموا : الا تعلموا .

(٣) سورة الاحزاب ٣٦ .

وادعاء أن فيه مفسد وأضرار اجتماعية منقوض : بأن هذا النظام قد جربته الأمة الإسلامية أربعة عشر قرناً ، فما أورثها الا قوة ومناعة .. بينما تحرم المجتمعات المسيحية التعدد .. ومع تحريمها له الا أن المفسد الناشئة عن تحريره أجلي وأخطر من كل ما يزعم الزاعبون ويفترى المفترون حول تعدد الزوجات .. ان المجتمعات المسيحية التي تحظر التعدد ، تعلم أن الرجل الواحد فيها قد يكون له من الخليلات المشرات .. نوقد يكون له من هذا السفاح نسل .. لايجرؤ على نسبته لنفسه فيضيع النسل وينشأ في المحاضن . ويواجه في حياته أقسى الآلام ..

وكان على هؤلاء الذين يتحدثون عن مفسد التعدد أن يوازنوا بينها وبين مفسد الحظر . . فأى الأمرين أسعد الفرد وأقوى للمجتمع .

لقد عرفت مجتمعات الغرب آفات المخاونة ومفسدها التي تنشأ عن حظر التعدد .

وفي هذه المجتمعات تجد العلاقات الشرعية ثم تنطلق الفرائز كما نشاء ، ويتخذ الرجل من الخليلات اضعاف ما يبيحه الاسلام من الزوجات ويضيع النسل غير الشرعى وينشأ في أحضان الاهمال والحرمان ومنابت الرذيلة والانحراف .

فما المفسد الاجتماعية التي تنشأ عن تعدد الزوجات كما يزعمون ؟
ليس للتعدد من آثار الا أن يكون اليم الوقع على الزوجة الأولى في بعض المجتمعات . .

أو أن يكون سببا في زيادة النسل .

أما ألم الزوجة الأولى من مشاركة غيرها لها في الحياة الزوجية فليس بالأمر الجسيم الذى يعد مشكلة .. فلها — إن كانت لا تقبل الحياة الزوجية مع مشاركة زوجة أخرى — أن تشتط في المقد أن لها حق الطلاق أن اقترن زوجها بأخرى .

وضرورات الحياة في عصرنا تجعل التعدد في نطاق ضيق ، بحيث لا يقدم عليه الرجل الا مضطرا ، لعله بما يتحمله من أعباء مالية واجتماعية في حال التعدد .

وأما كثرة النسل في ظل تعدد الزوجات فليست مفسدة ، بل هي مصلحة ظاهرة ، اذ أن هذه الأمة الاسلامية قد أمرت بتكثير نسلها لتنهض بالأعباء الجسام الملقاة على عاتقها .

« كنتم خير أمة اخرجت للناس .. »

وقد قال صلى الله عليه وسلم :

« تزوجوا الولود ، فاني مكاثر بكم الامم » (١)

ولئن كانت بعض المجتمعات الاسلامية المعاصرة تعاني بعض الصعاب الاقتصادية . . فان علاج تلك المشكلات ليس بتقليل عدد الناس هربا من التبعات ، بل لا بد من مواجهة مطالب الكثرة . . بالعمل الجاد والاعداد العلمي للبنى على شمول النظرة وسعة الأفق . . هذا الى أن حظر التعدد ليس هو علاج زيادة النسل . . بل ان المجتمعات الغربية التي تحظر التعدد تعاني من كثرة اللقطاء الذين تنج بهم الملاهي والمؤسسات التي تهتم لايوائهم وتربيتهم . .

ولكن شتان ما بين طفل ينشأ فيعرف أباه في ظل زواج شرعي ، يقرر له حقوقه ، ويقل آخر نشأ وهو لا يعرف الى من ينسب ، فيشب محروما من عواطف الأسرة وحنان الأمومة والأبوة . .

ان اباحة الجمع بين أربع زوجات ، في الحد الأقصى ، انما شرعت في الاسلام علاجا لمشكلات الحياة ومواجهة لضرورات الفرد والمجتمع . .

أما ما يدعى اليه بعض المتظاهرين بالإصلاح من تقييد التعدد باذن القاضي ، بما لتقديره لحدود الضرورة .. فان هذا التقييد يفسد أكثر مما يصلح ..

(١) أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه .

ذلك لأن كل انسان في هذا الشأن رقيب على نفسه . . والآية التي
أباحت التعدد وحشت على العدل . . ودعت الى الاقتصار على واحدة عند
خشية الوقوع في الظلم . . هذه الآية قد خاطبت المؤمنين . . وجعلت تقدير
هذا الأمر متروكا لضمير المؤمن الحي ، وحسابه على الله . .

« فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة . . »

أما تقييد التعدد باذن القاضي . . فانه سيجعل الأمر يضيق . . ثم
يعاود الناس الهرب من هذا الضيق بالملاقات المختلصة بعقود السر التي
لا تشهر ولا توثق . . وحينئذ تفسد الطوايا وتضطرب الأحوال . .

حقا ان الزواج يكون الأسرة . . والأسرة تؤثر بدورها في المجتمع . .
ولكن لا بد أن نذكر أن الزواج في حقيقته يقوم على رغبة الفرد وإرادته . .
فهو عقد كسائر العقود . . التي أوجب الاسلام فيها التراضي بين الطرفين . .
فكيف يراد للزواج أن يربط بسلطة تقديرية تتفاوت أمامها الأحوال . .
وقد تخطىء التقدير فتمنع حيث تجب الاباحة ، أو تبيح حيث يجب المنع . .
لقد صدق الله وكذب المفترون . .

« ومن احسن من الله حكما لقوم يوفنون . . »

الطلاق

والطلاق في تشريع الاسلام للأسرة كان مثار شبهات 'رجف بها هؤلاء.. في الغرب أولا.. ثم في بعض المجتمعات الاسلامية من نقر صاحبهم داء العبي عن حقائق الاسلام..

فالطلاق في التشريع الاسلامي للأسرة ، موطن تظهر فيه حكمة هذه الشريعة وسوها على دل الأنظمة التي تخالفها ، لأن هذه الشريعة ليست من وضع فكر بشري قاصر .. وانما هي من حكم الخبير البصير العظيم بمبادئه :

« الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » (١)

ان أمر الطلاق في الاسلام ظاهر الحكمة بين الصدق واليسر وانزحة .. لقد رعى الاسلام الأسرة على أسس رابضة ودعائم قوية .. كما نظم العلاقات في إطار الأسرة على أكمل وجه وأدقه .. وعندما ينشب الخلاف بين الزوجين ، فإن الاسلام يأمر ببحث أسبابه ، ويدعو الى علاج الشقاق بأسرع ما يكون .. ويأمر بالعمل على توكيد المودة والمحبة بين الزوجين وتبديد ظلمات القطيعة والبغضاء ..

فإذا تبين بعد بذل الجهود الممكنة .. أن لا سبيل الى الإصلاح ولا طريق الى استدامة الود والمعروف .. فإن الاسلام يبيح افتراق الزوجين .. اذ لا جدوى من بقاء علاقة فاسدة تثير النزاع وتجلب الضرر وتحمل على الكيد والبغى ..

فلا يقر الاسلام قسر أى من الزوجين على استبقاء علاقة الزوجية .. مع كونها ضارة به ، تذيبه ألوان الشقاء والكدر .. ان الطلاق هو آخر الدواء .. ولا بد أن تسبقه كل الوسائل التي قد تؤدي الى الإصلاح ..

(١) سورة الملك الآية ١٤ .

وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم المرأة أن تبتغي الطلاق من غير
بأس أسابها . . . وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم :

« ايما امرأة سألت زوجها طلاقها من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة »

. ذلك لأن هدم بناء الزوجية ليس بالأمر اليسير ولا ينبغي أن يضار
اليه الا في حال الضرورة التي توجب . .

ويقاس على نهى المرأة أن تسأل الطلاق من غير بأس . . نهى الرجل
عن مثل ذلك . . ولذلك فقد ذكر الفقهاء أن طلاق المرأة المستقيمة مكروه ..
فان أقدم عليه الزوج فهو آثم . .

غير أن هذا لا يعنى عدم وقوع الطلاق . . فان اكراه الرجل على
امساك زوجته لا يجدى ، ولن يعجزه أن يجد حيلة أو مهربا للتخلص من
رباط الزوجية . .

فالعلاج الناجع لوقاية المجتع من سوء استعمال حق الطلاق هو التربية
الاسلامية الراشدة التي تعمل على تطهير النفوس وتهذيبها . واسلاح
الأخلاق وتزكيتها ، حتى لا يفرط أحد ولا يطغى .

وهذا ما نجد في وصايا الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، التي تربط
الأمر بتقوى الله وابتغاء رضاه . .

قال الله سبحانه :

« يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا
الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة
وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث
بعد ذلك أمرا » (١)

أما الدعوة الى تقييد الطلاق بأن يكون بحكم يصدره القضاء — بعد
الترافع اليه — فانه طعنة تصيب بناء الأسرة في مقاتلها . .

(١) سورة الطلاق ١ .

ذلك لأن عقد الزواج لم يصدر في ابتدائه بحكم من القضاء . . فكيف يحتاج الى هذا الحكم في انتهائه . .

وان ربط الأمر بحكم القضاء يفضي الى الكيد والاغراق في الخصومة ، ويفضح الأغراض ويعلن على الملأ الأسرار التي يرى كل من الزوجين اخفاءها . .

فاذا رفض القاضي وقوع الطلاق من الرجل فمن الذي يستطيع اكراه مثل هذا الزوج على العودة صاغرا الى رباط الزوجية . . ولنفرض أنه عاد . . فكيف يكون سلوكه ، وكيف تكون علاقته بزوج . . ؟ !

لا أحد يستطيع الزعم بأن الحياة الزوجية يمكن أن تقوم على القسر أو تضى الى غايتها مع الاكراه . .

انها حياة تقوم في مثاليها على المودة والرحمة والسكن والاطمئنان .
كما قال سبحانه :

« ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة »

وقال سبحانه :

« وخلق منها زوجها ليسكن اليها » .

ومن هنا فان حسب الاسلام ما شرعه من أنظمة تصون الحياة الزوجية وتعمل على استقامة خطوها في طريق السعادة والسلام كما سبق بيانه . .

ولقد صدقت آيات الله وعلت كلمته . . حين علت الأصوات في كثير من المجتمعات الغربية التي تحرم الطلاق ، استنادا الى أنه محرم في المسيحية كما زعموا ، تنادى باباحة الطلاق . . وتهترب بذلك من التشريع الاسلامي القديم وقد راع المصلحين في تلك المجتمعات ما قسا فيها من خراب الأسر في الباطن ، مع بقاء العلاقات فيها في الظاهر ، فينطلق الزوجان على هواهما

القسم الثانى
النظام الاقتصادى فى الاسلام

كتب هذا القسم الأستاذ محمد المبارك

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان الاسلام - في مصدره الاساسين القرآن الكريم والحديث النبوي وفي مصادره الفرعية المنبثقة عنهما من كتب الفقه وغيرها المتضمنة اجتهادات علماء الاسلام وآراءهم - يشتمل على أحكام للعلاقات المالية والاقتصادية كالبيع والاجارة والشركة بأنواعها والملكية وطرق اكتسابها وما يتعلق بأحكام الأراضي والنقود والعمل والارث وما يجب دفعه وادائه لبيت المال (الخزينة العامة) من زكاة وغيرها أو للأفراد أو ببعض الظواهر الاقتصادية كالاسعار والاحتكار أو مراقبة النشاط الاقتصادي من قبل الدولة وغير ذلك من مباحث مالية واقتصادية يجدها الباحث في آيات القرآن الكريم مجلة عامة وفي الاحاديث النبوية مجلة ومفصلة وفي كتب الفقه مفرقة متناثرة في أبوابها ونصوصها أو في ثنايا أبحاثها أحيانا من غير عنوان بل في كتب الاخلاق من زاويتها الاخلاقية .

ان استخراج هذه الاحكام وما تركز عليه من عقائد وأفكار في بحث على وتنسيقها وربطها لمعرفة ما في الاسلام من توجيهات ومبادئ وقواعد تشريعية الزامية أمر يهم الباحثين عامة على اختلاف أهدافهم ومقاصدهم .

فالذين يريدون أن يحرروا أمتهم من تأثير الدول الغربية ومذهبها الرأسمالي ومن الدول الشيوعية ومذهبها الماركسي يقيموا نظاما مستقلا على أسس تنسجم مع حياتها الحاضرة والماضية ومع ظروفها ونفسياتها لتمارس تجربة جديدة في هذا العصر سيجدون في عرض مبادئ النظام الاقتصادي في الاسلام مادة دسمة ثمينة واتجاهات اقتصادية سليمة وانسانية سيجدون فيه من مرونة التكيف ما لا يعوق الحركة والتقدم

المستمر لأنه مبني على اتجاهات عامة واضحة لا على تفصيلات جزئية مثبته نهائيا .

ان عرض نظام الاسلام الاقتصادي سيسكن المؤمنين بالاسلام نظاما للحياة والمتخذين للاسلام مقوما أساسيا ومميزا ذاتيا لأنهم من اقامة نظام جديد غير الرأسمالية وغير الاشتراكية الماركسية وسيقدمون للانسانية كلها مذهبا جديدا قوامه التعاون الانساني لا الربح المادى ولا الصراع الطبقي .

ولا يغض من قيمة هذا النظام أنه الآن نظام مثالي غير مطبق تطبيقا كاملا في أى بلد فان جميع الأنظمة بدأت كذلك ولأنه يحتاج الى أن يسبقه ايمان بالأسس العقائدية التي يركز عليها - فكل نظام عقيدة تسبقه - والى سلطان دولة يقوم نظامها كله على أساس الاسلام . وهذا ما يجب أن يسمى اليه المسلمون في كل بلد ، ابتداء من العرب - في كل دولة من دواهم المتعددة اليوم - ليكون ذلك سبيلا الى وحدتهم ، الى سائر الشعوب الاسلامية الأخرى في العالم ، ليتكون من مجموع هذه الشعوب نموذج الانسانية الجديدة المتعاونة على الخير والمثيرة من استعباد الانسان للانسان ، وفي أى لون من الألوان ، لأنه لا يخضع الا لغايات الانسان .

* * *

أما الخطة التي رسمتها لبحثي فقد رتبته على الأبواب التالية :

١ - الأسس العقائدية والأخلاقية :

وهي التي تبين موقف الاسلام من العمل والمال والنشاط الاقتصادي عامة وتكون الجو الاعترافى والدافع النفسى لعمليات الاقتصاد وتبرز بذلك العنصر الانساني الموجه في المجال الاقتصادي .

٢ - العمل :

ذلك أن عمليات النشاط الاقتصادي تجسد في ظاهرتين كبيرتين هما العمل والملكية والعمل هو نقطة البداية في هذه العمليات . وقد بينت موقف

الاسلام منه ومفهومه للعمل وما يتعلق بذلك من أحكام تنظيمية وقواعد توجيهية كمبدأ حرية العمل وتوزيع الناس على الأعمال وحماية الدولة للعمل وغير ذلك مما يتصل بالموضوع .

٢ - الملكية :

وهي أكبر ظاهرة اجتماعية اقتصادية يدور حولها الخلاف بين المذاهب والأفظة ويظهر التفاوت بين المصور . بل ان مفهوم الملكية وتوزيعها هو الحد الفاصل بين المذاهب في العصر الحديث . وقد حاولت جهدى التحرر من مفاهيم المذاهب الأخرى موافقة أو مخالفة مما وقع لبعض المؤلفين المسلمين من الانطلاق من موافقة المذاهب الاشتراكية في الملكية او من مخالفتها . فسمعت الى ابراز المفهوم الاسلامى التميز فبينت العناصر التى تكونها وما وضع لها الاسلام فى تشريعه من قيود وعليها من التزامات وذكرت أنواعها وأوضحت الطرق المشروعة وغير المشروعة لكسبها (١) .

٤ - تدخل الدولة ودورها فى المجال الاقتصادى :

من المنطقي أن يأتى هذا البحث بعد البحثين السابقين فان مراقبة العمل وحمايته وتنفيذ الأحكام المتعلقة به وكذلك تهديد الملكية وفرض الواجبات عليها ومراقبة وظيفتها وحمايتها كل ذلك انما يكون عن طريق سلطان الدولة وقوتها . هذا بالإضافة الى دور الدولة فى الاسلام فى تأمين حياة الرعية وسد حاجتهم وتأمين التوازن الاقتصادى وقيامها بالخدمات المسامة مما يبينه استنادا الى النصوص والحوادث الشاهدة لذلك .

(١) من واجبي أن أتبه الى أتى لم أتمرض بالتفصيل لموضوع هام وهو أحكام الأشياء التى هى موضوع الملكية كالأرض وموارد الطبيعة عموما والمادن الجامدة والسائلة وآلات الإنتاج والنقد وأحكام ملكيتها وكونها فردية أو عامة وحصة كل منها من الربح وما يتعلق بذلك .

٥ - التكافل الاجتماعى :

ان من مزايا الاسلام ومما سبق اليه اشتماله على تشريع يحقق العدالة بين الناس ويكفل حياة العاجزين منهم عن الكسب والمقتصرين عن ادراك ما يحتاجون اليه من موارد العيش ومن تصيبهم أحداث الزمان بكوارث ، ولم يترك الاسلام هذا الجانب من الحياة الانسانية لدوافع الأخلاق وحدها ولا لوسائل الاحسان الفردى ولكنه شرع لها قواعد الزامية وأوجب على الدولة واجبات مالية لذلك حدد مواردها ومصارفها .

ان عجلة الاقتصاد فى دوراتها قد تؤدى الى نتائج قاسية حتى ولو كانت دائرة على العدل ولا بد من تدارك هذه النتائج وحماية العاجزين عن العمل والكسب وكفالة معاشهم . هذا الفصل الأخير منسجم للنظام الاقتصادى وان لم يكن داخلا فى نطاقه الخاص ويتناول القضية الاجتماعية الانسانية المتصلة بالاقتصاد الاسلامى .



وأما المنهج الذى سلكته فقد راعيت فيه الاعتبارات التالية :

١ - الاعتماد فى تحديد المفاهيم واستنباط المبادئ والقواعد على نصوص القرآن والحديث ثم الآراء الفقهية دون التقيد بمذهب معين .

٢ - التمييز بين ما ورد فى الشريعة الاسلامية من تشريعات الزامية قابلة للتنفيذ عن طريق القضاء والسلطة وما ورد فيه من واجبات أو مندوبات دينية وتوجيهات اخلاقية ليس لها صفة الالتزام التنفيذى وان كان لهذه التوجيهات والتوجيهات أثرها فى النظام الاقتصادى فى مجملته باعتبارها عاملا من العوامل المؤثرة .

٣ - عرض الموضوعات عرضاً علمياً مجرداً وجعل القارئ يتعرف عن هذا الطريق على مزايا النظام الاسلامى دون الافاضة فى المدح والتعريف

والقاء الأحكام العامة فى ذلك سلفا أو سلوك طريق العاطفة التى تربط المسلم بدينه والعربى بتاريخه وحضارته ذلك أن هذا الكتاب يعرض للمسلم ولغير المسلم اتجاهات ومبادئ الاسلام فى ميدان الاقتصاد عرضا موضوعيا . ولا مانع بعد ذلك من الاستناد الى هذه المعلومات العلمية لأذكاء العواطف وتحريك النفوس وتحريرها من الانسياق فى تيارات أخرى ولكننا لم نجعل هذا من مهمتنا فى هذا البحث .

٤ — الانصراف عن الانشغال بالرد على المذاهب والأنظمة الأخرى وقدها حتى الموازنة بينها وبين نظام الاسلام الا اذا اقتضى سياق الكلام ومناسبه ذلك .



ملاحظات عامة :

ان من الضرورى — حين الكتابة فى هذا الموضوع — التمييز بين أمور لا ينبغى أن يقع الالتباس بينها — ليتبين الكاتب بدقة وتعديد الميسدان الذى يختاره للكتابة فيه :

أولا — علم الاقتصاد :

باعتباره علما يدرس الواقع الاقتصادى بظواهره المتنوعة وأطواره المتعاقبة ويستخرج القوانين والسنن التى تحكمه وتسوده وتجرى بموجبها أحداثه كما يستخرج عالم الطبيعة السنن التى تعبرى حوادثها على مقتضاها

ثانيا — المبادئ والأهداف :

وهى التى يبنى عليها (مذهب اقتصادى) ويحدد أصحاب المذاهب والمقائيد كل بحسب فلسفته ومذهبه فى الحياة والأهداف والقيم التى يريد تحقيقها فى الميدان الاقتصادى خاصة وفى ميادين الحياة عامة كأن يكون الهدف مثلا تحقيق العدالة بين الناس أو رفع مستوى المعيشة أو وفرة

الاتاج وكثرة الربح أو التعاون الانساني أو مجموعة من الأهداف . فتصاغ حينئذ النظرية الاقتصادية وتحدد العلاقات الانتاجية كآحكام الملكية أو توزيع الانتاج وتحديد الربح وتوزيع الربح وطرق الاستثمار ونطاق حرية الفرد وتدخل الدولة أو عدم تدخلها كل ذلك يحدد على أساس تحقيق الأهداف المرسومة سابقا .

وهذا الميدان هو الذي يمكن أن يسهم فيه بنصيب كبير أصحاب العقائد والمذاهب والاقتصاديون المتنزهون بنذهب منها كذلك .

وان ما يكتبه المفكرون الاسلاميون والمختصون بالثقافة الاسلامية في ميدان الاقتصاد هو في هذا الجانب على تفاوتهم في ادراك الغاية وفي مقدار النجاح في بلوغ الهدف المنشود وتفاوت حظوظهم من فقه الاسلام والثقافة الاقتصادية اللذين هما العنصران الضروريان لمن يريد الاسهام في هذا الميدان .

هذا النوع من الدراسة يحدد اتجاهات ويضع معالم أساسية ويقيم حدودا فاصلة ويسن قواعد عامة في موضوعات الاقتصاد وكبريات مسائله ومشكلاته .

ثالثا - النظام الاقتصادي :

وهو النظام التفصيلي الفني المشتل على تفصيل عمليات الانتاج والاستثمار والتوزيع والتبادل والاستهلاك وما تضمنه من علاقات انتاجية (بين الانسان والأشياء من موارد طبيعية أو آلات انتاج أو قد أو سلع ..) وعلاقات انسانية (بين الانسان والانسان) في هذه العمليات هذا النظام يضعه الفنيون الاقتصاديون تطبيقا وتنفيذا للذهب الاقتصادي في حدود قوانين علم الاقتصاد أو سنن الطبيعة الاقتصادية كما يضع الفنيون في ميدان الطبيعة صناعة تطبيقية في الكيمياء أو الفيزياء بمقتضى الأهداف المرسومة لهم وفي حدود قوانين الطبيعة التي لا مجال لتغييرها أو معاكستها . وهذا عمل اقتصادي فني يقوم به الاختصاصيون الفنيون من الاقتصاديين .

استدراكان :

١ - هذا ولا بد لنا أن نضيف استدراكا هاما قد يغفل عنه من ليس له الملم جيد بالثقافة الإسلامية ولا سيما الجانب الفقهي منها . ذلك أن الاسلام حينما حدد - في نصوصه الأصلية من القرآن والحديث - المبادئ العامة والأهداف والقواعد لم يقتصر كما سبق أن أشرنا على النصائح والتوجيهات الأخلاقية والدينية بل وضع قواعد تشريعية تنظيمية كما أنه حتى في قواعده التشريعية لم يكتف بالعموميات بل وضع ركائز ثابتة وأحكاما واضحة في كل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي كالبيع والاجارة والشركة والقرض والرهن والدين والاحتكار والتسعير وغيرها ولهذين الأمرين اختلف اختلافا كبيرا عن سائر الأديان كالمسيحية وغيرها التي اقتصرت على توجيهات أخلاقية عامة .

ولذلك تجد أنه بينما تهف الأديان الأخرى في حدود العموميات الأخلاقية يتجاوز الاسلام ذلك الى وضع تصميم ذي خطوط رئيسية واضحة المعالم لنظرية اقتصادية ولنظام اقتصادي . ولهذا وجب في رأيي اشتراك الفقهاء والاقتصاديين معا في دراسة هذا الموضوع على أن يكون كل فريق منهما ملما باختصاص الفريق الآخر الى أن يتكون لدينا ثقافة اسلامية حديثة متقدمة ينشأ على أساسها اقتصاديون هم في الوقت نفسه فقهاء بحيث لا ينفصل الاختصاصان كما هي الحال في المذاهب المعنائية الحديثة .

٢ - يجب التنبيه الى ضرورة التمييز بدقة بين أحكام ثبتها الاسلام لذاتها تشيئا نهائيا ، عامة كانت كالوفاء بالعقود وحرمة الربا ، أم خاصة كتقسيم الميراث وأحكام حكم بها على معاملات اقتصادية كانت موجودة ولا يمينه أن تبقى أو تزول ويحل غيرها محلها فنظمتها وحدد شروطها وبين أحكامها كأنواع الشركات التي كانت شائعة والتي نجدها مفضلة في كتب

الفقه مع بيان أحكامها فلم يطلب الاسلام التعاقد على أساسها حصرا دون غيرها فان المعاملات كما هو معلوم وكما سيأتى بيانه من هذا الكتاب في موضعه ان شاء الله منهاها على الأباحة — على عكس العبادات — ما لم يرد نص على تحريمها أو تحريم عملية جزئية تتضمنها فمن الممكن اتخاذ أنواع أخرى من الشركات على أن لا تتضمن ربا أو ظلما لأحد الطرفين .

على أن دراسة هذه المعاملات التى كافت رائجة فى كتب الفقه يعطينا نموذجا مفيدا لتطبيق الأهداف على المعاملات وتحقيق مقاصد الشريعة فى نظام اقتصادى معين .



الاسس العقائدية والاخلاقية

أن لكل حضارة قواعد تشريعية ، تحدد طرق التملك ، واكتساب الملكية ، وطرق تبادلها ، والحقوق التي تكتسب بها ، وحدود هذه الحقوق ، سواء في ذلك تملك الفرد أو الجماعة ، وسواء أكانت الجماعة هي الدولة أو المجتمع كله أم كانت غيرها ، وتحدد كذلك ما يكسبه العمل أو الجهد المبذول للإنتاج ، أو لتقديم خدمات مادية أو معنوية من حقوق وسائر علاقات العمل بين الناس ، وجميع قواعد العلاقات المالية بين الأفراد ، أو بين الأفراد والدولة والمجتمع .

ومجموع هذه القواعد التشريعية المتعلقة بالملكية والعمل والدائرة حول الانتاج بجميع أنواعه المادية والمعنوية والاستهلاك والتبادل من الوجهة الحقوقية المالية تؤلف ما يسمى بالنظام الاقتصادي .
وسنحاول في بحثنا ان شاء الله ان نستخرج ما في الاسلام من قواعد عامة ، وتوجيهات تتعلق بالنظام الاقتصادي ، بعد جمعها من مواضعها المتفرقة ، وتصنيفها تصنيفا يتناسب مع الأبواب الكبيرة التي تتألف منها النظم الاقتصادية .

وهذه القواعد والتوجيهات موجودة في مصادرها من القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، ومفرقة في أبواب كتب الفقه حسب ترتيب آخر .
فهي موجودة فيها في أبواب الزكاة والبيع والاجارة والشركة والغراج والربا والمعادن والركاز وغيرها وسنجعل بحثنا مقسما الى ثلاثة أقسام كبيرة : أولها الأسس العقائدية .أو الفلسفية للنظام ، وثانيها الأسس الأخلاقية . وثالثها وهو البحث المقصود بالذات - الأسس والمبادئ التشريعية - .

الأسس العقائدية

لكل عقيدة دينية أو غير دينية ولكل فلسفة من الفلسفات نظرة محدودة الى المال والعمل والانتاج ، وكل عقيدة وفلسفة تضع هذه الأشياء الاقتصادية في موقع معين في نظام القيم الذي تتخذه وتدعو اليه ، أو بتعبير آخر ان كل واحدة منها تقوم المال والعمل والانتاج قومياً خاصاً بها . ويتبع عن ذلك أن العقائد والفلسفات المختلفة ينشأ عنها أنظمة اقتصادية مختلفة ، وأن وراء أى نظام اقتصادى فلسفة يقوم عليها ويستمد مفاهيمه منها وينسجم معها .

فالمسيحية مثلاً ترى في العمل عقوبة الهية على الخطيئة الأولى في الحياة الدنيا ، وترى متعها أمراً مذموماً في الأصل . وكذلك تجعل الهندوكية المثل الأعلى للإنسان أن يتخلى عن اللذائذ الدنيوية كلها ، وعن الحياة الاجتماعية ، ليصل على زعمهم الى الله ويتحد معه . والشريعة في مقابل ذلك ترى في (الانتاج) هدف الحياة وفي (المادة) أصل الوجود ، فالانتاج والاستهلاك محور الحياة الانسانية ، ومنطلقها الأساسى ، ولكل نظرة من هذه النظرات أثرها الذي ينعكس على الحياة الاقتصادية تشييطاً أو تعويهاً وتشيطاً ، ورعاية أو انتهاكاً للقيم الخلقية .

ان البحث في الموقف العقائدى أو الفلسفى من عناصر النشاط الاقتصادى هام جداً ، لأن هذا الموقف هو الذى يولد الدوافع القوية الايجابية أو السلبية بالنسبة للعمل والانتاج والنشاط الاقتصادى ، وهو الذى يحدد أهداف النشاط الاقتصادى فتكون أخلاقية أو لا أخلاقية ، فتولد عن كل ذلك نتائج اقتصادية هامة .

وعلى هذا يجب أن نبحث عن موقف الاسلام أولاً من مظاهر النشاط الاقتصادى ، كالانتاج أو العمل والاستثمار والاستهلاك ، وأن نعرف موقع هذه المظاهر والعناصر من نظرة الاسلام العامة الى الوجود وتقويمه لها ، قبل أن نعرف تشريعات الاسلام في العلاقات الاقتصادية في هذا المجال :

والأسس العقائدية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في الاسلام هي كما يبدو لنا ولكثير من المفكرين :

أولاً - الانسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لممارستها واستثمار خيراتها ، سلطة الله عليها ، فأعطاه القدرة على تسخيرها وتسخير سائر الكون لمنافعه ، بما وهبه من الحواس والمقل وسائر الصفات الجسمية والعقلية التي تجعله أهلاً لذلك على تفاوت بين أفراد البشر . وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تفيد هذا المعنى كقوله تعالى :

« وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة » (١)

وقوله

« وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم » (٢)

وقوله

« أم من يجيب للكفار إذا دعوا ويكتشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض » (٣)

وقوله

« أن الله عالم غيب السموات والأرض الله عليم بركات الصدور . وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض فمن كفر فليس عليه كفر » (٤) .

وقوله

« واتقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٥)

وفي الحديث عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) البقرة الآية ٢٠ .

(٢) الأنعام الآية ١٦٥ .

(٣) النمل الآية ٦٢ .

(٤) فاطر الآية ٣٨ ، ٣٩ .

(٥) الحديد الآية ٧ .

« ان الدنيا حلوة خبيرة وان الله مستخلفكم فيها فنأنظر كيف تعملون »
(صحيح مسلم) .

ثانيا - الأرض خاصة والكون وما فيه عامة مسخر للانسان ومذل
له ، ليتمكن من تحقيق هذا الاستخلاف ، ويعبر القرآن الكريم عن هذه
الفكرة في آيات كثيرة : منها قوله تعالى :

« هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه
واليه النشور » (١)

« ألم تر ان الله سخر لكم ما فى الأرض والفلک تجري فى البحر بأمره » (٢)
« الله الذى سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله
ولعلكم تشكرون . وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه ان
فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (٣) .

« ألم تر ان الله سخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض واسيغ عليكم
نعمه ظاهرة وباطنة » (٤) .

ونرى بالإضافة الى هذه الآيات التى يرد فيها التسخير عامة آيات
أخرى كثيرة تشير الى استفادة الانسان مما خلقه الله من الأنعام والدواب
والماء والنبات ومن الظاهرات الكونية كالليل والنهار ، ومن هذا القبيل
الآيات الواردة فى أوائل سورة النحل .

ثالثا - ان تسخير الأرض والكون للانسان واستخلاف الله له فى
الأرض يقتضيان انتفاع الانسان بما خلق الله فى الكون واستشاره لما فى
الأرض من خيرات وثمرات . ولذلك أطلق القرآن على هذه المنافع لفظ
(الطيبات) فى آيات كثيرة كقوله تعالى :

« ووزعناهم من الطيبات » (٥) .

(١) الملك الآية ١٥

(٢) الحج الآية ٦٥

(٣) الجاثية الآية ١٢ ، ١٣

(٤) لقمان الآية ٢٠

(٥) يونس الآية ٩٣ ، الاسراء الآية ٧٠ ، الجاثية الآية ١٦

وقوله تعالى :

« ووزقكم من الطيبات » (١)

وسمى العمل والسعى لتحصيلها ابتغاء من فضل الله (٢) .

وبذلك يكون السعى في طلب الرزق واستثمار ما خلق الله في الكون والاتفاف به أمرا مستحسنا بل امتثالا لأمر الله واستفادة من نعمه المعروضة، ويكون الاعراض عنها انحرافا وشذوذا .

« قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة » (٣) .

وعلى هذا فليس السعى في الرزق وطلب المعاش عقوبة على خطيئة آدم الأولى ، ولا العمل والكد في سبيل ذلك لعنة الهية ، لأن آدم اتهمت خطيئته بالتوبة ، وأمر أن يستأنف في الأرض حياة جديدة لا علاقة لها بالخطيئة التي غفرها الله له .

« وعصى آدم ربه فغوى . ثم اجتبه ربه فتب عليه وهدي » (٤) .
« فلتقى آدم من ربه كلمات فتب عليه أنه هو التواب الرحيم » (٥) .
وهذا ما تشير اليه كذلك الآية الواردة في قصة خلق آدم وهبوطه الى الأرض .

« ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين » (٦) .

فان كلمتي (مستقر) و (متاع) تدلان على وصف حياة الانسان الدنيوية بشيء من الاستقرار والمتاع المحدودين ، ولكن في حدود زمنية محدودة (الى حين) وبذلك تضع هذه الآية الفاصل الواضح بين موقف

(١) النحل الآية ٧٢ ، المؤمن الآية ٦٤

(٢) في المنكبوت الآية ١٧ ، الجمعة الآية ١٠ ، المزمل الآية ٢٠

(٣) الاعراف الآية ٣٢

(٤) طه الآية ١٢١ ، ١٢٢

(٥) البقرة الآية ٣٧

(٦) البقرة الآية ٣٦

الاسلام وموقف المذاهب الروحية الخالصة : التي تنكر الحياة الدنيوية
انكارا تاما ، وتعرض عنها اعراضا كاملا ، كما تفتح الفاصل بينه وبين
المذاهب المادية التي ترى في الحياة الدنيوية الاستقرار الكامل ، والمتاع
المطلق ، فليس عندهم حياة أخرى ورامعا ، فهي عندهم المستقر والمتاع .

ومثل هذه الآية في وضع الحياة الدنيوية في الاطار العام للوجود
وحيثما قوله تعالى :

« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه
واليه النشور » (١)

ففيها تذليل الأرض للانسان ليستشرها ، وفيها طلب السعي للعسل
والانتاج وإباحة استثمار منافعها .
« وكلوا من رزقه »

وفيها أخيرا بيان مسئولية الانسان عن سعيه هذا واستثماره في هذه
الحياة ، ومحاسبته في حياة أخرى « واليه النشور » .

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تفتح أمام الانسان مجال الانتفاع
والاستثمار من خيرات الأرض ، كقوله تعالى :

« كلوا من ثمره اذا نضج وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب
السرفين » (٢)

« يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه
لا يحب السرفين . قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من
الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل
الآيات لقوم يعلمون . قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن
والاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا
على الله ما لا تعلمون » (٣)

(١) الملك الآية ١٥

(٢) الانعام الآية ١٤١

(٣) الاعراف الآيات ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣

« يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم
أياه تعبدون » (١) .

ولذلك اعتبر الاعراض المطلق عن العمل والكسب وتفسير الزهد
بمعنى ترك السعى مطلقا فكرة دخيلة على الاسلام تسربت الى المجتمع
الاسلامى فى بعض العصور من الديانات الأخرى عن طريق من أسلم من
أهلها وحصل معه بقايا من دياناته القديمة عن قصد أو عن غير قصد .

رابعا - ان السعى فى طلب الرزق والاتفاع بما خلق فى الأرض والكون
أو بمباراة أخرى ان النشاط الاقتصادى عملا وإنتاجا واستثمارا واستهلاكا
ليس غاية فى ذاته فى النظرة الاسلامية بل هو وسيلة ضرورية تقتضيها طبيعة
الإنسان أو فطرته التى فطره الله عليها .

فالإنسان جسم مخلوق من تراب لا بد من تغذيته ، وهو من هذه الناحية
أيضا حيوان ذو غرائز محتاج الى الطعام والشراب ، بل الى ما لا يحتاج
اليه الحيوان من لباس ومسكن ، وقادر على الاستفادة من أنواع من
المنافع ، والتمتع بضروب من المتع أعلى وأوسع وأكثر تنوعا مما عليه
الحيوان .

فتحصيل ذلك كله بالنسبة الى الإنسان هو من قبيل الضروريات التى
لا بد منها ، أو الاحتياجات المطلوبة أو الكماليات المرغوبة فيها . والمهم فى
الاسلام أن يرى الإنسان فى هذا النشاط الاقتصادى سعيا وكسبا أو اتفاعا
واستثمارا وسيلة لا غاية . فالغاية وراء ذلك هى ارضاء الله بعمل الخير
وبشكره على نفسه ومراعاة حقوقه وحقوق عباده والسعى فى نعمهم
ومعوتهم .

« وأبغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا واحسن
كما أحسن الله اليك » (٢) .

(١) البقرة الآية ١٧٢

(٢) القصص الآية ٧٧

وفي الحديث الصحيح « نعم المال الصالح للرجل الصالح » وفي حديث آخر أيضا « تمنى عبد الدينار تمنى عبد الدرهم تمنى عبد القطيفة تمنى واتكس وإذا شيك فلا انتقش » .

فيلاحظ أن النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الأول - مدح المال الذي وصفه بأنه صالح ، أى مكسوب من الحلال ، ومستعمل استيعابا شرعيا من قبل صاحبه الذي وصفه أيضا بالصلاح ، بمعنى أنه يضع هذا المال في مواضعه المناسبة وينفقه في المواطن المشروعة التي يجب أن ينفقه فيها ، وأنه في الحديث الآخر ذم عباد المال الذين يتخذون من جمع المال هدفا لحياتهم وكسبهم ، كما ذم القرآن الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ، فكنزهم للمال دليل على أنهم اتخذوا المال غاية لذاته .

خامسا - ان استخلاف الله للانسان في الأرض عام في بنى البشر ، لا يختص بفريق ، فالناس كلهم عباد الله . وتسخير الأرض وسائر الكون لهم جميعا كذلك دون تخصيص . ولكن كل فرد يقوم بأمانة الاستخلاف ويستفيد من تسخير الكون لمنافعه بقدر استطاعته وحسب قدرته ويحسن أداء هذه الأمانة فيقوم بحقوقها أو لا يؤديها ولا يقوم بحقوقها ويخون الأمانة .

سادسا - ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من مال لا يعطى صاحبه امتيازاً خاصاً ، كما لا يلحق به فقدان المال - أو الفقر - غضاظة - ولا ينقص شيئا من حقوقه الانسانية والاجتماعية ، فليس للأغنياء باعتبارهم أغنياء فقط أى امتياز أو حق زائد على غيرهم ولا ينقص الفقر صاحبه حقاً من حقوقه .

سابعا - تتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسئول عنه مسئولية دينوية بالنسبة لغيره من الناس ومسئولية أخروية أمام الله .

فالمسئولية الدينوية أو الحقوقية تحددها أحكام الشريعة سواء أكانت

مسئولية مدنية - في الاصطلاح الحقوقي الحديث - أم مسؤولية جزائية. فحقوق البائع والمشتري والراهن والمرتهن والمؤجر والمستأجر والدائن والمدين والشريك المضارب وصاحب المال محددة في الفقه الاسلامي المأخوذ أو المستنبط من الكتاب والسنة . وكذلك عقوبة السارق والمتسبب لأضرار غيره . كل هذا وأمثاله تتحدد فيه المسؤولية المالية والجزائية في الأحوال الجنائية .

ولكن وراء هذه المسؤولية الدنيوية الدقيقة مسؤولية عظمى أمام الله الخالق المهيمن في الحياة الآخرة التي يؤمن بها المسلم ، فيستشعر في ضميره رقابة الله له ويخشى عقوبته وحسابه .

الاسس الأخلاقية

للنشاط الاقتصادي في كل نظام أو مذهب أهداف وغايات فهدفه في بعض الأنظمة رفاهية الانسان وتمتعه بأكثر ما يمكن من متع الحياة .

وهدفه عند الآخرين تقوية أمتهم واعلاء قوميتهم ، ليكون لها الغلبة على غيرها ؛ فما هي أهدافه في نظام الاسلام ؟ ان استعراض نصوص القرآن والسنة يوصلنا الى استنتاج الأهداف التالية للعمل والكسب بالطرق المشروعة الحلال :

١ - الاستغناء عن الغير أو كف الانسان نفسه وعياله عن الاحتياج الى غيره فاليد العليا خير من اليد السفلى ، كما ورد في الحديث ، وقد نهى النبي عليه أفضل الصلاة والسلام عن السؤال أو التسول ، ورغب في المال لاعالة الوالدين الكبار أو الأولاد الصغار، واعتبر السعى من أجل العيال أى الزوجة والأولاد من الأعمال الصالحة التي يؤجر المرء عليها .

٢ - تقع عبادة الله وهو هدف انساني نبيل ويلاحظ هذا الهدف في أحاديث نبوية عديدة كقول النبي عليه الصلاة والسلام :

« الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله »

وقوله حاشا على الزراعة « ما من مسلم يزرع رزعا أو يغرس غرسا فيأكل منه انسان أو دابة أو طير الا كان له به صدقة » .

فالتاجر اذا قصد تجارته نفع الناس رسد حاجاتهم يقوم بعمل صالح يؤجر عليه ، وكذلك الزارع في زراعته والصانع في صناعته وكل ذي مهنة تنفع الناس ، اذا كان يقصد بعمله نفع الناس . فهو مع كسبه المال الحلال يقوم بعمل أخلاقي تعاوني يعتبر عملا من أعمال البر والتقوى ، بشرط أن يكون مسلكه في عمله منسجما مع هذا الهدف .

٣ — التسع بما أباح الله التسع به من الثمرات والطيئات واللذائذ المشروعة . والمصنوعات النافعة ، فقد ورد في القرآن الكريم :

« يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا » (١)

وفي آية أخرى :

« يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون » (٢) .
وفي آية ثالثة :

« قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » (٣)

شروط اخلاقية :

ان مما راعاه الاسلام في أحكامه المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والمعاملات المالية أى في العمل ليعتبر مشروعا في البيع والاجارة أو غيرها في المعاملات :

١ — ان يكون العمل نفسه مشروعا لا محرما فلا يعتبر التنجيم والبهاء أو القيام بقتل انسان أو ايدائة عملا مشروعا بل حراما ومنوعا فلا

(١) البقرة الآية ١٦٨

(٢) البقرة الآية ١٧٢

(٣) الأعراف الآية ٣٢

يستحق اجرا، لأن مشروعيته منفية أصلا، وكذلك بيع سلعة محرمة كالخمر بالنسبة للمسلم .

٢ — ألا يكون في العمل أو السلعة المبيعة اضرار بالناس أو بواحد منهم، كزراعة المخدرات وما يضر ويؤذي ، أو بيعها أو المتاجرة بها ، حتى ولو كان في الأصل حلالا ، كسواء أحد التجار مادة غذائية لاحتكارها والتحكم بسعرها واغلائه على الناس .

ان هذه الشروط الأخلاقية هي في الوقت نفسه أهداف المبادئ بالقواعد الاقتصادية الإلزامية ، ومن القواعد الأخلاقية ما يترك لضمير الفرد وقهواه ، وذلك كالامتناع عن الاسراف والتبذير والترف والتقتير

تنتائج :

١ — يتبين مما سبق أن الاسلام يقف من النشاط الاقتصادي النافع للإنسان موقف المحرض ، ولذلك يعتبر الفقر مصيبة يجب التخلص منها ويستأذى منها ، فقد ورد في حديث صحيح « اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر » وهذا لا ينافي ما ورد في مدح الفقراء وأنهم أقرب الى تلبية دعوة الخير ، وأن أكثر أتباع الأنبياء منهم ، وأن الفقر لا ينقص من قيمة من ابتلى به ولا يفيض من شأنه .

٢ — ان الاسلام يوجه النشاط الاقتصادي وجهة نافعة ، ولأهداف نافعة للبشر ، ولهذا فإن انتاج المواد الضارة كالمسكرات والمخدرات ولو كانت ذات ربح للفرد أو الدولة يحرمه الاسلام وينهه . وكذلك الغش في الصناعة ، كما لا يسمح باتلاف مقلدو من الانتاج للمحافظة على مستوى الأسعار ، كما يحصل في بعض البلاد الرأسمالية ، فالانتاج والربح ليسا غايتين بل وسيلتين .

ان الموجه للاقتصاد في النظم المعاصرة هو الربح ، وفي النظم الاسلامي هو النفع البشري . وقد قال أحد الخلفاء لعامله على

مصر « ان الله بعث محمدا هاديا ولم يعثه جايبا » . والتعبير
القرآني « الطيبات من الرزق » و « الرزق الحسن » يشعر بهذا
المعنى .

٣ — ان الأسس الاعتقادية والأخلاقية تولد في النفس دوافع انسانية
وأخلاقية وتجعل الحياة الاقتصادية منسجمة مع الحياة الأخلاقية
والروحية وتولد الانسجام والتعاون داخل المجتمع أيضا ، وتبعده
عن الصراع ، وان الصراع يكون في مجتمع غايته الربح .

٤ — ان الأسس الاعتقادية والأخلاقية تولد في النفس شعورا بالمسئولية
أمام الله ، فيشعر بالارتياح اذا أدى الأمانة وعمل لنفع البشر
وخيرهم ، كما يشعر بالاثم اذا غش وظلم وأكل حقوق الناس
واحتكر أوقاتهم لمنفعته وضررهم ، واذا خدعهم وغبنهم . وهذه
المسئولية الداخلية أو النفسية هي غير المسئولية الحقوقية القضائية
أو الادارية التي هي مسئولية خارجية ، وأما الأنظمة غير الاسلامية
فليس فيها الا هذا النوع الأخير من المسئولية .

٥ — لاشك أن هذه الأهداف الموجهة التي أبرزتها وأظهرتها الأسس
العقائدية والأخلاقية للنظام الاسلامي في ميدان النشاط الاقتصادي
لها انعكاسها وآثارها في القواعد التشريعية التي تنظم الحياة
الاقتصادية في الانتاج ، وعلاقات الانتاج ، وفي الملكية وحقوق
الملكية ، وفي جميع أحكام المعاملات المالية .

الاسس والمبادئ التشريعية

ان الاسلام لم يقتصر كما فعلت الأديان الأخرى على النصائح الأخلاقية
في المجال الاقتصادي بل دعم ذلك وأكمله وأيده بقواعد تشريعية تنظم
العلاقات المالية وتحدد الحقوق وتفرض الواجبات . كما أنه تميز عن
الأنظمة الاقتصادية الوضعية بعدم الاقتصاد على الالتزام الخارجي ، فانه

دعم قواعده الالزامية بأسس ودوافع اعتقادية ونفسية ، تولد في الانسان حوافز داخلية ، لتنفيذ هذه القواعد ، وتوقف فيه الضمير والشعور بالمسئولية بالنسبة لواجباته المالية .

مصادر القواعد التشريعية :

ان القواعد التي تنظم العلاقات المالية الاقتصادية وتحدد حقوق الأفراد وحقوق المجتمع في المجال الاقتصادي نجدها في الاسلام في المصادر التالية:

١ - القرآن :

الذي نص على قواعد عامة كقوله تعالى :

« واحل الله البيع وحرم الربا » (١) .

وقوله :

« يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (٢) .

أو على تحديد أحكام جزئية كتحديد حصص الموارث في آيات الموارث .

٢ - السنة أو الحديث :

« الحديث النبوي تفصيل لما ورد في القرآن من أحكام عامة بما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببيانه سواء أكان هذا البيان بقوله أم بفعله أم باقراره لأفعال الآخرين . ونجد في كتب الحديث المعتمدة آلاف الأحاديث المتعلقة بتنظيم العلاقات المالية في البيع وأحكام التملك وفي الاجارة والشركة والرهن وأحكام الأراضى وسائر المعاملات المالية والعلاقات الانتاجية .

٣ - أحكام الفقهاء المجتهدين :

ابتداء من فقهاء الصحابة حتى أئمة الاجتهاد العديدين خلال المصور الاسلامية وهي أحكام مأخوذة ومستمدة من القرآن والسنة وهي مدونة

(١) البقرة الآية ٢٧٥

(٢) المائدة الآية ١

في أبواب خاصة من كتب الفقه أو مفردة بوضوعات اقتصادية خاصة كالخراج لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة والأموال للقاسم بن سلام .

موضوعات القواعد التشريعية الاقتصادية

حينما يذكر علماء الاقتصاد عناصر الاتاج ومصادر الثروة بذكرون العناصر التالية :

١ - العمل :

أو الجهد البشرى الذى هو مصدر الاتاج ماديا كان أو معنويا وسيأتى بيان المقصود بالاتاج المادى والمعنوى .

٢ - مولد الطبيعة :

بما بث الله فيها من مختلف الأشياء النافعة التى يمكن للانسان بجهدهم أن يستخرجها كالنبات والمعادن أو يحولها ويصنعها من المواد التى يستخرجها من ظاهرها أو باطنها .

٣ - رأس المال أو النقد :

الذى هو ثمن ما ينتجه الجهد البشرى أو ما يستخرجه من الطبيعة أو يصنعه . فهو فى الحقيقة ليس مصدرا أصليا للثروة كالعنصرين السابقين وإنما هو قيمة تمادلية تقويم هذه المواد الطبيعية المستخرجة أو الاتاج البشرى المقدم ومن هذا التعادل اكتسب قيمته وسى ثروة .

إن كل نظام اقتصادى يحدد فى قواعده التشريعية حقوق الانسان المتولدة من جهده ، والطرق التى تكسبه ملكية الأشياء المستخرجة أو المصنوعة أو ملكية المال (رأس المال والنقد) والعلاقات الحقوقية والمالية بين الأفراد فى موضوعات العمل والاتاج والمال ، وكذلك العلاقات الحقوقية بين الأفراد من جهة ، والدولة أو المجتمع فى المجال الاقتصادى من جهة أخرى . أن القواعد التشريعية فى كل نظام اقتصادى تبحث فى تحديد الحقوق والواجبات فى ميدان الاتاج والملكية والمال وما يتصل

بذلك . وبناء على ما عرضناه فاننا متباحث في قواعد الاسلام التشريعية المتعلقة بالنظام الاقتصادي مبوبة في الموضوعات التالية .

الصل - الملكية - التبادل والعقود المالية - تدخل الدولة - التكافل الاجتماعي .

ويجب ان نلاحظ قبل بدء هذه المباحث انصاف هذه القواعد التشريعية في الاسلام بالصفات التالية :

١ - انها تحدد المشروعية وعدم المشروعية تحديدا حقوقيا ، وذلك بتحديد حقوق الأفراد في مجال التعامل الاقتصادي ، وكذلك حقوق الجماعات والمجتمع بجموعه ، والمبرر عنها أحيانا بحقوق الله وأحيانا بحقوق بيت مال المسلمين والتي يتولى ولي الأمر (الدولة) رعايتها والدفاع عنها .

٢ - هذه القواعد كما سبق القول تتصف بالالزام : فتقام بها الدعاوى ويحكم بها القضاء ، وينفذها ولي الأمر بالقوة حين يقتضى الأمر ذلك . في حين أن بعض الأحكام الشرعية هي من باب الديانة أى . ان أمرها بين الانسان وربه ولا دخل للغير في أمرها ولا يحكم بها قضاء ، ومثال ذلك حرمة البيع بعد النداء الى صلاة الجمعة أى : بعد الأذان ، فأكثر الفقهاء على أنها حرام ديانة ، ولكن عند البيع اذا تم صحيح وملزم .

٣ - هذه القواعد الهية المصدر ، فقد تضمن القرآن قسما منها وتضمنت السنة قسما آخر . فالشرع لهذه الأحكام - وأكثرها كليات وقواعد عامة في القرآن ، وجزئيات تطبيقية ومفسرة لها في السنة - هو الله المنزل للقرآن والموحى به . وهذا ما يكسب هذا النظام قوة في النفس البشرية ليست لغيره من الأنظمة .

وقد فصح المجال فيما سكنت عنه الشرع وفي نطاق الأهداف والمقاصد والقواعد العامة للاجتهاد البشرى ولمراعاة المصلحة العامة في كل زمان بحسب ظروفه .

وبذلك تجتمع في هذا النظام الاقتصادي ميزتا الثبات والمرونة في آن واحد . فالقاصد العامة والقواعد الكلية أو المبادئ والأصول والاتجاهات ثابتة ، ولكن الجزئيات والصيغ والأشكال الحقوقية والأساليب التنظيمية مرنة قابلة للتغيير ، يتدخل فيها العقل البشرى ، والاجتهاد العلمى ، وتراعى فيها المصلحة العامة .

ونشرع بعد هذه الملاحظات بتفصيل الأبحاث التى سردناها والتى تألف قوام النظام الاقتصادي مبتدئين بأولها وهو العمل .

العمل

المفهوم الإسلامى للعمل :

لو تتبعنا النصوص الأصلية التى استعمل فيها لفظ (العمل) بالمعنى الاقتصادى لوجدنا أن بعضها يدل على معنى العمل الجسمى أو اليدوى كالحديث الصحيح القائل « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده » . (البخارى) وفى حديث آخر « قيل يا رسول الله أى الكسب أفضل قال : عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور » (مشکاة المصابيح) .

واستعمل لفظ العمل للولايات أى لوظائف الدولة ، ومن هذا المعنى الحديث القائل « من عمل لنا عملا فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول » (سنن أبى داود) ويجد القارىء لتراجم الصحابة فى كتاب « الاصابة فى تراجم الصحابة » لفظ (عامل) بمعنى الوالى والأمير على منطقته والموظف ، فى أثناء الكلام عن كثير من الصحابة ، ولفظ (استعمله) بمعنى ولاء ولاية أى : على عمل من أعمال الدولة ، كقوله استعمله على جيش فيه أبو بكر وعمر ، وعن الملاء بن الحضرمى انه استعمله على البحرين ، وكقوله عن سعيد بن خفاف ، انه كان (عاملا) للنبي صلى الله عليه وسلم على بطون تميم وعن عمرو بن الحكم القضائى أنه عليه السلام بعثه (عاملا) على بنى القيس ، ومثل هذا كثير جدا . ونجد أن الألفاظ الدالة على العمل والحرفة مستعملة للدلالة على أعلى مناصب الدولة ، فقد ورد فى البخارى تحت عنوان (باب كسب الرجل وعمله بيده) ذكر فيه عن عائشة رضى الله عنها ، أنه لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد علم قومى أن حرقى لم تكن تمجز عن مؤونة أهلى ، وشغلت بأمر المسلمين فسيال كل أبى بكر من هذا المال ، واحترف فيه للمسلمين ، فاستعمل لفظ احترف من الحرفة وهى الصنعة .

وذكر ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية ان أبا مسلم الخولاني دخل على معاوية فقال : السلام عليك أيها الأمير . فقال من حوله . قل : أيها الأمير ، فأعد ثانية ، ثم ثالثة ، أيها الأمير ، ثم قال : انما أنت أجبر استأجرك رب هذه الغنم ، فان أنت داويت مرضاها ورددت أولها على آخرها ، وفاءك سيدك أجرك ، وإن أنت لم تفعل عاقبك سيدك . فاستعمل لقط (الأمير) المؤمنين ، وأقره معاوية وقال : دعوا أبا مسلم فانه أعلم بما يقول (١) .

يتبين مما تقدم أن مفهوم الاسلام والمسلمين للعمل شامل لكل فعالية اقتصادية مشروعة ، في مقابل أجره أو مال يؤخذ سواء أكان هذا العمل جسيما ماديا كالعرف اليدوية أم فكريا كالولاية أو الامارة وكولى وظيفية القضاء وسائر الوظائف (٢) . وكهنة الطيب . وقد استطب عدد من الصحابة العارث بن كلفة ، وكان يعالج المرضى بالأجرة ، وكان ذلك أحيانا بمشورة من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن العارث مسلما .

فكل جهد وعمل مشروع مادي أو معنوي أو مؤلف منهما معا يعتبر عسلا في نظر الاسلام ، وهذه النظرة هامة جدا . فقد اعتبر الاسلام جميع الأعمال النافعة من أقلها شأنًا كحفر الأرض الى أعظمها كإرياسة الدولة داخلة كلها تحت عنوان (العمل) على تفاوت بينها في النوع وللقدرة المؤهلة لها . وعلى هذا يكون المجتمع في نظر الاسلام مؤلفا من مجموع العاملين وكلهم يسون عسلا وهذا المفهوم يؤدي الى نتائج اجتماعية خطيرة منها :
١ — أن الأصل تساوى البشر من حيث كوفهم عسلا وبشرا لهم كرامتهم وإن تفاوتت قدراتهم ومزاياهم ودائرة علمهم سعة وضيقا وأحورهم أو رواتبهم فلا امتياز لفة على أخرى .

(١) انظر كتاب الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية تأليف محمد المبارك

ص ٥١ .

(٢) خصص أبو داود في سننه بابا عنوانه (لزواق العمال) أى بتعبيرنا

(رواتب الموظفين) .

٢ - - واذا العمال ليسوا فريقا من المجتمع بل هم جميع العاملين في المجتمع ، فالتصور الاسلامي للمجتمع أنه يتألف من تعاون العاملين فيه ليس كما يتصوره أصحاب الأنظمة الأخرى من شيوعيين ورأسماليين من أنه ينقسم الى عمال وأرباب عمل ، وأن بين الفريقين صراعا طبقيًا . أما العاجزون عن العمل فعلى العاملين الكاسيين أن يتحلواهم ويتكفلوا بأمرهم بطرق سيأتي الكلام عنها في باب التكافل الاجتماعي .

منع البطالة والحضي على العمل :

مادام العمل في المفهوم الاسلامي يشتمل على عنصرين أحدهما كونه مشروعاً أي نافعا للناس غير ضار بهم وثانيهما أنه يرضى صاحبه عن الحاجة الى غيره ويجعله قادراً على إعالة نفسه وعياله ، لذلك فإن الاسلام انسجاماً مع هذين الهدفين اللذين يدعو الى تحقيقهما يحض على العمل والسعي لكسب الرزق وقمع الناس وذلك بطريقتين :

أولاً : النهي عن السؤال والبطالة ومتعمها . فقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن الكسب عن طريق السؤال ، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يوجه السائلين الى العمل ، كما فعل حينما جاءه فقير يسأل ، فقال له أما لك مال ؟ فقال لا فأعاد عليه السؤال مؤكداً فقال عندي جلس (أي بساط) نجلس على بعضه وتغطي ببعضه وقدح فشرب به ، فقال أيتني بهما فجاءه بهما ، فمرضهما على من كان عنده قائلاً من يشتري مني هذين ، الى أن باعهما بدرهمين فأعطاه إياهما ، وقال اشتر بأحدهما طعاماً لبيالك ، واشتر بالآخر قاساً ، وأمره بأن يعود اليه ، فماد اليه فوضع له خشبة في القاس ، فقال : اذهب واحتطب ، ولا أرينك خمسة عشر يوماً ، فذهب ثم عاد اليه بعد خمسة عشر يوماً ومعه عشرة دراهم ، فقال يا رسول الله بارك الله لي فيما أمرتني به ، فقال : هذا خير أن تأتي يوم القيامة وفي وجهك

نكتة المسألة (١) . والأحاديث في هذا الباب كثيرة (٢) وذات دلالة قوية الى حد انه يمكن أن نستنتج أن الأمر يتعدى النصح الأخلاقي الى الإلزام وأن لولي الأمر أى : للدولة استنادا الى الأحاديث الكثيرة الواردة في النهي عن السؤال أن يمنع السؤال واتخاذ حرفة للكسب ، ويعاقب على ذلك عقوبة تعزيز ، فإن كان السائل قادرا أوجب عليه أن يعمل ، وإن كان عاجزا أوجب على الدولة اعالته كما وقع في حادثة الشيخ الذمي ، الذي لقيه عمر يسأل فخصص له شيئا من بيت المال . وفي مناقب عمر لابن الجوزي قال : عمر مكسبة فيها بعض دناءة خير من مسألة الناس . وتستنتج كذلك أن ظاهرة البطالة اذا حدثت في مجتمع اسلامي وجب على الدولة معالجتها بدراسة أسباب تمطل العاطلين عن العمل ، ومعالجة الأسباب وإيجاد حلول لها ، واعانة المتعطلين ريثما تفتح أمامهم أبواب العمل ، أو إيجاد أعمال لهم .

ثانيا : عن طريق الحض على العمل والترغيب فيه بوسائل كثيرة ، وقد ورد في الحض على العمل اليدوي وعلى الزراعة والتجارة أحاديث توجيهية عظيمة الدلالة والتأثير ، وقد ذكرنا سابقا بعضها ونورد هنا بعض الأحاديث الواردة في الموضوع ، منها ما أورده البخاري تحت عنوان أ (باب كسب الرجل بعمله بيده) وهو قول النبي عليه الصلاة والسلام « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده » .

وقد ورد في التجارة أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام :

« التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة » (٣) .

(١) ذكره عبد الحى الكتاني في التراتيب الادارية نقلا عن جامع الترمذي وسنن النسائي .

(٢) كقول النبي عليه الصلاة والسلام في حديث صحيح « لان يأخذ احدهم حبله فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » .

(٣) أخرجه ابن ماجه والحاكم عن ابن عمو وصححه كما ورد في التراتيب الادارية وذكر الترمذي والحاكم أيضا صيغة أخرى لهذا الحديث .

وكذلك في حديث آخر جوابا على سؤال من سأله أى الكسب أفضل فقال عليه الصلاة والسلام : عمل الرجل يده وكل بيع مبرور . وقد اتجر النبي عليه الصلاة والسلام وأبو بكر وعمر وعثمان وعدد كبير من الصحابة ، وكان البخارى يتجر ، وغيره من أئمة السلف وعلماء الأمة .

أوردنا حديثا أو أكثر في الزراعة سابقا أضيف اليه هذا الحديث الآخر « اذا قامت القيامة على أحدكم وفي يده فسيلة فليغرسها » .

وقد بحث عدد من العلماء في المفاضلة بين وسائل الكسب المذكورة ، واتفقوا الى أن الأمر يختلف باختلاف حاجة الناس ، وباختلاف الأشخاص وأحوالهم ، ونقل ابن الجوزي في تلييس ابليس وفي مناقب عمر بن الخطاب أنه كان اذا رأى غلاما فأعجبه قال : هل له حرفة ، فان قيل لا قال : سقط من عيني . وروى عنه أيضا قوله : « يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم فقد وضع الطريق فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عالة على المسلمين » وقد سبق أن قلنا قوله لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق .. ثم تلا بعد ذلك قوله تعالى :

« فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون (١) » .

فكانه استدلل بالآية على هذا التوجيه نحو العمل والكسب .

ملاحظة في الموضوع :

وردت بعض نصوص يفهم منها صراحة أو إشارة التفتير من العمل في التجارة أو الزراعة ، في حين أن الحقيقة ليست كذلك ، اذا عرف سياق هذه النصوص ، وعرفت الظروف والمناسبات التي وردت فيها ويتبين ذلك فيما يلي :

ورد في القرآن الكريم :

« ولذا راوا تطهروا لهوا انفضوا اليها وتركوه فلانما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين » (١) .

وقد سبق هذه الآية ما يفسرها ويوضحها وذلك قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون . فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتنوا من فضل الله والذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون » (٢) .

فالغاية من الكلام واضحة وهي انه لا ينبغي أن تكون التجارة شاغلة للإنسان عن العبادة وذكر الله ، وفي الآيات نفسها أمر بالابتغاء من فضل الله ، أى : السعى في الرزق ، وقرار بما كانوا عليه من أمر البيع الذي ينبغي لهم أن يتركوه اذا حان وقت الصلاة .

ورد في سنن ابن ماجه عن اسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أنس عن جده قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا الناس يتبايعون بكثرة فناداهم يا معشر التجار ، فلما رفعوا أبصارهم ومدوا أعناقهم ، قال : « ان التجار يبعثون يوم القيامة فجارا الا من اتقى الله وبره وهدى » (٣) وورد في الحديث :

« اذا تبايعتم بالعينة واخذتم بالذئاب البقر ورخصتم بالزروع وتركتم الجهاد في سبيل الله سلب الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم » (٤)

فظاهر من الحديث أن الاشتغال بالزراعة والانهماك بها مع ترك الجهاد هو المذموم ، ولاشك أن هذا كان في ظرف كان المسلمون فيه في معارك مع المشركين ، وكان للأ نصار بساتين وزروع ، وفي هذا الظرف بالذات ورد الحديث القائل « ما دخل هذا — أى المحراث — دار قوم الا دخله الذل » .

(١) الجمعة الآية ١١

(٢) الجمعة الآية ٩ ، ١٠

(٣) التراتيب الادارية لعبد الحى الكتانى ج ٣ ص ٣٠ .

(٤) التراتيب الادارية لعبد الحى الكتانى ج ٢ ص ٤٦ نقله عن الامام

عن ابن عمر .

وفسره البخارى نفسه جمعا بين الأحاديث بأن المراد هنا الاشتغال بالزراعة مع تضييع ما أمر الانسان بحفظه أو المراد تجاوز الحدود والاستكثار .

ثالثا : وقد دفع الاسلام الناس الى العمل بطريق ثالث وهو طريق غير مباشر . وذلك بتحصيلهم تققات أوجبها عليهم وألزمهم بها ، كالانفاق على الأقارب ، وبايجاب الزكاة فى أموالهم ، فيضطرهم ذلك الى العمل والكسب ليقوموا بالانفاق الواجب ، وليتلافوا ما ينقص من أموالهم . وكذلك بترغيبهم بالعمل بتخليكهم نتائج عملهم ، كاحياء الموات أى الأرض غير المزروعة التى لا مالك لها ، فمن أحيها فهي له ، وبتخليكهم المال الناشئ عن كسبهم أو عملهم المشروع ، ولو زاد المال عن حاجتهم ، فينشط بذلك الراغبون فى العمل ويكثر الانتاج بجميع أنواعه .

قيود العمل :

سبق القول ان كل عمل أو نشاط اقتصادى بوجه عام يجب أن يكون موضوعه مشروعاً أجازاه الاسلام كالنجارة والحدادة . والطب والهندسة وسائر الأعمال النافعة للبشر وأما أعمال الشموذة والتنجيم والبقاء وانتاج المسكرات والمخدرات وأمثال ذلك من الأعمال التى منعها الاسلام لضررها فلا تدخل فى نطاق العمل المشروع المعترف به .

وإذا وجد ونى الأمر (الدولة) حاجة لتقييد بعض الأعمال بقيود تقتضيها المصلحة فله ذلك ، ويجب مراعاة هذا القيد ، كأن يشترط فى المصنع الذى يعمل فيه العمال شروطا صحية ، أو كأن يشترط بمدة عن المساكن مسافة معينة بسبب اضرار دخانها بالصحة ، أو غير ذلك من القيود التى فيها دفع مضرة محققة ، أو جلب منفعة للناس ، وكاشتراط شروط معينة فى البناء من حيث متاقته ، أو صحته ، أو انسجامه مع جبال المدينة وقد أصبح التخطيط فى عصرنا ولا سيما التخطيط الاقتصادى العام مقتضيا لكثير من القيود والشروط .

توزيع الناس على الأعمال :

لاشك أن الأعمال متفاوتة فيما تحتاج اليه من قدرة ومواهب ، ومتفاوتة فيما ينشأ عنها من موارد وأرباح ، بسبب اختلاف حاجة الناس اليها ورغبتهم فيها .

فكيف يتوزع الناس الأعمال فيتخصص كل منهم بواحد منها ؟ وهل ذلك باختيار الانسان نفسه ، أم بتخصيص من الدولة واجبارها لكل انسان أن يلتحق بالعمل الذي تعهد به اليه ؟ وما هي الطريقة التي سلكها الاسلام في ذلك والأسمى التي سار عليها وأخذ بها ؟ ذلك ما نريد أن نحاول الاجابة عليه فنذكر القواعد المستخرجة من نصوصه وأحكامه واجتهادات أئمة فيما يلي :

١ - حرية اختيار العمل :

الأصل في الاسلام أن يختار الانسان ما يرغب فيه من العمل كأن يكون خياطاً أو نجاراً أو معلماً أو طبيباً أو تاجراً أو مزارعاً أو موظفاً في عمل من أعمال الدولة أو غير ذلك اذ لم يرد نص أو دليل على أن يتولى ولي الأمر (الدولة) توزيع الناس على الأعمال . ومع ذلك فإن هناك حالات استثنائية سنوضحها يمكن فيها للدولة أن تجبر انساناً معيناً على عمل معين ، اذا كان ذلك العمل ضرورياً لجماعة المسلمين ولم يكن سواه قادراً على القيام به

٢ - تفاوت البشر في أصل فطرتهم :

ان البشر متفاوتون في أصل فطرتهم تفاوتاً كبيراً من حيث قدرتهم الجسمية والعقلية ، ولا تصنع التربية أكثر من ان تنمي ما عندهم من قدرة جسمية وعقلية في حدود معينة ، تختلف من فرد الى آخر ، فمنهم الضعيف في قوته ، ومنهم القوي ، ومنهم الذكي والنايف والعبقري ، ومنهم المتوسط والبلد والغبني ، ومنهم القادر على توجيه غيره وعلى ادارة مجسوعة من الناس صغيرة أو كبيرة ، في (ورشة) في مصنع أو في مصنع كبير ، أو على

ادارة مدينة أو منطقة ، أو سياسة دولة ، ومنهم الذى يعجز عن أن يتولى ادارة اثنين أو ثلاثة . ومن الناس الرياضى بفكرته ، والمفكر ، والسطحي ، والعميق ، والموهوب فى الميكانيك والآلات ، أو فى التجارة . ومنهم الميال الى الأدب والشعر ، ومن يحسن هندسة البناء ، الى غير ذلك من صنوف الأعمال وأنواع النشاط مما يحتاج اليه المجتمع البشرى .

وان أسوأ المجتمعات ذلك التى توكل فيه الأعمال الى من لا يحسنها وليس له ميل اليها ولا موهبة فى اقامتها ، ويكون كل واحد من الناس موضوعا فى غير موضعه اللائق به ، وقد ورد فى الحديث « اذا أوتيت موضوعا الى غير أهله فانظر الساعة » وان أحسن المجتمعات وأقدرها على الانتاج كثرة واهانها هى تلك التى يوزع فيها الأفراد كل فيما يناسب قدرته ومواهبه وميوله :

ان هذه القاعدة فى تفاوت قدرة الناس ومواهبهم لم يستطع أى نظام أن يخالفها أو ينكرها ، بل ان المساواة التامة بين الأفراد وعدم التفاوت أو على الأقل التقارب الشديد فى المقدرة وبالتالي عدم التفاوت فى الأعمال وعدم التخصص هو من سمات المجتمعات الابتدائية ، وعلى العكس من ذلك ان تنوع التخصصات وكثرة التفاوت نتيجة لذلك من سمات المجتمعات الراقية .

وكلما كان المجتمع أرقى كان التفاوت والتخصص أكثر ، ويؤدى ذلك الى ما سماه أحد علماء الاجتماع بالتفاضل العضوى . فكل فرد يقدم من العمل والانتاج ما يقدر عليه بحسب ما أوتى من قدرة ومواهب ، وبحسب على هذا الأساس

« ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم » (١)

« ولو شاء الله لجمعكم امّة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم » (٢)

(١) الأسم الآية ١٦٥

(٢) المائدة الآية ٤٨

لقد كان القرآن صريحا في التمييز عن هذا القانون الاجتماعي ، أغنى تفاوت الناس في مواهبهم وبالتالي في الأعمال التي يحسنونها وينصرفون اليها .

قال الله تعالى :

« ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا » (١)

أى : ان الله خلق الناس متفاوتين يقدم كل واحد منهم من الأعمال ما يحتاج اليه الآخر ، وكذلك الآخر بالمقابل ، بمعنى أن كل واحد بالنسبة الى غيره مسخر على وجه التبادل والتعاون ، فأهل الحرف مثلا كالخبازين والتجارين والحدادين يسخرون المعلم لتعليم أولادهم ، والمعلم يسخرهم لما يحتاج اليه من خبز أو نجارة أو حدادة ، وكذلك الطبيب والمهندس والمزارع والبناء والموظف وسائر أصحاب الأعمال يسخر بعضهم بعضا فيما يتقنونه ويحسنونه ويقدمونه من أعمال وخدمات بالتقابل والتبادل .

وبهذا المعنى قرر الزمخشري والرازي وابن كثير وغيرهم هذه الآية الكريمة : فقد قال الزمخشري « ليرتفع الناس بعضهم ببعض » وقال ابن كثير « قيل معناه ليسخر بعضهم بعضا في الأعمال لاحتياج هذا الى هذا » وقال : الرازي « جعل تعالى ذكره بعضا لبعض سببا في المعاش في الدنيا » . ان هذا الاختلاف والتباين بين البشر سبب لتعاونهم ، وذلك ليكمل بعضهم بعضا ، ليتوزعوا الأعمال المختلفة المتنوعة التي يحتاج اليها المجتمع ، وليتبادلوا فيما بينهم فيحصل الثقل لهم جميعا .

٣ - لقد نشأ عن الفكرة السابقة فكرة اتفق عليها علماء المسلمين وأوضحوها وتناقلوها ، وهي أن الصناعات وجميع الأعمال التي يحتاج اليها المجتمع فرض كفاية اذ قام بها البعض سقطت عن الآخرين وان لم يتم بها أحد أمموا جميعا - قال الترمذى في احياء علوم الدين : « أما فرض

الكفاية فكل علم لا يستغنى عنه قوام أمور الدنيا كالمطبخ والحساب ونصول الصناعات والسياسة . وقال ابن تيمية : « قال : غير واحد من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كآبى حامد الغزالي وأبى الفرج ابن الجوزي وغيرهما أن هذه الصناعات كالقلاحة والنساجة والبنائة قرض على الكفاية فانه لا تتم مصلحة الناس الا بها » . (الحسبة لابن تيمية)

ان الفكر الاسلامى الاصيل - استنادا الى مصادر الاسلام الاساسية الكتاب والسنة نظر الى الفرد فى اطار المجتمع ولم ينظر اليه منزلا فى هذا المجال الاقتصادى ، كما فى غيره من المجالات .

وعلى هذا فان التصور الاسلامى للعمل الاقتصادى هو تصور للمجتمع كله ، فى احتياجاته ، ونتاجه ، وفى توزيعه للكفايات على الحاجات لانتاجها ، سواء فى ذلك الاحتياجات المادية ، كالماكولات أو المصنوعات ، أو المئوية كالتعليم والطب والسياسة والولايات ، أى (الوظائف) . ان المجتمع فى التصور الاسلامى اذن هو مجتمع التعاون والتكامل ، لا مجتمع التنافس والصراع ، اذ أن المجتمع يتألف من مجسوع أفراده العاملين فى مجالات النشاط الاقتصادى النافع للمجسوع ، وهم مسئولون عن كفاية العاجزين عن العمل من اخوانهم .

ان هذا التصور مختلف اختلافا تاما عن التصور الرأسمالى والاشتراكى للمجتمع ، فكلاهما قد انتهى عمليا أو نظريا وعمليا الى اعتبار المجتمع مؤلفا من عمال وغير عمال ، سواء أكانوا ملاكا ومديرى أعمال أو أرباب عمل فى النظام الرأسمالى ، أم كانوا موظفين وساسة فى النظام الاشتراكى ، فقد جاء فى الدستور السوفيتى « ان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية دولة اشتراكية للمعالم والفلاحين » وجاء فى الدستور الصينى تعريفًا للدولة الصينية « دولة ديمقراطية شعبية تقودها الطبقة العاملة على أساس التحالف بين المعالم والفلاحين » .

ان الدولة الشيوعية تمجد العمل اليدوى نظريا ، وتزعم ان العمال هم الذين يقودونها ويحكمونها ، وهذا كلام ظاهرى لا ينطبق على الحقيقة مطلقا ، اد الواقع أن العمال لا يملكون من الأمر شيئا ، والحاكمون الحقيقيون هم الطبقة العليا من رجال الحزب الشيوعى . على أن قصر العمل اليدوى منه وتمجيده وحده ليس الا ضربا من الاغراء والخداع للطبقة العاملة خارج البلاد الشيوعية للدعاية ، والا فلماذا كان السجود للعمل اليدوى دون غيره من الأعمال الكثيرة المتنوعة التى هى أرقى من العمل اليدوى . أو ليس فى هذا تحريض واغراء للمداوة والبغضاء بين طبقات المجتمع ؟ وهو اغراء تقصده الشيوعية لستفله وتكسب الى جانبها العدد الأكبر الذى هو عدد العمال والفلاحين ، لتهمز المفكرين والناخبين ممن لا يسلسون لها قيادها ، ولا يخضعون بسهولة ، ولهم استقلالهم الفكرى وآراؤهم الذاتية ، وقليل منهم من يقبل التبعية بمقابل ثمن يدفع له من منصب أو راتب .

٤ - ان التصور الاسلامى يعتبر أصحاب الأعمال على اختلاف أنواعها متساوين فى الكرامة الانسانية ويتفاضلون بما يقدمون للمجتمع من منافع ، اذ « الخلق كلهم - كما يقول الحديث - عيال الله أحبهم اليه أنفعهم لعياله » .

ولقد ورد فى الحديث ثناء على العمل اليدوى والعاملين بأيديهم كقوله عليه الصلاة والسلام « من بات كالا من عمل يده بات مغفورا له » وقوله من اليد التى خشت من العمل : « هذه يد يحبها الله ورسوله » هذه الأحاديث ليس هدفها تفضيل العمل اليدوى على غيره ، بل اعطاء اعتباره ورفع المهانة عنه ، فى بيئة قريبة من البداوة تحقر العمل اليدوى وتزدريه . وان الأعمال الفكرية المنتجة لنتائج هامة كان لها نفع واسع النطاق فى تاريخ البشرية والأعمال الهندسية الدقيقة والتخصص الطبى الراقى وأمثال هذه الأعمال النافعة للبشرة - والتى لا يستطيعها

ولا يحسنها الا أفراد قليلون من التمييزين بذكائهم ونبوغهم لا يمكن أن تسوى بحر الأرض وقطع الخشب أو حمل الأقال ، لأن نتائجها أعم نفعاً للبشرية ، هذا مع رعاية الكرامة الانسانية واحترام جميع العاملين من حيث انسانياتهم ، كما يفعله ويوجبه الاسلام .

٥ - ان الاسلام كما قلنا سابقا أعطى الناس حرية العمل ، فالمعمل حق من حقوق الانسان ، ولكنه من جهة أخرى - باعتبار أن موضوعه تحقيق منفعة للناس - واجب مفروض على الانسان اذا كان قادرا عليه ، وحاجة المجتمع اليه أساسية ، كما قلنا عن علماء المسلمين .

ولهذا كان من حق ولى الأمر (الدولة) اذا وجد الناس محتاجين الى عمل بعض الناس حاجة ضرورية أن يجبر هؤلاء القادرين على القيام بذلك العمل الضروري .

قال ابن تيمية في كتاب الحسبة « ان بذل منافع الأبدان - يعنى العمل الجسمي - يجب عند الحاجة ، كما يجب عند الحاجة تعليم العلم ، وإفتاء الناس ، وأداء الشهادة ، والحكم بينهم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والعبادة ، وغير ذلك من منافع الأبدان » . ويقول أيضا « ان هذه الأعمال التى هى فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الانسان صارت فرض عين عليه ، لا سيما ان كان غيره عاجزا عنها » ثم يقول (فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولى الأمر عليه اذا امتنعوا عنه بعوض المثل) (١) .

٦ - ان الدولة تحتاج الى أفراد صالحين لتولى بعض أعمالها فاذا لم يكن من الناس من هم أهل لتولى هذه الأعمال يجوز أن تولى أصلح الناس لها ، ولكن يجب عليها السعى حتى يوجد فى الناس من هم أهل لتوليها .

(١) انظر كتابنا (الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية) المعنون فى طبعته الأخيرة بعنوان (آراء ابن تيمية) فصل (العمل واجب اجتماعى والاجبار على العمل) .

قال ابن تيمية : (ومع أنه يجوز تولية غير الأهل للضرورة إذا كان أصلح الموجود ، فيجب مع ذلك السعي في إصلاح الأحوال حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم من أمور الولايات والامارات وتحوها ، كما يجب على المعسر السعي في وقاء دينه ، بخلاف الاستطاعة في الحج فإنه لا يجب تحصيلها لأن الوجوب هناك لا يتم إلا بها) (١) .

ويتضح من كلام ابن تيمية ان على الدولة ايجابيا وعمليا اعداد الكفايات من المواطنين للقيام بوظائفها والنهوض بالخدمات العامة . وهي فكرة لم تسبق اليها الحضارات التي سبقت الحضارة الاسلامية ، ولم تعرفها الا الحضارة الحديثة في مرحلة متأخرة ، وذلك حينما انشئت دوائر ثم وزارات التخطيط والتصميم .

٧ - ولا شك في أن المهم أن يتصرف كل انسان الى ما يتقنه ويحسنه ويليق به ، فقد صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا ذر الغفاري عن الولاية أى تولى الوظائف والامارة حين طلب ذلك ، وقال له : « يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأعطى الذى عليه فيها » وهكذا رأى النبي الكريم صلوات الله عليه أن مواهب أبى ذر وصفاته غير متناسبة مع الامارة وسياسة الناس ، واعتبره ضعيفا في هذا المجال . وكان عليه الصلاة والسلام يختار للقضاء أناسا ، ولجمع أموال الزكاة أناسا ، ولقيادة السرايا والحملات العسكرية أناسا ، مراعى في كل ذلك لياقتهم للأعمال التي يكملها اليهم .

ومن هذا المنطلق سار الامام الشاطبي الأندلسي في حل مشكلة القيام بجميع الأعمال الضرورية للمجتمع ، والتي تعتبر مفروضة شرعا على الناس فرضا كفائيا أى : إذا قام بها البعض سقطت الاثم عن أفراد المجتمع ، وان لم يتم بها أحد كان الجميع آثمين . والمشكلة في كيفية توزيع هذه الأعمال على الأفراد تخلصا من المسئولية ، وكيفية التوفيق بين مواهب الأفراد

(١) انظر كتاب الموافقات ج ١ ص ١٧٦ - ١٨١ .

والأعمال المختلفة التي يحتاج إليها المجتمع من زراعة وتجارة وحدادة وطب وغيرها . ان بحث هذه المشكلة أوصل الامام الشاطبي الى ابتداع نظرية في التربية تعرف اليوم بنظرية التوجيه المسلكي .

٨ - ولكن المهم الالتباه الى أن تفاوت الناس في الأعمال يجب أن يكون ناشئا عن تفاوت قدرتهم ومواهبهم التي منحهم الله اياها ، وتكون في هذا الاختلاف والتفاوت حكمة وعدالة ، اذ من العدل أن تجعل العالم بالحساب محاسبا ، والقادر على الادارة مديرا ، وهكذا ، ومن الظلم والخرق أن تجعل الجاهل معلما ، والضعيف في الادارة حاكما ، أو مديرا ، والعاجز عن تعلم الحساب الجاهل له محاسبا ، بل يجب أن يختار لكل عمل من هو أصلاح له .

ودليل ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام « من ولي على عصاة رجالا وهو يجد من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » .

فتولية رجل على جماعة يقتضى شروطا يجب مراعاتها وفي ذلك ارضاء لله وفي الاخلال بذلك بتولية من يكون أهلا صلاحا منه أو من لا يصلح لأسباب خارجية كالعصية والقرابة أو بسبب رشوة خيافة لله وللأمة .

وعلى هذا فان التفاوت المعترف والذي يعترف به الاسلام هو المبني على تفاوت القدرة والمواهب والخبرة ، أما التفاضل المبني على التحكم والهوى والعصية فهو تفاوت جائر ، لا يجوز اقراره ، وانما يكون نتيجة لظلم الأقوياء للضعفاء ، فليس من العدالة ولا من الحكمة أن تأسر أرواحنا لله اليها أن يكون الذكي النابغ حمالا بسبب فقره أو فقرا أبيه وعجزه عن متابعة التعليم ، ويكون الغبي البليد العاجز في منصب لا يقدر على القيام به أو في عمل يفسد الناس ويؤذيهم فيه بجعله وعجزه ، فقد جعل النبي عليه الصلاة والسلام عن علامات الساعة وخراب العالم (أن يوسد الأمر الى غير أهله) .

ان مثل هذا التفاوت الجائر يجب أن تتخذ التدابير لتخيره وازالته بالطرق الحكيمه كأن يفسح مجال التعليم لأبناء الفقراء والأغنياء على

السواء وتتساوى الفرص أمامهم وذلك بأن يخصص من بيت مال المسلمين ما يعين الناس على التعليم ولو كانوا قراء اذا كانوا قادرين على السير في طريقه حتى أعلى المستويات ، والاتفاق في سبيل العلم من جملة أنواع الاتفاق في سبيل الله ، فيؤخذ له من بيت مال المسلمين ولو من أموال الزكاة على مذهب من توسع في مفهوم في سبيل الله ولم يحصره في الجهاد . وما يلتفت النظر أن الاسلام حينما ساد باتصار النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه أعاد تكوين المجتمع على أساس الكفايات ، لا على أساس الامتيازات ، ولا المعصيات ، ولا الأعمار ، فأصبح بلال الحبشي مقدما على أبي سفيان ، وغدا أسامة بن زيد قائدا عاما لجيش المسلمين ، ولم يعد الضئى أو الوجاهة والزعامة السابقة سببا للتقدم في المجتمع أو لتولى الوظائف الكبرى ، وانما هي الكفاية الشخصية والاخلاص للاسلام .

٩ - ان التفاوت في نوع العمل ولو أدى الى التفاوت في الثروة والمال ليس سببا مسوغا لتقسيم الناس الى طبقات ، ولا اعطاء بعض الناس امتيازات خاصة ، فالناس كما قال النبي عليه الصلاة والسلام « سواسية كاستنان المشط » وان الله يكره أن يرى عبده متميزا .

فتكريم الله لبنى آدم عام غير خاص قال تعالى :

« ولقد كرّمنا بنى آدم » (١) .

فتوسيد الأمور لأربابها وأهلها ليس معناه التفضيل والتمييز فليس الغنى موجبا للتعظيم والتقديم « ومن عظم غنيا لأجل غناه لم تقبل له صلاة أربعين يوما » والغنى « ليس بكثرة العرض انما الغنى غنى النفس » والامارة ليست امتياز ولا استملاء ، لأن الأمير ليس الا واحدا من الناس وعبدًا من عباد الله ، والأمير كما قال أبو بكر حين ولى الخلافة « انى وليت عليكم ولست بخيركم » وكما قال عمر « واحد منهم وقد جعله الله أقبلهم حالا » . وذلك في خطابه لأبى موسى الأشعرى واليه على المراق .

العمل والكسب والأجرة

ان مقدرة الناس على العمل كما قلنا سابقا وجهودهم المبذولة كذلك متفاوتة تفاوتاً كبيراً كما وكيفا ، مقدارا ونوعا . فمن عمال النسيج — وهم من نوع واحد — من يستطيع أن ينسج في اليوم الواحد مترا من القماش مشلا ومنهم من ينسج مترين أو أكثر أو أقل ، فهل يجوز لنا أن نسوي بينهم في الأجور وقد قدموا إنتاجا متفاوت المقدار أفلا يكون ذلك من الظلم ؟ وكذلك من يصنع من التجارين كرسيا واحدا ومن يصنع أكثر من ذلك ، ومن الحدادين من يصنع مفتاحا أو أكثر ، ومن المهندسين من يقدم خريطة لمارة واحدة ومن يقدم خريطين لمارتين مختلفتين — مع تساوى الظروف والشروط — بالنسبة للعميلين — فلا يصح التسوية بين الذين يقدمون إنتاجا متفاوتا في مهنة واحدة مع تساوى النوع والمستوى لما في ذلك من الظلم .

أضف الى ما في ذلك من ظلم أنه يؤدي الى نتيجة خطيرة ، وهي أن في ذلك تشيينا للماهر من هؤلاء ، فتضعف همته ، ويهبط إنتاجه الى مقدار زميله الأضعف ، فلا يبذل كل ما عنده من جهد وقدره ، وبذلك يقل الانتاج العام كبيرا .

وكذلك الحال بالنسبة الى الكيف فمن الأعمال ما يحتاج الى خبرة ومهارة ومران وذكاء لا توجد عند جميع الناس ، ومن الناس القادر على الأعمال اليدوية فصحب ، ومنهم القادر على الأعمال اليدوية الدقيقة والأعمال الذهنية ، ومن الناس من لا يستطيع سوى الحمل أو الحفر أو ما شابه ذلك ، ومنهم من يستطيع أن يفك آلة مركبة معقدة كالساعة أو السيارة وان يركبها ، وهؤلاء كذلك على درجات ومراتب .

ومن الناس من يحل أعقد وأصعب المسائل الرياضية ، ومنهم من لا يستطيع أن يتجاوز الأعمال الأربعة ومسائلها البسيطة .

ومن الناس من لا يستطيع الاشراف على بضعة أفراد من الناس ، ومنهم من يستطيع ادارة معمل فيه ألوف الموظفين والعامل ، أو ادارة دولة يسكنها الملايين . والخلاصة أن ما يستطيع أن يقدمه الناس من انتاج وخدمات متفاوتة جدا من جهة نوعه وطبيعته ومستواه ، ومن جهة مقدارهم . فالأجور التي تقابل هذه الأعمال لا يمكن أن تكون متساوية لما في ذلك من ظلم للعاملين ، وضرر يلحق المجتمع اذا لم يكافأ كل نسبة عمله ، اذا نقص الانتاج العام ، وبهبط كذلك كما وكيفيا .

ان سبب اختلاف الأجور في حالة اختلاف الكم وللمقدار واضح ، وأما في حالة اختلاف النوع والكيف فيحتاج الى شيء من الايضاح .

ان بعض الأعمال يستطيع القيام به أى واحد من الناس ، فالذين يعرضون أنفسهم للقيام بمثل هذه الأعمال السهلة أو التي لا تحتاج الى مواهب خاصة كثيرون ، وخدمتهم مبذولة وكل شيء مبذول يرخص ثمنه ، وتقل قيمته ، وخصوصا اذا كان الطالبون له أقل من المعارضين .

ومن الأعمال مالا يستطيع القيام به الا قلة من الناس ، لما يقتضيه من مواهب خاصة ، فاذا كانت هذه الأعمال التي يقل القادرون عليها مطلوبة من كثير من الناس للحاجة اليها ارتفع أجرها لكثرة ملائيتها ، وقلة المعارضين لها ، والقادرين على القيام بها .

ان الأجر الذى يتقاضاه الاختصاصى في الطيران والاختصاصى في الذرة والطبيب الاختصاصى في عمليات الدماغ يتناسب مع المدة الطويلة والتفقات الكثيرة التي احتاج اليها كل واحد من هؤلاء - على تفاوت درجات اختصاصهم - ليصل الى الخبرة التي حصل عليها ، بالإضافة الى مواعبه الفطرية ، وليس من المثل والافتقار أن يتساوى هذا الأجر مع أجر من يحمل الأثقال ، أو يصلح الأحذية ، أو يخطب الثياب أو يحرس العبارة ،

على تفاوت هؤلاء أيضا . ولو فعل ذلك لقل النابضون وتنافس القادرون
وخسر المجتمع بل البشرية عامة .
درجات العاملين :

العاملون - وقصد كل من يقدم عملا ماديا أو معنويا - وهم درجات
متفاوتة جدا يمكن أن نصفهم صنفين كبيرين :
أحدهما : فئة تخصصها قليل أو نادر ، ككبار المتخصصين في الطب
والفيزياء والهندسة وغيرها ، وعدد هؤلاء قليل وأجورهم مرتفعة .
ثانيهما : فئة عاملة لا تخصص لها ، والقادرون على نوع عملهم كثيرون
ومبتولون .

وهؤلاء عندهم كبير وأجورهم قليلة أى في الحد الأدنى من سلم
الأجور . كلا الصنفين في حقيقته (عامل) يقدم عملا أو خدمة . ولكن
الواقع أن الصنف الأول بسبب أجوره المرتفعة وبسبب شدة حاجة المجتمع
إليه يكتسب في المجتمع نفوذا وقوة .

أما الصنف الثاني : فهو في مركز الضعف بسبب قلة ماله ، وعدم
تخصصه ، وحاجته هو إلى المجتمع لكثرة أفراد العارضين لخدمتهم وقد
يؤدى ذلك إلى أن يكون مظلوما يستغله الأقوياء في المال والنفوذ
والسلطان . فما هو واقع الحال في مختلف الأنظمة السياسية والاجتماعية ؟
وما هو موقف الاسلام في هذه المشكلة الاجتماعية ؟ هذا ما سنوضحه في
النقاط التالية :

١ - في بداية العهد الرأسمالي وفي أوجه كانت الأنظمة الديمقراطية
القائمة على المذهب الحر في الاقتصاد مواتية للفئة الأولى من
أصحاب القوة والنفوذ في المال والإدارة والسياسة ، وكانت الفئة
الثانية مرهقة في العمل ، منخفضة المعيشة ، قليلة المال ، لا حول لها
ولا طول ، وكانت الأنظمة في تشرماتها وأحكامها متحيزة للفئة
القوية .

٢ — الثورات الاشتراكية التي حصلت واتتهت الى سيطرة الاشتراكية ونظامها في بعض البلدان أدت الى الوضع المعاكس ، وهو الانحياز للطبقة العاملة وخاصة في بداية أمرها ، وجعل التشريع والحكم لمنفعتها ، واستغلال كثرة عددها بتجميعها واغرائها بالمكاسب والمنافع لسحق الطبقة الأخرى ، وازالتها من مركز القوة .

٣ — يلاحظ أن كلا من النظامين ولا سيما في بدايته كان منحاذا لاهدئ الفئتين غير متوخ للعدل ولا للمصلحة العامة ، ولكنه مندفع بدافع الكسب والنصر للفئة الواحدة والحد والظلم للفئة الأخرى . ولكن التفاعل الاجتماعي والتجربة الفعلية انتهت بكل من النظامين الى الترحيح عن موقعه ، والحد من تطرفه وغلوئه . فتطور النظام الرأسمالي العر تطورا كبيرا نحو انصاف الطبقة العاملة التي وصفناها بالضعف وكثرة السدد وقلة الأجور ، فزادت أجورها وارتفع مستوى معيشتها ، وقلت ساعات عملها ، وتحسنت أحوالها الصحية والاجتماعية والثقافية ، وجعلت لها تنظيمات قابية اعترف بها ، وأصبحت لها في النظام الديمقراطي قوة يمتد بها ويعسب حسابها .

وتطورت الحال في النظام الاشتراكي تطورا قليلا ، وأصبح لكبار الاختصاصيين مكان مرموق وأجور مرتفعة ارتفاعا كبيرا ، ولكن من جهة أخرى سلب المال ما كانوا يتمتعون به من حرية النشاط والنقد والمطالبة ، وذلك راجع الى طبيعة الحكم الشيوعي الديكتاتورية المستبدة ، التي تتركز القوة فيها بيد قادة الحزب ، وليست هي يد احدى الفئتين العاملتين الاختصاصية العالية وغير الاختصاصية .

٤ — أما موقف الاسلام من هذه المشكلة الاجتماعية فيمكن تلخيصه بما يلي :

(أ) اعتبر الاسلام من الأصل أن جميع الفئات العاملة سواء منها العالية الاختصاص والمرفعة الأجور وغير ذات الاختصاص متساوية في الكرامة الانسانية ، وفي استحقاق الاحترام الانساني ، فكلهم (بنو آدم) و (الناس سواسية) وكلهم (عباد الله) بل ان هذه الفكرة راسخة في ضمير المسلم منذ بداية الاسلام ، ويعتبر الاخلال بهذه الفكرة في أى صورة من الصور ماسا بمقيدة المسلم ، فتعظيم الغنى لغناه والركوع أمام الزعماء والملوك واحتقار الضعفاء والفقراء لضعفهم وفقيرهم كل ذلك يعتبر خطأ فادحا في عقيدة المسلم ، وانحرافا في وجهته تخالف التأكيدات الكثيرة الواردة في القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

(ب) لا يناز الاسلام في حكمه وتشريعاته لاحدى الفئتين ، فلا يمنح حقوقا ممتازة لاحدهما ، ولا يسلط احدهما على الأخرى . ولما كانت فئة الأجراء والعمال يغلب عليها الضعف جاءت نصوص الأحاديث النبوية مؤكدة حقها محذرة من ظلمها . بل ان ميل المسلمين في العصر الأول واضح الى عدم جعل التفاوت كبيرا بين الفئتين العاملتين الاختصاصية العالية والمادية غير الاختصاصية حتى بعد اتساع رقعة الدولة الاسلامية وازدياد ثروتها ، فما كان يخص لأى واحد من الخلفاء الراشدين الأربعة الذين كانوا رؤساء أكبر دول العالم يومئذ كان لا يختلف عذريع واحد من أوساط الناس ، وكذلك كان عمالهم وولاتهم على المناطق والأقطار مع تدفق الثروة على بيت المال .

(ج) اند الاسلام وضع قواعد كلية ومبادئ لحماية العمل والعاملين أيما كانوا ، كما أنه جعل من حق ولى الأمر (الدولة) مراقبة العمل منعا للظلم والفساد ، وأقام لذلك مؤسسة

عرفت في التاريخ الاسلامى باسم « الحسبة » ونظم القواعد الحقوقية المتعلقة بالعمل في أبواب فقهاء أبرزها « باب الاجارة » .

حقوق العاملين (١) :

بالإضافة الى المبادئ العامة المعروفة في الشريعة الاسلامية المصرح بها في القرآن الكريم والحديث ، والمستنبطة منها كقوله تعالى (أفوا بالعقود) وقوله (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) فإن ثمة أحداث نبوية تضع أساسا واضحا لحقوق العاملين نورد فيما يلى بعضها : « اعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » .

وفي حديث آخر قال عليه الصلاة والسلام : قال الله تعالى ثلاثة أطا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته ، رجل أعطى بى ثم غفر ورجل باع حرا وأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره (١) . ومقتضى هذا الحديث اعطاء أجره الأجير الذى يستحقه لا دون ما يستحق .

وإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام قد أوصى خيرا بالأرقاء في زمانه فقال :

« إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم ولو شاء ليجعلكم تحت أيديهم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ويلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يظلمهم فإن كلفتموهم فاغنيوهم » .

(١) استعملنا لفظ العاملين هنا ولم نستعمل لفظ العمال وكلاهما جمع عامل لأن لفظ عمال أصبحت تدل على المفهوم الرأسمالى والإستراتيجى للعمال وهو الذى يخصص فئة واحدة من الناس باسم العمال وهى التى تعمل بيدها وليس لديها رأس مال فى مقابل أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمهندسين وأما فى المفهوم الإسلامى الذى شرحناه فجميع هؤلاء وغيرهم يدخل فى مفهوم (عامل) دون تفريق طبقى لتساوى أنواع النشاط الاقتصادى من حيث المبدأ .

(٢) أخرجه البخارى .

إذا كان أوصى بالأرقاء بمثل هذه الوصايا فما يالك بمن يستأجرون
لعمل يعملونه وهم في الأصل أحرار ، ولا سيما إذا كانوا في موقف
الضعف .

والحديثان الأولان ليسا مجرد نصائح أخلاقية فحسب ، بل يتضمنان
قواعد حقوقية تتصف بالالزام ، ويحكم بها القضاء ، وخلاصتها وجوب
إعطاء من يستأجر لعمل أجره الذي يستحقه بعد قيامه به ، كما يتضمن
الحديث الثالث الوارد في موضوع آخر وهو معاملة الأرقاء المملوكين معاملة
إنسانية كريمة ، مبادئ إنسانية يمكن أن يقاس عليها ويستنبط منها
اتجاهات واضحة وقواعد في معاملة الفئات التي وضعها المجتمع في موضع
الضعف العاجز عن أخذ حقه .

النساء والأحداث :

من المعلوم أن قوانين العمل في جميع البلدان التي وضعت تشريعا للعمل
تفرد مواد خاصة لحماية النساء والأحداث ، بسبب أنهم كذلك من الفئات
التي قد يستغل ضعفها استغلالا مجحفا ، طمعا من المستغلين في جاب الربح
الكثير ، ولو كان في ذلك ضرر وإيذاء وفساد لهذه الفئات المستغلة
المستضعفة ، وقد ورد في الحديث ما يشير الى وجوب العناية بهاتين الفئتين
وعدم تشغيلهما مبدئيا .

قال عليه الصلاة والسلام :

« لا تكلفوا الصبيان الكسب فانكم متى كلفتموهم الكسب سرقوا » .

يصرح الحديث بمنع تشغيل الصبيان أى الصغار ، وذلك لأن تربيتهم
الأخلاقية لم تكتمل ، وعودهم لم يستحكم ، والأولى بهم أن يستكملوا
تربيتهم الخلقية وتعلمهم بحسب مواهبهم وقدرتهم ، وبعدئذ يخرجون الى
ميدان العمل . وتتمة الحديث « ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب ،
فانكم متى كلفتموها كسبت بفرجها ، وغفوا إذا أعفكم الله ، وعليكم من

المطاعم بما طاب منها » يشير هذا الحديث الى ظاهرة كانت معروفة وهي استغلال مالكي النساء المسترققات - الاماء - لهن واجبارهن على العمل ، لأخذ كسبهن ، وربما فرض عليهن سادتهن مبلغا معيناً من المال ، وأسوأ هذه الأحوال حينما تكون تلك الأمة لا تحسن مهنة خاصة ، فيضطرها الحال الى سلوك طرق شائنة للكسب . فاذا اعتبرنا هذه حالة من حالات كثيرة تجمعها ظاهرة واحدة وهي عمل المرأة بوجه عام من غير أن يكون ثمة ضمانات أخلاقية بحيث تتعرض للفساد ، فالحديث يشير اذن الى عدم الجاء النساء بدافع الرغبة في الكسب أو سد الحاجة الى وضع يكن فيه مستضعفات مستغلات ماليا وأخلاقيا . وعلى ذلك يكون ولي الأمر في الدولة الاسلامية مكلفا بحماية المرأة ، سواء من جهة كفالة حقها في المعيشة اللائقة ، اذا لم يكن لها من يتفق عليها ، أم من جهة حمايتها في حالة اضطرابها الى العمل ليكون وضعها سالما من الفساد ومن الظلم .

ان الأحاديث السابقة تناولت في الحقيقة الفئات المستضعفة في المجتمع والتي يمكن أن تكون موضع الاستغلال والظلم ، وأمرت ووجهت الى حماية هذه الفئات ، وعلى هذا يمكن أن نعتبر أن كل فئة مستضعفة في المجتمع يمكن أن تكون موضوع استغلال وظلم يجب على المسلمين حمايتها ، ويتركز هذا الواجب بوجه أخص في الحاكم المسؤول عن رفع الظلم عن الرعية وإقامة العدل بين الناس .

أنواع أخرى من العاملين :

كنا تحدثنا عن (العمل) في أول البحث وحاولنا تحديد المفهوم الاسلامي له واتينا الى اخراجه من المفهوم الضيق الذي أخذ به الاقتصاد الحديث ، لدى أصحاب المذهبين الرأسمالي والاشتراكي ، من جعله مقصورا على الانتاج الذي تقدمه فئة من المجتمع مجردة من رأس المال ، بل مقصورا على الانتاج المادي ويطلقون على هؤلاء اسم (العمال) في مقابل (أصحاب رؤوس الأموال) و (أصحاب الأعمال) و (أصحاب المهن الحرة) و (الموظفين) .

وعرضنا مفهومًا عامًا للعمل يجعله يشمل كل نشاط أو فعالية مشروعة في مقابل كسب ، سواء أكان أجره أم ربحاً ، بحيث يدخل المزارع والتاجر ومدير المعمل ، كما يدخل العامل اليدوي والطبيب والمهندس في المفهوم الإسلامي للعمل وتحت اسم (العاملين) بدلاً من (العمال) التي استعملت بالمفهوم الضيق .

وعلى هذا الأساس فإذا كان العامل اليدوي والطبيب والمهندس يقدمون انتاجاً مادياً أو معنوياً في مقابل أجره معينة فكيف يمكن أن نعتبر المزارع والتاجر ؟ وبماذا تقابل نشاطهم وعملهم وهو لا يسمى أجره ؟ وإذا كنا نسميهم (عاملين) فأين الأجر الذي يأخذونها في مقابل جهدهم .

ان المزارع المالك يجمع بين تقديم الجهود وتقديم الأرض التي يملكها فما يناله في نهاية الموسم من ربح هو مزيج من عنصرين أحدهما يقابل جهوده التي بذلها والآخر يقابل رأس المال الذي قدمه . وكذلك التاجر فإنه يجمع بين تقديم الجهد بجلب البضاعة من مصادرها والعناية بها والانصراف لأمرها ، ورأس المال الذي قدمه ، فما يربحه هو ربح رأس المال ، وما يقابل جهوده من أجر فيجمع العنصرين في ربحه النهائي ، ولذلك كان ربح المزارع والتاجر أكثر مبدئياً من ربح العامل اليدوي مع ما في عملهما من الجمع بين الجهد والمجازفة معاً ربحاً وخسارة .

وخلاصة ما نريد هنا بحثه حصراً هو عنصر الجهد المبذول من التاجر والمزارع وأمثالهما وهو ما سميناه (عملاً) يدخل الأجر المقابل له في الربح النهائي الناتج من مشروعهما التجاري والزراعي أما حصة رأس المال من الربح فليس هنأ موضع بحثه .

ان كل فئة من فئات (العاملين) يمكن أن تكون في أحوال معينة في موقف القوة بحيث يدفعها موقف القوة هذا الى ظلم الفئات الأخرى ، كما يمكن أن تكون في موقف الضعف بحيث تكون موضع اضطهاد وظلم من الفئات الأخرى .

كان أصحاب المهن الحرة في المدن الأوربية كالحجّاديين والتجارين مستضعفين أمام المزارعين من ملاك الأراضي في مراحل تاريخية معينة ، حتى كانت هذه المهن تعتبر خسيصة محترقة ، ثم أتى على الناس دهر أصبح فيه أصحاب هذه المهن في المدن هم أصحاب المصانع الكبرى ، ثم أصحاب النفوذ والسلطان وانحسر نفوذ المزارعين وملاك الأراضي .

وكان العمال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر مرهقين بأعباء العمل ينوءون تحت أعباء ثقيلة ، وكان أصحاب المشاريع والمعامل يتحكمون بهم ويستبدون بأمرهم ثم استحكم أمر العمال وطمح سيلهم حتى أصبحوا قوة ضخمة في البلاد الديمقراطية في القرن العشرين ، سلاحهم الاضرابات والقوة الانتخابية فهم يسقطون الوزارات ويرفعونها ويسببون الأزمات . وحين تحركهم الأيدي الشيوعية في البلاد التي تبدأ فيها تحركاتهم لاثارة الاضطرابات تمهيدا لوصولهم الى الحكم يصبحون قوة غائية مخربة ومدمرة ، يخشى بأسها وطمعائها أصحاب المعامل والمشاريع ومديرو المعامل . وكثيرا ما تمتد جماهيرهم المدفوعة من قبل المحركين والمحقونة بالحقق الى أولئك بسلب الأموال ، وقتل النفوس ، وتخريب المصانع . وهكذا فان جميع من ذكرنا من الفئات يمكن أن يكون ظالما ومظلوما ، وقويا وضعيفا . وليست التشرعات البشرية الا تجسيدا لموقف صاحب النفوذ والسلطان ولو كان ظالما ، أما التشريع الاسلامي الالهي الأصل فهو مبني على العدالة المطلقة بين البشر ، دون تحيز الى فئة بدافع الاستملاء على غيرها ، ورغبة في الاستئثار والاحتكار ، وان الدارس لأحكام هذا التشريع يلاحظ هذه العدالة المطلقة بين مختلف الفئات سواء أكانت قوية أم ضعيفة ، كثيرة العدد أم قليلة .

تنظيم علاقات العمل

وعنى هذا فانا نرى أن الفقه الاسلامي نظم العلاقات الحقوقية بين جميع الأطراف ، في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي ، فالعلاقة بين التاجر وزبائنه وبين البائع والمشتري ينظمها باب البيع في الفقه الاسلامي ، فلا يسمح للبائع أن يفرض بالمشتري ويفسه ، والعلاقة بين الشركاء في شركة ينظمها باب الشركة في الفقه ، فلا يسمح مثلاً لصاحب رأس المال أن يستغل شريكه الذي يتولى العمل ، فيأخذ منه ربحاً مضموناً في كل حال ، ويتركه هو على المجازفة واحتمال الربح والخسارة ، ولو حدث وتماعداً على ذلك لأبعد التقضاء الأمور الى تصايفها ، وحكم بفساد العقد وإطلاق شرط الربح للمضيق لصاحب المال ، وجعلهما سواء في الربح والخسارة ، أحدهما يخسر للمال والثاني يخسر للجهد المبذول الذي هو رأس ماله .

والعلاقة بين العامل وصاحب العمل ينظمها باب الاجارة في الفقه الاسلامي ، فالخياط والتاجر والحداد والطبيب والمهندس وعامل الحفر والموظف كل هؤلاء يعتبرهم الفقه الاسلامي أجراء ، ويعتبر من يطلب منهم العمل مستأجراً . وقيم الاسلام في تشريعه العدل في تحديد الحقوق والواجبات بين الطرفين في كل حالة من هذه الأحوال التي ذكرناها . فخيطة ثوب وصنع باب أو محتاح ومعالجة مريض ووضع خريطة معمل وحفر مساحة معينة من الأرض والقيام بعبء عمل معين في وزارة أو مصلحة في الدولة ، كل هذه الأعمال يستحق من يقوم بها بحسب العمل المحدد المتفق عليه (أجره) سواء أكانت باليوم أو بالشهر أو بانهاء العمل للمعين بحسب كل حالة . فالتشريع للنظم لها ولحد وكلها من باب الاجارة .

أما في القوانين الوضعية المعروفة فإن تشريع العمل يشمل العمال وحدهم ، على أنهم طبقة مستقلة ، ويتبدل هذا التشريع بحسب قوة العمال وضعف منافسيهم أو ضعفهم وقوة منافسيهم ، وليست كذلك حال المهندسين والأطباء والمحامين فهم في هذا التشريع طبقة أخرى ، لها مؤثرين

ومقاييس أخرى خلافا للإسلام الذي اعتبر العمل مهما يكن نوعه ذا طبيعة حقوقية واحدة ، لا تختلف باختلاف قوة القائم به وضعفه . حتى أن الفقهاء المسلمين ومنهم ابن تيمية اعتبروا العلاقة بين الوالي ورعيته سواء أكانت ولايته عامة كرئيس الدولة أو خاصة كحاكم منطقة علاقة اجارة و (وكالة ونيابة (١)) .

وهناك حالات أفرد لها في الفقه الاسلامي باب سمي باب (الجمالة) كمن جعل مالا معيناً لمن يجد له ضالته المفقودة أو من يوصل له مالا الى مكان معين أو يتعهد له بعمل مشروع يعينه له .

فالفقه الاسلامي — وهو مستنبط في كلياته وجزئياته من القرآن الكريم والحديث — يتولى التنظيم الحقوقي الذي يحدد لكل (عامل) في المجتمع — مهما يكن نوع عمله — حقوقه وواجباته المالية والحقوقية . وهذه الحقوق يفصل فيها القضاء اذا حصل فيها خلاف فهي الزامية وليست اختيارية ، وأحكام القضاء تنفذها الدولة بالقوة اذا امتنع الذي عليه الحق عن أدائه . والى جانب القضاء جهاز آخر عرف في التاريخ الاسلامي باسم (الحسبة) لمراقبة الأنواع النشاط الانساني ولا سيما الاقتصادي وهو ما ستحدث عنه في الفصل التالي .

(١) راجع كتابنا الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية الطبعة الثانية من ٥٠ - ٥٣ أو آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي وهو الطبعة الثالثة للكتاب نفسه .

الحسبة

يرجع الأصل التاريخي لهذا الجهاز أو الهيئة المكلفة بمراقبة الأسواق في البلاد الإسلامية الى ما ورد في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم :

« مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بلا فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال : أصابته السماء يا رسول الله ، قال : ألا جعته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش فليس منا » (١) .

كما ورد في كتاب الاستيعاب لابن عبد البر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل سعيد بن سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة (٢) ثم تعاقب الأمر في عهد الخلفاء الراشدين في أن يولوا من يتولى أمر مراقبة الأسواق ، أو أن يتولوا ذلك هم بأنفسهم ، وأصبحت الحسبة في التاريخ الإسلامي مؤسسة من مؤسسات الدولة ، لها نظامها والمختصون بها ، ووظيفتها الأساسية منع الغش بأنواعه في الحرف والصناعات ، مما يجده الباحث مفصلاً في كتب الحسبة التي لا يزال عدد منها موجوداً بين أيدينا ، ولو تصفحناها لوجدنا فيها الحسبة على الخياطين والحدادين والتراخين (الخبازين) وعلى الأطباء والصيادلة والمعلمين وغيرهم من أصحاب المهن المختلفة ، وذلك لمراقبة حسن القيام بها ، ومراعاة مصلحة المجتمع وأوامر الشرع ، وشروط النظافة والصحة ، والبعد عن الغش فيها ، وعن الاحتكار ،

(١) ، (٢) انظر كتاب التراتيب الإدارية لعبد الحى الكتاني ج ١ ص ٢٨٤

ووجوب التسعير أى تحديد السعر والأجور فى الأحوال التى أوجب الفقهاء فيها تحديد الأسعار أو الأجور (١) .

بهذه الطرق التى ذكرناها وهى تحديد القواعد الحقوقية فى الفقه الإسلامى ونظام القضاء ونظام الحسبة يحقق الإسلام العدالة بين العاملين فى الميدان الاقتصادى ، ويقيم القسط بينهم بحسب جهودهم وأعمالهم ، لا يحاز ولا يعامل فئة أو طبقة ، ولا يظلم أو يهضم فئة .

(١) راجع إذا أردت شيئا من التفصيل كتابنا عن (آراء ابن تيمية فى الفلولة) (لو الفلولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية) ص ٧٠ وما بعدها .

الملكية في الإسلام

إن للملكية - كما سيتبين من الأدلة التي نوردتها - مفهومها الخاص في الإسلام ومقوماتها وأنواعها ونبدأ ببيان ما ورد في القرآن الكريم مما يدل عليها :

الألفاظ القرآنية : استعمل القرآن الكريم كلمتين (الملك) و (الكسب) بالنسبة للإنسان أما لفظ الملك فقد ورد فيه - فيما عدا ملك اليمن - في قوله تعالى :

« لو لم يروا أنّا خلقناهم مما عرفت ايدينا لنعلم أنهم لها مانون (١) »
وقوله بمناسبة ذكر البيوت التي يجوز للإنسان أن يأكل منها ولم يكن أهلها حاضرين :

« ... ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو ... بيوت خلافكم أو ما ملكتم مفاتيحه (٢) » .

والمراد هنا على رأى المفسرين ما كانت مفاتيحه بأيديكم كيوت وكلائكم أو الأيتام الذين أتم أوصياء عليهم .

وأما لفظ الكسب فقد ورد في قوله تعالى :

« للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن (٣) » .

وكذلك قوله تعالى :

« انتقلوا من طيات ما كنستم وها اخرجنا لكم من الأرض (٤) » .

وقوله تعالى :

« ما ائتي عنه ماله وما كسب (٥) » .

(١) النور الآية ٦١ .

(٢) البقرة الآية ٢٣٧ .

(٣) يس الآية ٧١ .

(٤) التوبة الآية ٢٤ .

(٥) المائدة الآية ٢ .

وورد في القرآن الكريم من الأحكام ما يدل على اقرار الملكية الفردية وتثبيتها ، كأحكام الارث ، فهي دالة على ملك المورث الذى مات ، وعلى تملك الوارث بصرف النظر عن الشيء الذى هو موضوع الملك . كما أن أحكام المعاملات من بيع وتجارة أو دين يدل على ذلك . كما أن الرسول عليه الصلاة والسلام والصحابة تملكوا ، فمنهم من ملك هذا أو عقارا أو أنعاما ودواب أو بساتين أو غير ذلك قليلا كان ذلك أو كثيرا .

وإذا استعرضنا آيات الكتاب الكريم لاحظنا أن الملك والمال نسبوا الى الله تعالى وإلى الإنسان .

(أ) نسبة المال الى الله : نلاحظ ذلك في قول الله تعالى :
« وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ (١) » .

(ب) نسبة المال الى الإنسان : ونلاحظ ذلك في آيات كثيرة منها
قول الله تعالى :

- « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (٢) »
- « وَقُولُوا : « وَإِنْ تَبَيْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ (٣) » »
- « وَقُولُوا : « كَلَّا لِي يَنْقُ مَالَهُ وَثَاءُ النَّاسِ (٤) » »
- « وَقُولُوا : « الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى (٥) » »
- « وَقُولُوا : « خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً (٦) » »
- « وَقُولُوا : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ (٧) » »

وقد ورد في الحديث : « كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه » وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : « ان أموالكم ودماءكم حرام عليكم » وقد قال صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن « . . . فان هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم »
أي : بعد أن يدفعوا الزكاة .

- (٢) الأنعام الآية ١٥٢
- (٤) البقرة الآية ٢٦٤
- (٦) التوبة الآية ١٠٣

- (١) النور الآية ٣٣
- (٣) البقرة الآية ٢٧٩
- (٥) الليل الآية ١٨
- (٧) البقرة الآية ١٨٨

المفهوم الاسلامى للملكية :

من مجموع النصوص الواردة فى القرآن ، والسنة والأحكام التى وردت فيها أو استنبطها الفقهاء منها ما سنذكره نستطيع ان نستخرج العناصر المقومة للملكية فى الاسلام على الوجه التالى :

١ - الملك الأصيل المطلق لكل ما يملكه الناس ، وينتفعون به ، هو الله الذى خلقه وصنعه . وهو الذى أطلق يد الانسان فيه ، فهو ربه ومالكة وله وحده فى الأصل الحق فى منحه للانسان وتحديد تصرفه وارتفاعه به ، وهو المشرع فى ذلك بسبب كونه المالك الأصيل . ولهذا نتائج هامة تبين لنا فيما بعد ، وتظهر فى أحكام الملكية وتحديد مفهوما ، وفى تمييز المفهوم الاسلامى للملكية عن مفهوم المذاهب الأخرى .

٢ - ان الله استخلف جنس بنى آدم فى هذا الكون ، لى جعل لهم عليه سلطانا ، وسخره لمنافعهم ، ومكنهم من الانتفاع بها أعطاهم من قوى عقلية وجسمية تمكنهم من هذا الانتفاع ، وبما وضع فيه من منافع لهم ، وبتسخيره وتذليله لاستعمالهم وارتفاعهم .

فبنو البشر كلهم مسطرون على ما فى الكون من منافع ، وهم فيما بينهم متعاونون متكافلون فهم (عيال الله) وقد جاء فى القرآن الكريم :
« واتفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه (١) » .

ان علاقة الفرد بالجماعة ، والجماعة بالفرد فى الاسلام ، علاقة وثيقة يشهدها الحديث النبوى - الوارد فى صحيح البخارى - انقائل :

« مثل القائم فى حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها اذا استقوا مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا ، فان تركوهم وما أرادوا هلكوا ، وان أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا » .

(١) الحديد الآية ٧ .

وهذا الحديث ذو دلالة قوية واضحة على أثر تصرف الفرد في الجباعة، وهو يرسى في قطر الاسلام على جميع التصرفات الفردية في الاقتصاد والأخلاق والبيئة وغير ذلك - ما لا محل لشرحه وتفصيله في هذا الموضع -

وقد ورد في القرآن الكريم نسبة مال الفرد الى الجباعة، وذلك في قوله تعالى :-

«وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا (١)» .

أى لا تعطوا السفهاء أموالكم التى فى أيديكم والخطاب هنا لأوليائه هؤلاء السفهاء القاطنين على ثروتهم المالية .

وفي قوله تعالى :-

«الَّذِينَ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلَكِنْ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا (٢)» .

لشارة الى أن ما يكسبه الانسان ليس كله له ، وإنما له نصيب منه ، ومنه يفهم أن فيما يكسب نصيباً لغيره وهو حق الله الذى خصه لمجده .

وفى ما سأتى فى باب التكافل الاجتماعى من الأحاديث ما يدل على حق الجباعة فى ملك الفرد ، كحديث أبى سعيد الخدرى وحديث الأشعيرة وكذلك فى مثل قوله تعالى فى وصف المؤمنين :

«وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (٣)» .

وستبين لنا نتائج هذا العنصر الاجتماعى ، فى تكوين الملكية الفردية فيها وخاصة فى موضوع ولجبات الملكية وقبورها لفصلحة الجباعة وبالتالي فى تكوين المفهوم الكامل للملكية .

٣ - حق الفرد للخصم له فى الملكية بنتيجة معيه وكسبه :

(١) النساء الآية ٥ .

(٢) النساء الآية ٣٢ .

(٣) المارج الآية ٢٤ ، ٢٥ .

إذا كان الملك في الأصل كما قلنا هو الله ، وإذا كان للبشر عموما حق الاستخلاف بما أباحه الله لهم من الرزق بتسخير ملكوته لهم ، فإن الفرد من البشر قد جعله الله مكلفا بمفرده تكليفا شخصيا ، ومسئولا مسئولية شخصية ، سواء في ذلك الأمور الدنيوية أو الآخروية وفقا لقوله تعالى :

« كل نفس بما كسبت رهينة (١) » .

وقوله :

« لا تكلف نفسا إلا وسعها (٢) » .

وقوله :

« يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها (٣) » .

وقوله :

« يوم لا تملك نفس لنفس شيئا (٤) » .

وقوله :

« وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون (٥) » .

وقوله :

« وكلهم آتية يوم القيامة فردا (٦) » .

وقوله :

« ونفثه ما يقول ويأتينا فردا (٧) » .

وأمثال هذه الآيات كثيرة وكلها تؤكد تأكيدا واضحا أن الفرد الانساني في ذاته وبمفرده له كيانه الخاص ، فهو المخاطب من الله ، والمكلف والمسئول. ان هذه الفكرة المنبثقة من المفهوم القرآني للانسان لها في التشريع الاسلامي نتائجها ومسئولياتها ، ومن جملة ذلك بالنسبة للرجال الاقتصادى حق الفرد في التملك الشخصى وهو حق ينفرد ويستقل به من غير منازع ، أيا كان الفرد كبيرا أم صغيرا ذكرا أم أنثى ، وهذا لا يمنع تقييد هذا الحق بقيود ، ولا تحميله مغارم وواجبات .

(١) الانعام الآية ١٥٢ .

(٢) الانفطار الآية ١٩ .

(٣) مريم الآية ٨٠ .

(٤) المدثر الآية ٣٨ .

(٥) النحل الآية ١١١ .

(٦) مريم الآية ٩٥ .

هذا في نظرنا هو المرتكز القائدى للملكية الفردية الى جانب الأدلة التشريعية المأخوذة من الكتاب والسنة ، والتي تؤيد الحق الفردى فى الملكية ، والتي أشرنا اليها فى أول كلامنا عن الملكية .

أما مسوغات تخصيص فرد معين بملكية شئ بعينه بمد التعميم السابقين ، أى حق الله وحق الجماعة فى ملك الكون فهى ترجع — كما سنرى فى أسباب الملكية — الى جهد الفرد وسعيه الذى يكسبه هذا الحق على وجه التخصيص والاستقلال ، أو الى حكم الله بتخصيصه لحكمة ومصلحة ، كتمليك الوارث ما يملكه بالوراثة من ملك مورثه ، وسنين هذه الأسباب بالتفصيل فى فصل خاص .



من هذه العناصر الثلاثة : حق الله ، وحق الجماعة ، وحق الفرد ، تتكون الملكية ، وتبدو واضحة السمات والمعالم متميزة عن مفاهيم التشريعات والمذاهب الأخرى ، وسنبين فيما يلى المفاهيم التفصيلية والنتائج التى تنتج عن تحليلنا هذا لعناصر الملكية التكوينية الثلاثة التى شرحناها بإيجاز :

١ — ان هذا التحليل يرينا للملكية أنواعا ثلاثة ، فهناك ملكية بقيت على أصلها ملكا لله لم تمسها يد بشر لا الفرد ولا الجماعة ، مما خلقه الله ولم يحرزها البشر ، ولم ينتفعوا به سواء آكان فى الأرض التى نسكنها أو فيما فوقها .

٢ — وهناك ملكية استحوذ عليها المجتمع البشرى كله ، كالبهار الكبرى أو جماعات منه كملكيات الشعوب مما لا يزال عاما مشتركا مشاعا بينهم ، أو جماعات معينة كأهل قرية لهم مراعى ، أو أراض مشتركة لم يحرقوها ولم يزرعوها .

فهذا النوع من الملكية تعلق به حق المجتمع البشرى كله ، أو بعض جماعاته مع استمرار حق الله فيه الذى هو المالك الحقيقى لما فى الكون .

٣ - وهنالك أخيراً ملكية أحرزها إنسان بعينه ، بسبب مشروع اكتسب به على الشيء المملوك حقاً خاصاً به لا ينازعه فيه غيره ، يتصرف به ويستمتع بمنافعه وثمراته مع بقاء الأصلين السابقين اللذين هما حق الله الأصلي في الملك وحق الجماعة التي بقي لها بعد أحرار الفرد الملكية نوع خاص من الحق تظهر آثاره في أحكام الملكية الفردية نفسها ، وما تقيده من قيود ، وما تتحمله من واجبات دون أن يعنى ذلك نقياً للملكية الفردية ولا إنكاراً لها .

٤ - ان حق الفرد في التملك ينبثق عن تخصيص الله له بهذه الملكية ، بسبب مشروع ، وليس هو. موظفاً على ملكيته من قبل الجماعة ، أو المجتمع ، وليست الجماعة هي المالك الحقيقي . لأن الفرد أحرزها بحكم من الله ، وبتخصيص من التشريع الإلهي نفسه ، وليس بحكم الجماعة أو تنازل منها تسلبه منه متى شاءت ، ولكن الله الذي ملكه أمره أن يراعى حق عباده أي المجتمع ، وأن يتحمل بنسبة قدرته بعض تكاليف الجماعة وحاجاتها ، سواء أكانت هذه الجماعة أقاربه وأسرته ، أم كانت أهل بلده ، أم المجتمع الكبير الذي ينتمى إليه .

فالملكية الفردية حق فردي روعيت فيه مصلحة الجماعة ، وروعى فيه حسن تصرف الفرد ، فيما استخلفه الله فيه من ملكه ، فعليه أن يراعى حق الجماعة الزاماً لا تطوعاً ، كما عليه أن يراعى أمانة الاستخلاف ، فإذا أساء الأمانة حكم عليه الشرع الاسلامي بما يستلزمه الحال ، كأن يحجر عليه أو يمنع من سوء التصرف عن طريق القاضى أو المحتسب مما سنرى أمثلة له . أما وجود الملكية الفردية على أنها من أسس النظام الاسلامي ، فهذا أمر يجب إقراره وتأكيد ، والعاوذة وجعل مبدأ التأميم أساساً للنظام الاقتصادي مخالفات جوهرية للنظام الاسلامي .

قيود الملكية الفردية

من تحليلنا السابق لمفهوم الملكية في الاسلام ، ظهر لنا أن ملكية الفرد على ما فيها من تخصيص ليست مطلقة بل مقيدة . وذلك لأن الملكية المطلقة من كل قيد هي ملكية الله للكون ، لا يتازعه فيه منازع ، ولا يشاركه فيه شريك ، ولا يحكم عليه فيه أحد . أما ملكية الفرد من البشر ، فهي مقيدة بقيود فرضها صاحب الملك الأصلي وهو الله ، ذلك أنها :

أولاً - يجب أن يكون احرازها بطريق من الطرق المشروعة التي سنذكرها وتفصلها ، فلو كانت نتيجة كسب غير مشروع كالسرقة والغصب والقمار والربا والغش ، لما كانت صحيحة ولا مشروعة ، فهي مقيدة في كسبها واحرازها بسلوك طرق معينة محدودة .

ثانياً - الا يكون في أصل تملكها أو في التصرف بها أو في الانتفاع بها ضرر يقع على فرد أو جماعة . فإذا كان انتفاع انسان بعقاره باستخدامه له بطريقة تضر جيرانه ، فإنه يمنع من ذلك ، كأن يستخدم شقة في عمارة مصممة للنجارة أو الحدادة ، أو كأن يعفر في أرضه الملاصقة لجدار جاره حفراً يؤدي إلى سقوط الجدار . ان طريقة الانتفاع بالملكية هنا في هذه الأمثلة وأشبابها مقيد بعدم الاضرار بالغير ، وكذلك الحال في التصرف فلو أراد من يملك السلاح أن يبيعه للاعداء طمعا في الربح لجاز للحاكم منعه من ذلك ، ولو أراد تاجر شراء جميع ما في البلد من أقوات ضرورية في وقت مجاعة مع انقطاع الورد من الخارج طمعا في الاحتكار والربح لمنع من هذا التصرف ، مع أنه في الأصل جائز وهو علة شراء وبيع .

ولو كان وجود الملكية نفسها مسببا للضرر لجاز ازالتها والتعويض على صاحبها كأن يكون في الطريق المفتوح دار لانسان تقع في وسط الطريق

أو بسبب وجودها - نظرا لضيق الطريق - حوادث مؤذية للناس ، فللحاكم أن يجبره على بيعها لبيت المال ، أى للمجتمع ويطلبها منعا للضرر .

ان هذه الأمثلة وأشباهاها معروفة في كتب الفقه ، ولها شواهد في السنة ومن أشهر أدلتها ما استشهد به ابن تيمية في هذا الموضوع في قوله : « وفي السنن أن رجلا كانت له شجرة في أرض غيره ، وكان صاحب الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يقبل منه بدلها ، أو يتبرع له بها ، فلم يفعل ، فأذن لصاحب الأرض قلعها ، وقال لصاحب الشجرة انما أنت مضار » (١) . وفي هذه الحالة قورن بين الضررين ، ضرر صاحب الشجرة من زوال شجرته وضرر صاحب البستان من استمرار دخول صاحب الشجرة الى أرضه ، فكان الضرر الناشئ عن ازالة الشجرة أقل بكثير من الضرر الناشئ عن ازالة البستان ، فحملنا صاحب الشجرة الضرر الأقل ، في مقابل تعويض يعطى له لولا أنه رفض ذلك . وكذلك فصل صاحب الدار المعترضة في طريق الناس ضرر ازالها مع التعويض عنها تمويضا عادلا ، وهو أخف من تحميل المجتمع ضحايا مستمرة في سبيل الحفاظ على حق الملكية (المقدس) على زعم أصحاب المذهب الفردي الحر . ومن القواعد الفقهية المعروفة : (يتحمل الفرد الضرر الخاص لدفع الضرر العام) .

ثالثا : ومن قيود الملكية الفردية مراعاة ما تقتضيه المصلحة العامة ، على أن تكون هذه المصلحة محققة لا مجرد ذريعة للتسلط على ملكية الأفراد وإزالتها ، وهذا القيد من نوع القيد السابق ، ومتصل به ، فالقيود التي توضع مثلا على الصناعات تلصحة المستهلكين ، أو حماية لحقوق العمال ، تدخل في هذا الباب . ومن هذا القبيل لو قامت حرب واقطعت المواصلات بين البلدان وخاف أولياء الأمور المسئولون من ارتفاع الأسعار واختفاء الأقوات الضرورية واحتكارها ، فرفلوا ضرورة شرائها من أصحابها بأسعار

(١) انظر كتابنا (الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية) ص ١٢٨ .

معقولة من غير ظلم ولا غبن ، ليعمل للجمهور بأسعار عادية بطريقة عادلة ، فاجبار أصحاب هذه الأقوات على بيعها رعاية للمصلحة العامة ، ودفعاً للضرر المتوقع ، تهديد واضح لحق الملكية .

غير أن هذا القيد الذى ذكرناه ، وما قبله يجب أن يقدر بقدر الحاجة والضرورة والمصلحة المحققة ، والا ، فإن التوسع فى تطبيقه وتعميمه من غير تدقيق يؤدى الى إلغاء الملكية الفردية ، وفسح المجال لاحتلال مبدأ التأميم ، أى ملكية الأمة محل مبدأ الملكية الفردية بوجه عام ، وفى ذلك تغيير جذرى لنظام الاسلام الاقتصادى ، وتطبيق لنظام آخر هو النظام الاشتراكى الماركسى ، الذى يقوم على التأميم ، أى ملكية الأمة أو المجتمع ، وبالتالي نفى وإلغاء الملكية الفردية وحق الفرد فى التملك .

إن ثمة فرقا كبيرا بين تهديد الملكية الفردية بقيود تجعلها محققة للمصلحة العامة ، غير ضارة بالمجتمع ، وبين الغائها ووضع الفرد تحت رحمة الدولة التى هى « الوصى » المزعوم على الجمهور أو الأمة .

رابعا : ومن قيود الملكية الفردية فى النظام الإسلامى ، أن يحسن المالك القيام بأمرها . ولحسن القيام بأمرها ضوابط حددتها الشريعة الإسلامية ، ولم تترك لأهواء الحكام والجماهير ، فمن تطبيقات هذا القيد الحجر على السفه ، وهو المبذر فى ثروته تبذيرا فاحشا فى عرف الناس ، كأن ينفق الألوف وعشرات الألوف فى المقامرة والفجور ، ويبدد ثروته التى يجب أن يستفيد منها هو والمجتمع وورثته من بعده ، وكأن ينفقها فى هوايات لا قيمة لها ولا فائدة منها مع حاجته وحاجة عياله لانتفاعها فيما هم محتاجون اليه كالمسكن المناسب والتعليم وأمثال ذلك .

ويمكن أن نجعل من هذا النوع استعادة الأرض التى كانت مواتا فأحيائها انسان أو احتجرها ليعملها (أى جعل لها حدودا من الحجارة) ثم أهملها ثلاث سنين ، فيمكن أن نعتبر أنه أساء التصرف بها ، أو أنه زال السبب الذى به تملكها وهو احتياؤها .

ويمكن أن ندخل في هذا النوع ما يفعله كبار تجار البن في البرازيل وغيرها ، حينما يكون الموسم جيدا جدا فيسبب ذلك هبوط الأسعار ، فيحرقون مقدارا من المحصول ليقل العرض ، فيرتفع السعر حتى كأن الريح هو غاية الانتاج البشرى ، والى هذا المعنى تشير الآية الكريمة :
« وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه (١) » .

والآية الأخرى

« واتوهم من مال الله الذى آتاكم (٢) » .

ففى كلتا الآيتين اشارة الى أن الانسان المالك موكل ومستخلف من الله الذى آتاه المال ، وجعله قيما عليه ، فيجب عليه أن يراعى مقتضى الوكالة والاستخلاف والایفاء .

(١) الحديد الآية ٧ .

(٢) المنور الآية ٣٣ .

واجبات الملكية

ان حق الملكية يحمل صاحبه واجبات متعددة في ماله الذى يملكه ،
وهذه هى الواجبات التى أوجبها الاسلام على من يملك المال :

أولا : الاتفاق على زوجته وبناته وأبنائه الصغار قبل أن يقسروا على
الكسب . وكذلك الاتفاق على المحتاجين من أقاربه ، على اختلاف الفقهاء
في تحديددهم وأوسعهم في ذلك الحنابلة والحنفية ، فمئذ الحنابلة تجب نفقة
من كان من عمود نسبه ، ومن بينه وبينه توارث ، وعند الحنفية الآباء
والأجداد وأولادهم وكل ذى رحم محرم .

وهذا الاتفاق هو مضرب من التكافل الاجتماعى فى نطاق الأسرة .

ثانيا : الزكاة وهى فريضة فرضها الله ، وهى الزامية يجبر المكلف بها
على دفعها جبرا ان لم يدفعها طواعية ، وليست تطوعا ويمكن أن نلخص
الأسس التى تقوم عليها الزكاة بما يأتى :

١ - كونها كما قلنا اجبارية الزامية ، وبهذا تتميز عن صدقة التطوع
والاحسان الذى تحت عليه سائر الأديان ، ويحث عليه الاسلام
نفسه بالاضافة الى الزكاة فى آيات قرآنية كثيرة . أما الزكاة فهى كما
وصفها القرآن الكريم « فريضة من الله » وهى حق لمستحقها فى مال
من تجب عليهم .

٢ - ان الدولة هى التى تجبها وليس أمرها متروكا للأفراد أنفسهم ،
ودليل ذلك ما ورد فى آية الزكاة نفسها من ذكر (العاملين عليها) أى
القائمين بجمعها وحفظها ، وما فى الأحاديث الكثيرة من تكليف النبى
صلى الله عليه وسلم أفرادا من الصحابة لجمع الزكاة من مناطق
وقبائل معينة . ولذلك اعتبر الامتناع عن أدائها فى أول خلافة أبى

بكر ترددا على نظام الاسلام وخروجاً عليه ، وسُمى المتمنون عن دفعها مرتدين ، وحربهم حرب الردة ، مع أنهم قبلوا طاعة الاسلام في شئون العبادات من صلاة وصوم وحج .

ان جمع زكاة المواشى أو الانعام والزرع كانت الدولة تقوم به منذ العهد النبوى ، وأما زكاة النقود والتجارة ، فقد ذكر فقهاء المسلمين جواز أن يدفعها الأفراد بأنفسهم أو أن تجمعها الدولة ، والأولى بالنسبة لزماتنا اذا كانت الدولة قائمة على الاسلام أن تجمعها وتنفقها في مصارفها ، وذلك لضعف الوازع الدينى عند أكثر الناس من جهة ، ولأن ملكية النقد أصبح لها على الغالب ضوابط كدقات التجار الحسائية وغيرها .

٣ - تؤخذ الزكاة من رأس المال الفائض عن حاجة الانسان وعياله فيما عدا الأرض الزراعية فانها تؤخذ من الزرع ، أى من الغلة دون رأس المال .

وبذلك تكون الزكاة حافزاً لتشغيل رؤوس الأموال وتنميتها وعدم ابقائها معطلة ، ولو جعلت الزكاة على الربح الناشئ عن رأس المال فقط لأغنى الغنى الذى يملك أموالاً طائلة ، ولكنه لا يشغلها ، وفى ذلك محاباة له وظلم بحق من هم أقل غنى منه بكثير ، ولكنهم يشغلون أموالهم ، ونكون بذلك كأننا كافأنا الأول لعدم تشغيله رأس المال (ماله) وغرنا الثانى بسبب تشغيله أمواله وليس هذا من الانصاف فى شيء .

٤ - فى الأموال جميعها حد أدنى معنى من الزكاة ، وهو ما دون النصاب وقد ورد فى الأحاديث النبوية تحديد للنصاب بالنسبة الى كل جنس من المال ، من النقود ، والانعام ، والزرع ، وفصلها فقهاء المذاهب . وقد استنتج أحد كبار العلماء وهو أحمد عبد الرحيم الملقب بشاه

ولى الله الهندي المتوفى سنة ١١٧٦ هـ من المقارنة بين هذه الأنصبة جميعها انها تعادل تكاليف معيشة أسرة متوسطة في العهد النبوى .
ان تحديد حد أدنى يعنى من الزكاة ، واشترط أن يكون هذا النصاب زائدا عن الحاجة الأصلية لمدة سنة كاملة معناه اعفاء الفقراء وأصحاب الدخل المحدود ممن يعيشون عيشة الكفاف أو التوازن بين وارداتهم وتقاتهم . وهذا مبدأ هام جدا يتضمن الاقتصاد في تحميل واجب الزكاة على الأغنياء ، بنسبة تفاوتهم في الفنى .

٥ - الزكاة فريضة سنوية ، فيشترط حولان الحول على زكاة النقود والمواشى وأموال التجارة ، وعلى هذا يمكن أن نقول عن الزكاة : ضريبة دورية سواء آكانت الدورة سنة أو موسما .

٦ - جميع أنواع الأموال من حيث المبدأ عليها زكاة ، باستثناء المستهلكة كالطعام واللباس والحاجات كالأثاث المنزل ودار السكن وأدوات الحرفة ، والصفة المشتركة التى استنتجها الفقهاء من نصوص الأحاديث واعتبروها العلة الموجبة للزكاة . هى قابلية النمو ، فيدخل فى الأموال التى عليها ضريبة الزكاة ، النقود بأنواعها والمواشى والزرع وأموال التجارة فى أى صورة كانت أى سواء آكانت أقمشة أو أدوات أو منتوجات زراعية أو آلات وأدوات أو أراضى وعقارات للتجارة أو حيوانات من أى نوع كانت . وكذلك المال المستفاد كالمعادن والركاز سواء آكانت كنزا قديما أم معدنا من معادن الأرض ، وكالهبة والميراث بعد أن يطرح منها نفقته وديونه .

ونظهر مما تقدم ان الزكاة فى الاسلام ضريبة مالية منظمة ، تختلف عما عرف فى الأديان السابقة ، وليس لها سابقة فى تنظيمها وأسمها ، لا عند العرب فى الجاهلية ولا عند الأمم الأخرى .

٧ - الزكاة من جهة فريضة تجميعها الدولة ، ومن جهة أخرى عبادة من العبادات بالنسبة الى المسلم ، قرنت مع الصلاة فى القرآن الكريم فى

سبع وعشرين آية ، وكذلك ذكرت في الحديث النبوي الشريف الذي يتضمن أركان الاسلام الخمسة ، القائل : « بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع اليه سبيلا » ولذلك يندفع المسلم الى أدائها بدافع إيماني قوى ، ويشعر بأثم المعصية اذا لم يدفعها أو قصر في أدائها ، فيكون هذا الدافع النفسى مساعدا للدافع الخارجى والالزام الحكومى .

٨ — أما مصارف الزكاة ، فقد حددتها الآية القرآنية الواردة في سورة التوبة آية (٦٠) وسن فصلها حين الكلام عن التكافل الاجتماعى (١) .

ثالثا - حقوق سوى الزكاة :

الى جانب هذه الحقوق المحددة من نفقة الأهل والأقارب وفريضة الزكاة فقد قرر الفقهاء أن هناك حقوقا أخرى في المال ، لم يحددها الشارع بل ترك أمر تحديد لها لولى الأمر عند وقوع الأسباب التى توجبها ، كحالات الحروب والمجاعات والكوارث ، التى قد تحدث وتسبب الخسارة ، وتتطلب من الأموال مالا تقوم به الزكاة ، وأموال بيت المال وموارده المعتادة . فيكون الحق بقدر سد هذه الضرورات دون زيادة .

وقد استندوا في هذا الحكم الى المصلحة المرسلة ، وأيد بعضهم ذلك بحديث النبى صلى الله عليه وسلم (في المال حق سوى الزكاة (٢)) وهذا الحكم معروف لدى علماء الفقه والأصول فقد نصوا على أنه اذا لم تكف أموال الزكاة لمصارفها ، ولم تكف أموال بيت المال لحاجات المسلمين

(١) يرجع للتوسع في بحث الزكاة الى كتاب (فقه الزكاة) للدكتور يوسف القرضاوى ، ويقع في مجلدين كبيرين وهو اكبر موسوعة فقهية في موضوع الزكاة وقد اشتمل على جميع مباحث الزكاة من بيان آراء المذاهب الاسلامية المعروفة كلها مقترنة بأدلتها كما تشتمل على المباحث الحديثة وآراء فقهاء العصر فيها . طبعة دار الارشاد في بيروت ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .

(٢) رواه الترمذى .

الضرورة ، فللحاكم المسلم أن يفرض في أموال الأغنياء ما يسد به هذه الحاجة ، كأن يحتاج المسلمون الى السلاح والمال لصدهجوم عدو ، أو أن تحدث مجاعة أو زلازل أو حرائق أو سيول وتؤدي الى خراب البيوت وكثرة المحتاجين ، ولم تكف أموال الزكاة وما في بيت المال .

على أن هذا الحديث يشمل أمورا أخرى ، كالنذور والكفارات ، وفدية العاجز عن الصوم ، ومن وجبت عليه فدية في الحج ، وأمثال ذلك من الواجبات الدينية .

رابعا : هنالك واجبات أخرى على بعض أصحاب الملكيات ، كضريبة الخراج التي يدفعها لبيت المال (الخزنة العامة) من يملك أرضا خراجية ، وهي كل أرض فتحها المسلمون وأبقوا أهلها عليها ، فيجب عليهم أن يدفعوا الخراج مقابل إبقاء الأرض في أيديهم ، سواء أملكها بعد ذلك مسلم أم غير مسلم ، فعليه أن يدفعها أجرة لرقبة الأرض التي هي ملك للمسلمين جميعا .

أما ما يجب أن يدفعه من يجد كنزا أو معدنا صلبا أو سائلا في الأرض لبيت المال فقد ذكرناه في بحث الزكاة ، وكتب الفقه تفرد له بابا خاصا بعنوان المعادن والركاز ، وللفقهاء في ذلك آراء من جهة مقدار الحصة التي تدفع لبيت المال .

قواعد توجيهية للإسلام في موضوع الملكية :

بالإضافة الى ما ذكرناه من القيود والواجبات المترتبة على الملكية نجد في أحكام الإسلام وفي آيات القرآن الكريم نفسه قواعد توجيهية أساسية تتصل بالملك والمال وهذه أهمها :

١ - النهي عن الاكتناز : وذلك في قوله تعالى :

« والذين يكتنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بعذاب اليم (١) » .

(١) التوبة الآية ٣٤ .

... الخ الآية . وقد حمل أكثر المفسرين هذه الآية على ما لم تدفع زكاته ، وقيل عن بعض الصحابة أنها عامة (١) . وقد طرح العلماء قديما مسألة جواز الادخار ، وإلى أى حد لا يتعارض مع توجيهات الاسلام الاعتقادية ، من جهة التوكل على الله ، والأخلاقية من جهة طلب الاتفاق في سبيل الخير بعد الاتفاق على العيال ، فأجازوا ادخار مؤنة سنة ، ومن هذا يفهم أنهم استنتجوا من نصوص الشريعة معارضة الاسلام للمبالغة في الادخار والاكتناز .

والواقع أن كثر المال وعدم استثماره وانفاقه في السبل المشروعة معناه اتخاذها غاية وهدفا ، وهذا مما يناهى صراحة النصوص التراكبية والحديثية .

وظاهرة الاكتناز دون استثمار يعتبرها الاقتصاديون في عصرنا الحاضر تعويقا للحركة الاقتصادية ولدوران المال ، وظاهرة من ظواهر المجتمعات المتخلفة اقتصاديا .

٢ - النهي عن الاسراف والتبذير وعن التقثير .

وقد ورد في القرآن الكريم عدة آيات في هذا الموضوع منها قوله تعالى :

« وأت ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا ، وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورا ، ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا (٢) » .

وقوله تعالى في وصف المؤمنين :

« والذين إذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (٣) » .

(١) انظر تفسير القرطبي جزء ٤ صحيفة ١٢٢ .

(٢) الاسراء الآيات ٢٦ - ٢٩ .

(٣) الفرقان الآية ٦٧ .

وأما التقدير فيه توقيف لحركة الاستهلاك ، وانحراف عن وضع الإنتاج والثروة في موضعها .

هل هذا النهى يدخل في نطاق النصائح والتوجيهات وأمر فيما بين العبد وربه فيكون النهى كراهة أو تحريما من باب الديانة ، أم هو أمر الزامى يحكم به القاضى ؟

لا شك أن من التنبذ ما يدخل في نطاق القضاء والحكم وهو المسمى بالسفه ، ويحجر على من يتصف به على رأى بعض الفقهاء .

٣- تعطيل الأرض التى أحيها انسان ، فحازها بالاحياء يؤدى اذا امتد ثلاث سنين الى استرداد الأرض منه ، لأنه انما تملكها بالاحياء ، فاذا زال الاحياء عادت الى أصلها ، وهذا حق ثابت لولى الأمر وردت فيه أحاديث ، وطبق غلبا في عصر الراشدين .

ان هذه التوجيهات التى ذكرناها من النهى عن الاكتناز والتبذير والتقدير ، اذا اعتبرناها من أمور الديانة فيما بين الانسان وربه ، لا تخرج عن كونها أوامر الهية على كل حال ، ونرى أن لولى الأمر أن يحولها الى قواعد تنفيذية وتنظيمات عملية اذا اقتضت المصلحة ذلك ، واذا كان له الحق أن يوجب مباحا أو يحرمه لمصلحة عامة ، فحقه هنا من باب أولى لوجود أوامر الهية فى الأصل فى النهى عن هذه التصرفات .

النتائج المستخرجة من الأحكام والنصوص السابقة :

ان ما تقدم من نصوص وأحكام يحدد للملكية فى المفهوم الاسلامى معالم خاصة وسمات مميزة يجعلها من طبقة مختلفة عن الملكية فى المفهوم الرأسمالى والمفهوم الاشتراكى ، فهى تتألف من ثلاثة عناصر :

الأول : تخصيص الفرد الحائز عليها بسبب مشروع هو جهده الشخصى ، أو حكم الشرعة الذى منحه هذا الحق ، لحكمة أو مصلحة تنبثق من المجتمع نفسه ، كما سيتبين لنا من أسباب كسب الملكية . هذا

التخصيص قوامه حق التصرف والاستثمار بدون منازع في حدود محددة وضمن قيود ، وهذا الحق منشؤه وبسبب وجوده يعود الى العنصر التالي ويستند اليه .

الثاني : حق الله في ملك ما في الوجود لأنه الخالق له والمهيمن عليه ، وهو الحق الأصل المطلق الذي يتفرع منه الحق الفرعي المقيد السابق ، بحكم أن المالك الأصل وهو الله تعالى ، هو صاحب الحق في التشريع المتعلق بملكه ، وهو الذي منح حق الأفراد بالتملك بالمعنى الذي حددناه في شريعتهم المبلغة من رسوله ، وهو الذي أوجب عليهم فيها واجبات وجعل فيها حقوقاً لعباده الآخرين .

الثالث : حق عباد الله الذي هو في الأصل ناشئ عن اعطاء الله المالك الأصلي للبشر حق استثمار الكون وعمارته والتسلط عليه من جهة ، وهو ما عبر عنه في بعض الآيات القرآنية بالاستخلاف وبما شرع لهم من جهة أخرى من وجوب التكافل والتعاون باعتبارهم كلهم (عباد الله) وبشعب آخر وارد في الحديث النبوي (عيال الله) فهم أسرة واحدة ، وهذا العنصر الأخير هو الذي قيد الحق الشخصي في الملكية ، أي الملكية الفردية ، فهو يربطها بالمجتمع ويجعل له نصيباً فيها ، ونوعاً من الوصاية عليها ، ينشأ عنها ما ذكرناه من قيود واجبات ، باعتبار أن إثراك المجتمع هذا الإثراء واعطاءه هذا الحق ناشئ أيضاً عن صاحب الحق الأصلي وهو الله المالك الأصلي للملك كله ، وهو الذي ربط في حكمه وشرعه بين الفرد والجماعة .

ويتبين لنا نتيجة هذا التحليل للعناصر التكوينية النتائج التالية :
أولاً : ليست الملكية في الاسلام حقاً مطلقاً ينبثق عن قداسة الانسان في ذاته ، وانما هي ملكية فرعية ليس الفرد نفسه المشرع لها والمهيمن المطلق عليها .

وبذلك اختلفت نظرة الاسلام الى الملكية عن نظرة المذهب الحر والفردى الرأسمالي الذي يراها — في الأصل وقبل تطوره الأخير على الأقل — مطلقة

تنبثق عن الفرد الانساني نفسه ، وعن هذا الأساس الفلسفى أو الاعتقادى المختلف فى المذهبين . تنشأ الفروق المتفرعة عنه بين المذهبين .

ثانيا : الملكية الفردية ثابتة ليست وهمية ولا سطحية ، وليست الملكية الحقيقية للمجتمع وحده ، وليس الفرد وكيفا عن المجتمع فيها ، وانما هو صاحب حق أصيل لا يجوز تخطيه وتجاوزه الا فى حال الضرورة وتعارض المصلحتين ، فيستعاض عن حقه حينئذ بما يعادله ويضمن حق الفرد وحق المجتمع .

وبذلك تختلف نظرة الاسلام عن نظرة المذهب الاشتراكى والشيوعى ، الذى يرى أن الملكية للمجتمع ، وليس الفرد الا موطئا لدى المجتمع ، ويرى فى طور الصناعة الكبرى حتمية التأمين ، أى : جعل الملك للأمة وإزالة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، ولا يستثنى من ذلك الا الأشياء الاستهلاكية البسيطة .

أما ما يمكن أن ينشأ عن الملكية الفردية من استغلال طبقة لطبقة ، ولا سيما فى عهد الصناعة الكبرى التى تهتضى رؤوس الأموال الكبيرة ، فذلك أمر ينظر فى معالجته على أنه طمان وظلم يزال كما يزال أى ظلم فى المجتمع ، ذلك أن إزالة حق الفرد فى الملكية وحصرها فى المجتمع - والدولة هى القائمة على شئون المجتمع - يؤدى وقد أدى فعلا الى نشوء طبقة ظالمة متحكمة ، كظلم المالكين فى النظام الرأسمالى وأشد ، وهى طبقة الحكام أو المسؤولين عن الحزب الذى اتخذ لنفسه حق الهيمنة والوصاية على المجتمع .

أما الاسلام فيتلخص علاجه بوسيلتين ، هما : تهذيب الملكية من الأصل تهيدا يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة بحسب الظروف الزمنية ومراحل التطور ، وإقراره مبدأ تدخل الدولة من جهة أخرى ، كما سترى فيما بعد أن المظالم التى نشأت بسبب الملكية الفردية فى ظل النظام الرأسمالى انسا نشأت بسبب انطلاقه من مفهوم الحق المطلق للفرد ، وجعله الفرد هو

القيمة المقدسة العليا، ولو كان المنطلق في الأصل مبنيًا على النظرة الإسلامية للملكية لما نشأت مظالم الرأسمالية والملكية الفردية .

لقد تورط كتاب اسلاميون في إلغاء حق المجتمع ، وتأييد الملكية الفردية تأييدًا مطلقًا دون النظر إلى حقوق المجتمع ومصالحه ، بدافع الوقوف أمام التيار الاشتراكي الذي يسعى في غزو المجتمع الإسلامي ، كما تورط كتاب آخرون في الاتجاه نحو إلغاء الملكية الفردية والقبول بمبدأ التأميم وتعميمه ، بدافع السبق إلى حل يصطبغ ، بصيغة إسلامية ، بدلا من أن يكون باسم الاشتراكية . وهذا الفريق الثاني هو الأكثر ، ويسير في اتجاهه فريق بحسن نية وحرصا على تدارك الجيل من خطر الشيوعية في زعمهم ، فيندفعون في تأويلات بعيدة للآيات والأحاديث ، ليحصلوا من الإسلام مذهبًا اشتراكيًا ، ويحصلوا مبدأ التأميم عاما ، استنادا إلى حديث : « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلا والنار » وليسوغوا اتخاذ مبدأ التأميم أساسا في بعض البلدان التي تأثرت بالاشتراكية الماركسية .

وفي اعتقادنا أن الاتجاه الأول يتغافل عن مشكلات قائمة ومظالم واقعة . وقرر منتشر ، ولا يحاول معالجتها معالجة جذرية على أساس الإسلام ، ولا يشعر المظلومين والتألمين بمشاركتهم في مأساتها ، وينصرف خوفا من الشيوعية إلى تأييد الملكية الفردية فحسب تأييدا مطلقا ، يظهره - وإن لم يقصد - أنه من أنصار كبار المالكين المستغلين الظالمين ، فيهم الإسلام نفسه حينئذ بأنه نصير هؤلاء في ظلمهم وهو يرى من ذلك - وأما الاتجاه الثاني فهو يسير - أما عن حسن نية وأما عن معاملة أو تفلق - نحو ما يسمى بالتحويل الاشتراكي ، وهي طريقة مأكرة في تسليط الشيوعية على معاقل الإسلام بطريقة تدريجية ، تبدأ بجعل المحتوى أو المضمون اشتراكيًا ماركسيًا بالتدريج ، ويبقى العنوان إسلاميًا إلى أن يزال العنوان نفسه في المرحلة الأخيرة ويتم التحويل النهائي .

٠ مداواة هذه الظاهرة المرضية في رأينا تكون بالانطلاق من منطلقات

ثلاثة :

١ - مفهوم الاسلام المتميز للملكية عن المفهومين الرأسمالي والاشتراكي.

٢ -- النظر بوضوح وامعان الى المشكلات الواقعية في المجتمعات الاسلامية ، سواء منها البادئة بالنمو ، أو التي وصلت الى مرحلة الصناعة الكبرى ، أو ما بينهما ، من فاحيه اوضاع الشعب بمختلف طبقاته ، وما يظهر فيه من ظلم أو استغلال أو فاقة أو غير ذلك من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، وعدم اغفال هذه المشكلات في ذاتها وفي شعور أصحابها بها ، وذلك لمعالجتها في ضوء مقاصد الاسلام الكبرى وأحكامه .

٣ - استحضار مبدأ استقلال الاسلام وتميزه عن المذاهب الأخرى سواء وافقها في بعض النقاط أم خالفها ، فان منطلقاته العقائدية وأسس فلسفته تختلف عن منطلقاتها وفلسفتها .

طرق اكتساب الملكية

حدد الاسلام في شريعته وفي مصادره الأصلية - الكتاب والسنة - طرقا لكسب الملكية ، كما حدد الطرق التي اعتبرها غير شرعية . ويمكننا أن نوجزها في قواعد عامة استنبطناها من أحكامه الموزعة في أبواب كثيرة في كتب الفقه ، واجتهدنا في تصنيفها اجتهادا شخصيا ترك لاهل الاختصاص ابداء الرأي فيه .

لو استعرضنا ما في أحكام الاسلام ، كما تبدو لنا في الكتاب والسنة وكتب الفقهاء من أسباب التملك لوجدناها ترجع الى الأسباب التالية :

١ - التملك بنتيجة الجهد الشخصي : ويدخل في هذا الباب أنواع من النشاط الانساني المشروع ، كالعمل المأجور بأنواعه ، من صناعة وغيرها كالزراعة والتجارة ، وكحيازة المباحات ، ومنها الصيد والاحتطاب . ويدخل ذلك من جهة التكييف الفقهي في أبواب البيع ، والاجارة ، والمضاربة ، والشركة ، والمزارعة ، والمساواة ، وحيازة المباحات ، وتساخ ما يملكه نتيجة الجهد ، كسمل الحيوان يملكه بما للأصيل الذي يملكه بسبب مشروع .

٢ - التملك بحكم الشرع من غير جهد ، وذلك لمصلحة متحققة وحكمة ظاهرة :

كاستحقاق النفقة والميراث ، وفي كلا الحالتين لا عبرة برضى مالك المال الأصلي أى المورث والمكلف بالنفقة ، وكالاستحقاق من بيت المال من الزكاة أو غيرها ، وكاستحقاق جائزة السبق أو الرهان ، في الأحوال التي أجازها الشرع ، تشجيما لأنواع محددة من السبق يرجع في تفصيلها لكتب الفقه .

ان التملك في جميع هذه الأحوال وخاصة في الثلاثة الأولى ليست نتيجة جهد شخصي أصلاً ، وكلها لحكمة ظاهرة ، فالنفقة داخل الأسرة للأقارب الأقربين ، واجب في مقابل حق الإرث ، ومن جهة أخرى ضرب من التكافل في نطاق الأسرة (١) . والميراث حكمته تبدو في استقرار الأسرة وطباعتها واستمرارها ، وفي تفتيت الثروة وتوزيعها ، وهو بالإضافة الى ذلك حافز للانسان للاستمرار في العمل ، اذا علم أن الثروة ستؤول الى أهله وأسرته ، لولا ذلك لقل نشاطه في حال كبره أو استغنائه ، ولعمد هو وأهله لتبديد الثروة اذا كبرت سن رب الأسرة أو المورث . وأما استحقال المستحقين من بيت المال من الفقراء والمحتاجين والغارمين وأمثالهم ، فحكمته ظاهرة في تأمين كفاية مختلف أفراد الشعب .

وأما السبق ، فالغرض منه تمرين الناس على الرمي ، وعلى سباق الخيل والأبل ، لما في ذلك من تدريب على القوة والجهاد واستعداد لذلك ، ويقاس عليها ما يكون مثلها في العلة ، وهي كونها في ذاتها نافعة ، وكونها تقتضي مهارة شخصية ودرجة سابقة ، مع شروط أخرى مفصلة في كتب الفقه ، تخرجها عن أن تكون مجرد مقامرة ، وذلك بأن تكون الجائزة من شخص خارج عن السباق ، أو من أحد المتسابقين فقط . أما اذا كانت من الأصل مجرد حظ ومصادفة ومجازفة لادخل فيها للتدربة والمران الشخصي ، كاليانصيب أو الإقتراع على أرقام قرص دائر أو يتسابق نفر من الناس على معرفة السابق من الخيل أو الفرسان أو المتسابقين ، فهذه كلها غير جائزة لخلوها من الحكمة التي ذكرناها .

٢ - التبادل بين الكليات :

الطريقان الأولان يكسبان الانسان ابتداء ملكية شيء من الأشياء ، نتيجة الجهد أو حكم الشرع كما بينا ، وبعد أن يحصل الانسان على ملكية

(١) تختلف المذاهب فيمن يجب الاتفاق عليهم من الأقارب . ارجع الى كتاب نظام الأسرة في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الرحمن الصابوني حيث فصل آراء المذاهب في الموضوع .

شئ ما يمكنه أن يجري التبادل بالرضى والعدل بينهما وبين آخر فيما يمكنه، كان يدفع العامل الذي ملك مالا ينتجه جهده أو عمله والطبيب الذي ملك مالا ينتجه عمله كذلك لمن يملك ثيابا ليشتريها منه ، فهذا تبادل في الملكيات يؤدي الى أن يملك صاحب الثياب هودا والعامل والطبيب ثيابا .

ومثل ذلك لو باع انسان يملك عقارا حقه في الانتفاع من المقار لمدة سنة - وهو حق له باعتباره مالكا - لآخر يملك هودا - فتأجير المقار أو الدابة أو الآلة أو الأرض بالشروط التي ذكرها الفقهاء انما هو نوع من التبادل بين المنفعة التي يملكها مالك هذه الأشياء ويمكنه أن يستفيد منها مباشرة ، فحرم نفسه منها مدة من الزمن ، وأعطى هذا الحق لغيره في مقابل ما يملكه الآخر من الأجرة التي قدمها له .

وأما رأس المال النقدي اذا قدمه لغيره لينتفع به ، فقد حرم نفسه من العمل به في تجارة أو زراعة أو غيرها مما قد يدبر عليه ربعا ، فيكون تقديمه له ليس بمقابل أجرة محددة محققة كما هي الحال في المقار ، بل يكون بمقابل الاشتراك في ربح العمل الذي سيقوم به الطرف الأخرى وهو معادل لما فوته عليه من العمل به ، والفرق ظاهر بين تأجير المقار بأجرة محددة ثابتة في مقابل منفعة ثابتة محققة يستوفيها المستأجر منذ استلام المقار الى نهاية مدة الاجارة ، واستغلال رأس المال الذي يكون الانتفاع به متراجعا بين الربح والخسارة على المخاطرة والمجازفة ، بالرغم مما يبذل في تشغيله من جهد ، ولذلك لا يؤجر رأس المال النقدي خلافا للمقار والدابة والآلة ، وانما يكون شركة بين الطرفين ، فلا يستغل صاحب المال شركته الآخر بأن يضمن لنفسه ربعا محققا مضمونا ويترك شركته على المخاطرة والمجازفة . ويمكن أن تلحق الهبة بهذا القسم ، فكما جاز لصاحب المال أن يبادل ماله بمال آخر يجوز له أن يعبه عن رضى دون مقابل (١) .

(١) أما الوصية فهي هبة بعد الموت لغير وارث ، وهي نتيجة أمرين أولهما حكم الشارع في تقسيم المال بعد موت صاحبه ، والثاني إرادة صاحب المال الذي سمح له الشرع بالهبة بعد الموت ضمن شروط محددة ، وهي أن تكون من الثلث اذا كان له وارث وألا يكون الموصى له وارثا عند أهل السنة .

ملاحظة : قد يكون سبب الملكية مجموعاً من سببين أو طريقتين فربح التجارة مثلاً مؤلف من أجرة جهد التاجر ونصيب رأس المال الموضوع فيها سواء أكان من التاجر نفسه - وهو نتيجة جهد سابق له أو نتيجة حكم الشرع - أم كان من غيره ، فيأخذ ذلك الشريك حصته منه .

المعاملات والعقود المالية :

ان طريق كسب الملكية في الاسلام كما بينا سابقاً ترجع اما الى العمل والجهد الشخصي ، واما الى مصلحة اجتماعية تقتضى تملك افراد معينين بسبب تلك المصلحة ، وهذه هي الطرق الأصلية التي تحدث الملكية وتنشئها ابتداءً ، وأما التبادل بين الملكيات فيسبب تغير أصحابها مع وجودها في الأصل .

ان الطريقة الأولى والثالثة تحصل في صيغ حقوقية متنوعة متعددة كالبيع والاجارة والجمالة والشركة تجارية كانت كالمضاربة أم زراعية كالمساقاة والمزراعة ، وهذه هي العقود التي بحثها فقهاء المسلمين واستخرجوها من القرآن الكريم والسنة . ويلحق بها عقود لا تنشئ الملكية ولكن تتصل بها كمقود التوثيق كالرهن وعقود الائتمان كالوديعة والعارية .

لقد وضع القرآن الكريم أسساً عامة لهذه العقود كقوله تعالى :

« **لَوْفُوا بِالْعُقُودِ (١)** »

وكأمره بكتابة الدين وتسجيله والأشهاد عليه وجاءت السنة النبوية المشتتة على أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام في هذه الموضوعات المالية كقوله :

« **الْبَيْعُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا** »

(١) **اللائحة الآية ١ .**

أو أفعاله كيبيعه وشرائه واستجاره واستقراضه أو إقراره لما حدث أمامه من معاملات بين الناس .

إن ما ورد في السنة أو الحديث من هذه الأنواع الثلاثة مما يتعلق بالمعاملات والعقود كثيرة جدا . تمدد آلافا مؤلفة وهي المينة لكليات القرآن والمفصلة لمجمله مع تضمنها أيضا كثيرا من القواعد العامة .

من مجموع النصوص القرآنية والحديثية استخرج الفقهاء أحكام المعاملات المالية وصنفوها وبوبوها في أبواب متعددة ، واستخرجوا عليها وضوابطها العامة ، حتى أصبح فقه المعاملات مفخرة المسلمين في التشريع بسعته وشموله ودقة أحكامه وبنائه على قواعد تشريعية عامة . ومرجعها كلها إلى قاعدة العدل أو القسط التي هي الأصل العام للتشريع الإسلامي بل هدف الرسالات والنبوت .

« لقد أرسلنا رسلا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط (١) » .

وهي أحد شطري الإسلام اللذين أشار إليهما الله تعالى في قوله :

« وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا (٢) » .

فالإسلام كله أما إخبار صادق عن الحقيقة وأما طلب لإقامة العدل في الحياة كما استنتج ابن تيمية رحمه الله من الآية .

وهذه فيما يلي أمثلة من القواعد الكلية التي يقوم عليها تشريع المعاملات وتضمن كثيرا من أسسه :

المسلمون عند شروطهم (حديث)

لا ضرر ولا ضرار (حديث)

الخراج بالضمان (حديث)

إنما الأعمال بالنيات (حديث)

« يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود (٣) » .

(٢) الأنعام الآية ١١٥ .

(١) الحديد الآية ٢٥ .

(٣) المائدة الآية ١ .

ومن عبارات الفقهاء : العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني (١).
ومن ذلك اشتراط الرضى فى العقود وتحريم القسّ والغبن والظلم .
والعقود المذكورة فى كتب الفقه ، ليست هى العقود الجائزة حصراً ،
لأن ثمة قاعدة فقهية هامة ، وهى أن العبادات مبناها على التوقيف ، فلا
يعبد الله الا بما شرع ، وأما المعاملات فالأصل فيها الحل ما لم يرد نص على
تحريمها (٢) .

ولذلك فإن الفقه الإسلامى يتسع لصيغ جديدة من العقود ، ولو لم
تكن معروفة من قبل بشرط ألا يكون قد ورد نص بتحريمها ، والا تتضمن
معاملات أو شروط غير جائزة . وقد نظمت أحكام المعاملات استنباطاً من
الكتاب والسنة بحيث تجرى على سنن العدل ، فلا يكون فيها ظلم ولا
حيف ولا محاباة ولا استغلال لأحد الفريقين من جهة ، وتضمن حرية
المتعاملين فلا يكون فيها إكراه ، وتبنى على أسس واضحة لا جهالة فيها ،
فتحسم المنازعات التى يمكن أن تقع فى المستقبل .
الطرق غير المشروعة لكسب الملكية :

نص الإسلام فى مصدره الأساسيين الكتاب والسنة على طرق اعتبارها
غير مكسبة لسالكها حق الملكية ، ويمكن أن نستعرضها فيما يلى :

أولاً : أخذ مال الغير بغير حق شرعى ، وبغير رضاه كالغصب والسرقة
والغلول ، وهو سرقة الأموال العامة ، وفى الأصل أخذ غنائم الحرب قبل
تقسيمها من قبل الامام أى الحاكم .

(١) أفرد بعض الفقهاء للقواعد الفقهية العامة كتباً خاصة كقواعد
ابن رجب الحنبلى والأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفى راجع بحث القواعد
الكلية فى كتاب المدخل العام للفقه الإسلامى للأستاذ مصطفى الزرقا حيث
تجد بحثاً قيماً فى الموضوع مع عدد كبير من هذه القواعد مفصلة مشروحة .
(٢) انظر السباسة الشرعية لابن تيمية حيث شرح هذه القاعدة أو
كتابتها (آراء ابن تيمية فى الدولة) ص ٥٨ حيث نقلنا عبارته .

ثانيا : ما يؤخذ بطريق القمار ولو أن المتقارمين تراضوا على ذلك لانه مبنى على تملك مال الغير بطريق المغامرة غير المقرنة بجهد ، فان رضى المشتركين فى القمار لا عبرة به ، لأن كل واحد منهم لم يقصد فى الأصل أن يهب صاحبه مالا ، وانما قصد الربح لنفسه وأخذ مال غيره ، وحينما أخذ غيره المال وهو الرابع فى القمار وجد هو غصة فى نفسه والمال ، لأنه لم يكن هو الرابع بل كان غيره . وفى هذه الحال تكون عواطف الحسد والأثرة والتنازع هى المسيطرة على المتقارمين ، خلافا للهبة عن طواعية والتبرع عن طيب النفس .

أين هى علة التملك المعقولة هنا ، فليس ثمة جهد مبذول ، ولا حكم شرعى اقتضت الحكمة أو المصلحة ، وانما هو مجرد المصادفة المحضة فى الوقوع على السهم أو الرقم الرابع مع الحصة الشديدة التى تعم قلوب الخاسرين .

وكل ما كان من هذا النوع وتحقق فيه هذه العلة فهو محرم كإلحاق صيب وسباق الخيل المعروف فى هذا العصر ، ولا علاقة له مطلقا بالسباق الجائز شرعا .

ثالثا : أخذ المال فى مقابل عمل محرم ، كالبقاء والتكهن والرشوة ، وكارتكاب الجرائم لقاء أجر وما شابه ذلك .

رابعا : العقود المحرمة وفى مقدمتها الربا ، وهو تأجير رأس المال النقدي لمدة معينة بمقابل أجرة ثابتة ، أو هو عبارة عن قرض لأجل يضاف اليه مبلغ من المال فى مقابل المدة ، وقد كنا بينا الفرق بين تأجير العقار والآلة بأجرة ثابتة بسبب تحقق استيفاء المنفعة بمجرد الاستلام وبين أخذ الأجرة مقابل الاتفااق بالمال النقدي ، فالمال النقدي يوظفه مستقرضه اذا استعمله فى عمل اتاجى وتكون نتيجة عمله محتملة للربح والخسارة ، فاذا ضمن لصاحب المال ربح محقق وهو الربا أو القائدة كان ثمة علم تكافؤا بين

الطرفين ، فأحدهما على المجازفة وهو العامل بنفسه والثاني على الضمان من غير مجازفة وبذلك يخسر العامل عمله وخسارة ما يضره من رأس المال ويغرم الفائدة التي يجب عليه أن يدفعها والتي هي أجرة المال ، وقد حل الاسلام المشكلة بأن جعلهما شريكين يتساويان في تحمل الربح والخسارة في شركة تسمى المضاربة (١) . أما اذا كان القرض الربوي للاستهلاك بدافع الحاجة ، فهذا أسوأ بكثير . وقد حل الاسلام هذه المشكلة بتخصيص مال من الزكاة أو من غيرها من بيت المال ان تقلت أموال الزكاة لامثال هذا المحتاج للاقتراض للنفقة الضرورية والاستهلاك .

ومن هذا الباب كل ملكية تكسب بطريق عقد باطل ، كأن يختل فيه شرط أساسى من شروط العقد كالبيع الباطل ، والاجارة الباطلة والمضاربة الباطلة ، ويرجع في ذلك الى أحكام العقود وشروطها في كتب الفقه ، لمعرفة الصحيح منها والباطل والفاقد الذى يمكن تصحيح فساده أو لا يمكن تصحيحه ، ومعرفة العوارض التي اذا عرضت تجعل العقد باطلا أو فاسدا أو قابلا للفسخ .



إن ما سبق تفصيله من قيود الملكية وواجباتها ومفهومها والقواعد التوجيهية التي دعا الاسلام اليها ، والطرق التي زسما لكسب الملكية ، والتي حزمها ومنعها والأسس التي أقام عليها. تشريع المعاملات والعقود المالية تؤدي الى النتائج الهامة التالية :

أولا : زيادة حركة الانتاج بسبب حرض الاسلام على العمل بوجه عام أولا ، والنهي عن الكنز ثانيا وفرض الزكاة على رأس المال .

(١) الخسارة تكون خسارة للعامل جهده فقط وخسارة المال من رأس المال ولا يخسر العامل غير جهده وفي هذا للمثال يتبين الفرق الكبير بين الاتجاه الرأسمالى في الاقتصاد الذى يحاىي في تشريعه أصحاب الأموال فيضمن لهم الربح ويحميهم من الخسارة ولا يضمن شيئا لصاحب العمل بل يحمله الخسارة أيضا بالإضافة الى ضياع جهده .

ثانيا : عدم تركز الأموال في أيدي محدودة ، وذلك بسبب تفتت الميراث الموزع شرعا بين ورثة كثيرين غالبا ، ويسبب منع أصحاب رؤوس الأموال من ضمان الربح لأنفسهم عن طريق الربا وترك الآخرين تحت المخاطرة ربعا وخسارة . ذلك ان التشريع الاسلامي جعلهم سواء ، فأصبح عنصر المخاطرة في المجال الاقتصادي عاما على الجميع دون امتياز لأحد .

ثالثا : دوران الثروة وعدم جمودها للأسباب التي ذكرناها في النتيجةين السابقتين ، مع ما في الاسلام من توجيه متكرر للاتفاق في سبيل الله ، أى في سبيل الخير المتعددة الواجبة منها وغير الواجبة من زكاة ونفقة وإيتاء ذوى القربى واليتامى والمساكين والصدىق والجار وغيرهم ممن يحتاجون ، بالإضافة الى أن كل سعى في طلب الرزق الحلال مرغوب فيه لما فيه من نفع الخلق سواء من جهة العمل الذى يقوم به صاحبه ، أم من جهة ما يحصل له من مال فينفعه في سبيل الخير ، كما ان النهى عن التقير - وهو تضييق للاستهلاك - يساعد على الحركة الاقتصادية .

رابعا : ومن النتائج الثلاثة السابقة تولد نتيجة رابعة وهى عدم نشوء طبقة متوارثة مبنية على الغنى . وأهم أسباب ذلك توزيع الثروة في الميراث من جهة وعدم تمكين أصحاب رؤوس الأموال استغلالها بطريق الربا الذى يضمن لهم الحظ الأوفى المضمون ، ويترك غيرهم يتعثر في مفاصل أو بطريق الربح الفاحش غير المشروع ، مما سيأتى بيانه في فصل تدخل الدولة .

خامسا : التفاوت العادل والمنشط والحافز . ان جعل العمل والجهد السبب الأصلي للملكية يؤدي الى تفاوت سببه تفاوت النشاط والسعى لا تفاوت الحظوظ وحدها ، وبذلك يكون التفاوت منشطا وحافزا على العمل ، لأنه مبنى على تكافؤ الفرص ، وهو قاعدة سارية في أحكام المعاملات والمقود يلاحظها من يتبعها في هذه الأحكام بدقة .

ان الاقتصاد الذى يبنى على الربا وضمان الربح لجانب دون جانب محاباة المالكى النقود ، وظلم واستغلال لأصحاب العمل ، والذى يبنى على التمار بشتى طرقه يكون أساسه مجرد الحظ والمصادفة ، والذى يفسح المجال فيه للمحتكرين للمواد الأساسية التى يحتاج اليها جمهور الناس ليستغلوا احتكارهم لها ، فيتحكموا فى أسعارها ويفرضوا لأنفسهم أرباحا فاحشة يبنى كذلك على التحيز لهؤلاء والظلم لغيرهم من الناس ، وكذلك لو بنيت العقود المالية من غير تساوى الشروط وتكافؤ فى القرض .

ان هذه الأحوال كلها التى تؤدى الى مجتمع الظلم والاستغلال ، منتفية فى نظام الاسلام وتشرمه الاقتصادى ، وقد تبين لنا بعضها فيما سبق ، وسيوضح بعضها فيما سيأتى من بحث تدخل الدولة .

أنواع الملكية

الملكية الفردية :

وينحصر فيها الحق تصرفا واتفاعا بفرد معين .

الملكية العامة :

وقد عبر عنها فى أقوال الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم بأنها ملك للمسلمين عامة الموجودين منهم ومن سيأتون ، ومثالها ما يرد لبيت المال كالخراج وهو أجرة الأرض التى فتحها المسلمون وأبقوا أهلها عليها ، وسائر ما يدخل بيت المال من أنواع النوى أو الأموال التى لا وارث لها أو لم يعرف لها مالك ، فهذه كلها من الأموال المشتركة بين أفراد الأمة ، تصرف فى المصالح العامة ، وليس للحاكم أن يستأثر بها ، أو أن يؤثر بها أحدا ليس له فيها استحقاق بسبب مشروع .

ومن هذا القليل الانهار الكبيرة ، وهى مشاعة مشتركة لجميع الناس ، خلافا للانهار الصغيرة التى لها أصحاب يستفيدون من مالها ببقى منها الناس جميعا ، فلا يجوز للحاكم أن يملكها لأناس مخصوصين . فقد منها الناس جميعا ، فلا يجوز للحاكم ان يملكها لأناس مخصوصين . فقد

روى أبو داود والترمذى والنسائى أن صحابيا استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح الذى يأرب فأقطعه له ، فلما ولى قال الاقرع بن جابسى أو العباس بن مرادس ، يا رسول الله أتدري ما قطعت له انما قطعت له الماء العد فرجعه منه وقال هذا (للمسكين) الماء العد أى الذى لا ينقطع شبه به الملح الموجود فى الأرض أى أن كميته كبيرة تصلح لاستفادة الناس جميعا .

« وأما المعادن الباطنة - وهى المناجم - وهى ما كان جوهرها مستكنا فى الأرض لا يوصل اليه الا بالمعل كمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد .. فلا يجوز اقطاعها للمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع » أى متساوون (١) .

وأما ان وجد بالمصادفة أثناء احيائه لأرض ، أو زرعه لأرضه معدنا ، فالمذاهب الثلاثة تجعله ملكا له على أن يدفع الخمس لبيت المال ، وأما المالكية فعندهم قول بأنه لبيت المال . ونرى أن الأقوال السابقة كانت على أساس ما كان يجد الناس من كميات قليلة محدودة من هذه المعادن ، أما بعد اكتشاف المناجم الكبيرة بالآلات والخبرة الفنية سواء آكانت جامدة أم سائلة فينبغى أن تقيسها على حادثة الملح الواردة فى الحديث ونجعلها للمسلمين جميعا ، وتأخذ بقول المالكية فى ذلك لما فى هذا الحل من انطباق على اتجاه الاسلام فى جميع الأموال التى تصف بمظم المقدار من جهة ، وبحاجة المسلمين من جهة أخرى ، كالأنهار الكبيرة فلا يجوز للامام أى الحاكم نفسه أن يقطعها ويخص به اناسا معينين .

وفى كتب الفقه كلام مفصل دقيق عن الأنهار الكبيرة والصغيرة والعيون والآبار وعن ما يسمى بالحمى أو حريم النهر والبحر مما يجوز تملكه أو لا يجوز .

(١) الأحكام السلطانية لأبى يعلى الحنبلى ٢٢٠ .

ومما يؤيد الاتجاه الذي ذكرناه الحديث الصحيح الذى منع أن يحصى انسان بنفوذه أو بقوة السلطان وتأييد الحاكم أرضا هى فى الأصل عامة مباحة كالأرض الموات ، فيختص بها ويقول : هذه حمأى ، أى أنه يحميها فيمنع غيره منها ، ويكون له فيها امتياز ليس لغيره بسبب هذا النفوذ ، وكان هذا فى الجاهلية للمتنفذين وأصحاب الشوكة ، فقال الرسول عليه الصلاة والسلام فى هذا الموضوع « لا حصى الا لله ولرسوله » أى لمصالح كافة المسلمين لا على مثل ما كانوا عليه فى الجاهلية من تفرد العزيز منهم بالحصى لنفسه (١) .

الملكية المشتركة والجماعية :

قد تكون الملكية خاصة بفة أو جماعة من الناس كشركاء فى شركة أو عقار ، وكأشراك أهل القرى فى أراض مشتركة مشاعة بينهم أو مراعى لمواشيهم فهى بالنسبة الى أفرادهم عامة غير خاصة ، وليس لبقية الجماعات والأفراد من غيرهم أن ينازعوهم فيها .

هذه أنواع الملكية فى التشريع الإسلامى باختصار ولكنها لدى التفصيل أكثر تنوعا وأوسع نطاقا مما ذكرناه (٢) ولا يزال مجال البحث فيها فى رأينا متسعا بالرغم مما ألف فى موضوعها فى عصرنا هذا من مؤلفات .

(١) انظر الاحكام السلطانية لأبى يعلى الحنبلى ص ٢٠٧ والحديث فى البخارى وأبى داود كما ذكر القاضى أبى يعلى .

(٢) راجع فى هذا الموضوع كتاب الاحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى الحنبلى والاحكام السلطانية لماوردى ومن الكتب الحديثة (اقتصادنا) تأليف الأستاذ السيد محمد باقر الصلر وكتاب الملكية فى الشريعة الإسلامية تأليف الشيخ على الخفيف بالإضافة الى مطولات كتب الفقه بوجه عام .

دور الدولة في المجال الاقتصادي وواجباتها

يقوم النظام الاقتصادي في الاسلام على ثلاثة عناصر تتعاون وتشترك في تحريك عجلته وتحقيق أهدافه وهذه العناصر هي :

أولاً : الشعور النفسى الناشئ عن الايمان ، والمفاهيم الاعتقادية التي سبق بيانها ، وهو الذى يدفع الى العمل والى جعل هدفه أخلاقيا ولجتماعيا انسانيا .

ثانيا : قواعد تنظيمية ينشأ من تنفيذها حين تنفذ مجتمع نشيط عادل حر متكافل ، تراعى فيه الفروق الفردية في الجهد والمقدرة .

ثالثا : قوة خارجية تتدخل لاقامة العدالة وحماية الأفراد والمجتمع ، وتأمين التوازن والكفاية وهي قوة الدولة . ذلك أن الدولة في الاسلام ليست دولة أمن فحسب ، بل هي دولة غايتها اقامة العدل الذى من أجله أرسل الرسل كما ورد في قوله تعالى :

« لقد أرسلنا رسلكنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس (١) » .
وأقرآن الحديد بالقسط في الآية يشعر بضرورة تأييد الحق والعدل بالقوة .

فالدولة في الاسلام من وظائفها الأساسية تأمين العدل والكفاية للناس جميعا (٢) .

الحرية هي الأصل : في النظام الاقتصادي في الاسلام . ولكن تنشأ عن الحرية مشكلات تستلجى الحل وليس حلها بإلغاء حرية الأفراد

(١) الحديد الآية ٢٥ .

(٢) انظر بحث وظائف الدولة في الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ١١

وفي الاحكام السلطانية للماوردي وفي كتابنا عن ابن تيمية ص ٥٢ وما بعدها .

واحتكار الدولة لها ، ولكن بالتدخل في المواطن التي لابد من التدخل فيها
اقامة للمعدل المهدد ، ومنعا للظلم القائم ، تهديبا للمون اللازم .

ان مواطن التدخل هذه هي التي سنبحثها في هذا الفصل ، مسترشدين
فيها بالأحكام التي استنبطها الفقهاء من فصوص الشريعة وقواعدها العامة ،
وهي كما سيتبين ليست حقا للحاكم ، بل هي واجبات يجب أن يقوم بها
لمصلحة الرعية أفرادا أو جماعة .

ان فكرة تدخل الدولة تنفرع في الاسلام من أصل واضح مستخرج
من فصوص الكتاب والسنة ، وهو تكافل أفراد المجتمع وتعاونهم
وتضامنهم وتشاركتهم ، وذلك كقوله تعالى :

« ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
المنكر (١) » .

بل جعل من مسوغات القتال الدفاع عن المستضعفين

« وما لكم لا تقاؤون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء
والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهله واجعل
لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا (٢) » .

وقد مر بنا حديث السفينة الذي مثل به الرسول صلى الله عليه وسلم
للصلة بين الفرد والجماعة ، وتكسيه جماعة المسلمين بالجسد الواحد وارد
في حديث صحيح مشتهر ، كما وردت أحاديث تجعل الجماعة مسئولة
من يحتاج من أفرادها ، أو من يقع عليه ظلم ، نكتفي هنا بالإشارة إليها .

بناء على هذه الأسس والقواعد العامة وعلى فصوص خاصة في
الموضوع وردت فيها أحاديث نبوية سنذكرها ، يكون تدخل الدولة في
المجال الاقتصادي أصلا معترفا به في التشريع الاسلامي في أحوال خاصة
ومواطن محدودة ، تعتبر استثناء من الأصل الذي هو الحرية ، وفي الوقت

(١) آل عمران الآية ١٠٤ .

(٢) النساء الآية ٧٥ .

نفسه مكملا ومتما لمبدأ الحرية . وسنذكر فيما يلي المواطن التي تتدخل فيها الدولة :

(١) منع العمل

أصلا إذا كان عملا ممنوعا حرمة الشريعة ، كممارسة البغاء والفجور والقمار وصنع الخمر وأعمال السحرة والسحر ومراقبة الأعمال الجائزة في الشريعة ليكون القيام بها على وجه صحيح لا تقصير فيه ولا غش وبشروط توصل الى الغاية المقصودة منها . قال القاضي أبو يعلى الحنبلي في كتابه (الاحكام السلطانية) في معرض كلامه عن اختصاص ولاية الحسبة — وهم الموظفون الذين يراقبون الأسواق — تحت عنوان (مما يؤخذ ولاية الحسبة ببراغته من أهل الصنائع في الأسواق .

(منهم من يراعى عمله في الوفاء والتقصير ، ومنهم من يراعى حاله في الأمانة والخيانة ، ومنهم من يراعى عمله في الجودة والرداءة)

وذكر في النوع الأول مراقبة المحتسب للأطباء والمعلمين من جهة قيامهم أو تقصيرهم عنه وعجزهم ، وذكر في النوع الثاني أمثلة من الصاغة والحاکة والقصارين والصباغين من جهة اقرار الأمناء منهم في علمهم وابعاد من تظهر خيافته للناس في أموالهم . وذكر في القسم الثالث أن للمحتسب أن ينكر على أصحاب الصنائع فساد علمهم ورداءته .

وقال ابن تيمية في كتاب (الحسبة) في معرض الكلام عن وظائف المحتسب :

« وبني عن المنكرات من الكذب والخيانة ، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان ، والقش في الصناعات والبياعات (١) . ثم

(١) انظر كتابنا الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية (أو آراء ابن تيمية في الدولة) ص ١٠٠ - ١٠١ وانظر ص ٩٠ من الكتاب نفسه نصوصا منقولة من مؤلفين آخرين . جاء في القاموس المحيط البياعة السلمة وجمعها بياعات .

يقول « والغش يدخل في البيوع بكتمان العيوب وتدليس السلع ، مثل أن يكون ظاهر المبيع خيرا من باطنه ، كالذي مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وانكر عليه . ويدخل في الصناعات ، مثل الذين يصنعون الملعونات ، كالنساجين والخياطين ونحوهم . أو يصنعون غير ذلك من الصناعات ، فيجب نهيمهم عن الغش والخيانة والكتمان » .

نستنتج من النصين السابقين أن فقهاء المسلمين عالجوا موضوع مراقبة العمل بالمعنى العام لهذه الكلمة ، بحيث تدخل فيه جميع المهن والأعمال اليدوية والفكرية وذلك بقصد منع الغش والأضرار بالناس ، ومن جهة مراعاة شروط المهنة ومؤهلاتها وحسن القيام بها ، واشتراط الشروط التي تقتضيها المصلحة العامة في كل مهنة من المهن ، لتحقيق الهدف المقصود منها ، وتأمين ارتفاع الناس منها . ولو رجعت الى بعض كتب الحسبة ككتاب (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) لعبد الرحمن بن نصر الشيزري المتوفى ٥٨٩ هـ . أو الى كتاب (معالم القربة في أحكام الحسبة) لمحمد بن محمد القرشي المشهور بابن الأخوة المتوفى سنة ٧٢٩ هـ ، وهو مقتبس من الكتاب السابق مع زيادة ، لوجدنا في كليهما أبوابا خاصة في مراقبة الخبازين والخياطين والأطباء والصيادلة والمعلمين وغيرهم من مختلف أصحاب المهن ، مع ذكر كثير من الشروط بالنسبة لكل مهنة منها (١) .

(ب) تحديد الأجور :

ومن جملة النواحي التي تتدخل فيها الدولة في ميدان العمل تحديد الأجور ، وذلك في أحوال خاصة يخشى فيها أن يتحكم بالعمال من يستخدمونهم بالأجرة في عمل ما ، أو أن يتحكم العمال بالناس الذين يحتاجون الى استخدامهم في عمل . وتشمل كلمة العامل هنا في الاصطلاح

(١) الكتابان مطبوعان راجع خلاصة منهما في كتابنا الدولة ونظام الحسبة عند أبي تيمية ص ٨٠ و ٨١ .

الاسلامى العامل اليدوى ، كالنجار والعامل الفكرى كالطبيب والمهندس .
فمن هذه الأحوال احتياج الناس احتياجا شديدا الى عمل فئة من الناس
وتحكم هؤلاء العاملين فى تحديد الأجور التى يطلبونها مع اضطرار
الناس اليهم ، ففى هذه الحال لولى الأمر أن يحدد الأجرة . ومن هذه
الأحوال أن تكون للناس حاجة شديدة لأهل مهنة من المهن وامتنع أصحاب
هذه المهنة عن خدمة الناس فللحاكم اجبارهم على العمل ، وفى هذه الحال
يحدد الأجور خوفا من تحكم أحد الفريقين بالآخر .

قال ابن تيمية فى كتاب الحسبة : « ان ولى الأمر ان أجبر أهل
الصناعات على ما تحتاج اليه الناس من صناعاتهم ، كالقلاحة والحياكة
والبنائة ، فانه يقدر أجر المثل ، فلا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع
عن ذلك ، ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك ، حيث تعين عليه
العمل ، وهذا من التسمير الواجب » (١) .

ومثل ابن تيمية لنوع الأول بمثال آخر فقال : « وكذلك اذا احتاج
الناس الى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسور للحرب وغير
ذلك ، فيستعمل باجرة المثل ، لا يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العمال
من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم . فهذا تسمير فى
الأعمال » (٢) .

يلاحظ هنا ان الأحوال التى يمكن أن يتحكم فيها أحد الفريقين
بالآخر ، أو يستغل ضعفه هى التى أتمسح المجال فيها لتدخل الدولة كما
يلاحظ أن ثمة احتمالين احتمال تحكم المستأجرين أو المستعملين كما عبر
ابن تيمية أى الذين يستخدمون العامل أو صاحب المهنة وإحتمال تحكم
العمال أى أصحاب المهنة بالناس .

وقد لاحظ الفقه الاسلامى كلا الاحتمالين ، وهذا على خلاف ما
يحصل فى الأنظمة المعاصرة . فان أصحاب النظام الرأسمالى ينظرون الى

(١) انظر كتابنا (الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية) ص ١٣٧ .

(٢) انظر الكتاب نفسه ص ١٣٩ .

مصلحة أصحاب المعامل ورؤوس الأموال . وإن أصحاب النظام الاشتراكي
— في بدايته على الأقل — ينظرون إلى مصلحة العمال . أما التشريع
الاسلامي فيضع موازين القسط بين الفريقين ويفترض حصول الظلم
من كلا الفريقين للاخر ، ويضع القاعدة على هذا الأساس لينصف المظلوم
منهما ، ويأخذ على يد الظالم ، سواء كان هذا الظالم هو أصحاب الأموال
أم العمال ، وسواء آكان هؤلاء العمال عمالا ينجوين أم مهندسين وأطباء .

(ج) وقد يصل تدخل ولي الأمر — أي الدولة — إلى درجة إجبار
بعض الناس على عمل يكون الناس محتاجين إليه ، ولا يحسنه غيرهم ،
وقد امتنعوا عن القيام به . قال ابن تيمية في كتابه (الحسبة) : « فإذا
كان الناس محتاجين إلى فلاح قوم أو مساجتهم أو بنائهم ، صار هذا العمل
واجبا يجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بموضع المثل ، ولا يمكنهم
من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن
يمطوهم دون حقهم » (١) .

إن هذا التشريع مما سبق به الاسلام النظم الحديثة وذلك أن فكرة
الإجبار على العمل واعطاء الدولة هذا الحق — مع ما فيه ظاهرا من تحديد
لحرية الفرد لمصلحة المجتمع — فكرة لم تعرف إلا في العصر الحديث ومنذ
عهد قريب جدا ، ولكن الاسلام حصر هذه الحالة وقصرها على حالة
الضرورة وبهذا الاعتبار يكون العمل في الاسلام حقا للسان وواجبا
عليه في آن واحد .

ويتبين مما سبق أن الدولة في الاسلام تحمي الفريق المظلوم ، سواء
آكان عاملا أم صاحب عمل .

(١) وقال ابن تيمية أيضا : « كما إذا احتاج الجند المرصودون للجهاد
إلى فلاح أرضهم ألزم — أي ولي الأمر — من صناعته الفلاح بأن يصنعها
لهم ، فإن الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند »
انظر كتابنا الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ص ١٣٦ وكتاب الحسبة
طبع دار الكتب العربية بدمشق ص ٢٢ .

فمن الممكن في بعض الأحوال أن يكون أصحاب رؤوس الأموال والمشاريع في مركز ضعف ، كما يحصل في بداية امتداد حركة العمال والحركات الاشتراكية ، ويكون العمال أو العاملون بالمعنى الأعم في مركز القوة .

كما ان العمال ولاسيما اليدويين منهم كانوا في الماضي ولا يزالون في بعض الأحوال في مركز ضعف بالنسبة لمن يستخدمونهم .

فالشريعة الاسلامية كما تبين من النصوص التي نقلناها عن ابن تيمية الفقيه الكبير أقامت ميزان العدل بين الفريقين : من يعمل بأجرة ومن يستخدم غيره لقاء أجرة ، دون أن تجعل الرجحان لأحدهما ، أو تفسح المجال ليطغى (١) . ان ما ذكرناه يدخل في نطاق دور الدولة في مجال العمل ، وهنالك دور الدولة أيضا في نطاق الملكية ، وها نحن أولاء ذاكرون مواطن تدخل الدولة فيها :

١ — منع الطرق غير المشروعة في الكسب كالقمار والرشوة والغناء
مفعول العقود التي تعتبر باطلة في الشريعة (٢) .

٢ --- منع التصرفات الضارة بالغير أو بالمجتمع بوجه عام .

الأصل ان يكون المالك حرا في تصرفه بملكه وكيفية استعماله والانتفاع به . ولكن هذا التصرف اذا كان ضارا بالغير مؤذيا له ، فللمحاسب أو للقاضي بناء على دعوى — على حسب الأحوال — ازالة هذا الضرر ومنع هذا التصرف .

(١) انظر كتاب الحسبة لابن تيمية ص ١٣ و ١٤ وكتابنا (الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ص ١٠٢) .

(٢) في الاحكام السلطانية لا يرى على . واذا تعدى مستأجر على اجير في نقصان اجر او استزادة عمل تنفع — أي المحاسب — عن تعديبه وكان الانتكار عليه معتبرا بشواهد حاله — ولو قصر الاجير في حق المستأجر فنقصه من العمل او استزاد في الاجرة — . وانكره عليه اذا نخاصموا الله ص ٢٨٦ .

قال القاضي أبو يعلى فى كتابه الأحكام السلطانية : « فإن نصب المالك تنورا فى داره فتأذى الجار بدمخانه ، أو نصب فى داره ربحى ، أو وضع فيها حدادين أو قصارين ، فهل يمنع من ذلك . قد روى عن الإمام أحمد ألفاظ تقتضى المنع ، فقال فى رواية عبد الله ، فى رجل بنى فى داره حساما أو حشا يضر بجاره - قال النبی صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار » (١) .

حتى أن المحتسب يتدخل فى حالة استعمال المواشى فىسلا لا تطيق الدوام عليه ، كما يمنع أبواب السفن من حمل مالا تسعه ويضاف منه غرقها (٢) .

هذه الحالة أى التصرفات الضارة بالغير تنطبق على أمثلة كثيرة لا حصر لها . وتختلف باختلاف العادات والأحوال الاجتماعية ، وتنضوى تحتها من التنظيمات الحديثة فى نظام البلديات والمرور والصحة وغيرها أنظمة كثيرة . ويدخل فى هذا الباب الغش بجميع أنواعه . كما يدخل الاحتكار وتواطؤ المتعجين أو البائمين ، فإن الاحتكار فى الأصل تصرف فى الملك ، بأن يشتري التاجر جميع ما فى السوق من بضاعة معينة ، فهو فى الأصل عملية شراء وتصرف فى الملك ، وهو من حيث الأصل مشروع ومباح ، ولكنه حينما يكون المقصود منه جمع نوع من البضاعة التى يحتاج إليها الناس ، فى ظرف معين ، لرفع سعرها والحصول على ربح فاحش باغلاؤها على المستهلكين ، يصبح تصرفا مؤذيا وضارا بسجوع الناس .

قال ابن تيمية بعد أن استند الى حديث رواه مسلم فى صحيحه : ونصه « لا يحتكر الا خاطىء » : (ان المحتكر هو الذى يمد الى شراء

(١) الاحكام السلطانية ص ٢٨٦ ، والحش هو المرحاض والمعنى أن استشهاد الإمام أحمد هنا بهذه المناسبة بحديث لا ضرر ولا ضرار يعهم منه ان رأيه منع هذا التصرف الضار .

(٢) الاحكام السلطانية ص ٢٨٩ و ٣٩٠ .

ما يحتاج اليه الناس من الطعام ، فيحبسه عنهم ، ويريد اغلاءه عليهم ، وهو ظلم للخلق المشتريين ، ولهذا كان لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل (١) .

(ج) حذف الوسطاء :

وردت أحاديث كثيرة في النهى عن تلقى السلع قبل أن تجيء الى السوق . بأن يتلقاها وسيط يستغل جهل المنتج ابقادم بضاعته لسعر السوق . وجهل المستهلكين في المدينة لسعر السلعة الجديدة التى قدم بها صاحبها . فيختل بهذه الوساطة قانون العرض والطلب . ولا تتم المواجهة المباشرة بين العارضين والطالبين . ان في هذه الوساطة في الحقيقة استغلالا للطرفين وقد وردت أحاديث في النهى عنها بصيغ مختلفة . منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقى الركبان ، وقد ورد في البخارى أنه صلى الله عليه وسلم بعث من ينعمهم عن أن يبعوه حتى يؤدوه الى رحالهم . وورد النهى عن « أن يبيع حاضر لباد » أى أن يتوسط أحد أبناء الحاضر فيتلقى القادم من البادية ليتولى له بيع بضاعته (٢) .

وفي اعتقادنا أن هذا أساس واضح جدا لتقوم الدولة بمنع كل استغلال لتجار . ووكلاء الشركات ، وأمثالهم ، والائراء بأرباح فاحشة على حساب المستهلكين . دون أن يكون ثمة تكافؤ بين علمهم وريحتهم . اللهم الا مجرد معرفة المنتج الخارجى واستغلال جهل المستهلك للشن الأصلية للبضاعة . وفي مثل هذه الحال نرى أن على الدولة الاسلامية ان تنظم موضوع الوكالات على أسس سليمة غير استغلالية ، سواء من حيث نسبة الربح أم من حيث الاستغناء عن تعدد الوسطاء وتابعهم . فان ذلك مما يؤدي الى تراكم الأرباح على ثمن الكلفة ، وبالتالي غلاء السلع دون مسوغ ، وهذه نقضية من قناص المذهب الفردى الرأسمالى الحر .

(١) انظر الحسبة لابن تيمية طبع دار الكتب العربية بدمشق ص ١٥
او كتابنا الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ص ١٠٩ .
(٢) راجع كتاب الدولة ونظام الحسبة ص ١١٢ - ١١٤ .

(د) تحديد الأسعار :

الأصل في التشريع الاسلامي حرية البيع وما يتبعه من تحديد السعر ، اذ ليس في الكتاب والسنة ما يدل على التحديد ، بل فيهما ما يدل على الاطلاق وحرية المتبايعين ، من ذلك امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن التسعير لما غلا السعر في عهده ، وقوله : « ان الله هو المسعر القابض الباسط .. » الخ ولكن هناك حالات استنتج الفقهاء من نصوص الشريعة جواز التسعير فيها بل وجوبه .

قال ابن تيمية : في كتاب الحسبة (فاذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء ، واما لكثرة الخلق ، فهذا الى الله ، فالزام الخلق ان يبيعوا بقيمة بيعها اكرام بغير حق) (١) ويلاحظ أنه أشار هنا الى ما يعرف اليوم بقانون العرض والطلب المشتهر باسم « آدم سميث » ويقول أيضا (ان الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئاً منها بغير طيب أنفسهم الا في المواضع التزمهم) (٢) . وهذه في رأيه هي الحالة التي كانت في المدينة ، وورد الحديث بمناسبتها ، ولكن ابن تيمية بعد أن يقرر مبدأ الحرية يعود الى مناقشة المشكلة وذكر حالات يجب فيها التسعير على رأى كثير من فقهاء المذهب ، فيقول :

« لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج اليه ، والناس في مخصصة ، فانه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل . ولهذا قال الفقهاء من اضطر الى طعام

(١) الحسبة لابن تيمية ص ١٦ كتابنا الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ١٠٥ .

(٢) انظر الحسبة ص ٣٠ و ١٥ و ٣١ و ١٩ و كتابنا عن ابن تيمية ص ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ .

الكثير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ، ولو امتنع من بيعه الا بأكثر من سعره لم يستحق الا سعره » (١) .

ثم يقول أيضا :

« وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس الا اذا تعلق به حق ضرر العامة » (٢) وأضاف قوله : « وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ، ومع هذا فإنه يوجب على من اضطر الانسان الى طعامه أن يعطيه بثمن المثل » (٣) وقال أيضا : « وما احتاج الى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب أن لا يباع الا بثمن المثل ، اذا كانت الحاجة الى بيعه وشرائه عامة » (٤) .

يقسم ابن تيمية التسعير الى ظالم وعادل (٥) فيقول : « ومن هنا يتبين ان التسعير منه ما هو ظلم لا يجوز ، ومنه ما هو عدل جائز . فاذا تضمن ظلم الناس واکراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام .

وإذا تضمن العدل بين الناس فهو جائز بل واجب » (٦) . ثم يمثل للحالة الأولى بامتناع الرسول صلى الله عليه وسلم عن التسعير في الحديث المعروف الذي سبقت الإشارة اليه ، ثم يمثل للنوع الثاني بقوله : « وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير الا الزامهم بقيمة المثل ، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به » (٧) .

(١) (٢) (٣) (٤) انظر الحسبة ص ٣٠ و ١٥ و ٣٩ و ١٩ و كتابنا من ابن تيمية ص ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ .

(٥) راجع الحسبة ص ١٦ .

(٦) الحسبة ص ١٦ . كتابنا عن ابن تيمية ص ١٠٥ و ١٠٨ .

(٧) الحسبة ص ١٦ . كتابنا عن ابن تيمية ص ١٠٥ و ١٠٨ .

يتبين مما سبق أن ابن تيمية استنادا الى آراء الفقهاء السابقين أيضا يشترط للتسعير ضرورة الناس أو حاجتهم العامة الى السلعة . وامتناع أصحابها من بيعها بقيمة المثل ، أو من بيعها مطلقا ، ويضيف الى هذه الحالات حالة انحصار البيع في أناس معينين ، سواء أكان هذا الانحصار بقرار من الحاكم أم يعرف عام ، وسواء كان هذا القرار ظلما من الحاكم أو مراعاة للمصلحة العامة ، فإن المهم أنه في حالة الانحصار هذه وامتناع المناقصة بنتيجة ذلك يجب على ولي الأمر أن يسعر لامكان التحكم والاستئلال (١) . ثم يضيف حالة أخرى وهي تواطؤ البائعين على ثمن يتفقون عليه وتواطؤ المشتريين كذلك (٢) ، وهي حالات يمكنه أن يدخل فيها ما يعرف في الاقتصاد الحديث « بالكارتل » وهو اتفاق المنتجين « والترست » ، وهو نوع من اندماج الشركات المنتجة ، وذلك لازالة المنافسة والتحكم في السوق ، سواء أكان ذلك من جهة تحديد الأسعار أم تحديد الكميات المعروضة .

(هـ) الاجبار على البيع والتاجير :

قد تقتضى المصلحة المحققة بل الضرورة أحيانا ازالة ملكية انسان في مقابل ثمنها العادل ، كما لو حدثت مجاعة عامة وقلة في الأقوات ، ويسلك أحد الناس قمحا أو مادة غذائية أخرى ضرورية ولا يقبل أن يبيعها للناس ، أو أن تكون لانسان دار أصبحت في منتصف الطريق أو منعطف ضيق ويسبب وجودها ضررا شديدا للناس ، فما هو موقف التشريع الاسلامي من مثل هذه الأحوال .

لقد عالج الفقه الاسلامي منذ عهده الأول هذه المشكلة وحلها استنادا الى قواعد الاسلام العامة والى أحاديث وردت بمناسبة حوادث مشابهة ومن أشهرها هذا الحديث . قال ابن تيمية في كتاب الحسبة : « وفي السنن

(١) انظر كتابنا ص ١٨٠ .

(٢) الحسبة ص ١٨ وكتابنا ص ١١٢ .

ان رجلا كانت له شجرة في أرض غيره وكان صاحب الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يقبل منه بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فأذن لصاحب الأرض في قلعها وقال لصاحب الشجرة انما أنت مضار (١) « والقاعدة العامة في الموضوع هي حديث (لا ضرر ولا ضرار) وهي التي فرع عنها الفقهاء أحكاما جزئية كثيرة .

استنتج ابن تيمية من الحديث السابق النتيجة التالية فقال : « فهنا أوجب عليه اذا لم يتبرع بها أن يبيعها ، فدل على وجوب البيع عند حاجة المشتري ، وأين حاجة هذا من حاجة عموم الناس الى الطعام » وقال أيضا : « يجوز الاكراه على البيع بحق في مواضع ، مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب ، والنفقة الواجبة ، والاكراه على أن لا يبيع الا بضمن المثل لا يجوز الا بحق ، ويجوز في مواضع مثل المضطر الى طعام الغير » ونحب أن نلفت النظر الى أن التشريع الاسلامي جعل الاكراه على البيع أو ازالة الملكية بمقابل تعويض عادل حالة استثنائية ، حدد شروطها كما سبق ، فلا يجوز تمسيها عن طريق التوسع في تأويل النصوص ، لتوافق بذلك بعض الأنظمة الاقتصادية الحديثة ، التي تقول بتأميم الملكية والغاء الملكية الفردية .

اما الاجبار على التاجر

أو الاستثمار فهو من نوع تلك القيود التي تقيد الملكية وسبق لنا بحثها وهو من جهة أخرى اجبار لا على الاستغناء الكامل عن الملكية بل على تقييدها للاستثمار . وقد مثل ابن تيمية لذلك أمثلة من اجبار أصحاب

(١) الحسبة ص ١٧ وكتابنا ص ١٢٩ .

الحمام والخان - وهو يقابل الفندق في عصرنا - على تقديمها للناس بمقابل أجرة المثل اذا كان الناس بحاجة اليهما ، ويضرب لذلك أمثلة أخرى من بيوت السكن والأدوات ومن اجراء الماء في أرض الغير لتصل الى أرض صاحبها ليسقيها . ويشير الى حادثة مشهورة وقعت في عهد عمر بن الخطاب وأجبر فيها صاحب الأرض على مرور الماء في أرضه لتصل الى أرض انسان آخر (١) .

وهذه القضية مهمة في عصرنا لأنها تفسح المجال في الأحوال الاستثنائية أى في حالة تحكم اصحاب المقارات من دور وغيرها بالمستأجرين ، أو امتناعهم عن التأجير ، أن يلجأ ولي الأمر الى تحديد حد معقول عادل للأجرة ، والى الاجبار على التأجير في حالة امتناعهم مع حاجة الناس .

ويمكن أن نعرض المشكلة نفسها في حال توقف أصحاب المعامل عن استثمار معاملهم مع حاجة المجتمع اليها فالاجبار كما يتناول في التشريع الاسلامي العمال يتناول أصحاب المعامل أى يتناول العاملين على اختلاف أعمالهم .

(و) تنظيم الحياة الاقتصادية

واتخاذ ما تتحقق به مصالح الناس في أمور معاشهم ما تركته الشريعة الاسلامية حراً مطلقاً ، لم تنص على حكم فيه مراعاة لاختلاف أحوال الناس :

ومن المتفق عليه في الفقه الاسلامي أن لولي الأمر أن يأمر ، في الأمور التي أباحتها الشريعة ، بأمر فيه مصلحة للمسلمين (للجماعة) فيجب حينئذ اطاعته استناداً الى قوله تعالى :

« **واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم** (٢) » .

(١) انظر كتابنا السابق ص ١٢٩ - ١٣١ .

(٢) انفساء الآية ٥٩ .

ولهذا قال الخليفة الأول : أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم .

قد يكون هذا الأمر الذى يصدره الحاكم فى الدولة الإسلامية أمراً بالفعل أو بالتترك أى نهياً . وأمثلة ذلك كثيرة كمنع بيع اللحم فى أيام محدودة لقلته كما فعل عمر بن الخطاب ، وكمنع الناس عن زراعة نبات وأمرهم بزراعة نبات آخر غيره كالقمح لضرر الأول أو قلة الحاجة إليه مع شدة الحاجة إلى الثانى . ومن هذا القبيل منع الناس من استيراد الكماليات ووسائل الترف . وذلك لتأمين الحاجات الأساسية والمواد الضرورية .

وبالحيلة فإن جميع التنظيمات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية التى فيها مصلحة محققة للمجتمع تدخل فى نطاق هذا الأصل . ومن البديهي أن هذه الأوامر والتنظيمات يجب أن يكون هدفها تحقيق مصلحة عامة لا تحقيق أهواء الحكام ومصالحهم الخاصة ، وأن تكون صادرة عن الشورى التى أمر الله بها لا عن أمر اعتبارى انفرد به الحاكم .

ويمكن أن يستند فى هذه القاعدة بالإضافة إلى الدليل الأصلى وهو الآية المتضمنة طاعة ولى الأمر إلى ما أطلق عليه فى الفقه الإسلامى (المصالح المرسلة) أى غير المنصوصة ضراحة فى القرآن والسنة ، بل بقيت رسالة أى مطلقة غير مقيدة .

إن هذه القاعدة تفتح أمامنا باباً واسعاً فى تنليم الحياة الاقتصادية ، ولكن يجب ملاحظة القيود التى يجب أن تقيد بها والاحتياط فيها بوضع حدود لها لتلايئ استعمالها . فيجب أن يكون تطبيقها فى حدود أحكام الشريعة الناتجة فى الكتاب والسنة بلا تجاوز عليها . ويجب أن يلاحظ أن هذه الأوامر أو التنظيمات قابلة للتبديل والتغيير ، وليس لها من الثبات ما للأوامر الأصلية الواردة فى الكتاب والسنة ، مما لا يجوز تغييره ، كمنع الربا ، بل هى خاضعة لتبديل الأحوال ، فللناس أن يطالبوا الحاكم بالتأثير إذا وجدوا أنها لم تعد محققة لمصالحهم المشروعة .

(ز) تأمين الخدمات العامة

لو رجعنا الى رسائل الخلفاء الراشدين والى أعنائهم لوجدنا أن من الأمور التي كانوا ينفذونها ويأمرون ولاتهم على الأمصار بتنفيذها فتح الطرق والترع وبناء الجسور ، وما شابه ذلك من الأعمال التي تسهل للناس أمور تجارتهم وزراعتهم وسائر مراقهم . وكانوا ينفقون على هذه المصالح من بيت المال ، أى : من الخزانة العامة . كتب أمير المؤمنين على بن أبى طالب الى الأشتر النخعي واليه على مصر في رسالة طويلة : « ليكن همك بمساراة الأرض أكثر من همك باستجلاب خراجها » .

وقد ذكر الماوردي الشافعي وأبو يعلى الحنبلي في كتابهما (الأحكام السطائية) من جملة واجبات الخليفة أو رئيس الدولة الاسلامية ومن جملة مصارف موارد الدولة - فيما سوى الزكاة - بناء الجسور والطرق وفتح الترع وما شابه ذلك .

وجرت الدولة الاسلامية خلال العصور على اعطاء الرواتب من بيت المال للمصرفين انى العلم من العلماء والمتعلمين . ولفئات أخرى من العاملين في خدمات عامة أخرى .

ورد في فتوح البلدان للبلاذري أن عمر بن الخطاب في عهد خلافته أعان نافع بن الحارث بن كلدة في أرض اتخذها للخيول والزراعة .

واحياء الأراضي الموات (البور) التي هي ملك المجتمع كله بحكم الشريعة ، انما يكون بترخيص من الامام (الحاكم) للأفراد الراغبين في استثمارها . وهذا ما سمي في الاصطلاح الاسلامي بالاقطاع . فكان الحاكم يقطع واحدا من الناس أرضا ليحييها أى ليعمل فيها ويهيئها ويستثمرها . ولا علاقة لهذا (الاقطاع) بما عرف في التاريخ الأوروبي

ترجم الى العربية واستعملت له الكلمة نفسها وهو المعروف في اللغات الأوروبية بـ (féodalité).

وانما يكون الاقطاع أو الترخيص بالاستثمار بمقدار ما يمكن للانسان أن يستثمر . وإذا أهمل المستثمر الأرض التي أقطعت له ثلاث سنين فلم يزرعها استردتها الدولة منه . وقد حدث ذلك أكثر من مرة في عهد الراشدين .

وقاعدة التملك بسبب الاحياء معروفة في الفقه الاسلامي ، وهي تستند الى حديث من أحيا أرضا موتانا فهي له ، وكذلك حق الحاكم باسترداد الأرض التي أهلها صاحبها الذي أحياها مدة ثلاث سنين معروف في الفقه الاسلامي ، كما أن ذلك معروف وله شواهد في التاريخ الاسلامي وعمل الخلفاء الراشدين . ويعتبر ذلك اجباعا من الصحابة وبالتالي دليلا شرعيا لهذا الحكم . هذا ويشترط في الاحياء ليعطى نتائج الحقوقية وحكمه الشرعى بالتملك اذن الامام أى ترخيص الدولة في بعض المذاهب كالحنفى ، وبعض المذاهب لا تشترط ذلك وبعضها تفرق بين الأراضى القرية من المدن فيشترط ذلك فيها ، والبعيدة عنها فلا يشترط فيها الاذن .

(ح) ادارة الأموال العامة التى هى ملك المجتمع كله والإشراف عليها ، وهذه الأموال تشمل المال النقدى المتجمع فى بيت المال ، والأموال العينية كالمواشى والمنتجات الزراعية التى أخذت من الزكاة ، والأراضى التى هى ملك للمسلمين عامة ، كالأراضى الموات والأراضى التى نزع عنها أهلها ، ورقعة الأراضى التى فتحها المسلمون وأبقوا أهلها عليها . ومن واجباتها أخذ حق بيت المال من المكلفين بإدائه كجميع أموال الزكاة ، والجزية ، والخراج ، وحصة بيت المال من المعادن الجامدة والسائلة ، على اختلاف بين المذاهب فى مقدار هذه الحصة . وقد قدم الكلام عليها ، وانها على رأى معتد فى المذهب المالكى للمسلمين جميعا أى للمجتمع ، وغير ذلك من الأموال التى تعتبر ملكا للجماعة .

فالدولة هي التي تدير هذه الأموال التي هي ملك الشعب كله دون تخصيص ، وتشرف عليه وتحفظه ، وتنميه وتستثمره لمصلحة المجتمع كله ، وتوزعه وفقا لأحكام الشريعة ، لا تبعا لاهواء الحاكم كما سنبين ذلك في فصل التكافل الاجتماعي .

(ط) تأمين الدولة لميشة الأفراد الذين يعيشون في ظل حكمها . وتنفيذ ما يختص بها من أحكام التكافل الاجتماعي ، التي سنفصلها . فهي تحقق المدد للجميع وتؤمن الكفاية لمن هو بحاجة إليها ، فهي دولة أمن وعدل وكفاية .

نتائج تدخل الدولة في المجال الاقتصادي

إذا أضفنا إلى ما تقدم من أرساء الاسلام مفاهيم جديدة خاصة به ، في موضوع العمل والملكية وقواعدها التنظيمية ، هذا العامل الجديد الذي هو تدخل الدولة في المواضع الضرورية مع بقاء الحرية أساسا وقاعدة ، وقيامها بدورها وواجباتها التي فصلناها ، تجلى لنا من مجموع ذلك نظام مستقل قائم بذاته لا يلبس بالنظام الفردي الحر ولا بالنظام الاشتراكي الجماعي المتسلط ، ولكنه يشترك مع كل منهما في نقاط قليلة ، ويختلف في نقاط أخرى كثيرة ، ويزيد عليهما بأمور ليس لها فيهما مقابل .

التدخل في النظام الاسلامي مجتمع في آن واحد مع مبدأ الحرية ويتفاعلان معا في نطاق النظام نفسه . ولكل منهما دوره وعمله في النظام ، ليتحقق التوازن بين الفرد والجماعة ، فالتدخل في مواطنه هدفه تحقيق الشروط الأخلاقية في المجال الاقتصادي ، وتحقيق العدالة ، ومنع الظلم ، وتحقيق المصلحة العامة ، وأخيرا تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، وهو ما سنتحدث عنه في الفصل الآتي .

لا بد لنا هنا من أن نسجل سبق الاسلام الى اقرار قاعدة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، ووضع قواعد تشريعية والزامية لهذا التدخل

ووضع حدود له ، وبذلك استطاع أن يجمع بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع ، ويحقق التوازن بينهما ، الذي اختلف في كل من النظامين الفردي الحر والاشتراكي ، فمال كل منهما وتطرف في أحد الجانبين ، حتى طغى على الجانب الآخر . ولا نرى أن نشغل أنفسنا هنا بتفصيل الموازنة بين الاسلام والأنظمة الأخرى ، وإنما نريد أن نتابع تحديد معالم النظام الاسلامي وابعادها بعرض الحلقة الأخيرة التي تكمل هذا النظام وهي حلقة (التكافل الاجتماعي) .

التكافل الاجتماعى

فى المجتمع البشرى - فى جميع المصور وفى ظل أى نظام اقتصادى - مشكلة دائمة لا بد من حلها . وتختلف المذاهب والمجتمعات فى طريقة حلها . ولنعرض المشكلة أولا ثم لننظر فى موقف الاسلام منها وطريقته فى علاجها .

لاشك أن الناس متفاوتون فى قدرتهم على العمل ، سواء أكان ذلك من جهة القوة الجسدية ، أم من جهة القدرة الفكرية أو المعنوية بوجه عام . وهم متفاوتون فى ذلك ما بين المعجز الكامل عن العمل - سواء أكان هذا المعجز فطريا من أصل الخلقة أم طارئا بسبب شيخوخة أو مرض - والقدرة الكاملة على القيام بأرفع أنواع الأعمال الفكرية من علمية وسياسية وإدارية وغيرها .

فإذا طبقت قاعدة المساواة التامة بين العاجزين والقادرين . بين العاملين وغير العاملين ، بين القادرين أنفسهم على ما بينهم من تفاوت كبير ، كان ذلك ظلما للأفراد ، وتضييظا لهم ، وخسارة للمجتمع نتيجة ذلك .

وإذا طبق مبدأ العدل بإعطاء كل حسب عمله نشأت عن ذلك نتائج قاسية ، لأن ذلك يؤدي الى حرمان العاجزين عن العمل لأى سبب من الأسباب . فكيف يمكن أن نعدل قنوة النتائج التى تتولد عن إقامة العدل بين الناس ؟ اذ يكون بين الناس القادر الغنى . والعاجز المحروم ، والمقتصر المحتاج .

لا بد إذن أن ينشأ فى المجتمع تفاوت فى الثروة بين الناس ، ولا بد أن تظهر الحاجة والفاقة فى المجتمع ولو كان العدل قائما بينهم ، بل إن العدل نفسه سبب لذلك ، نظرا لوجود العاجزين عن العمل والكسب . والمقتصرين

عن بلوغ الكفاية ، والمصابين بصائب وكوارث تذهب بسا لديهم ،
وتحصلهم نفقات ومغارم ، هذا اذا لم يكن في المجتمع ظلم وتسلط من فريق
من الناس على فريق آخر منهم .

وتختلف المذاهب والنظم في الموقف الذي تتخذه أمام هذه المشكلة
والطريقة التي تسلكها لحلها ومعالجة أمرها .

نظرة الاسلام الى المشكلة وطريقته في علاجها :

سبق الكلام عن موقف الاسلام من الفقر ، وأنه يعتبره مصيبة تقع
على الانسان ، استعاذ منها الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما استعاذ
من الكفر ، فعلى الانسان أن يسعى ليتخلص منها ويخلص غيره كذلك .
والفقر حينما لا يكون صاحبه هو المتسبب بكسبه وتقصيره - كسائر
ما يلحق الانسان من مصائب خارجة عن قدرته وإرادته - لا يلحق
بصاحبه غضاظة ولا نقصا . وقد شرع الاسلام قواعد الزامية لتحرير
البشر من الفقر : دون أن يقتصر على الحفز ترغيبا وترهيبا ويدافع
التقوى على تخليص الناس من الفقر وتخفيف وطأته عنهم بشاركهم
ومواساتهم : بل سلك الطريقتين معا التنظيمية الازامية والداخلية
النفسية . وسيأتي بيان هذه القواعد التشريعية .

وبهذا يتفح لنا خطأ القائلين بالرضى بالواقع . والاستكفاف عن
التدخل ، بحجة أن الله قد قسم الأرزاق بين الناس ، وجعل منهم الفقراء
والأغنياء . ذلك أنه بالإضافة الى ما قلنا آنفا نقول : ان الله أمرنا ألا
نرضى بالظلم والفساد والشرك والجهل ، مع أنها كلها من تهدير الله
وقضائه . بل أمرنا بالإنكار والتخير ، بل بحاربة هذه الظواهرات
الاجتماعية لاحلال العدل والفضيلة والايان والعلم محلها . وما يصاب
به الانسان من مرض ، أو هلاك نفس ، أو مال ، عليه أن يدفعه عن
نفسه ، فإذا لم يستطع دفع ذلك عن نفسه صبر دون أن يئس ، مع تمنيه

أن يزول ذلك عنه ، كذلك من يصاب بمصيبة الفقر ، يسعى لازالته بإتمائه من فضل الله أى بالعمل ، فإن كانت نتيجة ظلم سعى لدفع الظلم عنه بكل ما أوتى من قوة ، بالوسائل التي شرعها له الاسلام . فالسكوت على الظلم ، والصبر على الظالمين ، مع امكان دفعهم عن ظلمهم ، أمر غير محمود في الاسلام . وإذا كان الاسلام أجاز قتال الانسان عن ماله واعتبره شهيدا اذا قتل (من قتل دون ماله فهو شهيد) ، فما بالك بمن يدفع عن نفسه غائلة الجوع والهلاك . وإن أول حرب داخلية في الاسلام هي مقاتلة الخليفة الأول أبي بكر رضى الله عنه ما نعى الزكاة انى هي حق لمستحقها من المحتاجين .

قد تكون فاهمة الفاقة والفقر في المجتمع نتيجة ظلم في نظر الاسلام ، كاستغلال المرابين للعاملين بجهودهم ، واحتكار التجار ، واقصاء أجور العمال ، واعطائهم دون ما يستحقون ، والأرباح الفاحشة بسبب التحكم بالناس في الأسعار ، وإخذ الموظفين للرشوة ، واستئثار أصحاب السلطان (النفوذ) والحاكمين بأموال الشعب ، سواء آكان ذلك من بيت المال (الخزينة العامة) أم من الأراضي التي هي ملك للساكنين عامة (للمجتمع) الى غير ذلك من أسباب الظلم ووسائله ، مما يؤدي الى أن تكون الأموال دولة بين الأغنياء أى تتجمع وتتراكم في أيديهم ، وتفقد من أيدي بقية الناس ممن يصبحون فقراء ولو كانوا عاملين ونشطين : وقد تكون بنسب الموسرين حق المسرين في أموالهم ولا ميسا الزكاة .

كل هذه الأنواع من الظلم المالى و الاقتصادى كسائر أنواع الظلم الأخرى تجعل المجتمع موصوما بالظلم : وقد أئذّر القرآن كل مجتمع ظالم بالهلاك ، وبين أن من سنن الله في البشر انتهاء المجتمع الظالم الى الدمار والهلاك .

« فكانين من قرية اهلكنا وهى ظالة (١) » .

(١) الحج الآية ٤٥ .

حتى قال علماء الاسلام قديما - كما ذكر ابن تيمية في كتاب الحسبة - ان الله يقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة ، ولا يقيم الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة .

ولذلك فان وجود مثل هذا الظلم في مجتمع يحصل جميع افراده مسؤولة الانكار والتغيير ، والا كانوا آثمين ، وتكون عاقبتهم العاجلة هلاك مجتمعهم كله ، وهذا هو العقاب الذي أشار اليه الحديث الصحيح الذي استشهد به أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين قال : أيها الناس انكم تقرأون هذه الآية وتضمونها في غير موضعها

« يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم (١) »
فقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« اذا رأى الناس الظالم فلم يخلصوا على يده ابوشك ان يهزم الله بعقاب » .

أما اذا كان الفقر أو قلة المال نتيجة طبيعية لمدالة التوزيع ، أو لصيبة خارجية ، لا يد لأحد فيها ، فان من يقع فيه مع صبره على ذلك يطالب بحقه الصريح في بيت المال ، دون أن يكون لأحد منة عليه . اذا كان نتيجة قصيره وكمله فهو المستول عن ذلك (٢) .

يحل الاسلام اذن مشكلة المعجز عن تأمين المعيشة الناشئة عن أسباب طبيعية بتكليف القادرين بالمعجزين ، والموسرين بالمسرين ، وذلك استنادا لمبادئه التي نوردتها فيما يلي :

(١) المائدة الآية ١٥ .

(٢) أشار النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء له الى أكثر أسباب الفقر كما أشار الى نتائجه واستعاذ منها جميعا وذلك في قوله : « اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من المعجز والكسل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال » . أو ليس المعجز والكسل وظلم الناس وتسلطهم على غيرهم من أهم أسباب فقر الفقراء ؟ أليست النتائج الهم والحزن وغلبة الدين ؟

١ - المجتمع البشرى كله فى الأصل وحدة متكافئة متعاطفة .

ففى الحديث النبوى : « الخلق كلهم عيال الله وأحبهم اليه أقربهم لعياله » .

٢ - المجتمع الانسانى الذى دعا الاسلام الى تكوينه على أسسه العقائدية والأخلاقية والتشريعية مجتمع متضامن متكافل متعادل . وهو مجتمع مؤلف من المؤمنين بهذه الأسس والمبادئ ، القابلين لنظامها ، المذعنين لحكمها ، الموالين للدولة القائمة على أساسها - وهم المسلمون - ومن القابلين لنظام هذه الدولة وحكمها من غيرهم من (أهل الكتاب) أى ، أهل الأدیان ذات الكتب الساوية الأصل . هذا المجتمع الاسلامى يؤلف وحدة متضامنة متكافئة تكافلا الزاميا منظما .

الأحاديث الواردة فى الموضوع :

١ - مثل المؤمنين فى توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد الواحد اذا

اشتكى منه عضو تماعى له سائر الجسد بالحمى والسهر (١) .

٢ - المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا (٢) .

٣ - المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلطه (٣) .

٤ - « أيعا أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جانع فقد برئت منهم ذمة الله (٤) » .

٥ - والله لا يؤمن من بات شعبان وجاره جائع الى جنبه .

وقد قرئت كذلك آيات قرآنية متعددة الايمان برعاية المحتاجين ، كما قرئت الكفر أو التكذيب بالدين باهمالهم .

(١) متفق عليه .

(٢) متفق عليه .

(٣) البخارى .

(٤) رواه الحاكم .

(ما سلكتكم في سقر قالوا لم نك من المسلمين ولم نك نطعم المسكين (١)
 (انه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين) (٢)
 (ارايت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام
 المسكين) (٣)
 وجاء الأمر في آيات أخرى برعاية أصناف المحتاجين للمعاونة :
 كقوله تعالى :
 (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) (٤) •

(وبأولادنا أحسانا وبلى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى
 القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم) (٥)
 يتبين من هذه النصوص ان المجتمع مسئول في المجال الماعشى - كما
 هو مسئول في المجال الاخلاقى - عن جميع أفرادہ ، فالقادرون المستغنون
 مكلفون الزاما واجبارا - ان لم يفعلوا ذلك طوعية - بالعاجزين
 والمحتاجين للمعاونة على اختلاف أنواعهم . والاسلام يلزمهم باقتطاع جزء
 من أموالهم يكفى لاعالة الآخرين بموجب تنظيم سنوضح أحكامه :
 وهذا هو المعنى العملى للتكافل والتضامن .

ويمستتج هذا المبدأ من عدد من الأحاديث بالاضافة الى الآيات
 والأحاديث التى تقدم الاستشهاد بها منها : ما رواه أبو سعيد الخدرى
 عن النبى صلى الله عليه وسلم من أنه قال : « من كان له فضل زاد فليعد
 به على من لا زاد له ، ومن كان له فضل ظهر (أى دابة) فليعد به على من
 لا ظهر له » الى أن عدد من أصناف المال ما عدد حتى رأينا - والمتكلم هنا

(١) المدثر الآيات ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤

(٢) الحاقة الآية ٣٣ ، ٣٤

(٣) الماعون الآيات ١ ، ٢ ، ٣

(٤) الاسراء الآية ٢٦

(٥) النساء الآية ٣٦

هو أبو سعيد الخدرى - انه لا حق لأحد منا في فضل « (١) أى أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما زال يعدد أصنافا مما يملكه الناس عادة حتى اعتقدنا من كثرة تعداده هذا أن ليس للإنسان حق فيما فضل عن حاجته وكفايته . وسنعود الى ما يستنتج من هذا الحديث .

ومن هذه الأحاديث أيضا قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ان الأشعرين - قبيلة من اليمن - كانوا اذا أجذبوا أو أرملوا - أى افتقروا وأصابهم الجلب والقحط - جمعوا ما عندهم من زاد واقتسموه بينهم بالسوية فهم منى وأنا منهم » أى ، ان النبى صلى الله عليه وسلم الذى حارب العصية لمجرد النسب وأحل محلها روابط العقيدة والمبادئ جعل نفسه واحدا منهم ، وجعلهم منتسبين اليه لهذه الرابطة فى المبدأ المشترك وهو التكافل والتضامن فى المال ، بل اقتسام المال بين الجماعة فى حال الضرورة والحاجة الى ذلك .

نضيف الى ما تقدم بعض أقوال الصحابة الذين نستتير بفهمهم للقرآن والسنة كقول عمر بن الخطاب : والله لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخضت فضول أموال الأغنياء وأعطيتها فقراء المهاجرين .

ويستنتج من مجموع النصوص السابقة أن :

ما زاد عن كفاية الانسان وعياله وحاجاتهم من ماله معرض عند خلو بيت مال المسلمين من المال وعدم سد الزكاة لحاجات الدولة الضرورية للأخذ منه بما يدفع الضرورة . ولا يقتصر فى ذلك على أداء الزكاة .

ويمكننا هنا أن نذكر بالآيتين الكريمتين .

« خذ العفو وأمر بالعرف » (٢) .

(١) رواه مسلم فى صحيحه .

(٢) الاعراف الآية ١٩٩ .

هذا أمر للرسول صلى الله عليه وسلم أن يأخذ الفاضل الزائد وهو
العفو . ومثلها الآية الأخرى :

« يسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (١)

أى الزائد . وإذا قيل : ان هاتين الآيتين تتعارضان مع آية الزكاة قلنا
لا تعارض بينهما ، فالزكاة فريضة فى المال تؤخذ فى كل الأحوال ، وأما
هاتان الآيتان — بعد أن نزلت آية الزكاة — بدلالة الأحاديث السابقة
وتوضيحها يكون تطبيقهما لحالات الضرورة وعدم كفاية مال الزكاة
لتأمين حياة المحتاجين من أفراد المجتمع ، بسبب عجزهم أو قصص احتاجهم
أو نزول مصائب بهم ، أو ما شابه ذلك من الحالات .

ويؤكد هذا المعنى أيضا صراحة الحديث الآخر ونصه :

« روى الترمذى عن فاطمة بنت قيس قالت سألت النبى صلى الله
عليه وسلم عن الزكاة فقال : ان فى المال حقا سوى الزكاة . ثم تلا قوله
تعالى :

« ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن
بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه ذوى
القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والمساكين ولى الرقاب والحام
الصلاة وآتى الزكاة ... » (٢)

ويشير الرسول صلى الله عليه وسلم بتلاوته الآية الى دليل من الآية
القرآنية نفسها ، على أن فى المال حقا سوى الزكاة . ذلك أنه ورد فيها
إتياء المال للأصناف المذكورين فيها ، على أنه عنصر من عناصر البر ، ثم
عطف عليه إتياء الزكاة فدل على أنه شيء آخر غير الأول .

ومما تقدم من النصوص يتبين أن ما يزعمه أو يتوهمه بعض الناس ،
بل بعض من ينتسبون الى العلم ، من أنه اذا أدى الإغنياء الزكاة ، فما عليهم

(١) البقرة الآية ٢١٩ .

(٢) البقرة الآية ١٧٧ .

بعد ذلك أن يكون في الناس محتاجون بائسون وفقراء متألون وعاجزون متكفون . ان شواهد النصوص الصريحة الثابتة وكليات الشريعة ومقاصد الاسلام التي في مقدمتها حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال تجعل هذا الزعم الواهم مردودا والقائل به جاهلا للشريعة ومقاصدها .

ان هؤلاء جميعا وأمثالهم حقا في بيت المال لسد حاجتهم وكفاية معيشتهم سواء أكان ذلك من مال الزكاة اذا كان كافيا ، أم من واردات بيت المال الأخرى ، واذا لم يكن في بيت المال ما يكفيهم ، فعلى الحاكم (ولي الأمر) أن يأخذ من أموال الأغنياء ما يسد حاجتهم ، ويكفل لهم حياة لائقة تبعد عنهم الحاجة المذلة . واذا قصر الحاكم في أمرهم مع أنه مسئول عنهم فأقاربهم وأرحامهم وجيرانهم وأهل محلهم مسئولون عنهم ومكلفون بأمرهم . واتنا نلاحظ الصيغة الشديدة التي وردت فيها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة لمن يهمل أمرهم فقد نفى الايمان عن الجار الشيعان الذي يترك جاره جائعا ، وجعل ذمة الله بريئة من أهل الحي الذين يبيتون وبينهم جائع .

ان هذه اللهجة الشديدة المنذرة بالخروج عن الايمان لم تستعمل بحق مرتكبي الكبائر ، كشرب الخمر والزنى ، كما استعملت هنا بحق هؤلاء ، وذلك مما يدل على عظم مسؤولية المجتمع كله ، اذا وجد فيه فقراء معدمون ، لا ينهض أحد بأمرهم ، وان هذه الظاهرة أعنى اهمال المجتمع لمن فيه من الفقراء والمحتاجين والمعجزة المضطرين والمساكين المعوزين وأمثالهم تعتبر جريمة أعظم من جرائم الزنى وشرب الخمر التي هي من الكبائر ، وسكوت المسلمين على ظلم أغنيائهم وتحكمهم مع يسارهم بل ترفهم من الكبائر العظمى كذلك ، وخاصة اذا كان هذا السكوت من دعاة الدين وعلماء الاسلام .

طريقة الاسلام فى تنظيم التكافل الاجتماعى

لم يهمل الاسلام حل مشكلة الفقر والتفاوت ، ولم يسلك طريق فسخ المجال الحر لتصارع الأقوياء والضعفاء وغلبة الأقوياء وتسلبهم ، فان ذلك يؤدى الى استعلاء الاغنياء واستحكام حب المال وعبادته فى نفوسهم ، والى استخذاء الفقراء وبؤسهم .

ولم يفسح المجال كذلك عن طريق اهمال المشكلة لاستفحال الظلم ، وانتهائه الى حقد الناس بعضهم على بعض ، ودفع الفقراء المظلومين الى طلب الثأر والانتقام ، بشوة تجعل المظلوم ظالما والظالم مظلوما ، وتبقى على الظلم ولكن مع تبادل المواقع بين الظالمين والمظلومين .

ولكنه حل المشكلة بطريقتين :

١ - تنظيم تشريعى الزامى يقوم على أساسى العدل والتكافل معا ، يؤيده ويكفل تنفيذه مؤيدان احدهما سلطان الحكم أو قوة الدولة الملزمة . والآخر قوة الوازع الداخلى أو النفس ، المبني على الاعتقاد بأن مصدر هذا التشريع هو الله الخالق ، والايمان بالمسئولية المباشرة أمامه ، والمحاسبة على كل قصير أو اخلال بأحكام هذا التشريع الالهى فى يوم لا بد آت ، هو يوم الحساب والجزاء .

٢ - تنظيم تطوعى يؤيده وازع الايمان والتقوى ، ويعتبر تنفيذ أحكام هذا التنظيم التطوعى من نوع العبادات الخالصة ، التى يقصد بها اكتساب رضاء الله .

وهذا الطريق الثانى هو الذى اقتصر عليه الاديان الأخرى ، كما سيتضح من تفصيله الذى سنبينه بعد قليل ، خلافا لتوهم كثيرين من المستشرقين وغيرهم ممن ليس لهم معرفة دقيقة بالاسلام وشريعته .

١ - التنظيم التشريعي للتكافل الاجتماعى :

أقام الاسلام العلاقات الاقتصادية والمالية في تشريعه على العدل أولا فأعطى كل انسان حقه بحسب ما بذل من جهد في مجال العمل الصناعى أو الزراعى أو التجارى أو الادارى أو غير ذلك من أنواع النشاط . وإذا كان أساس العدل لا يكفى وحده ليعيش جميع أفراد المجتمع عيش الكفاية على الأقل ، بسبب عجز فريق منهم عن تحصيل هذا الحد عجزا كليا أو جزئيا ، أو تقصيرهم عن ادراكه ، أو بسبب مصائب وكوارث طارئة فإن الاسلام اردف العدل بأساس آخر هو التكافل ، وهو غير الاحسان أو البر الذى يمكن أن نجعله عنصرا متما ومكملا للأساسين العدل والتكافل . ذلك أن التكافل تشريع الزامى والبر أو الاحسان تطوع اختيارى .

يمكن أن نوجز قواعد التكافل بما يلى :

التكافل في نطاق الأسرة والقربة :

ويشمل هذا التكافل أولا وجوب نفقة الرجل على زوجته وبناءه وأبنائه القاصرين ، أى على أسرته الصغيرة الخاصة .

ويشمل ثانيا النفقة الواجبة بسبب القربة . في حالة احتياج هؤلاء الأقارب الذين يشملهم هذا الحكم الى النفقة على أنفسهم وعجزهم عنها . وتختلف آراء المذاهب الفقهية الاسلامية في هؤلاء الاقارب ، وتفق المذاهب في وجوب النفقة على الأصول (أى الاب والجد ..) والفروع (أى الابن وابن الابن و ...) ويزيد بعضها (الحنبلى) من بينهم توارث فمن ترثه اذا مات تجب عليك نفقته اذا احتاج وكنت أنت موسرا .

ان التكافل في نطاق الأسرة والقربة يخفف عبئا كبيرا عن المجتمع والدولة ، بالاستناد الى رابطة فطرية ، والى علاقة قرابة حقيقية معنوية ومادية غالبا . وبهذه الطريقة يستفيد المجتمع من تنظيم طبيعى يستند الى الفطرة والغريزة ، وهو اقسام المجتمع الى مجموعات منظمة بسبب رابطة

الزواج ، ثم القرابة وهى الأسر ، باعتبارها وحدات اجتماعية موجودة بطبيعة الحال ، وتشد أفرادها روابط اجتماعية وعاطفية يمكن أن يستفيد منها المجتمع .

ان هذه القواعد والأحكام التشريعية ، التى هى فى الوقت نفسه أوامر دينية ، قابلة للتنفيذ بقوة الدولة وحكم القضاء ، اذا لم يحمى المكلف بها بتنفيذها بنفسه . وقد وضع الاسلام الى جانبها - فى المجال الأخلاقى وتحريك الدوافع الدينية والعاطفية وبشتى طرق الترغيب والتأكيد - توجيهات ونصائح فى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، للحض على صلة الأرحام ، ورعاية الأقارب ومساعدتهم والبر بهم .

التكافل فى نطاق المجتمع والدولة :

ان الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والواقع التاريخى للدولة الاسلامية فى العهد النبوى وعهد الراشدين تدل دلالة قاطعة على كفاية الدولة للمحتاجين من أفراد المجتمع فى الدولة الاسلامية ، سواء أكانوا مسلمين أم معاهدين أى مواطنين غير مسلمين .

أما القرآن الكريم ، فان آية الزكاة الواردة فى سورة التوبة . واضحة الدلالة على أن الدولة هى التى تقوم بجمع فريضة الزكاة من المكلفين بها ، وتوزيعها على مستحقيها ، فكلمة (العاقلين عليها) الواردة فيها هم باتفاق العلماء والمفسرين المكلفون بجمع الزكاة وتوزيعها ، ولا يكون ذلك الا حينما تكون دولة وتنظيم . وآيات الأمر بالزكاة كثيرة جدا فى القرآن الكريم .

أما السنة فان رسائل النبى صلى الله عليه وسلم الى عماله (ولاته) حين كان يوليهم ويرسلهم الى المناطق ، كانت تتضمن ايضاهم بجمع الزكاة من أغنيائهم وردها على فقرائهم . وكافت الزكاة فى عهده ، بعد أن نصره الله وتم له الأمر فى الجزيرة ، تجبى من الأغنياء وتوزع على مستحقيها ، كما كان يوزع أيضا من أموال الفىء والغنائم . واستمر العمل

على أوسع نطاق في عهد الخلفاء الراشدين في جمع الزكاة والخراج والجزية وتكون بيت المال من هذه الموارد وغيرها كفتائم الحرب ومال من لا وارث له وسائر الموارد الأخرى المشروعة ، وكان بوزع المال على أصناف المحتاجين الى نفقة يعيشون بها من المسلمين وأهل العهد أو الذمة ، أى المرتبطين بالدولة الإسلامية بمهد يمنحهم حق المواطن في مقابل ضريبة على القادرين على دفعها منهم .

كانت الدولة الإسلامية اذن تتولى كفالة جميع المحتاجين الى الاعالة من رعاياها على اختلاف أديانهم ، ما دامت هذه الكفالة ضرورية لهم ليمتكنوا من الحصول على أسباب العيش الكريم . وكان ذلك يجرى في جميع أنحاء الدولة بلا تمييز بين بلاد العرب والبلاد المفتوحة . ومن المعلوم الثابت في التاريخ أن عمر بن الخطاب غضب لما رأى شيخاً من أهل الذمة يسأل الناس وأمر باسقاط الجزية عنه وتخصيص ما يكفيه من بيت المال هو وأمثاله .

ان هذه الكفالة والرعاية التي تقوم بها الدولة في الاسلام ، أفسا تكون بعد أن تقوم الدولة بواجبها في منع الظلم والاستغلال ، كمنع التسلط على أموال الناس ومنع الربا والاحتكار ، وسائر أنواع المظالم المالية ، كبخس العمال أجورهم العادلة التي يستحقونها ومنع اقتاج الأشياء الضارة ، وبعد أن تقيم العدل فلا تصح المجال لتمييز فريق على غيرهم بمزايا يختصون بها دون غيرهم . بعد هذا كله تنهض الدولة بعبء من يحتاجون الى الكفالة والرعاية بعد أن عجزوا عن الكسب في نطاق المعدلة التي هيئت لهم أسبابها والمسئولة التي حققت لهم شروطها .

وعلى هذا فان الدولة في الاسلام من واجبها منع الظلم واقامة العدل وتحقيق الكفاية والتكافل .

الموارد

ان ما هجوم به الدولة من واجبات التكافل الاجتماعي العام لا بد له من :
موارد مالية ، وقد حدد الاسلام ، في نصوصه الأصلية في القرآن والسنة ،
هذه الموارد واليك تفصيلها :

١ — الزكاة : وقد سبق الكلام عنها . ويمكننا أن نلخص هنا خصائصها .
فهي أولا فريضة الزامية اجتماعية ، وليست احسانا اختياريا
ولا صدقة تطوع متروكة لحرية الفرد . وهي شاملة لكل مال نام أو
قابل للنماء كرؤوس الأموال التجارية مهما يكن نوعها والنقود
والمنتجات الزراعية والمواشي .
وهي دورية ، سنوية أو موسمية .

وهي تجب على من يملك حدا معينا (وهو ما يسمى بالنصاب)
من المال فأكثر ويعنى من يملك أقل منه . وهي بالنسبة للمسلم عبادة
من العبادات يأثم انما عظيما بتركها ، والنص عليها وارد في القرآن
بتأكيد متكرر وكذلك في الحديث .

وهي أشبه بالضرائب المباشرة من حيث أنها تقع على المال مباشرة
ويدفعها مالكة .

أما جهات اتفاقها فسيأتي الكلام عنه حين الكلام عن جهات
اتفاق الموارد عموما . ولم نذكر هنا تفصيل أحكام الزكاة فمن أراد
معرفة تفصيلها فليرجع الى كتب الفقه . وأوسع مرجع في هذا الموضوع
كتاب (فقه الزكاة) للدكتور يوسف القرضاوى ، فيه من التفصيل
والدقة وحسن العرض مع بيان آراء المذاهب ما ليس في غيره .

٢ — الخراج : وهو في حقيقته أجره الأراضي التي تعتبر ملكيتها
للمسلمين عامة ، يدفعها المستثمر المنتفع بها . ونستطيع أن نقول انها
جميع الأراضي ، باستثناء الأراضي التي أسلم أهلها من غير حرب ،

وانضموا الى الدولة الاسلامية أو دار الاسلام بمحض اختيارهم فيقيمهم الاسلام في وضعهم الحقوقي السابق . وما سوى هذا النوع من الأراضى ، كالتى فتحت والأراضى الموات والأراضى المأمرة طبيعيا كالغابات ، وكذلك التى باد أهلها أو تركوها ورحلوا عنها أو أهلوها ، فهى ملك عام مشاع للمسلمين .

والخراج يدفع عن الأرض بحسب وضعها الحقوقي ، سواء أكان المتصرف بها مسلما أم غير مسلم (١) .

٣ - حصة بيت المال أو الخزينة من المعادن على اختلاف أنواعها :
الظاهرة والباطنة ، الباطنة والسائلة . وهذه الحصة ملك عام للمسلمين ، أى المجتمع كله ، تصرف فى مصالحه .

وسبق القول فى أن المذاهب مختلفة فى مقدارها ، وأنها ، فى رأى معتمد فى المذهب المالكي ، ملك عام ، وفى رأى بقية المذاهب هى الخمس . ونرى أن القضية تحتاج الى بحث جديد بعد الرجوع الى مجسوع النصوص الواردة ، واستخراج مناط العلة فيها . فأن ذلك يوصلنا فيما أرى الى تفصيل ، بحسب الأحوال المختلفة ، يتفق مع النصوص ويحقق المصلحة فى آن واحد . وقد سبقت الإشارة الى هذا الموضوع فى بحث الملكية العامة .

٤ - ضريبة الدفاع والأمن التى يدفعها رعايا الدولة الاسلامية غير المسلمين ، فى مقابل تمتعهم بالأمن بمعناه الواسع ومشاركة منهم فى تكاليفه وفى مقابل ما يقدمه المسلم فى الجهاد من نفس ومال ،

(١) يرجع فى موضوع الخراج وملكية الأرض الى كتاب الخراج لـ يوسف والخراج ليحيى بن آدم والخراج لابن رجب الحنبلى وإلى دراسة قيمة للدكتور ضياء الدين الرئيس عن الخراج والسياسة المالية فى الدولة الاسلامية وإلى كتاب (اقتصادنا) للسيد محمد باقر الصدر وإلى كتب الفقه والأحكام السلطانية .

باعتبار الجهاد غرضاً عليه يوجب الدين ولا يكلفون به (١) . وهذه الضريبة هي المعروفة في اصطلاح الفقه الاسلامى (بالجزية) . واذا رأى الامام اشراكهم في الدفاع عن البلد سقطت الجزية عنهم ، وقد قبل عمر بن الخطاب من نصارى تغلب دفعها باسم الزكاة لا باسم الجزية .

ولدى المقارنة بين ما يدفعه المسلم من زكاة ينفرد بدفعها وخراج على الأرض الخراجية وغير ذلك مما يجب عليه بما يدفعه غير المسلم من مواطنى الدولة الاسلامية من ضريبة الأمن أو الجزية ، وخراج هو والمسلم فيه سواء ، تبين أن المسلم يدفع أكثر من غير المسلم . ذلك أن غير المسلمين لا يكلفون بدفع الزكاة ، باعتبارها عبادة دينية مفروضة يحدد مقدارها بنسبة المال . وانما يدفعون ضريبة شخصية ، يدفعها القادر منهم ، ويعفى منها النساء والاطفال وغير القادرين على الكسب . بل ان الفقراء منهم يأخذون من بيت المال ما يكفيهم . والأصل ان الاسلام حينما فتح البلدان لم يجبر أهل الأديان الأخرى ممن لهم في الأصل كتاب منزل وهم (أهل الكتاب) أو من لهم شبهة كتاب ، لم يجبرهم على الاسلام ، بل تركهم على دينهم وارتبطوا بالدولة الاسلامية بم عهد يتضمن كفالة حياتهم

(١) هذا التعليل هو احد رأيين في المذاهب الفقهية والرأى الآخر هو ان لها صفة العقوبة على كفرهم . وادلة الرأى الاول اقوى . ويشهد له أن ابا مبيدة الصحابى الجليل حينما اضطر للتراجع بجيشه عن مدينة حمص اعاد الى اهلها ما اخذه منهم من جزية . راجع كتاب احكام اهل الذمة لابن قيم الجزية وتخريج الفروع على الاصول للزنجاني ، وكلاهما طبع جامعة دمشق .

وأموالهم وأعراضهم وحريتهم الدينية ومسحوا معاهدين (بالفتح أو بالكسر) (١) .

٥ — مال من لا وارث له : فالمسلمون أو المجتمع كله هو الذى يرثه .
ويدخل هذا المال فى الخزينة العامة (بيت المال) ، ومثله المال الذى لم يعرف له مالك .

٦ — الغنائم : أى الأموال التى اكتسبت من العدو بالحرب ، فيؤخذ خمسها ويوزع الباقي بين المحاربين . والفىء وهو المال المكتسب من غير حرب كأن يتركه العدو فهذا كله للمسلمين عامة ينفق فى المصالح العامة (٢) .

٧ — العشور : وهى ما يؤخذ على التجارة الواردة من البلاد الأخرى ، وهى فى الأصل غير جائزة فى الاسلام لما ورد من نهى عنها وذم لأخذها فى الحديث النبوى . ولكنها اجيزت فى حال المعاملة بالمثل فتؤخذ ممن تأخذ دولتهم مكوسا على تجارة المسلمين .

٨ — ما يفرضه ولى الأمر على المومنين من ضرائب حال الضرورة والحاجة الى الاتفاق على المصالح العامة ، كشئون الحرب والدفاع ، أو على المحتاجين حين لا تكفى أموال بيت المال . فلولى الامر أن « يوظف » فى أموال الأغنياء أى يفرض عليهم فيها نسبة أو مقدارا معينا يتناسب مع غناهم وحالهم لئيد تلك الحاجات . وهذا الحكم الذى نص عليه الفقهاء مستند الى كليات الشريعة ومقاصدها رعاية للمصلحة العامة والى الحديث القائل : « ان فى المال حقا سوى الزكاة » الذى سبق الاستشهاد به .

(١) وهذا الاصطلاح ورد فى الحديث النبوى فى قول النبى عليه الصلاة والسلام : من آذى معاهدا فانا خصمه يوم القيامة وفى رواية فقد آذانى . واصطلاح أهل اللغة فى الفقه للاسلامى بمعنى دخولهم فى ذمة المسلمين وعهدهم ووعايتهم .

(٢) انظر الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ١٢٠ .

المصارف والتفقات

ان الاموال المتجمعة من الموارد السابقة تعتبر كلها ملكا للجماعة (المجتمع) ويطلق عليها اسم (بيت المال) . وليس للحاكم فيها أى حق خاص ، وليس له أن يأخذ منها شيئا بغير حق ، ولا أن ينفق منها على مصالحه الخاصة . فالمسلمون ، منذ أول يوم أنشئت فيه دولتهم ، كانوا يعتبرون بيت المال ملكا لهم جميعا ، وليس للحاكم أن يملك منه شيئا أو أن يأخذ أكثر مما خصص له في مقابل عمله وإذا فعل ذلك اعتبر عمله (غلولا) أى سرقة من الأموال العامة . قال ابن تيمية في (السياسة الشرعية) « وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه ، فانها هم أمناء ونواب ووكلاء ، ليسوا ملاكا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« انى والله لا أعطى أحدا ولا أمنع أحدا ، وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت » (البخارى) فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بارادته واختياره ، كما يفعل ذلك المالك الذى أتيح له التصرف في ماله ، وكما يفعل الملوك الذين يعطون من أحبوا ، وانما هو عبد الله ، يقسم المال بأمره ، فيضمه حيث أمره الله . وهكذا قال رجل لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : يا أمير المؤمنين لو وسعت على نفسك بالنفقة من مال الله تعالى . فقال له عمر : أتدرى ما مثلى ومثل هؤلاء ؟ كمثل قوم كانوا في سفر ، فجمعوا منهم مالا ، وسلموه الى واحد ينفقه عليهم ، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم (١) . والشواهد لهذه الفكرة كثيرة ، نكتفى منها بما ذكرنا فأين هذا من الخط بين مال الأمة ومال الملوك ، الذى كان القاعدة في دول أوروبا حتى بداية العصر الحديث ؟

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية . دار الكتب العربية - بيروت ص

يمكن ان قسم الموارد التي عدناها الى قسمين منفصلين احدهما مورد الزكاة . وله مصارفه المخصصة بنص القرآن ، فلا يجوز التبديل فيها .
والثاني بقية الموارد وتصرف في المصالح العامة على اختلاف أنواعها .
مصارف الزكاة :

تصرف الزكاة وفقا للآية الكريمة :

« انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » (١) .

وفيما يلي استعراض للأصناف المذكورة في الآية :

١ و ٢ - الفقراء والمساكين :

وهم الذين يحتاجون الى الكفاية ، سواء آكانوا محتاجين الى النفقة كلها وهم (الفقراء) أو الى ما يكمل ما عندهم وهو لا يكفيهم وهم (المساكين) . أما الغنى والقادر على الكسب فلا يعطى شيئا . والاعطاء لهذين الصنفين يشمل تقديم رؤوس أموال للعمل أو آلات للنتاج أو نفقات الزواج أو المعيشة من طعام وثياب وبسكن ونفقات التعليم وغيرها .

٣ - ابن السبيل :

هو الذي احتاج أثناء سفره من بلد الى بلد .

٤ - الغارمون :

هم الذين عليهم ديون لا يجنون وفاءها فيعطون وفاء ديونهم ولو كان كثيرا . الا أن يكونوا غرموه في معصية الله . ويمكن أن نخل في هذا الصنف من كانت ديونهم أو غرمهم بسبب كوارث ومصائب أودت بأموالهم .

فهذه الأصناف الأربعة هابل في عصرنا الحاضر التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي .

(١) التوبة الآية ٦٠ .

٥ - تحرير الأرقاء :

ويدخل فيه أيضا فداء الأسرى . وهكذا خصص الاسلام في ميزانية الدولة ، ومن واردات الضريبة الأساسية التي هي الزكاة ، بابا خاصا لتحرير الانسان ، سواء أكان ذلك تحرير الأرقاء أم فداء الأسرى .

٦ - في سبيل الله :

الأصل في هذا المصرف هو نفقة الجهاد والمجاهدين ، وذلك لحماية الدولة ، أهلها وأرضها ، وحماية الدعوة الاسلامية تحريرا للانسانية من الوثنية والشرك والظلم والاستبداد .

ويرى بعض الفقهاء شمول هذا المصرف للأعمال التي يمكن أن توصف بكونها في سبيل الله ، كالتعليم المطلوب شرعا وهو الذي يحتاج اليه المجتمع من علوم الدين والدنيا ، وعمارة المساجد والمستشفيات وما شابه ذلك . ولكن مما لا شك فيه أن كل هذه الجهات إنما يصرف فيها من هذا الباب إذا لم تكن ثمة حاجة للاتفاق في سبيل الدفاع والجهاد .

٧ - المؤلفة قلوبهم :

قال ابن تيمية في معرض كلامه عن الفقه الذي هو مال عام مشترك للمسلمين : « ويجوز بل يجب الاعطاء لتأليف من يحتاج الى تأليف قلبه ، وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك ، كما أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم من الصدقات ، وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفة قلوبهم من الفقه ونحوه وهم السادة المطاعون في عسائهم (١) . »
« والمؤلفة قلوبهم نوعان ، كافر ومسلم ، فالكافر إما أن ترجى بعطيته منفعة أيضا ، كحسن اسلامه أو اسلام نظيره ، أو جباية المال ممن لا يعطيه الا لخوف أو لتكاية العدو أو كف ضرره عن المسلمين إذا لم يتكف الا بذلك . وهذا النوع من العطاء ، وإن كان ظاهره اعطاء الرؤساء وترك الضعفاء ، كما يفعل الملوك ، فالأعمال بالنيات ، فإذا كان القصد بذلك مصلحة الدين وأهله ، كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم

(١) السياسة الشرعية ص ٤٦

وخلفائه ، وان كان المقصود العلو في الأرض والفساد ، كان من جنس عطاء
فرعون (١) .

٨ - العاملون عليها :

قال ابن تيمية : « هم الذين يجيئونها ويحفظونها ويكتبونها ونحو
ذلك (٢) » . أو على تعبير العصر هم الموظفون الذين يعملون في مصلحة
الزكاة على اختلاف أعمالهم واصنافهم من جباة وكتاب ومحاسبين ومفتشين
وغيرهم .

هذه هي مصارف الزكاة المحددة نصا .

أما مصارف الموارد الأخرى التي تدخل تحت المال فنطاقها أوسع . فهي
تشمل جميع ما يصرف في المصالح العامة مما هو داخل في الأبواب السابقة
وغيرها من جهات الاتفاق فمنها :

١ - رواتب القائمين بشئون الدولة من الولاة (الموظفون ، ورؤساء
المناطق والمصالح ، والقضاة وغيرهم حتى أئمة الصلاة والمؤذنين (٣)) .
٢ - الجيش أو المقاتلة (٤) .

٣ - الخدمات العامة . قال ابن تيمية : « وكذا صرفه - أي المال -
في الأثمان والأجور لما يعم نفعه من سداد الثغور بالكراع والسلاح ، وعبارة
ما يحتاج الى عمارته من طرقات الناس كالجسور والقناطر وطرقات المياه
والأنهار (٥) » .

ويدخل في هذا الباب الاتفاق على جميع المصالح والخدمات التي تقدم للجمهور
الناس في هذا العصر كالتعليم والصحة والبريد والمواصلات والرى وغيرها .



(١) المصدر نفسه ص ٤٨ .

(٢) الساسة الشرعية ص ٣٤ .

(٣) (٤) المصدر نفسه ص ٤٤ .

(٥) المصدر نفسه ص ٤٥ والاحكام السلطانية لاى يعلى ص ١٢١ .

ومن هنا يتبين ان الدولة الاسلامية لا تقتصر على كونها دولة حراسة وأمن ، بل هي دولة خدمة وكفالة للمواطنين ، وقيام بالمصالح العامة المشتركة ، ودفع لهم في مجال العلم والعمل (الاقتصادي) وغيرها ، كل ذلك لايجاد الجو المناسب والمساعد للسمو بالنفس الانسانية نحو المثل الأعلى ، ونحو عبادة الله وحده ، العبادة الحقيقية التي أساسها تحقيق رسالة استخلاف الله للانسان في هذه الأرض ، وحمل الأمانة التي حملة اياها . ولا يكون ذلك الا بتأمين حاجاته المادية ، وتحقيق مصالحه الدنيوية ، وتنظيم علاقاته الاجتماعية على أسس العدل والتكافل والتعاون .

* * *

التنظيم التطوعي

يضاف الى ما تقدم من التنظيم التشريعي الذي تقوم به الدولة بقوة سلطاتها الزاما ، تنظيم آخر يستمد قوته من وازع الضمير الاندني ودافع التقوى والتقرب الى الله ، والرغبة في مرضاته وثوابه ، والخشية من غضبه وعقابه .

هذا التنظيم الذي يحقق أيضا جانبا من التعاون والتكافل الاجتماعي ، وان كان طوعيا اختياريا ظاهرا ، يتصف بالالزام الداخلي النفس بالنسبة للمؤمنين . وكلما كانت العقيدة قوية في المجتمع ، وحرارة الايمان متقدة ، كان هذا التنظيم منتجا لنتائجه .

وعلى كل حال ، لم يقصر الاسلام اعتماده على وازع الدين وقوة العقيدة وبقطة الضمير ، بل بنى على أساس موضوعي ، بوضعه القواعد التشريعية الالزامية ، وجعل هذا التنظيم الآخر رديفا ومساندا . وبذلك نجا مما يوجه الى الأديان الأخرى من نقد من هذه الناحية ، كما فاق الأنظمة الوضعية والمذاهب غير الدينية باضافة هذا المؤيد النفسي والوازع الداخلي ، فجمع بين المزيتين .

* * *

يشتمل هذا التنظيم التطوعي على النواحي التالية :

١ - صدقة التطوع :

وقد ورد الحض عليها في القرآن كثيرا . كقوله تعالى :

« ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والأنبياء وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وفى الرفق وإقام الصلاة وآتى الزكاة ... » (١)

ويبدو واضحا من الآية أن إيتاء المال الذى ذكر أولا هو غير إيتاء الزكاة الذى ورد بعده معطوفا عليه . وفى آخر سورة البقرة أربع عشرة آية (٢) فى الاتفاق تتناول الحض الشديد على الاتفاق والترغيب فيه ومواطن الاتفاق والحالات النفسية التى يجب أن يتحلى بها المتفق كالأخلاص والبعد عن الرياء والمن والأذى . وجاءت بعدها مباشرة آيات فى ذم الربا والتغيير منه وذلك للمقابلة بين المحسنين والمستغلين . وقد تكرر الأمر بالاتفاق فى القرآن الكريم مع الترغيب والتأكيد ، وخاصة على الأقارب والأرحام والجيران والأصحاب كقوله تعالى :

« وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم » (٣) وقد بلغت الآيات الحاضرة على الاتفاق فى صيغة الأمر أو وصفا للمؤمنين فى معرض الثناء عليهم نحو من خمسين آية ، عدا الآيات التى وردت فيها ألفاظ الصدقة وما اشتق منها .

ووردت كذلك أحاديث كثيرة فى الحض على الصدقة ومساعدة من يحتاجون للمعاونة بالمال أو بغيره والترغيب فى ذلك ، بل التهديد والانذار لمن يهمل ذلك بالخروج عن دائرة الايمان لمن يهمل معاونة المحتاجين . وقد سبق الاستشهاد بمثل هذه الأحاديث .

(١) سورة البقرة الآية ١٧٧ .

(٢) البقرة من الآية ٢٦٠ الى ٢٧٤ .

(٣) سورة النساء - الآية ٣٦ .

٢ - صدقة التطوع الدائمة :

ورد في الحديث النبوي حض على الصدقة الدائمة . ففي الحديث الصحيح :

« إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » .

والصدقة الجارية يمكن أن تكون وقفا ، ويمكن أن تكون غير وقف ، كأن يدفع انسان مالا من دخله باستمرار في كل شهر أو سنة لجهة خير كعلاج المرضى ، ورعاية الأيتام واللقطاء ، وبناء المستشفيات والملاجئ والميائم والاتفاق على تعليم الطلاب النابغين .

٣ - الوقف :

أما الوقف فيكون بحبس العين المملوكة أى الالتزام بعدم بيعها ولا هبتها ولا توريثها والتصدق بمنفعتها في جهة خير . وقد وردت في ذلك أحاديث أيضا . فقد أصاب عمر أرضا بخير ، فاستشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأنها فقال له : « ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها » (١) واشترى عثمان بن رومة بماله الخاص وجعلها في سبيل الله (٢) . وحبس خالد ادرعه وأعتاده في سبيل الله (٣) .

وقد كان الوقف في التاريخ الاسلامي مؤسسة اجتماعية خيرية عظيمة النفع ، متعددة الأنواع . فمنه ما كان وقفا على التعلم والتعليم ، ومنه ما كان وقفا على الجهاد والمجاهدين ، ومنه على المرضى والمستشفيات ، والعجزة واليتامى واللقطاء ، وعلى تزويج الشباب ، ومنه لتغذية الأطفال بالحبوب والسكر وغير ذلك مما تقن فيه المسلمون في سبل الخير . وحظا لو عاد الأغنياء والموسرون الى احياء سنة الوقف ، والى الصدقات الدائمة وخاصة نشر تعاليم الاسلام ومبادئه وللمساهمة في سبل الخير الكثيرة بدلا من

(١) رواه الجماعة .

(٢) رواه النسائي والترمذي .

٢٦. نيل الاوطار للشوكاني ٢٧/٦ .

سلوك سبيل المقامرة (اليانصيب) للقيام بالأعمال الخيرية ، مما هو نتاج حضارة مادية فضت ينابيع الخير في قلوب أهلها ، فاستعاضوا عنها بالانغراء بالربح الحرام على حساب الخاسرين .

٤ - الوصية :

الوصية في حقيقتها هبة وصدقة ، ولكنها تنفذ بعد الوفاة . فهي بالنسبة لصاحب المال الموصى من نوع الهبات التطوعية ، وأما بالنسبة للورثة فهي ملزمة لهم بعد وفاة الموصى . وفي القرآن حض على الوصية ، وقد حددها الحديث بحد أعلى هو الثلث ، ومنع الوصية للوارث ، وهو الرأي الذي أخذ به أهل السنة على اختلاف مذاهبهم خلافا لفقهاء الشيعة من الزيدية والجعفرية (٢) .

الكفارات والنذور :

وهناك واجبات مالية تترتب على أسباب معينة ، وهي تساهم الى حد كبير في التكامل الاجتماعي كالكفارات والنذور .

١ - الكفارات :

لفظ (كفر) في أصل اللغة معناه ستر وغطى . وكفارة الذنب هي التي تستره وتغطيه فتحو أثره فيسقط من حناب مرتكبة في الآخرة . وقد جعل الاسلام لمحو بعض الذنوب ، التي ليس فيها حق شخصي لأحد ، كالحنث باليمين والافطار في رمضان طريقة هي التسديق بالمال مساعدة للمعسرين وتحرير الارقاء .

فكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وكفارة الصوم عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ، وأفضل الثلاثة عند مالك الاطعام .

١١ انظر تمة الروض النضر شرح مجموع الفقه الكبير ج ٥ ص ١٥٨ وفيه مناقشة طويلة لمعنى حديث لا وصية لوارث .

وكفارة الإخلال ببعض واجبات الحج - غير الأركان الأساسية - شاة توزع على الفقراء ، وكذلك التمتع بالإحلال بين العمرة والحج يوجب التصديق بشاة شكرا لا تكفيرا . وما يساق في الحج من (الهدى) أى من التصديق بالإنعام ، ومن شاة أوبقرة أو بعير ، صدقة أيضا وليس بكفارة . ومن هذا القبيل فدية الصيام ، بالنسبة لمن عجز عنه نهائيا ، وهى أطعام مسكين عن كل يوم ، وفدية المضطر لحلق رأسه في أثناء إحرام الحج ذبيح شاة للفقراء أو صدقة من طعام .

ومن الكفارات ، كفارة الظهار ، أى من حلف ألا يمس امرأته وحرماها على نفسه ، فيجب عليه أن يكفر ثم يستمر في صلته الزوجية ، وكفارته عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .

يلاحظ أن الإسلام لم يجعل مكفرات الذنوب القيام بعبادات لا تكلف النفس عناء ولا جهدا ولكنه جعلها متضمنة لمعنيين . معنى نفسى يشعر به المذنب بحرمانه من شىء من ماله وهو مفطور على حبه أو تكليفه عقوبة شخصية فيها حرمان وصبر كالصوم ، ومعنى اجتماعى وهو بذل جزء من المال لنفع المجتمع بدافع الرغبة في تكفير الخطيئة ومحوها . وهو نوع من الغرامة المالية يستفيد منها المحتاجون ويحرر بها الأرقاء في عهد كان الرقيق فيه كثيرا .

كل هذا في مجال الذنوب المتعلقة بحقوق الله ومخالفة أوامره فيما ليس فيه حق لأحد من الناس ، فإن حقوق الناس كالاتزامات المترتبة على المقود والديون وأموال الغير وما قد يسببه الإنسان لغيره من أضرار مادية ومعنوية فلا سبيل إلى إسقاطها بالكفارات ، بل لابد من أدائها إلى أصحابها أو تنازلهم عنها ومسامحتهم بها .

٢ - الذنور :

ويراد بها ما يلزم به الإنسان نفسه من أعمال البر من صدقة وتبرع ،

سواء أعلق ذلك على تحقق أمر يتمناه أم لم يملق . فيجب عليه الوفاء بما التزم به الله ونذره .

خصائص النظام الاسلامي

تلخص فيما يلي ما تراهى لنا فى أبحاثنا السابقة من خصائص نظام الاسلام فى مجال الاقتصاد :

- ١ - بناء النظام على أسس اعتقادية قائمة على تصور عام للوجود والانسان ، وما يتولد من هذه الأسس من دوافع اىانية نفسية تدفع النظام وتؤيده وتساعد على تنفيذه .
- ٢ - كونه يهدف الى أهداف اخلاقية ، بدلا من هدف الانتاج والربح المادى ، وجعل الدوافع الاخلاقية والانسانية محركات للنظام ، وتوليد شعور اخلاقى ودينى يساعد على حسن تنفيذ النظام .
- ٣ - بناء النظام على التشريع مبنى على قواعد كلية ، واهداف اجتماعية واضحة ، ومقرن بتأييد السلطة بالاعضافة الى وازع الضمير والدين .
- ٤ - بناء هذا التشريع على أساس العدالة وتكافؤ الفرص وعلى أساس التعاون والتكافل العام .
- ٥ - بناؤه على أساس التوازن بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع وجميعه بالتالى بين حرية الفرد وتدخل الدولة اقرارا للعدالة والتكافل ومنعا للظلم والاستغلال .
- ٦ - تميز هذا التشريع بمفاهيم خاصة للملكية والعمل تجعله مستقلا ومتميزا عن سائر الأنظمة الأخرى ، جامعا بين مزاياها ، مبرا من قائصها وعيوبها .
- ٧ - بناؤه على اسامى التعاون والتوازن والتكافؤ (وهما غير المساواة) بدلا من التنافس والصراع ، وذلك بنتيجة تطبيق قواعده التشريعية وانكاسا لمفاهيمية العقائدية والاخلاقية .
- ٨ - اتصاف هذا التشريع بنبات الاتجاهات والاسس ، ومرونة التطبيق والاساليب ، وقابليتها للتبديل بحسب الأطوار والملايسات .

القسم الثالث
النظام السياسي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

١ - نحاول أن نستخرج من الكتاب والسنة مبادئ الاسلام وأصوله فى الحكم وإقامة الدولة ، دون النظر الى موافقة هذه المبادئ أو مخالفتها لنظم الحكم المعاصرة ، سواء منها الديمقراطية والاشتراكية ، ودون أن نتأثر من جهة أخرى بالملايسات التاريخية التى اختلطت بتلك المبادئ فى العصور السالفة ، ولا بأسلوب الصياغة الذى اتخذته المؤلفون من السلف فى هذا الموضوع لظروف زمنية اقتضت ذلك •

٢ - وإن الشعوب الاسلامية اليوم بحاجة ملحة الى التحرر من الاستعمار ومن التبعية فى ميدان النظم والتشريع ، وإلى إعادة النظر فيما أخذته من أنه من المسلمات فى شؤون النظام السياسى من الغرب ، وهو ليس كذلك حتى فى نظر أبناء الغرب أنفسهم ، بل هو منذ فترة من الزمن محل نقد ونظر وبحث •

وعلى هذا فلا بد للشعوب الاسلامية ، بعد مرورها بمرحلة التجربة القائمة على النقل والتقليد للنظام الديمقراطي بحريته المطلقة وأحزابه المتعددة وجماهيريه الفوغائية ، وللنظام الاشتراكى بحريته المحدودة المضيقه ، وحزبه الواحد ، وجماهيريه المأمورة الموجهة ، وطبقيته الجديدة ، لا بد لهذه الشعوب من الانتقال الى مرحلة التجربة الذاتية ، التى تستفيد من التجارب السابقة وتهدف الى احياء (المبادئ) الاسلامية فى الحكم ،

المستندة الى عقائدية (ايدولوجية) اسلامية مبدئية ،
وتكييفها تكييفاً زمنياً تراعى فيه الأوضاع الاجتماعية
القائمة .

٣ - هذا وان عرضنا المباشر لأصول الحكم فى الاسلام من
مصادره سيكشف ما وقع فيه كثير من الباحثين والكتاب
المعاصرين الذين كتبوا فى نظام الحكم فى الاسلام ،
مؤيدين مدافعين أو معارضين ناقدين ، من أخطاء كبيرة
نشأت عن سببين أصليين :

أحدهما : الخلط بين مبادئ الحكم كما وردت فى
نصوص الكتاب والسنة والتطبيقات التاريخية لهذه
المبادئ التى قد تشتمل على انحرافات عن الأصل ، وعلى
ملايسات وإضافات اقترنت بها ، وهى ليست ملزمة
للأجيال التالية ، ولا ملزمة للمسلمين فى أى عصر . فقد
وقع فى دول اسلامية كثيرة وفى أزمنة مبكرة استبداد فى
الرأى ، وضعف بل فقدان للشورى ، كما وقع من بعض
الحكام تسلط على الناس فى أموالهم وأنفسهم من غير
أحكام قضائية ، وتكرر ذلك فى عصور ودول اسلامية .
والسبب الثانى لهذه الأخطاء : فهم مبادئ الاسلام
من خلال النظريات والنظم الأجنبية ، ومن خلال تطبيقاتها
ومفاهيمها ومصطلحاتها ، وكانت محاولات للتوفيق بين
هذه النظم وأساليبها ونظام الاسلام بطريقة تلفيقية
لا تعتمد على الأصالة الذاتية ، ولا على التحديد
التاريخى .

يضاف الى هذين السببين الدوافع الذاتية ، سيئة كانت أم
صالحة ، التى تخرج صاحبها عن الموضوعية فى الأسلوب
والبحث فتؤدى به الى سوء الفهم او تعمد المغالطة تحقيقاً
لغرضه .

الاسلام والحكم وضرورة اقامة حكم اسلامي

ان المسألة الأولى التي تطرح أمام الباحث أيا كان اتجاهه وميله هي البحث الموضوعي في موقف الاسلام من الحكم والدولة . فهل الاسلام في ذاته وفي أصل تماثيله يتطلب من المؤمنين به اقامة دولة على أساسه .

قد يتبادر للذهن جوابا على هذا السؤال بكل بساطة ان المسلمين أقاموا دولة منذ ظهور الاسلام ، ولكن قد يجاب على هذا بأن المسلمين قد كانوا جماعة كبيرة استوعبت شعبا كاملا، ثم تجاوزت الى أن استوعبت أكثر من شعب ، فلم يكن لها يد كأي جماعة أخرى من اقامة دولة . فالدولة التي أقاموها هي دولة المسلمين بصفتهم جماعة بشرية ، لا بد لها من تنظيم سياسى ومن حكم .

لهذا لا بد من الرجوع الى دلالات النصوص الأصلية من القرآن والسنة لاستجلاء الحقيقة ، ومن تتبع أحكام الاسلام في هذين المصدرين ، والبحث عن استلزامها اقامة دولة وحكم أو عدم استلزامها لذلك . وهذا ما سنفعله في بحثنا هذا :

أولا :

يتضمن القرآن أحكاما لا يتصور تنفيذها دون وجود حكومة ودولة تأخذ بها وتعمل على تنفيذها . فمن ذلك أحكام الحدود، كقتل القاتل ، وقطع يد السارق ، ومماقبة الذين يسمعون في الأرض فسادا ، - أى يخلون بأمن الدولة والمجتمع - وغيرها من العقوبات التي لا يتصور تطبيقها الا بوجود دولة وحكم . اذ كيف يترك ذلك للأفراد ، ودون قضاء وحكم ، وفيها نفى وقتل

وصلب وقطع يد وجلد وأمثال ذلك من العقوبات التي تستلزم حكما يتخذ منها قانونه الجنائي يقضى به وينفذه .

ويتضمن القرآن كذلك أحكاما مالية تتعلق بالنفقة الواجبة بين الأقارب ، وبالميراث وتوزيعه وبالزكاة وطرق صرفها ، ولا يتصور أن تكون هذه الأحكام ملزمة لمن تجب عليهم ، إلا إذا كان ثمة سلطة مجبرة تلزمهم جبرا إذا امتنعوا عن إدام ما عليهم من حقوق واجبة . بل إن من مصارف الزكاة (العامين عليها) وهم الذين يجمعونها والذين يتولون توزيعها ، والعامل في الاصطلاح الاسلامي هو الموظف في اصطلاحنا ، ولا يتصور وجود هؤلاء إلا في جهاز دولة قائمة تتخذ من هذه القواعد المالية أساسا لها وتعمل على تطبيقها وتنفيذها .

ويتضمن القرآن بعد هذا دعوة الى الجهاد في سبيل الله ، لتكون كلمة الله أى شريعته هي العليا ، ولحماية الدين ورد الاعتماد على المسلمين وأوطانهم وكيانهم ودولتهم ، وحماية المستضعفين من الرجال والنساء ، في آيات كثيرة جدا في سورة البقرة والنساء والأنفال والتوبة وغيرها ، وينص على أحكام في أمور تنشأ عن الجهاد كتوزيع الفنائم ، وفداء الأسرى ، وما إلى ذلك . ولا يمكن أن يخاطب المسلمون فرادى غير منظمين بهذه الأحكام ، بل لابد لذلك من نظام ، ولا يمكن تنفيذ هذه الأحكام بدون نظام وحاكم يتولى شؤونهم ، وينفذ هذه الأحكام في مواضعها ، فينتذر بالحرب ، ويملئها ، ويقود معركتها ، ويمقد المعاهدات ، ويقسم الفنائم ، وينفذ الأسرى .

وتضمن القرآن كذلك أحكاما وتوجيهات تتعلق بإيجابيات الحاكم ، كقوله تعالى :

« أن الله يامرکم ان تؤدوا الامانات الى اللهها والذا حکمتکم بین الناس ان تحکموا بالعمل » (١) .

(١) سورة النساء الآية ٥٨ .

وهكذا فهمها الصحابة على أنها نزلت في ولاية الأمر ، وبهذا
فسرها المفسرون الأولون القريبو العهد بمصر الصحابة
والتابعين (١) كما ذكر القرآن واجبات الرعية في الآية
التالية :

« وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (٢) .

وذكر المرجع في حال التنازل بين الحكام والشعب في تمة
الآية :

« فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » .

ان مجموع هذه الأحكام الجنائية ، والمالية ، والدولية
والدستورية ، لا يمكن أن يعقل إيرادها والالزام بها على سبيل
الوجوب الا اذا كان القرآن يفرض على المسلمين تنظيم الحكم
واقامة الدولة .

ولا يعقل أن يقدم الاسلام في قرآنه هذه الأحكام لدولة لا
تؤمن به ، أو لا تقوم على أساس عقيدته ومبادئه . ولا يقول
بغير هذا الا من فقد رشده ، أو غالط نفسه ، أو قصد المراوغة
والخداع .

ثانيا :

اشتمل القرآن على مجموعة من الحقائق الكبرى التي دعا الى
الايمان بها (العقائد) وهي تؤلف ما يمكن أن نطلق عليه
التصور العام للوجود . فجعل الانسان والكون المحيط به
متوطنا وجودهما بخالق قدير مهيمن عليهما ، وهو الله وجعل
الكون مسغرا للانسان ، والانسان مكلفا من الله بعمارة الأرض
وتسخير الكون لمنفعته واستخلفه في ذلك ، ومنحه عقلا يدرك به
حقائق المحسوسات . وقدم له ارشادا وتعلينا عن طريق رسله
المختارين لذلك ، ليدرك الحقائق التي هي وراء المحسوسات ،

(١) أنظ تفسير الطبرج ج ٨٠ ص ٤٩٠ طبعة دار المعارف .

(٢) النساء الآية ٥٩ .

وليعرف الطرق المثلى ، أى الخير والشر فى سلوكه وتنظيم حياته ، وجعل له حياة أخرى لتكون حياة المسؤولية والجزاء .

هذه الحقائق اقترنت بعبارات رسمها له ، لتعبر عن خضوعه المطلق لله ، واقترنت بتوجيهات وقواعد للسلوك ، وقواعد تشريعية لتنظيم الحياة الاجتماعية .

فى هذا الجو العقائدى والأخلاقى والتشريعى تنمو الحياة الانسانية فى جميع جوانبها ، ويتعاون أفراد المجتمع المفتوح لبنى الانسان جميعا ، ليقوموا بما حملهم الله من أمانة ، وليؤدوا رسالة الاستخلاف الالهى فى عمارة هذا الكون .

ان مثل هذه النظرة الشاملة المتكاملة لايمكن أن تتحقق دون أن تكون الدولة أى الحكم أو التنظيم السياسى جزءا منها، يفسخ لها مجال الحياة ، لتحقيق رسالتها ، ويحميها مما يمارسها ويعوق سيرها .

ثالثا :

فى أقوال النبى صلى الله عليه وسلم دلالة صريحة واضحة على أن الحكم أو الدولة جزء من تعاليم الاسلام التى بلفها للناس، بل ان هذه الأقوال تشتمل على مصطلحات جديدة فى فكرة الدولة تقابل مفاهيم جديدة جاء بها الاسلام كما بلفه رسول الاسلام محمد صلى الله عليه وسلم - فقد أكد أولا ضرورة تنظيم الجماعة أى جماعة يتوله عليه الصلاة والسلام :

« لا يحل ثلاثة يكونون بفلاة من الأرض الا امرؤ عليهم أحهم » (١) .

وفى رواية أخرى للحديث

« اذا خرج ثلاثة فى سفر فليؤمروا عليهم أحهم » (٢)

وقد أحسن الامام ابن تيمية الاستنتاج اذ قال : « فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد فى الاجتماع القليل المعارض

(١) رواه الامام أحمد فى مسنده .

(٢) رواه أبو داود .

في السفر ، تنبيهها بذلك على سائر أنواع الاجتماع .. الى أن يقول : فالواجب اتخاذ الامارة ديننا وقربة يتقرب بها الى الله « (١) » .

وقد وردت أحاديث استعمل فيها لفظ (الامام) للدلالة على الحاكم ، منها قوله صلى الله عليه وسلم :

« الامام الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته » (٢) .

ومنها أحاديث كثيرة في الامام العادل ، أي : الحاكم العادل، كحديث :

« سبعة يظلهم الله في ظله منهم امام عادل » .

وحديث :

« ثلاثة لا ترد دعوتهم ، منهم الامام العادل » .

وحديث :

« يوم من امام عادل افضل من عبادة ستين سنة » .

بل أن الرسول صلى الله عليه وسلم يوجب صراحة على المسلم أن ينتمي الى دولة اسلامية يرتبط معها بعقد وبيعة ، وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام :

« من مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية » .

وفي رواية :

« وليس له امام » .

وكذلك قوله :

٢٧ . (١) السياسة الشرعية لابن تيمية . راجع كتابنا : آراء ابن تيمية ص

(٢) البخاري ومسلم .

« من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمببته جاهلية » (١) .

وقوله :

« من نزع يده من طاعة امامه فانه يأتى يوم القيامة ولا حجة له » (٢) .

والأحاديث حول هذا المعنى كثيرة ومنتشرة ، وكلها تدور حول ضرورة البيعة ، وحقيقتها الانتماء الى الدولة الاسلامية ، وتدور كذلك حول ضرورة الطاعة فيما لا معصية فيه لله .

وهناك آحاديث كثيرة فى الامارة وهى الولاية والحكم وفى القضاء .

رابعاً :

فعل النبى صلى الله عليه وسلم كأقواله مصدر أساسى من مصادر الاسلام ، وهو سنته الفعلية وخطته العملية . وهو قد أقام دولة فعلا ، وكان هو بالاضافة الى صفة النبوة والرسالة امام المسلمين فى عهده وأميرهم ورئيس دولتهم ، يولى الولاة ، ويعين القضاة ، ويعقد الألوية ، ويرسل الجيوش ، ويجمع الزكاة والغنائم ، ويوزعها فى مصارفها ، ويقيم الحدود ، ويعقد المعهود ، ويرسل الرسل والوفود الى الملوك .

وهذه الأعمال كلها من أعمال السلطة والحكم . ولو كان الاسلام بمعزل عن الحكم لما فعل ذلك ، ولما جاز له ، ولترك لغيره على الأقل أن يقوم به . وانما سمي أبو بكر خليفة ، وكل امام شرعى سمي كذلك ، لانه خلف محمدا صلى الله عليه وسلم ، من هذه الجهة ، وفى هذه الصفة فحسب ، لامن جهة النبوة وصفة الرسالة ، لأنه خاتم الرسل ولا نبى بعده . وانما خلافته اذا بصفته اماما للمسلمين ، وأميرا عليهم ، ورئيسا لدولتهم .

واختير لفظ « الامام » و « الخليفة » و « أمير المؤمنين » ابتعادا بالمفهوم الاسلامى للدولة ورياستها عن النظام الملكى

(١ و ٢) رواه مسلم . . . راجع ما ورد فى الامامة فى كتب الحديث وفى الرياض النضير من فقه الزيدية ص ١٠ وفى نيل الاوطار للشوكانى ج ٩ .

بمفهومه القديم عند الأمم الاخرى ، من الفرس والرومان
المختلف اختلافا أساسيا عن المفهوم الاسلامى الجديد .

خامسا :

اسراع كبار أصحاب الرسول بعد انتقاله الى ربه لاختيار
أمير للمسلمين يخلفه فى هذه الصفة ، وعدم انكار أحد منهم
ضرورة اختيار خليفة له فى رئاسة الدولة ، دليل واضح لكل
ذى عينين ولن عنده مسكة من عقل ، على أن اقامة الدولة
والاضطلاع بالحكم والسلطة جزء ضرورى من الاسلام لا يقوم
الا به ، ولا يتم اسلام المسلمين بدونه (١) ومعلوم أن اجماع
الصحابة على أمر من أمور الدين يعتبر دليلا وحجة على شرعيته.
ويكفى أن فهمهم للاسلام مرجع للمسلمين ، بسبب أنهم تلقوه
مباشرة عن الرسول المبلغ صلى الله عليه وسلم ، وعن القرآن
الذى نزل بلفظهم وعاشوا فى أجواء آياته المنزلة ، وتوجيهات
النبي و ارشاداته ، وفى جو التبيين العملي لأحكامه .

ولذلك كانت المحاولة التى قام بها بعض الماصرين
بتأثيرات أجنبية كملى عبد الرازق وأمثاله من ادعاء أن الحكم
ليس من الاسلام خروجا عن جماعة المسلمين بل عن الاسلام ،
وهى لاتخلو من أحد احتمالين : اغراق فى الجهل والغباء ، أو
ضلوع فى المؤامرة التى يقوم بها أعداء الاسلام لتحطيمه
والجيلولة دون يقظة شعوبه الهادفة لاعادة بنائه وحمل لواء
الحضارة من جديد .

وكل سبر فى تأييد هذا الاتجاه والاشادة بأصحابه موالة
لأعداء الاسلام . من المستعمرين والطامعين بالنفسوذ فى بلا
الاسلام من مختلف الدول . والعاملين ظاهرا فى هذا الركاب
باسم العلم والبحث العلمى .

(١) راجع فصل الاسلام ووجوب الحكم فى كتاب « النظريات السياسية
الاسلامية » للدكتور ضياء الدين الرئيس (الطبعة الاولى ١٩٥٢) ثم كتابه
القيم الشيق « الاسلام والخلافة فى العصر الحديث » المطبوع فى عام ١٩٧٧
(بيروت الدار العلمية) .

سادسا :

ولما سبق من الاعتبارات والحجج نرى أن أئمة المسلمين وعلماءهم منذ صدر الاسلام حتى العصر الحاضر أدخلوا باب الامامة في كتبهم الفقهية ، وأحيانا في كتب العقيدة وعلم الكلام بسبب ما ثار من الخلاف في طريقة تعيين الامام ، مع الاتفاق على الأصل بين الفرق الاسلامية . وهكذا أجمع المسلمون جيلا بعد جيل منذ عصر الصحابة على أن الحكم من الاسلام ، وعلى أن الاسلام يستلزم اقامة دولة .

أما أن يكون لبعض أبناء المسلمين في عصرنا الحاضر موقف خاص من الاسلام نفسه أصلا ، وبالتالي من حكم الاسلام ، واصطباغ الدولة الحديثة بصيغة الاسلام ، فذلك يحدد موقفهم من الاسلام كله باعتباره نظاما عقائديا كاملا ، ولكنه لا يغير الاسلام نفسه في نظر أى باحث أيا كان مذهبه واتجاهه .

اهداف الدولة والحكم

بعد أن عرفنا أنه لايد فى الاسلام من اقامة دولة تصون مبادئه وتنفذ شرائعه ، وأن الاسلام بنصوص الكتاب والسنة وفى واقع أمره يستلزم اقامة الحكم ، بل ان الحكم جزء منه ، فما هى أهداف هذه الدولة أولا ؟

يمكن تحديد أهداف الدولة فى الاسلام فيما يأتى :

اولا :

اقامة العدل بين الناس . فالناس منهم القوى والضعيف ، ومنهم الظالم والمظلوم . ومنهم المختصمون فى حقوق كل منهم يدعيها لنفسه .

والأمر بالعدل بين الناس والنهى عن الظلم متكرر جدا فى القرآن الكريم ، وفى السنة تفصيل لذلك ، كالأحاديث الواردة فى العدل ، وفى القضاء وفى الخصومة ، وفى الامام العادل والامام الجائر .

تجد في سورة المائدة آيات كثيرة تتعلق بالحكم بوجه عام،
والحكم بالعدل حسب شريعة الله المنزلة في كتابه بوجه خاص .
فمنها قوله تعالى (مرا لرسوله بأن يحكم بما أنزل الله من شريعة
« وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا
عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » (١) .

وقوله :

« انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » (٢) .
ومن الآيات ما كان الخطاب فيها موجها للمؤمنين أمرا لهم
بالتحاكم الى شريعة الله ، كقوله تعالى :

« انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا
سمعنا وأطعنا » (٣) .

وقوله :

« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم » (٤) .

وفي سورة المائدة هذه الآيات الثلاث التي تصف من لم
يحكم بما أنزل الله بالظلم والفسق والكفر :

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » ، « ومن لم يحكم
بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » ، « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الفاسقون » (٥) .

ثانيا :

حماية الضعفاء وكفاية العاجزين والمحتاجين :

لقد جعل من أهم أهداف القتال في الاسلام — ولا يقوم
بالقتال الا جماعة منظمة ذات قيادة — حماية المستضعفين .
وذلك وفقا لقوله تعالى :

(١) المائدة الآية ٤٨ .

(٢) النساء الآية ١٠٥ .

(٣) التور الآية ٥١ .

(٤) النساء الآية ٦٥ .

(٥) الآيات ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ .

« وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان » (١) •

فحماية الضعفاء المظلومين المضطهدين من البشر عامة ومن المسلمين خاصة من أهداف إقامة الدولة في الاسلام ، وهو ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه فعلا في جهادهم •

وكذلك تحصيل الكفاية من العيش ، ووسائله ، للعاجزين عن تحصيله والقاصرين عن بلوغ الكفاية ، وذلك عن طريق ما تجمعه الدولة من أموال الزكاة المفروضة على الأغنياء ، والتي هي حق لأولئك العاجزين والقاصرين وغيرهم • وكذلك ما تجمعه الدولة الاسلامية من القادرين ، لدفع الضرر عن المسلمين ، كما نص على ذلك الفقهاء وهو شيء فوق الزكاة أو غيرها •

وهذا ما كان يقوم به الرسول صلى الله عليه وسلم وعماله الذين كان يوليهم على المناطق ويرسلهم اليها • فكفاية العاجزين عن تحصيل أسباب العيش من مواطني الدولة الاسلامية سواء أكانوا مسلمين كان من أهداف الدولة الاسلامية فعلا •

ثالثا :

ان إقامة العدل وحماية المستضعفين ليسا الا أصليين من أصول الاسلام . وأصول الاسلام كلها تستند الى ركيزة أساسية هي الايمان بالله ويسائر ما يترتب على الايمان بالله من حقائق كبرى يجب الاعتقاد بها •

ان تحرير الانسان من الخضوع لغير الله خضوعا مطلقا وهو معنى التوحيد الخالص هو الهدف الأكبر للدولة الاسلامية ، ويشتمل على تحرير الانسانية كلها من أنواع العبودية لغير الله لأن من الانعطاف بالانسان وكرامته أن يجعل عبدا لانسان آخر أو لفئة من البشر ، أو لجزء من الطبيعة حيوانا كان أم كوكبا ، ولأى معنى من المعانى التى ي اخترعها الانسان ثم يكون عبدا لها ،

(١) النساء الآية ٧٥ •

وهذا هو الشرك الذى يحاربه الاسلام ويسعى لازالته تحريراً
للانسان ، وهو هدف أساسى من أهداف دولته •

ويتعبّر آخر : ان حماية العقيدة الاسلامية ، التى بها يتم
تحرير الانسانى واسعادها ، ومحاربة ما يعادىها ويقف عقبة
فى سبيل نشرها وتعليمها والدعوة اليها هو الهدف الأول للدولة
فى الاسلام ، والأهداف الاخرى متفرعة عنه •

لقد كان من وظائف من يرسلهم رسول الله صلى عليه وسلم
دلاة على الأقطار أن يعلموا كتاب الله وسنة نبيه • وقد يرسل
العامل « الوالى » ومعه آخر من الصحابة لتعليم الاسلام • فقد
بعث النبى صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل قاضياً على اليمن
يعلم الناس القرآن وشرائع الاسلام ، ويقضى بينهم ، وجعل اليه
قبض الصدقات من العمال الذين باليمن عام فتح مكة ، ومنهم
عمرو بن حزم الخزرجى استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على
نجران ، ليفقههم فى الدين ، ويعلمهم القرآن ، ويأخذ
صدقاتهم (١) •

الخلاصة :

ان الهدف والغاية من اقامة الدولة فى الاسلام حماية
مبادئ الاسلام ، وخاصة عقيدة التوحيد ، التى هى الوسيلة
الاجابية لتحرير الانسانى ، وتنفيذ شرائع الاسلام لقيام
المجتمع الانسانى على أسس العدالة والتعاون والتكامل والمثل
الأخلاقية العليا •

(١) التراتيب الادارية لعبد الحى الكتانى ج ١ ص ٤٢ وفيه نقول عن
الاستيعاب وطبقات ابن سعد والاستبصار عن أرسلهم الرسول صلى الله عليه
وسلم لتعليم الاسلام •

الأسس العقائدية للدولة والحكم

ان للحكم والدولة فى الاسلام مبادئ يقوم عليها • ولا بد قبل بيانها من بيان المفاهيم العقائدية التى تنبثق عنها والتى هى ضامن قوى لتنفيذها وثباتها وبقائها فى معزل عن تلاعب الأهواء بها • وسنوجز القول فى بيان هذه الأسس الاعتقادية :

١ - البشر كلهم على اختلاف شعوبهم واللوانهم وعلى اختلاف منازلهم الاجتماعية والأعمال التى يقومون بها والمال الذى يملكونه كلهم عباد لله أصلهم واحد ، فلا تفاوت بينهم فى الكرامة الانسانية ، وفيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات • هذه عقيدة من عقائد الاسلام الأساسية •

وبناء على هذه العقيدة فالحكام والمحكومون والراعى والرعية متساوون فى نظر الشريعة الاسلامية من جهة الحقوق والواجبات ، فلا امتياز لبعضهم على بعض من حيث الاصل ، وانما التفاوت بحسب القدرة والمملى والجهد ، وما يستوجبه توزيع الأعمال واختلاف الاختصاصات •

وينبنى على هذا ايضا أنه لا يعفى من المسؤولية أحد ، فكل واحد مسؤول عن عمله فليس لأحد حصانة أمام الحق الذى عليه تعفيه من المسؤولية أو تحميه من نتائجها •

٢ - ليس أحد من البشر فردا كان أو جماعة يستحق أن يخضع له الآخرون خضوعا مطلقا غير مقيد ، لأن هذه الصفة يستحقها الله خالق الانسان فاطر السموات والأرض وحده دون غيره ، فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، بين الفرد والسلطة ، بين المواطنين والدولة علاقة تنظيم • فهى طاعة فى حدود الشريعة ، أحكامها ومبادئها ، وليست خضوعا

واذعاناً ، هي طاعة مقيدة بحدود نظام محدد لا قدرة للحاكم على تنفيذه ، لأنه نظام الهى صالح للبشر ، هو الحكم بين الفريقين اذا حصل الاختلاف والتنازع .

ولكن الحاكم يخضع فى أعماله وممارسة سلطته للرقابة والمحاسبة والمناقشة ، وللأمة الحق فى تقويم الحاكم أو عزله اذا عارض الشريعة وتنكر لها ، وفى أحوال ذكرها الفقهاء ، ومنها العجز عن القيام بأمر الحكم . ولنا أن نستشهد هنا بقول الخليفة الأول أبى بكر الصديق حين تولى الخلافة : أطيعونى ما أطيعت الله ورسوله فيكم فان عصيته فلا طاعة لى عليكم .

وبناء على هذه العقيدة التى لا تجيز الخضوع المطلق لاله ، وعلى العقيدة المروضة فى الفقرة السابقة وهى التى تتضمن وحدة الأصل البشرى والمساواة بين البشر ، فليس ثمة طبقة تتمتع بامتيازات خاصة . فلا يقر الاسلام للحكام امتيازات خاصة ولا لعلماء الدين كذلك . بل انه ليس فى الاسلام طبقة يسمى أصحابها رجال دين ، وانما هم علماء الشريعة وفقهاؤها . كل فى حدود اختصاصه ، وانما يعترف بأرائهم اذا كانت مبنية على علم صحيح ، وأدلة مقبولة من القرآن والسنة ، بشرط اتصافهم بالتقوى والخلق القويم ، الذى يحول بينهم وبين اعطاء آراءه لتحقيق مصالح وأغراض خاصة لهم أو لغيرهم ، أو اتباعاً للأهواء ، فلا طبقية ولا امتيازات فى الاسلام .

٣ - الحاكم ليس مشرعاً وانما هو منفذ لشريعة الهية ، تجسدت فى كتاب ثابت النص هو القرآن ، وأحاديث نبوية بحق علماء الحديث فى صحتها وتكون منها ما يسمى بالسنة .

واذا كانت الشريعة - كتاباً وسنة - فسحت المجال للاجتهاد فيما لا نص فيه وفيما جاء فيه النص عاماً فى

صورة مبادئ عامة وقواعد كلية ، فهذا الاجتهاد الذى يمكن أن يعتبر نوعا من التشريع في حدود مبادئ الشريعة لا يستبد به الحاكم ، وانما يكون من حق الاختصاصيين ، واذا تعددت الآراء الاجتهادية فالفصل بينها لابد فيه من الشورى .

فالشريعة اذن احكام موضوعية ، يمكن لأى انسان عالم أهل للفهم والاستنباط أن يرجع اليها ، وليست أسراراً يستبد بفهمها أو تفسرها الحكام أو فئة خاصة من علماء الدين .

٤ - البشر كلهم فى الأصل مستخلفون من الله فى هذه الأرض ابتلاء وامتحاناً ، فى مقابل تمييز الانسان بما ميزه الله به عن مخلوقاته الأخرى من حرية اختيار وإرادة وعلم وقدرة .

والمؤمنون بدين الله المبلغ بواسطة أنبيائه مستخلفون من الله ، لتنفيذ شريعته ، وآخر الأديان ومكملها وناسخها هو الاسلام المنزل على النبي المرسى محمد صلى الله عليه وسلم .

فالمسلمون مستخلفون لتحقيق رسالة الاسلام فى الأرض ، وانما قامت وتقوم دولتهم لتحقيق هذه الخلافة اسعادا للانسانية وارضاء لله .

٥ - الصلة بين البشر فى العقيدة الاسلامية صلة أخوة فى الأصل ، وصلة وحيدة فى الانتساب الى العبودية لله ، وصلة كرامة بنى آدم المستخلفين فى الأرض .

وصلة المسلمين الذين يجب أن ينتموا الى دولة الاسلام ويرتبطوا بها هى صلة أخوة فى العقيدة والايمان ، وصلتهم بالدولة ورابطتهم التى تشدهم اليها هى رابطة انتماء اختياري الى عقيدة ايمانية والى شريعة منزلة . وليست رابطة نسب قبلى أو عنصرية قومية . لذلك كانت دولة الاسلام دولة عقيدة وشريعة ، ودولة نظام الاسلام ،

وهي دولة مفتوحة لمن يختارون الانتماء اليها ، وليسست دولة وطن وتراب ، ولا دولة جنس أو قوم ، وانما هي دولة الاختيار الانساني للنظام الالهي في الحياة •

٦ - الانسان مخلوق مكرم يحكم الله نفسه الذي خلقه وسواء ونفخ فيه من روحه ومنحه صفات القدرة والعلم والحياة والارادة :

« ولقد كرمنا بني آدم » (١) •

وهو بهذه الصفة صفة التكريم الالهي له حقوق ليس لأحد أن ينتهكها ، حتى هو نفسه لا حق له أن يهدرها أو يتنازل عنها • فلا حق لأحد أن يزهد روحه ، ولا حق له هو نفسه أن ينتحر ، ولا حق لأحد أن يهدر حرите فيسرقه ويبيعه ، ولا حق له هو نفسه أن يبيع نفسه ، وغيره من باب أولى ، لاحق لأحد أن يغير خلقه الله ويشوهها فيمثل به ، ولا حق له هو نفسه أن يتلف عضوا من أعضائه • أما المعقوبات على اختلاف درجاتها فهي جزاء له في مقابل أعمال تتناسب معها ، لتحقيق مبدأ حفظ الحياة الانسانية نفسها سليمة ، وعن هذا المبدأ تنبثق حقوق الانسان في الاسلام ، من حماية النفوس ، والمقول ، والكرامة ، ومنع القتل ، والسكر ، والتعذيب ، والتمثيل ، وحجز الحريات ، والشتيم ، بالنسبة لجميع البشر •

ان هذه الأسس الاعتقادية تجعل من نشاط المسلم السياسي رسالة يقوم بها ، وأمانة استأنه الله عليها ، ليؤديها حق أدائها سواء أكان راعيا أم رعية وحاكما يسوس الأمور أم فردا من الشعب ينفذ هذه السياسة ومتطلباتها في شتى أحواله السلمية والحربية والمعايشية •

(١) الاسراء الآية ٧٠ •

ان العقيدة التى يتفدى بها دائما عن طريق ما يؤديه من شعائر العبادات تقوى فيه هذا الشعور ، ويتكون من هذا الشعور ومما يتلقنه المسلم من الأهداف التى يتبناها والمبادئ التى سنفسلها ووعيه السياسى الذى يحدد دوره وموقفه عن وعى وبصيرة وشعور ذاتى .

وسنبين فيما يلى الأسس التنظيمية أو التشريعية بعد أن بينا الأسس الاعتقادية والأهداف العامة التى يقوم عليها الحكم والدولة فى الاسلام .

أسس نظام الحكم

المبادئ الدستورية فى الدولة الاسلامية

يتضح من الفصل السابق أن الاسلام لم يفرض شكلا من أشكال الحكم محدد التفاصيل والجزئيات ، فيجرفه الزمن بتبدلات أحواله . ولا ترك الأمر مهملا والجو فارغا لئلا يملأه المصالح والأهواء أو التقاليد المحلية الموروثة ، ولكنه فعل ما هو خير من الطريقتين . فقد قدم للناس مبادئ عامة أثبتت تجارب البشرية فى المجال الدستورى السياسى صلاحها ، وقواعد عامة كانت خلال تطور الدولة فى تاريخ البشر أهدافا مثالية تتطلع البشرية الى تحقيقها . وترك التفاصيل الجزئية والتطبيقات العملية التى يمكن أن تحتملها هذه المبادئ والقواعد لاجتهاد البشر حسب اختلاف أطوارهم وبيئاتهم وأحوالهم .

ان هذه الأسس منها ما يقوم عليها بناء الدولة ونظام الحكم، ومنها قواعد يجب مراعاتها فى قيام الدولة - حاكما وشعبا - بوظيفتها وممارستها لها ، وبين هذين النوعين من المبادئ الوظيفية والبنائية من الصلة والترايط ما يحملنا على تجنب الفصل بينهما ، لما بينهما من التداخل والملايسة . وفيما يلى استعراض لهذه الأسس والمبادئ والقواعد :

أولا - تعيين الحاكم - رئيس الدولة وأمرها واختياره :

يتحكم فى تعيين رئيس الدولة قاعدتان لم تعرفهما البشرية سابقا فى تاريخها السياسى ، احدهما تحديد شروط موضوعية أو صفات مؤهلة يجب تحققها فىمن يختار أميرا للجماعة ورئيسا للدولة . وهى - كما ستفصلها فى موضعها المناسب - ترجع الى أمور أربعة : العقيدة التى تقوم الدولة على أساسها ولحمايتها ، والعلم ، والأخلاق ، والخبرة السياسية الادارية، وثانيهما اعتبار رأى الأمة عنصرا أساسيا كذلك فى اختياره أولا من قبل أهل الرأى ، أو بتعبير آخر أهل الحل والعقد ، وفى قبوله والرضى به ثانيا من قبل جمهور المسلمين ، ومظهر ذلك البيعة ، أى : اعلان قبول حكمه . وسنعود الى تفصيل هذا المبدأ فى موضعه فى بحث سياسة الدولة .

ثانيا - البيعة :

بعد تحقيق الصفات التى يجب توافرها فى الأمير المختار لرياسة الدولة فى عملية اختياره من قبل أهل الرأى أو أهل الحل والعقد ممن سيأتى تحديد أوصافهم فى موضعه ، تأتى عملية ثانية تتحقق فيها مشاركة جمهور الأمة فى هذا التعيين ، وهى عملية البيعة أو المبايعة . وهى فى جوهرها وأصلها عقد وميثاق بين طرفين الأمير أو الامام المرشح لرياسة الدولة ، والجمهور ، أما هو فيبايع على الحكم بالكتاب والسنة والنصح للمسلمين ، وأما الجمهور المبايع فيبايعون على الطاعة فى حدود طاعة الله ورسوله (١) . وهذا ما كان يحصل فعلا فى عهد الخلفاء الراشدين فى المبايعة .

(١) قال الامام على بن ابي طالب حين بويح بالخلافة : « على عهد الله وميثاقه واثبت ما أخذ على النبيين من عهد وعقد لاصلين فيكم بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم طائفتي وجهد رايت راجع كتاب الروض النضير ج ٥ ص ٢٦ » (مكتبة المؤيد بالطائف) .

فى مبدئى الاختيار والبيعة يبرز دور الشعب أو الأمة فى تكوين الدولة وبنائها . واختيار رأس الجهاز الذى يتولى أمرها ، كما يبرز هذا الدور فى مواطن أخرى أيضا •

ان اقرار الاسلام لهذين المبدئين اللذين استخرجهما المسلمون من مصادره منذ الأيام الاولى لظهور الدولة الاسلامية ، أعنى تميين الحاكم من قبل الشعب ، واختياره لصفات تؤهله لذلك فى شخصه ، والاستناد فى شرعية حكمه - فى مذهب أهل السنة - على مبايعة المسلمين له ورضاهم به أميرا عليهم (١) ، ان هذا الاقرار للمبدئين يعتبر تغييرا لمجرى التاريخ السياسى ، وخطوة عظيمة فى تاريخ نظم الحكم والحقوق الدستورية ، بصرف النظر عن الطريقة الفعلية التى طبق بها هذان المبدآن خلال العصور الاسلامية •

ثالثا - التقيد بقواعد التشريع الذى جاء به الاسلام والالتزام به :

ان الحاكم والشعب كليهما مقيدان بما جاء به الاسلام فى الكتاب والسنة أحكام تشريعية ، ولا حق لهما معا ولا لأحدهما فى التشريع من عند نفسه . خارجا عن حدود هذه الأحكام •

ان هذا القيد ملزما للحاكم ، فلا حق له أن يتصرف براهيه وهواه . لأن ذلك يعتبر بحقه كفرا بشرعية الله اذا كان الدافع له انكار أصل الشريعة والاصرار على معارضتها •

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (٢) •

ويعتبر ظلما وطفيانا اذا كان الدافع له الهوى والمصلحة والاعراض عن الحق من غير انكار لأصل الشريعة ووجوب تنفيذها واقامتها :

« ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » (٣) •

وكذلك الشعب ليس له الخروج على الشريعة أو تبديل شيء منها مما ليس فيه مجال للاجتهاد ، وعليه أن يدعن حكمها :

(١) راجع كتابنا : آراء ابن تيمية فى الدولة ص ٤١ و ٤٢ •

(٢) المائدة الآية ٤٤ •

(٣) المائدة الآية ٤٥ •

« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم » (١) .
 وقوله تعالى : « انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا » (٢) .
 فالشريعة هي الحكم الذى يرجع اليه الفريقان حين الاختلاف ، السلطة الحاكمة والشعب ، كما تنص الحكم التالية :

« ان الله يامرکم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعما يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا . يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا » (٣) .

فالآية تضمنت خطابا للحاكم بايصال الحقوق ذريابها والحكم بالعدل ، وخطابا للشعب أو الرعية باطاعة الله ورسوله وأولى الأمر منهم ، وخطابا للفريقين ، فى حال الاختلاف ، فى جعل الله ورسوله أى كتاب الله وسنة رسوله حكما بينهما .

بهذا يختلف الحكم فى الاسلام عن نظام الحكم المطلق ، الذى كانت تفسر عليه أمم الشرق والغرب قديما ، وعن النظام الديمقراطي كذلك . وعن الأنظمة الحديثة الفاشية على الحزب الواحد ، حيث يكون الفرد أو الحزب هو المرجع المطلق فى التشريع فى هذه الأنظمة الثلاثة . وهو السلطة التى يكون لها الخضوع والطاعة المطلقة ، وهذا فى نظر الاسلام ضرب من الشرك باحلال أحد هذه الثلاثة محل الإلاه .

ولابد ههنا من ايضاح جوانب هذا الموضوع . ان القرآن تضمن أحكاما تشريعية تتعلق بالعلاقات الاجتماعية فى ميدان الأسرة (الزواج والطلاق والنفقة الخ -) وفى ميدان المعاملات المالية والعلاقات الدولية فى تسلم وانحرب والتقويات الجنائية وغير ذلك من العلاقات . وباستثناء احكام الأسرة التى

(١) النساء الآية ٦٥ .

(٢) النور الآية ٥١ .

(٣) النساء الآية ٥٨ ، ٥٩ .

تتضمن كثيرا من الأحكام الجزئية المحددة ، فإن أكثر ما ورد في المجالات الأخرى كليات وقواعد عامة ، وقليل منها أحكام جزئية محددة . وتضمنت الأحاديث النبوية - السنة - كثيرا من القواعد والأحكام الموضحة والمفصلة لما في القرآن من أحكام ، أو المطبقة لذلك الزمن وتلك البيئة - فمجموع ما ورد في الكتاب والسنة من الأحكام الكلية والجزئية هو ما يسمى بالشرعية وانطلاقا من هذا البيان يتضح :

١ - أن أكثر ما ورد في الشريعة من باب الكليات والقواعد العامة التي يمكن أن يدخل تحتها من التطبيقات والفرعيات ما يمكن أن يجتهد في تطبيقه وتكييفه ومراعاة الأحوال المختلفة فيه حسب الزمن والمجتمعات والظروف .

٢ - يعتبر ما سكتت عنه الشريعة متروكا للاجتهاد مع مراعاة أهداف الشريعة وكلياتها .

٣ - أن الشريعة في نصوص الكتاب والسنة يمكن أن تستخرج أهدافها وتستنبط مقاصدها/وغلل أحكامها ، وهو ما فعله الفقهاء ، ويكون الاجتهاد في اجراء هذه العمل ، ومراعاة تلك المقاصد ، وتحقيق تلك الأهداف ، بحسب الأزمنة والأحوال .

٤ - أما ما ورد في القرآن من الجزئيات كأحكام الميراث والزواج والطلاق فهو واجب التنفيذ ، ولا مجال للاجتهاد فيه في ذاته . وإن كان يمكن الاجتهاد فيما حوله ، وما يحيط به ، تحقيقا للغاية المقصودة منه . وأما ما ورد من الجزئيات في السنة فأمره يختلف ، إذ قد يكون تشريعا عاما كالقرآن ، وللنبي صلى الله عليه وسلم فيه صفة الرسول المبلغ ، وقد يكون من قبيل القضاء ، وقد يكون الرسول فيه ولي أهل زمانه ، وحكمه تطبيق زمني ، كأن يحكم بمقوبة ، فيحتمل أن تكون تشريعا فتكون حدا أي عقوبة ثابتة . ويحتمل أن تكون تعزيرا ، فيتغير حكمها حينئذ بحسب

تبدل الزمن والحال ، ويكون تعديدها من حق ولي الأمر في كل عصر ومصر .

وبناء على ما تقدم يكون التشريع نوعين :

(أ) تشريع لا مجال فيه للاجتهاد ، وهو ما حددته الشريعة ويجب على الحاكم والشعب التقيد به .

(ب) تشريع فيه للاجتهاد مجال ، كتحديد العقوبات التعزيرية ، وتحديد طريقة الشورى في الحكم، وتحديد حقوق ماسوى الزكاة في الأموال . وهذا التشريع الاجتهادى متروك للحاكم بشرط التزامه بمبدأ الشورى الذى سنشرحه فيما يلى :

رابعا - الشورى :

ان مبدأ الشورى ورد فى نص القرآن بصيغة الأمر الموجه للرسول صلى الله عليه وسلم نفسه :

« وشاورهم فى الأمر » (١) .

فغيره من باب أولى ، كما ورد وصفا للمؤمنين :

« وأمرهم شورى بينهم » (٢) .

وهو ما طبقه الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه فى حياته وتصرفاته العامة - فيما سوى الوحي كما طبقه من بعده الخلفاء الراشدون ، ولا سيما فى كبريات القضايا كالحرب وتقسيم الاراضى وغيرها .

ان اتخاذ هذا المبدأ قاعدة فى الحكم وتصرفات الحاكم التشريعية والسياسية يقابل ويلغى قاعدة استبداد الحاكم برأيه وتصرفه بهواه التى كانت قاعدة الحكم فى الدول السابقة ، وبقيت كذلك فى الدول غير الاسلامية ، على انها قاعدة مسلم بها ، بل استمرت حتى العصر الحاضر فى كثير من أنظمة الحكم الحديثة التى يتحكم فيها فرد أو فئة من الشعب .

(١) آل عمران الآية ١٥٩

(٢) الشورى الآية ٣٨

لا شك أن تنفيذ أحكام الشريعة المحددة كجباية الزكاة وتوزيعها وإقامة الحدود وتنفيذ المقوبات المحددة نصا وأمثال ذلك لا يحتاج الى شورى ، وإنما تكون الشورى فى عدد من المجالات منها :

التشريع الاجتهادى فيما أجازت فيه الشريعة الاجتهاد ، فيجب على الحاكم أن يرجع فى هذا الأمر الى أهل الاختصاص من العلماء ، وإلى أهل الرأى والخبرة فيما يحتاج منه الى رأى وخبرة ، ويمكن أن يؤلف منهما (مجلس تشريعى) يكون صاحب الحق فى الشورى .

التصرفات ذات الصفة العامة ، كالتصرفات السياسية كاعلان الحرب أو الهدنة أو عقد المعاهدات أو قطع العلاقات ، وكالتصرفات المالية كوضع الميزانية وتخصيص النفقات لجهات معينة وأمثال ذلك من التصرفات العامة التى يكون فيها رأى الواحد أكثر تعرضا للخطأ ، أو مراعاة للهوى والمصالح الخاصة ، أو يكون على الأقل محلا للتهمة .

ان الاسلام حين أقر مبدأ الشورى فى ميدان الحكم والزم به ، ومنع الاستبداد والتصرف الفردى وحرمه ، ترك للشر تحديد طريقته وأسلوبه توسعة عليهم ، ومراعاة لاختلاف الأحوال والأزمان . وعلى هذا يمكن أن تأخذ الشورى أشكالا متعددة وصيفا مختلفة باختلاف العصور ، بل فى العصر الواحد والدولة الواحدة .

كأن تكون الشورى فى مجال تعيين رئيس الدولة منوطة بمجلس خاص بذلك ، توضع شروطه ونظمه .

وتكون فى المجال السياسى الخارجى والداخلى منوطة كذلك بمجلس آخر أو بالمجلس السابق نفسه .

وتكون الشورى فى مجال التشريع الاجتهادى منوطة بأهل الاختصاص بالشريعة ، وأهل الخبرة والاختصاص والمعرفة بأحوال المجتمع ، بالنسبة لموضوعات التشريع .

ان هذا كله متروك تحديده ، ولكن المهم : أن ممارسة الحكم ابتداء من تعيين الحاكم نفسه الى التشريع والسياسة والادارة يشترك فيها الشعب وجمهور الأمة أو من يمثلها من أهل الراى والمعرفة ، كما يشترك فيها الحاكم بعد اختياره وتعيينه عن طريق الشورى • وبذلك تتحقق المشاركة بين الحاكم والرعية أو الشعب ، ويتم بذلك تقييد الحاكم بقيددين : الشريعة والشورى أى بحكم الله ورأى الأمة •

خامسا - المسئولية :

للحاكم تصرفات خاصة تتعلق بأموره الخاصة وعلاقاته الشخصية ، وهو فى هذا المجال مسؤول كسائر الناس وليس له حصانة خاصة • وعلى هذا يمكن أن يكون مدعيا ومدعى عليه ، ويتحمل نتائج أعماله وتصرفاته ، وفى التاريخ الاسلامى بدءا من الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه وخلفائه الراشدين حتى المصور الحديثة شواهد لاحقاق الحق وأنتصاف أفراد الناس من النبى نفسه ، أو من الامام ورئيس الدولة فى دين أو مال أو غير ذلك ، كدعوى أمير المؤمنين على بن أبى طالب بطلب درعه من اليهودى أمام القاضى شريح فى عهد خلافته ، وقد ربح فيها اليهودى الدعوى لفقدان البينة ، مع ان الدرع فى الحقيقة لعللى رضى الله عنه ، والحاكم كسائر الناس كذلك فى هذه الأمور ، يتحمل التبعة أمام الله فيما يفعله من هذه التصرفات ويسأل عنها ويحاسب عليها يوم الجزاء النهائى •

وللحاكم تصرفات تتعلق بولايته ولها صفة الوظيفة والعموم، ولها آثارها ونتائجها فى مصالح الأمة أو بعض فئاتها أو أفرادها • والحاكم مسؤول عن هذه التصرفات نوعين من المسئولية :

(١) فهو مسؤول أمام الله مسئولية يلقى نتائجها يوم الحساب والجزاء ، فان نصح للأمة وعدل فيها وأدى ما عليه نحوها من واجبات أوجبها الله عليه ، فأنصف مظلومها ، وحمى

ضعيفها ، ورعى سائر شؤونها ، ودافع عن حوزتها ، جازاه الله أحسن الجزاء ، وكان له بذلك أعلى الدرجات ، مما لا يكون لأعظم العباد المتكفين على عبادة الله • وإن ظلم وغش وآساء كان له من الجزاء ما لا ينال مثله المجرمون من السارقين والقتلة والفاسقين •

(ب) ولكن الى جانب هذه المسؤولية الأخروية ، المنبثقة عن العقيدة والايمان الذى لا ينكر أثره فى النفوس اذا وجدت عوامله ودوافعه المحركة ، مسؤولية دنيوية أمام الأمة والناس • ذلك ان الناس ائتمنوه على أنفسهم وأموالهم ودينهم وديارهم ، واختاروه لإدارة أمورهم ، ثم بايعوه على الطاعة مقابل تعهده بإقامة العدل وتنفيذ الشريعة والسير عليها واتخاذها خطة له ، ولكل منهم حق النصيح له ، بل واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمن المنطق أن تكون نتائج ذلك كما قرر فقهاء المسلمين من أهل السنة :

١ - ان الأمة قوامة على الحاكم - رئيس الدولة - وعلى الحاكم بوجه عام ، ورقيبة عليه ، فكما كان لها حق اختياره ، بواسطة أهل الحل والعقد منها ، وتمت مشروعية حكمه بمبايعتها ، فلما كذلك اذا اختلت الشروط الأساسية التى أهلته للحكم ، أن تخله وتعمله (١) •

٢ - كما أن للأمة الخروج عن طاعته اذا أمر بمنكر أو بظلم ، ولها محاسبته على ما ينفق من أموال بيت المال ، أى الخزينة العامة •

(١) راجع كتاب النظريات السياسية الإسلامية للدكتور ضياء الدين الرئيس (القاهرة ١٩٦٠) ص ٢٩٤ • حيث نقل أقوال العلماء والأئمة كالشافعى والماوردي والجويني والشهرستاني وابن حزم والغزالي والبيضاوي والرازي فى هذا الموضوع والمزيد لهذه الفكرة •

وان القضاء في تاريخ الدولة الاسلامية يسمع الدعوى التي تقام على أمير المؤمنين ، كما يسمع سائر الدعاوى ، ويحكم فيها حسب القواعد الشرعية ، سواء في ذلك تصرفاته الشخصية وتصرفاته السياسية ، فمن ذلك دعوى أهل سمرقند على أمير المؤمنين أو قائد أمير المؤمنين أمام قاضي المسلمين ، لأنه دخل بلدهم حرباً من غير سابق انذار ، كما توجب شريعة القرآن . وقد ربح أهل سمرقند الدعوى اذ كان حكم القاضي بخروج جيش المسلمين من سمرقند ، وكان ذلك سبب اسلامهم وتعلقهم بالجيش الفاتح ، وقبولهم حكم الدولة الاسلامية .

ليس الحكم في نظر الاسلام استعلاء ولا امتيازاً فقد وصف فرعون وهو مثال الطفءة المتكبرين بالعلو في الأرض والاستعلاء :

« ان فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستفتي » (١) .
وانما الحكم في نظر الاسلام أمانة ، كما وصفها الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال لأبي ذر الغفاري : يا أبا ذر انها أمانة وانها يوم القيامة خزى وندامة الا من أخذها بحقها وأعطى الذي عليه فيها . ووصف النبي الكريم الحاكم بأنه مسؤول (كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته فالامام راع وهو مسئول عن رعيته .. الخ .) وقال عمر مخاطباً أبا موسى الأشعري وكان أحد عماله « ولاة الاقليم » في رسالة وجهها اليه : « انما أنت امرؤ منهم وقد جعلك الله أثقلهم حملاً » .

سادسا - حق الأمة في المحاسبة والمراقبة والنقد :

يتجلى هذا الحق في عدة مبادئ ميثوقة في الكتاب والسنة، تشمل فيما تشمل لدى التطبيق مجال الحكم والسلطة ، منها مبدأ « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ويشمل هذا المبدأ ما يوجه أفراد الشعب للحكام من مطالب لتحقيقها ، أو استنكار

لأمر يطلب منعها ، ومعيار المعروف والمنكر هو الشرع من جهة ومصلحة الرعية من جهة أخرى • وهذا باب واسع جدا لمطالبة الشعب لرئيس دولته أو لحكامه بأمور كثيرة ، أو احتجاجه واستنكاره لأمور أخرى ، وخاصة في دفع الظلم وعدم قبوله أو الصبر عليه • فقد اعتبر القرآن الكريم والحديث النبوي السكوت على ظلم الحكام ذنبا عظيما ، يستوجب العقوبة العاجلة في الدنيا ، كما يستوجب عقوبة الله في الآخرة • فقد ورد قوله تعالى :

« ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا : فيم كنتم قالوا : كنا مستضعفين في الأرض قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا » (١) •

وفي الحديث : « اذا رأى الناس الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يممهم الله بعقاب » • حتى ان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم جعل أعلى الشهداء الثائر على الظلم الذي يقتل « أفضل الشهداء حمزة ورجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله » •

ومن هذه المبادئ ما عبر عنه بالنصيحة ، فقد سأل الصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم لمن تكون النصيحة ؟ فقال : « لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » • فاسداء النصيحة للحكام من أفراد الشعب ولا سيما من العلماء وأهل الرأي والخبرة كل في ميدانه أمر رغبت فيه الأحاديث النبوية ، وجرى عليه المسلمون في عهودهم الزاهرة • • ولهذا وجهت الأحاديث الحكام لاتخاذ البطانة الصالحة الصادقة ، التي تخلص في نصيحها ، ولا تنافق للحاكم ولا تفشه •

ومما جرى عليه العمل في عهد الراشدين بل في العهد النبوي نفسه سؤال أفراد الناس لآمامهم وأميرهم ، بل للنبي صلى الله عليه وسلم نفسه ، عن سبب تصرفه تصرفا معينا •

(١) النساء الآية ٩٧ •

كسؤال بعض الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم عن سبب إعطائه من الفنائم للمهاجرين ما لم يعط مثله للأنصار ، وسؤال الحباب ابن المنذر عن سبب نزوله حيث نزل في موقعة بدر • كانت الأسئلة أحيانا ترد في معرض الاعتراض الذى يطلب الجواب عليه ، وأحيانا في معرض الاستفسار ، وأخرى في معرض ابداء رأى آخر • والشواهد على ذلك فى عهد الراشدين كثيرة ، ومنها ما يتعلق بالمال ، كسؤالهم من أين لك هذا ؟ وهو سؤال كان يوجه لرئيس الدولة أمير المؤمنين ، وليس لأحد العمال « الموظفين » العاديين فحسب •

ان تدخل أفراد الشعب فى عمل الحكام وعلى رأسهم رئيس الدولة نفسه ، وفى سريتهم وتصرفاتهم ، كان أمرا معروفا شائعا ، ومألوفاً لدى جمهور الشعب عامة ، فى صدر الاسلام ، بل كان واقعا بالفعل ، فكانت المراقبة للسلطة ، والنقد ، وحرية ابداء الرأى فى مجال الحكم ، والمحاسبة للحكام ماليا وسياسيا ، مبادئ دستورية معترفا بها ، ومنصوصا عليها فى الكتاب والسنة ، وعرفا من الأعراف السياسية السارية يومئذ • ان التسليم النظرى لهذه المبادئ بقى مستمرا لدى المسلمين خاصتهم وعامتهم ، ولكن التطبيق العملى لها أخذ فى الضعف ابتداء من العصر الأموى ، وكاد يهمل فيما بعد من جانب الحكام - الذين أصبحوا ملوكا وسلطين على الطريقة الكسروية القيصرية - اللهم الا فى عهد أفراد من الحكام اقتصدوا بسيرة الراشدين فى عدلهم وزهدهم ، وقبولهم لحكم الشريعة • أما من جانب العلماء فلم يكذب يهمل ، ولكنه كان يقابل حينئذ بالاهمال وعدم الاكتراث ، وحينئذ آخر بالاضطهاد والتنكيل . كما حدث لعدد كبير من العلماء ابتداء من سعيد بن جبير . والامام أحمد ، والامام مالك ، حتى العصور الحديثة فى شتى الميادين والدول •

سابعاً - ملكية الأمة :

للأمة بمجموعها ملكية مستقلة لاحق للحاكم ، ااما كان أم غيره أن يتصرف بها الا وفقا لقواعد الشريعة ، وتشمل هذه الملكية بيت المال ، الذى تجتمع فيه أموال الزكاة ، والمخراج - الذى هو أجرة أراضى الدولة - وضرائب الجزية ، والمكوس ، والغنائم ، والتركات التى لا وراث لها ، وغيرها من أنواع الدخل العام ، وتشمل كذلك الأراضى التى تعود رقبتهما للمسلمين جميعا ، وغيرها مما يعتبر ملكا عاما •

ان مبدأ استقلال ملكية الشعب أو المجتمع أو المسلمين عامة عن ملكية الحاكم الخاصة ومنعه من التصرف بها الا بموجب قواعد مقررة مبدأ هام وفتح جديد في ميدان الحقوق الدستورية ، سبق الاسلام نظريا والمسلمون عمليا الى اقراره • وقد رأينا ضرورة التنويه به وإبرازه ، وان كان المؤلفون المحدثون لم تجر عاداتهم على ذكره حين الكلام على مبادئ الحكم فى الاسلام •

وذلك لبيان سيق الاسلام اليه والتأكيد عليه ، ولتقوية الوعي العام لدى الشعوب الاسلامية فى هذا الميدان ، بسبب ما حدث من شذوذ وانتهاك لهذا المبدأ من قرون عديدة حتى العصر الحاضر ، ونرى من المناسب والمفيد هنا أن ننوه فى هذا الموضوع بأمرين :

أحدهما : أن الاستيلاء على الأموال العامة نوع من السرقة أطلق عليه فى الاصطلاح الاسلامى المأخوذ من الكتاب والسنة اسم « الغلول » وهو سرقة الأموال العامة فى القرآن الكريم :

« ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة » (١) •

وفى الحديث « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ فوق ذلك فهو غلول » أى من عيناه فى وظيفة وحددنا له راتباً فأخذ زيادة على ذلك فهو سرقة •

(١) آل عمران الآية ١٦١ •

ثانيهما : ورع الحكام والناس كافة عن اصابة شئ من الأموال العامة بغير حق - وقد بلغ الخلفاء الراشدون وعما لهم « ولاتهم » فى ذلك درجة مثالية عجيبة ، فكان أحدهم لا يزيد على ما خصص له من بيت المال من راتب شيئا، وكان هذا الراتب المخصص للواحد منهم يعدل ما يعيش به واحد من أوسط الناس، بل كانوا يشددون على أنفسهم فى ذلك كثيرا ، خوفا من غضب الله وعقابه ، ومن التلوث بالحرام ، وخاصة ما يتعلق به حقوق الناس ، وجرى على هذا عدد من الخلفاء والملوك خلال التاريخ الاسلامي ، كعمر بن عبد العزيز ، وصلاح الدين الايوبي ، وأورنك زيب من ملوك الهند فى العهد المغولي ، وكان لأفراد الشعب ولا سيما الأتقياء مثل هذا الورع الشديد يحق الأموال العامة ، فكانوا يخافون خوفا شديدا من أن يمسوها أو أن تدخل عليهم - ولو وجد جزء من هذا الورع لدى الحكام والشعوب فى عصرنا الحديث لكان المسلمون فى قمة الأمم من هذه الناحية .

بين المبدأ والتطبيق :

ان المبادئ والأسس التى بينها أنفا تتعلق بأصل بنسाम الدولة وأساس تكوينها وتركيبها ، وهى أسس ثابتة وصالحة فى ذاتها وفى صيغتها العامة . ولكن يجب ألا ننسى أنه يمكن أن تكون لها صيغ تطبيقية عملية ، تختلف باختلاف الأحوال فى الأزمنة والبلدان ، وها هنا مجال للاجتهاد ، وايضا هنا لذلك نقول :

ان الشورى يمكن أن تتحقق بطرق متعددة ، طريقة جمع رؤساء القبائل ، أو العلماء ، أو أصحاب الشوكة والقوة ، أو أهل الخبرة والاختصاص . أو ممثلى المصالح والقطاعات المختلفة ، أو مزيج من هؤلاء جميعهم أو بعضهم ، أو بطريقة الاستفتاء العام . يمكن ان يتكون مجلس أو عدة مجالس للشورى ، أى لاشياء ، الرأى الذى يجب أن يلتزم به الحاكم أو السلطة . يمكن أن يكون هذا المجلس بائنتخاب ، والانتخاب نفسه أنواع ودرجات ، ويمكن أن يدور بالتميين ، وللمتميين طسرق كثيرة ، ويمكن أن يكون مزيجا من التعمين والانتخاب .

لاشك أن المهم أن نصل الى الهدف المقصود من الشورى ، وهو مشاركة الأمة وابعاد من يتولون الحكم والسلطة عن الاستبداد والتحكم ، والوصول الى أقرب الآراء الى الصواب . وهذا انما يتحقق فى كل بلد وفى كل عصر بالطريقة التى تناسبه . وكذلك مسؤولية الحاكم أمام الأمة ، كيف يمكن أن نحددها وكيف يمكن أن نضع الحاكم أمام مسؤولياته ، ونعمله تبعاً أعماله ، هل نترك ذلك للأمة كلها أم نحدد محكمة أو هيئة عليها تتولى هي تحديد هذه المسؤولية ، وترتب عليها ما يترتب من نتائج ، من تصحيح قرار ، أو تفريم مال ، أو عزل ، أو غير ذلك .

وكذلك المحاسبة ، والمراقبة ، والنقد ، كل ذلك يجب أن تحدد به الوسائل والأساليب ، التى تجعله نافذاً ومطبقاً عملياً ، وأن نتخذ له أصول تحفظ حق الأمة فى المراقبة من جهة ، وتحول دون الفوضى والتخريب الجماهيرى من جهة أخرى .

اننا اذا لم نفعل ذلك ، أى اذا لم نتخذ الأساليب التطبيقية ، ونضع الصيغ التفصيلية العملية ، لهذه المبادئ فى عصرنا الحاضر ، نكون كأننا قد أوقفنا تنفيذها ، وجعلناها غير ذات اثر ولا جدوى . وهذا هو مجال اجتهاد المجتهدين من أصحاب الراى والخبرة فى صياغة « دستور » بل « دساتير » اسلامية . وفى التاريخ الاسلامى وما حدث فيه من خرق لهذه المبادئ الاسلامية وتعطيل بل انتهاك لها لمبرة للمعتبرين ، ليحولوا جهد الطاقة دون انحراف الحكام ، واجتراء الطغاة على انتهاك حقوق الله والناس . على أننا نرى أن الضامن الأقوى لتحقيق ذلك هو بقاء الوعى العام والضمير الشعبى مستيقظاً ، ولا يفندى هذا الوعى ويقويه ويوقظه شئ مثل قوة ارتباطه بعمقيدة الايمان بالله على أساس التوحيد ، أى التركيز على عظمة الله وحده وعلى عبودية من دونه من البشر ، والبعد كل البعد عن تعظيم أو تقدس حزب أو فرد فى صورة زعيم ، أو ملك ، أو بطل . . . اذ الخطورة كل الخطورة تكمن فى اشعار الفرد بالهوان فى جنب القائد الملهم ، أو الزعيم الأوحد ، أو الملك المقدس ، أو الحزب

المستعمل ، أو ما يشبه ذلك من أنواع الوثنيات ، وما يتخذ لها من شعائر مثيرة كشعائر العبادات •

الى جانب ما ذكرنا من مبادئ الحكم فى الاسلام مما هو ركن فى بناء الدولة وعنصر من عناصر تكوينها وتركيبها مبادئ أخرى تظهر قيمتها فى ممارسة الحكم ، وفى ممارسة الدولة وجهازها لوظيفته ، أو وظائفه ، نذكرها تباعا فيما يلى :

ثامنا - المساواة :

المساواة بين الناس أصل من أصول الاسلام ينبثق من أساس العقيدة ، ذلك ان الله كرم جنس بنى آدم :

« ولقد كرمنا بنى آدم » (١) •

وخاطبهم بلفظ واحد هو الناس وبنى آدم وأخبر أنه خلقهم من أصل واحد ، فهم جنس واحد •

وقال عن النساء :

« ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا » (٢) •

وأيد الحديث النبوى هذا المعنى فقال « الناس سواسية كأسنان المشط » وقال : « لا فضل لمربى على أعجمى الا بالتقوى ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى ان أكرمكم عند الله أتقاكم » وقال : « ان الله يكره أن يرى عبده متميزا » وندد القرآن بفرعون لاستعلائه وسلطانه وبقارون لبغيه واعترازه بماله وجعل العقوبة

« للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا » (٣) •

ووصف الرسول صلى الله عليه وسلم النساء بأنهن شقائق الرجال ، والخادم بأنه أخ ، « اخوانكم خولكم .. » تتجلى هذه

(١) الامراء الآية ٧٠ •

(٢) النورم الآية ٢١ •

(٣) القصص الآية ٨٣ •

المساواة فى اعطاء حقوق متساوية للناس وفى جعلهم أمام قانون
الشريعة سواء *

فقواعد الملكية وأحكام المعاملات فى البيع والاجارة
والرهن والشركة و .. لا تختلف بين الرجل والمرأة وبين المسلم
وغير المسلم * وجميع الناس أمام حكم القضاء سواء * أما
ما ورد من استثناءات من أصل هذه القاعدة فله علل وأسباب
نذكرها حين الكلام على حقوق المواطنين فى الدولة الإسلامية ،
وهى بالجملة استثناءات محدودة *

ومن المعلوم أن الاسلام ألغى الامتيازات بسبب اللون ،
أو الجنس ، أو النسب ، أو الطبقة ، أو المال ، أو المنصب ،
واعتبر ذلك اخلافا بأصل الاعتقاد بوحدة البشر الذين خلقهم
من أصل واحد *

تاسعا - العدل :

العدل مبدأ أساسى ألح القرآن فى طلبه ، وجعل القيام به
هدف الرسالات السماوية بعد الايمان بالله الواحد ، قال تعالى :
« لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
الناس بالقسط » (١)

وكرر الأمر به :

« وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » (٢) *

والعدل واجب حتى فى حق الأعداء

« ولا يجز منكم شئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى » (٣)

وحرض المؤمنين تحريضا شديدا على إقامة القسط

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط » (٤) *

(١) الحديد الآية ٢٥

(٢) النساء الآية ٥٨

(٣) المائدة الآية ٨

(٤) النساء الآية ١٣٥

وكذلك جاءت الأحاديث النبوية مؤكدة هذا المعنى . وقد جعل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم العدل من أعظم العبادات « عدل ساعة خير من عبادة أربعين سنة » وبين أن الامام العادل في جملة من يظلمهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل الا ظله . وفي مقابل ذلك ندد القرآن بالظلم والظالمين ، وجمّل الظلم سبب هلاك الأمم ، وكذلك جاءت الأحاديث في التنديد بالظلم وأئمة الجور والحكام الظالمين ، ويعتبر الظلم في الاسلام من أعظم الجرائم وأكبر الذنوب .

يكون العدل بتطبيق أحكام الشريعة التي تضمنت العدل في اعطاء الحقوق لأصحابها، وتنظيم العلاقات بين الناس تنظيمًا عادلاً . . . وأحكام الشريعة تضمنها القرآن والسنة ، واجتهد المجتهدون المؤهلون فيما لم يرد فيه نص فيهما بالاستناد الى ما جاء فيهما من قواعد كلية ومقاصد وعلل .

ويكون العدل عملياً بالتسوية بين الناس في المعاملة ، ومكافأة جهودهم بحسبها ، واستناد الأعمال والوظائف لمن يستحقونها بمؤهلاتهم ، وعدم المفاضلة والتمييز بينهم تبعاً للهوى والمصلحة أو لأسباب خارجية لا تستوجب المفاضلة .

وللعدل صورتان : صورة سلبية بمنع الظلم وإزالته عن المظلوم ، أى بمنع انتهاك حقوق الناس المتعلقة بأنفسهم وأعراضهم وأموالهم ، وإزالة آثار التعدي الذي يقع عليهم ، وإعادة حقوقهم اليهم ، ومعاينة المعتدى عليها فيما يستوجب العقوبة ، وهذا يتجلى في أحكام كثيرة تتعلق بالمعاملات المالية والحقوقية بوجه أعم وبالجنايات ، وكلها مفصلة في كتب الفقه الاسلامي بالاستناد الى أصولها ومصادرها في الكتاب والسنة .

وللعدل صورة أخرى ايجابية ، وتتعلق أكثر ما تتعلق بالدولة ، وقيامها بحقوق أفراد الشعب في كفالة حرياتهم وحياتهم المعاشية ، حتى لا يكون فيهم عاجز متروك ، ولا ضعيف مهمل ،

ولا فقير بأئس ، ولا خائف مهدد ، وهذه الأمور كلها من واجبات الحاكم فى الاسلام كما سيتبين لنا ذلك فى فصل قادم .

عاشرا - الحقوق الانسانية :

حماية الأنفس والاعراض والمقول والاموال والاخلاق والدين :

ان النشاط البشرى الذى تقوم به الحياة الانسانية الفردية والاجتماعية ، وتقوم به الحضارات بأنواعها فى سيرها وحركتها المادية العمرانية والعلمية الفكرية والأخلاقية انما قوامه نفوس البشر ، وأجسامهم ، وعقولهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وأخلاقهم وعقائدهم .

ان هذه المقومات الانسانية حقوق لأصحابها ومن واجب الحاكم أو السلطة حمايتها ومنع الاعتداء عليها ، بل من واجبها فسح المجال لتفديتها وتقويتها .

فحق الحياة وحق التملك وحق التدين وحق العفة وحفظ المرض والكرامة الشخصية وحق التفكير والتملم ، حقوق يقابلها جرائم القتل والايذاء الجسدى والسرقة والقصب ونشر الكفر والالحاد والزنى والقذف والنم والسب (١) .

بل ان هذه الحقوق يجب مراعاتها وحمايتها حتى بالنسبة لأصحابها أنفسهم ، فليس للانسان أن يقتل نفسه ، فلا تتعار ممنوع ، وليس له أن يتلف أحد أعضائه ، وليس له أن يتنازل عن عرضه ، فالزنى وما يوصل اليه ممنوع على الرجل والمرأة على السواء ، وليس له كذلك أن يغييب عقله بشئ من المسكرات أو المخدرات ، فذلك حرام ، وعلى السلطة الحاكمة منعه ، وليس له بالنسبة الى أمواله أن يتلفها أو يسيء استعمالها ، فاذا تجاوز

(١) ورد فى خطبة الرسول صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع قوله :
« فان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم هذا » .

وفى حديث آخر : كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه .

فى ذلك الحد كان للسلطة أن تمنحه من ذلك • والعقيدة الدينية وممارسة شعائر العبادات فى الدولة الاسلامية حق ، بل جزء من النظام العام ، وأساس يقوم عليه المجتمع والدولة • فالاعتداء على شئ منها بالمهاجمة والتجريح ، أو نشر الكفر والالحاد ، جريمة بحق الأفراد والمجتمع كله ، لأنها تؤدى الى تقويضه وهدمه وحل روابله واضعافه •

بل يجب على الدولة العمل على تقوية العقيدة وترسيخها ونشرها ، وكفالة اقامة الشعائر الدينية بأعداد ما يلزمها من عمارة مساجد ، ونصب أئمة ، ودعاة يعلمون الناس دينهم وشعائر عباداتهم • وعلى الدولة كذلك بالنسبة الى غير المسلمين من مواطنيها ، من أهل الأديان السماوية الكتابية ، أن تمنع الاعتداء على عقائدهم وأماكن عبادتهم ، وتفسح لهم مجال ممارسة ، ما داموا جزءا من سكانها ومواطنيها بناء على المهد الذى بينها وبينهم •

وتنمية العقل والمعرفة حق للناس ، بل واجب عليهم ، وهو واجب على أولياء الأمر عليهم أن يكفلوه ويمدوا له ويهيئوا أسبابه ، فذلك ما جرى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من أرسال من يعلم الناس دينهم فى كل بلد • وكذلك شأن العلوم الدنيوية ، فان العلماء متفقون على وجوب تعلم كل ما يحتاج اليه المسلمون فى اقامة دنياهم •

وسنعود مرة أخرى للحديث عن هذه الأهداف باعتبارها حقوقا للمواطنين وللانسان فى الكلام على حقوق الانسان والمواطنين •

الحادى عشر - التكافل الاجتماعى :

كفالة الناس بعضهم لبعض فى المعيشة فرض حتمى فى الاسلام فى حد ذاته ، حتى ولو لم يكن هناك دولة ولا حاكم ، وهذا المبدأ تؤكده أحاديث كثيرة بصراحة كقول النبى صلى الله عليه وسلم :

« ايها اهل عرصة باتوا وفيهم رجل جائع فقد برئت منهم ذمة الله » .
والحاكم يوجه أخص مسؤول مباشرة عن تنفيذ هذا المبدأ
بطرق حددها الاسلام أولها الزكاة ، ثم غيرها من واردات بيت
المال .

ان كل مواطن في الدولة الاسلامية سواء أكان مسلما أم
غير مسلم على الدولة أن تكفل معيشته اذا لم يتمكن من ذلك
بسبب عجزه ، أو فقدان عمل يكسب منه ، أو غير ذلك من
الأسباب المسوغة لحاجته . « يرجع الى فصل التكافل الاجتماعي
من نظام الاسلام الاقتصادي » .

الثاني عشر : الطاعة :

طاعة الناس للسلطة والحاكم ضرورة لتمكين الدولة من
تنفيذ أهدافها وتحقيق أغراضها السابقة .

اذ لا بد أن يكون للحاكم في مقابل التزامه بالشرعية وتقيد
بالشورى وتحمله للمسؤولية من حقوق تجاه الشعب ، ومن
واجب على الشعب تجاهه ، ليتمكن من احقاق الحق ، وتأمين
الأمن ، واقامة العدل ، والدفاع عن الأمة ، وأرضها ودينها ،
هذا الحق الذى له والواجب الذى على الناس هو الطاعة لأوامر
السلطة فى حدود الشريعة والمصلحة العامة ، كما قال أبو بكر
« أطيعونى ما أطعت الله فيكم فاذا عصيته فلا طاعة لى عليكم »
وفى الحديث النبوى : « لا طاعة فى معصية انما الطاعة فى
المعروف » (١) .

وفى الآية الكريمة :

(١) رواه البخارى ومسلم عن على بن أبى طالب وفى حديث آخر (انسمع
والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كرهه ما لم يؤمر بمعصية، فاذا أمر بمعصية
فلا سمع ولا طاعة » .

«يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تكلزتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» (١)
وهذا هو معنى البيعة من جانب الأمة التي بايعت - كما اوضحنا سابقا - كما أن معناها والوفاء بها من جانب الحاكم ، ولا سيما الامام أو رئيس الدولة هو أن يسوس أمورهم بما فيه تحقيق لشريعة الله العادلة ، وبالتالي تحقيق مصالحهم المنشودة .

يلاحظ المفسرون كالزمخشري والبيضاوي أن الله قدم أمره للحكام أولا بإداء الأمانات الى أهلها والحكم بالعدل ثم اعقبه بأمر المؤمنين بطاعتهم ، اشارة الى أن هذه الطاعة مشروطة بقيامهم بإداء الأمانات والحكم بالعدل .

وبناء على هذا فطاعة الأمة لأمرها منوطة ومشروطة بثلاثة شروط :

أولها : أن يكون الحاكم منهم أى من المسلمين ، بل قال بعض المفسرين : منكم ، أى من أمراء الحق . أما طاعة المسلم المقيم في دولة غير مسلمة فأمر آخر تجكمه وتحذره اعتبارات أخرى ، كالوفاء بالعهد ، واقتضاء السياسة الشرعية ، أو غير هذا من الاعتبارات ، في حال وجود فرد أو جماعة من المسلمين في ظل دولة غير اسلامية يحكامها وبأكثريّة شعبيها . أما أن يكون الحاكم غير مسلم لشعب مسلم فهذه حالة لايفترض الاسلام حدوثها ووقوعها ، ولا يقبلها لأسباب سنّيتها في الكلام على شروط الحاكم رئيس الدولة في الاسلام .

ثانيها : أن تكون أوامر أولى الأمر فيما ليس فيه معصية لله ولرسوله ، وفيما ليس فيه خروج عن أحكام الاسلام .

ثالثها : أن يكون فيها للمسلمين مصلحة .

(١) النساء الآية ٥٩ - قال الطبري في تفسيرها أن الأمر بذلك فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة .

المبادئ ونظم الحكم

يفرق الحقوقيون والمختصون بالحقوق الدستورية في العصر الحديث بين مبادئ الحكم ونظام الحكم أو شكله . فأما المبادئ فهي القواعد الكبرى والأسس التي يبنى عليها الحكم وتصاغ منها أنظمة الحكم - وأما النظام أو الشكل فيشمل بالإضافة الى تلك المبادئ العامة على التنظيمات التفصيلية التي يتكون منها بناؤه كله .

فقد تشترك دول مختلفة في المبادئ الدستورية العامة ، ولكن كلا منها تصوغ من تلك المبادئ نظاما لها يختلف عن أنظمة الدول الأخرى المشاركة لها في المبادئ .

مثال ذلك في العصر الحديث ، الدول التي تصف نفسها بأنها ديموقراطية ، أي : تقوم على أساس حكم الشعب ، كدول غربي أوروبا وأمريكا الشمالية . فمن هذه الدول ما كان ملكيا كإنكلترا والسويد وهولندا ، ومنها ما كان جمهوريا كفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية . ثم ان منها من يأخذ بالنظام الرئاسي ، وذلك بأن يكون رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس الوزراء وينتخب من الشعب مباشرة . أما الوزراء فهم مسؤولون أمامه وهو يختارهم ويقيلهم ، ومنها من يأخذ بالنظام البرلماني ، وذلك بأن يكون رئيس الجمهورية غير رئيس الوزراء ، ورئيس الوزراء هو المسؤول أمام مجلس النواب وهو يختار وزراءه . ولكن لابد من أخذ نفد نواب الشعب والا سقطت الوزارة وبهذا النظام أخذت فرنسا وإيطاليا وتركيا ، وبالنظام الرئاسي أخذت أمريكا .

ثم ان من الدول الديمقراطية من تحصر اختيار الوزراء في أن يكونوا من مجلس النواب ، ومنها من لاتحصره ، ومنها كذلك من تجعل انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة كفرنسا في عهدها الأخير وأمريكا . ومنها من تجعل انتخاب مقصورا على أعضاء مجلس النواب .

ذلك هو الفرق بين النظام السياسى أو الدستورى والمبادئ الدستورية التى تقوم عليها الدول وأنظمة الحكم فيها .

بعد هذه المقدمة نطرح السؤال التالى : هل اكتفى الاسلام بتقديم مبادئ للحكم عامة ، أم أنه قدم نظاما تفصيليا ثابتا لأمجال لتغيير جزئياته و لأكلياته ، وأوجب شكلا معيناً من أشكال الحكم ؟ ان طرح هذا السؤال بالنسبة الى الاسلام هام جدا اذ تختلف النتائج اختلافا كبيرا باختلاف الجواب .

ورأينا الذى سندعمه بالأدلة هو أن الاسلام قدم للناس - فى الكتاب والسنة - مبادئ للحكم ، وترك المجال فسيحا واسمعا لصياغة النظام المفصل المناسب لكل مجتمع ولكل عصر بحسب اختلاف الأحوال .

ومثال ذلك أن الاسلام ألزم المسلمين بقاعدة الشورى فى الحكم ، ولكنه لم يبين تفصيلا كيف تتم الشورى ، ومن هم أهل الشورى ، وكيف يمينون ، وهل يكون رأيهم ملزما أم غير ملزم للحكم ، وكيف يكون الأزام .

ان ترك القواعد التفصيلية للشورى من غير تحديد هو الذى يمكن المسلمين من مراعاة الأحوال المختلفة مكانا وزمانا ، ويجعل النظام السياسى فى الاسلام مرنا فى حدود المبدأ الأساسى الذى نفى نهائيا الاستبداد والتحكم .

ومثال آخر وهو أن الحاكم أو الامام يختاره أهل الحل والعقد من المسلمين ، ولكن الاسلام - قرأنا وسنة - لم يحدد طريقة الاختيار ومن هم أصحاب الحق فى الاختيار من هم أهل الحل والعقد ؟ - بدليل ان الرسول صلى الله عليه وسلم سلك طريقا ، وأبو بكر سلك طريقا آخر ، وعمر سلك طريقا ثالثا ، كما كانت حالهم كذلك بالنسبة لتنوع طريقة الشورى .

ان تطبيق مبادئ الحكم فى الاسلام نفذ فى كل عصر بطريقة ، فالنظام السياسى فى عهد الراشدين ثم الأمويين ثم

المباسبين ثم فى العصور التى تلت اختلفت أشكاله وقواعده التنظيمية التفصيلية . وليس أى تطبيق منها ملزما لنا ، لأنه اجتهاد زمنى فى تطبيق مبادئ الاسلام فى الحكم . وانما الملزم هو المبادئ التى تضمنتها القرآن والسنة القولية والفعلية ، ومع ذلك فإنه يجب أن يفرق فى عمل الرسول صلى الله عليه وسلم بين ما هو مبدأ عام ، وما هو تطبيق زمنى بالنسبة لمصره قام به بصفته امام أهل زمانه لا بصفته رسولا مبلغا لشرع عام ، وهو ما انتبه اليه سلفنا الأول بدقة .

ان المتتبع لتطور أنظمة الحكم خلال تاريخ البشرية الطويل يلاحظ أنها سارت من الاستبداد ، استبداد الحاكم برأيه وتصرفه استبدادا مطلقا الى الشورى فى نطاق ضيق محدود من غير الزام ، ثم الى الشورى على نطاق أوسع ، حيث يشاركه فى الرأى عدد كبير من الناس من أهل الرأى والخبرة والاختصاص ، أو ممن يمثلون فئات من الشعب أو الشعب كله . وسارت البشرية كذلك من اطلاق الحاكم من كل قيد الى تقييده فى تصرفاته وأحكامه بقيود ، سواء أكانت أعرافا وتقاليدهم ام شرائع مدونة ، وانتقلت أيضا من اعتبار الحاكم غير مسؤول عما يفعل ، لايجرؤ أحد على محاسبته ولا نقده ، الى جعله مسؤولا وتكون أعماله محلا للنقد بل للمحاسبة وما يتبعها من نتائج .

لقد تكشفت للبشرية ، بالرغم من نكسات تقع فيها بين حين وآخر ، الاتجاهات العامة السليمة والمبادئ الصالحة فى الحكم ، فكانت بالنسبة لها مكاسب عظيمة تزيد على الكشوف العلمية والاختراعات الآلية .

ان الفضل العظيم والكسب الكبير الذى نالت به الحضارة الانسانية من رسالة الاسلام فيما نالت منه من مكاسب ، هو فى المبادئ الأساسية فى ميدان الحكم والحقوق الدستورية . تلك المبادئ التى تكشفت التجربة السياسية فى تاريخ الدول وإنظمة الحكم عن صلاحها ، والتى أهمها الشورى وتقييد الحاكم

ومسؤوليته تجاه الشعب . وليس من المهم إطلاقاً أن يغيب
الاسلام للناس نظاماً مفصلاً في جزئياته ، ونموذجاً نهائياً للدولة
ونظامها غير قابل للتبديل والتعديل ، بل ان الحكمة كل الحكمة
انه لم يفعل ذلك ليعترك المجال لمختلف العصور ومختلف الشعوب
التي تختلف في مستوياتها الاجتماعية وتركيبها الاجتماعي ،
لاختيار الأساليب المناسبة لها والتفصيلات الموافقة لأحوالها ،
وبالتالي لتطور أنظمة الحكم وتبديلها في نطاق مبادئ عامة صالحة
وثابتة ، وأسس سليمة واتجاهات تثبت على الأيام صحتها وحسن
أهدافها .

ان عدم التمييز بين مبادئ الحكم وأشكال الحكم أوقع
كثيراً ممن كتبوا في موضوع الحكم في الاسلام ، مؤيدين لوجوده
أو منكرين له ، من أساتذة حقوقيين وكتاب باحثين ومفكرين
في خطأ فادح وغلط جد فاحش .

فبعضهم اعتبر « نظام الحكم » أو الدولة الذي وجد في
العهد النبوي وعهد الراشدين نظاماً زمنياً مستوحى من ظروف
عصره ، ولا علاقة له بالاسلام الذي هو دين بالمعنى الفريسي
الضيق لكلمة دين ، وقد زال وانتهى بزوال زمانه ، وهذه مقالة
على عبد الرزاق ، وهي نظرة تدل على السطحية الممعة ، أو على
الفرض الماكر في خدمة أعداء الاسلام لتقويض الاسلام . وقد
رددنا عليها في الفصل الأول « الاسلام والحكم » (١) . ولاشك
ان من يسلم من الاسلام هذا الجزء الضخم مما جاء به القرآن
والسنة ينسلم هو نفسه من الاسلام ، وأن المدافع عنه وعن
امثاله مدافع عن الخارجين عن الاسلام والمارقين منه ، وعامل

(١) وقد أخرج الدكتور ضياء الدين الرئيس حديثاً ١٢٩٣هـ - ١٩٧٣م .
كتاباً جديداً بعنوان « الاسلام والخلافة في العصر الحديث » في الرد على كتاب
« الاسلام وأصول الحكم » لعلي عبد الرزاق كشف فيه لأول مرة دوافع المؤلف السياسية
ذات الصلة بالانكليز وارتباط الكتاب بموضوع إلغاء الخلافة الذي قام به
أتاوتورك بالاتفاق وبدفع من الانكليز والحلفاء كما كشف استعانة المؤلف بأحد
المستشرقين الانكليز في صياغة أفكار الكتاب .

فى صفوف الملل الكافرة والدول المستعمرة - شرقية كانت أم غربية - التى تريد من المسلمين أن يقيموا دولا لا يكون للاسلام فيها الا شعائر عبادات ، ومساجد للصلوات ، ومناصب دينية طائفية . اخترع لأصحابها لقب « رجال الدين » مضاهة للأديان الأخرى لتمثيل المسلمين فى المواسم والمناسبات .

وفريق آخر ظن أن اقامة دولة اسلامية ونظام حكم على اساس الاسلام معناه الالتزام بنظام محدد التفاصيل والجزئيات ، فى مبادئه وشكلياته ، فى أسسه وأساليبه ، بل ربما تصوروا مخيلتهم صورة لخليفة من خلفاء بنى أمية أو بنى العباس بعمامة ضخمة وجبة واسعة الأردن ، والنطع بين يديه والحراس من حوله وسيوفهم مشهورة .. الى غير ذلك مما تقدمه لنا كتب الأدب والتاريخ ، ثم يطلقون على هذا كله من مبادئ وأشكال وأساليب بل ألبسة وحاشية وحرس اسم « نظام الخلافة » .

حقا ان هذا التفكير مضحك ، ويدعو الى السخرية اذا ظهر من مفكر جاد ، أو باحث عاقل . ولو أن هؤلاء عرفوا وأدركوا بوضوح الحقائق التى سنبينها فيما يلى من كلامنا لفكروا رأيهم ، وتبرأوا منه ، ولمرفوا الحقيقة التى ستكون نتيجة بحثنا :

أولا :

ان الاسلام فى كتابه وسنته الزمنا بمبادئ وقواعد عامة للحكم ، ولم يلزمنا بشكل معين من أشكال الحكم محدد الجزئيات والتفصيلات ، وكل نظام للحكم يقوم على تلك المبادئ والأسس التى جاء بها الاسلام يعتبر نظاما اسلاميا .

ثانيا :

ان كلمة « الخلافة » لاتعنى الا قيام رئيس للمسلمين يكون أميرهم وحاكمهم يخلف النبى صلى الله عليه وسلم بمصفته امام المسلمين ورئيس دولتهم . لا بمصفته نبيا يوحى اليه ، ولا بمصفته معصوما . فهى ان لا تعنى أكثر من قيام دولة للمسلمين يكون على رأسها أمير أو حاكم . وانما أطلق لفظ «خليفة رسول الله» على أبى بكر الصديق ، ولم يطلق هذا اللقب على عمر ، لأنه

خليفة خليفة رسول الله كما قال أصحابه يومئذ ، فقالوا أمير المؤمنين ، ثم أصبحت كلمة «خليفة» تستعمل لكل أمير للمؤمنين من بعد من غير اضافة ، وكأنها غدت فى الاصطلاح الاسلامى مرادفة لرئيس الدولة ومقابلة لكلمة ملك أو ما فى معناها عند الأمم الأخرى . وأصبحت « الخلافة » كلمة دالة على هذا المنصب ، وعلى هذا النظام . ان كلمة « خلافة » مصدر خلفه يخلفه أى صار فى مكانه من بعده فكانته خلفه ووراءه .

وقد استعمل المسلمون الفاظا ومصطلحات جديدة فى ميدان الحقوق الدستورية للدلالة على المفاهيم الجديدة التى جاء بها الاسلام — فاستعملوا لفظ (الامام) وهو لفظ ورد كثيرا فى الحديث النبوى ، ولفظ (الخليفة) للدلالة على منصب رئاسة الدولة الاسلامية على الطريقة النبوية ، لأعلى الطريقة الكسروية والقيصرية التى كانت عند أمم ذلك العهد ، واستعملوا أيضا تعبير (أمير المؤمنين) وهو تعبير عربى واضح . وبذلك يصبح معنى (الخلافة) رئاسة الدولة على الطريقة الاسلامية ، أو بوجه أعم النظام السياسى الاسلامى ، وهو ما ستعدد سماته الأساسية وقواعده الكبرى .

ثالثا :

وبناء على ما تقدم يكون تعبير « نظام الخلافة أو نظام الحكم الاسلامى » انما يعنى اذا أطلق مجموع المبادئ الأساسية التى جاء بها الاسلام فى مصدره الأساسيين القرآن والسنة ، واستنبطه منها علماء المسلمين فى كل عصر . فى ميدان الحكم والدولة ، وذلك فى مقابل النظم الأخرى التى كانت مطبقة عند غير المسلمين فى العالم . كنظام الحكم الفارسى ، والبيزنطى ، أو الرومى ، الذى كان قائما حين ظهور الاسلام وكذلك النظم التى طبقت فيما بعد أو لاتزال تطبق فى الدول غير الاسلامية حتى العصر الحاضر . فهى تعنى اذن مبادئ وأساسا فى مقابل مبادئ وأسس تغالفها . ولا تعنى الأشكال التفصيلية بجزئياتها

المتبدلة حسب الأزمنة والاحوال ، اذ أن الأشكال التفصيلية هي تطبيقات زمنية للمبادئ الأساسية الدائمة الثابتة .

وعلى هذا يجب الاتفاق على تحديد المصطلحات . لئلا يحدث اختلاف وهمي منشؤه الاختلاف في الاصطلاح وفي تحديد معناه . فإذا عرفنا النظام السياسى أو نظام الحكم بأنه مجموع المبادئ الأساسية للدولة ، فالاسلام يشتمل على نظام محدد للحكم ، وأما اذا عرفنا النظام بأنه التطبيق التفصيلى العملى للمبادئ أى بمعنى شكل الحكم ، فالاسلام يشتمل على مبادئ دستورية أساسية يمكن أن تصاغ منها أنظمة متنوعة ، أو أشكال متعددة للحكم والدولة .

ان المهم أن نتفق على مضمون الفكرة وحقيقتها ، وأما المصطلحات فأمر قد يختلف فيه الناس والمصور ، ولهذا فرقنا بين الفكرة الأساسية والاصطلاح .

ان هذه الملاحظات السابقة ، المبينة على التفريق بين التصور الاسلامى النظرى والمبدئى للخلافة وبين التطبيق التاريخى ، وعلى التفريق بين ماهو عنصر جوهرى فى الخلافة ، وما هو عنصر زمنى عارض ، سواء أكان مما يقبله الاسلام ويجيزه ، أم مما لا يقبله بل يعتبره انحرافا ، ان هذه الملاحظات يجب أن تكون نصب عين الباحث فى موضوع الخلافة ، حتى لا يقع فى أغلام فاحشة وقع فيها باحثون كثيرون ، ممن أيدوا اشتمال الاسلام على مبادئ الحكم والدولة ، أو ممن خالفوا هذه الفكرة وعارضوها .

عناصر تكوين الدولة

تتكون كل دولة من ثلاثة عناصر :

١ - السلطة التى تدير أمورها وتتولى تنظيمها وسياسة شؤون شعبها ، وتتألف هذه من رئيس لها ، وجهاز من المحاكم والقضاة والموظفين .

- ٢ - الشعب أو الأمة التي تدير السلطة أمورها وتسوسها وترعى شؤونها .
- ٣ - الأرض التي يسكنها ذلك الشعب ويجرى فيها حكم تلك السلطة . وسنبعث عن المفهوم الاسلامى لكل من هذه العناصر .

السلطة

السلطة أو الولاية أو الحكم هي صفة من يتولى سياسة الدولة وتنظيم شؤونها . والفصل في مشكلاتها وقضاياها ، في علاقات أفراد شعبها ، وشؤون معاشهم وعمرانهم ، والدفاع عنهم ، وفي العلاقات بينهم وبين الدول والشعوب الأخرى .

يقوم بأمر السلطة رئيس للدولة . ويماونه جهاز من الولاية والحكام والقضاة والموظفين المنتظمين في مؤسسات ، كالقضاء ، وديوان المظالم ، والوزارة ، وغيرها مما تتغير أشكاله وأسماءه ، بحسب الأحوال والأزمان .

رئيس الدولة :

أطلق على رئيس الدولة في النصوص الاسلامية ابتداء من الاحاديث النبوية لفظ امام ، ووردت احاديث عديدة استعمل فيها لفظ « الامام » و « الأئمة » بمعنى من يتولى الامارة والرياسة ، وذكر موصوفا بالعدل مدحا والجور ذما .

ثم ظهر لفظ « خليفة » اثر انتقال النبي صلى الله عليه وسلم واقبال الصحابة على من « يخلفه » في رياسته للمسلمين (١) ، وقد استعمل اللفظ في القرآن الكريم :

(١) في الأحكام السلطانية لايبى يعلى : (لانه خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في) امته) ص ١١ وعرفها الماوردي بانها خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا .

• « ينادوا انا جعلناك خليفة في الأرض » (١) •

وكان الصحابة يخاطبون أبا بكر أحياتا ب (يا خليفة رسول الله) والصحيح عند جمهور الفقهاء أنه لا يقال خليفة الله فقد قيل لأبي بكر : يا خليفة الله ، فقال : لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) •

ولم يستعمل المسلمون هذا التعبير (خليفة الله) ولم يخاطبوا به خلفاءهم ، ولا يجوز استعمال هذا التعبير وأشباهه ، فخطورة النتائج التي تتولد عنه ، ولم نسمع أحدا من الصحابة وصف الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه بأنه خليفة الله ، بل هو رسول الله فكيف يجوز أن يوصف به من هو دونه •

وأطلق كذلك تعبير أمير المؤمنين ، وهو تعبير صحيح استعمله المسلمون منذ عهد الراشدين ، أما كلمة (سلطان) فهي في أصل اللغة بمعنى السلطة والقوة والنفوذ ، وبهذا المعنى استعملت في القرآن ، كقوله تعالى خطابا لابليس :

« ان عبادي ليس لك عليهم سلطان » (٣) •

وقوله :

• « ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا » (٤) •

وقوله خطابا لموسى :

• « سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا » (٥) •

وانما الملك أو الأمير صاحب السلطان أى السلطة والقوة والنفوذ • فاطلاق كلمة (سلطان) على الأمراء والملوك حدث في زمن متأخر وهو خروج عن الأصل اللغوي ، وعلى كل ليس هو باصطلاح إسلامي •

(١) ص الآية ٢٦ •

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنبلي ص ١١ •

(٣) الإسراء الآية ٦٥ •

(٤) الإسراء الآية ٣٣ •

(٥) القصص الآية ٣٥ •

ويرى ابن تيمية أن « خلافة النبوة ثلاثون سنة ، ثم صارت ملكا ، كما ورد في الحديث » (١) ويرى أن الخلفاء الراشدين « خلافتهم وحدها هي خلافة نبوة ، وقد دامت ثلاثين سنة . ثم آل الأمر الى معاوية أول الملوك » (٢) .

وهكذا رأى ابن تيمية أن كلمة (ملوك) تطلق على من حكموا ممن لم يستكملوا شروط التمييز للخلافة وصفاتها . ممن تولوا امرة المسلمين ابتداء من الأمويين على اختلاف أحوالهم صلاحا وفسادا وعدلا وظلما .

مهام رئيس الدولة

إن مهمات رئيس الدولة وواجباته أو وظائفه انما هي تحقيق أهداف الدولة الاسلامية وتحقيق مقاصدها . وهي كما بينها عدد من العلماء والمفكرين من رجال السلف تدور حول محورين ، هما كما يقول الماوردي : حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وكذلك عرف ابن خلدون الخلافة فقال : « خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » وضمن المعنى نفسه التفتازاني من المؤلفين في العقائد في تعريفه لها بقوله : انها « رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

إن الخليفة أو الامام أو رئيس الدولة يدير هذه السياسة التي تؤدي الى هذين الهدفين ، ويقوم بجميع وظائف الدولة ، وفقا للمفهوم الاسلامي ، مستعينا بمن يعينهم من وزراء وأمرأ وعمال (موظفين وولاة) وقضاة وغيرهم ، ويمكننا أن نلخص هذه الوظائف والواجبات بأنها : حفظ الأمن الداخلي ، والدفاع عن الدولة أرضا وشعبا ، وحماية الدين نفسه ، وحماية دعوته في الداخل والخارج ، ومنع كل زيغ وانحراف أو تشويه .

(١) المتقى مختصر منهاج السنة ص ٢٨١ - ٢٨٤ .

(٢) المتقى ص ٤٧٤ ، انظر كتابنا آراء ابن تيمية ص ٤٥ - ٤٧ .

وتنفيذ أحكامه وشريعته ، بإقامة العدل ومنع الظلم ، ومماقبة المجرمين والمتدين على حقوق الله أو حقوق الناس ، وكفاية المحتاجين ، وجباية ما يوجبه أو يسمح به الشرع من الأموال ، وحفظها وانفاقها لتحقيق هذه المقاصد ، وبلوغ هذه الاهداف ، وتولية من يقومون بجميع هذه الأعمال الدفاعية والعلمية والقضائية والمالية والادارية .

وستفصل هذه الواجبات والأعمال في الفصل الذي سنخصصه لبيان وظائف الدولة ومهامها ، وهى نفسها تعتبر واجبات على رئيس الدولة أو الخليفة أو الامام لأنه هو المسؤول عنها .

اختيار رئيس الدولة

الشروط والصفات :

بيننا سابقا أن الاسلام أقر مبدأ الاختيار والبيعة فى تعيين رئيس الدولة ، وقد استنتج علماء المسلمين صفات يشترط توافرها فى امارة المؤمنين ورياسة الدولة ، استنبطوها من نصوص عامة فى الكتاب والسنة ، كالأحاديث المتعلقة بالولاية ، والأمانة ، والحكم - وسنذكر فيما يلى هذه الصفات المشروطة :

١ - العلم والثقافة :

ان من أهم وظائف الدولة فى نظر الاسلام اقامة العدل ، وفقا لأحكام الشريعة وقواعدها ، ولما كانت الأيام تأتى بالجديد من المعاملات والعلاقات كان لا بد من الاجتهاد فيها وفقا لمبادئ الاسلام . وهذا يقتضى درجة عالية من العلم والثقافة .

إن رئيس الدولة امام المسلمين وأميرهم هو المرجع الأعلى فى الدولة للإجتهاد فى التتريع ولتطبيق الأحكام على الأحداث النازلة فى شؤون السياسة والعلاقات الاجتماعية ، مع وجود مبدأ الشورى . لذلك كان الاصل أن يكون رئيس الدولة الاسلامية بالفا درجة عالية فى فقه الاسلام وفهم مبادئه وحسن تطبيقها ، وان كان يجب أن يكون معه من العلماء من

يستشيرهم ويأخذ آراءهم تجنباً للاستبداد واستنارة بمختلف الآراء .

ان الدول التي تقوم في عصرنا الحاضر على عقائد ومذاهب، يختار رؤساؤها من أعلام الناس بالمذهب الذي تلتزمه تلك الدولة ، وأعمقهم فهما له وأحسنهم ادراكا لأهدافه ، ليتمكن من سياسة الدولة على أساسه في شؤونها الخارجية والداخلية ، وليتمكن من تحقيق مقاصدها .

وبهذا يتضح أمامنا هذا الشرط الذي أورده الماوردي في شروط الإمامة « العلم المؤدى الى الاجتهاد في التوازل والأحكام » وذكره أبو يعلى بإيجاز فقال : ان الامام يجب أن يكون « من أفضلهم في العلم والدين » .

المهم في الأمر أن رئيس الدولة في وجهة النظر الاسلامية يجب أن يكون بالنفس الحد الأعلى من الثقافة الاسلامية ، التي تبنى الدولة على فلسفتها وعقيدتها ، وعلى تشريعها وأحكامها ، حتى يستطيع تسيير هذه الدولة نحو أهداف هذه الثقافة وفي مسالكها .

وقد كان هذا الشرط متحققا في الخلفاء الراشدين ، وفي كثير ممن تولوا امرة المسلمين في عصور التاريخ الاسلامي .

وواضح جدا أن هذا الشرط يتضمن في الحقيقة عنصرين : أحدهما معرفة الاسلام نفسه في عقيدته أولا ، لما يبنى عليها في الدولة من التوجيه والتعليم ، وفي تشريعها الذي هو المرجع في العلاقات الحقوقية والأحكام القانونية والتنظيمية . أما العنصر الآخر فهو الثقافة العامة للمصر التي تعينه على تطبيق المبادئ والأحكام ، وعلى استيعاب المشكلة الزمنية المعاصرة وحلها في إطار مبادئ الاسلام عقيدة وشرعية .

٢ - الخبرة السياسية والإدارية :

لا شك أنه الى جانب العلم النظري يجب أن يتوافر لمن يكون رئيسا للدولة خبرة عملية وقدرة شخصية على معالجة الشؤون السياسية والإدارية ، وقد عبر القاضي أبو يعلى عن هذا الشرط بقوله : « أن يكون قيما يأمر الحرب والسياسة واقامة الحدود والذب عن الأمة » وعبر عنه الماوردي بقوله : « الرأى المفضى الى سياسة الرعية وتديير المصالح » .

ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يولى الصحابة مراعى كفايتهم وخبرتهم فيما يوليههم اياه من أمور الدولة ، فمعين خالد ابن الوليد قائدا لما فيه الشجاعة وحسن الرأى والخبرة فى أمور القتال ، مع أن فى الصحابة من هو أعبد منه وأفقه وأسبق اسلاما .

لذلك لا يكفى أن يكون الخليفة أو رئيس الدولة عالما كبيرا وتقيا صالحا ، بل لابد مع علمه وحسن خلقه من الخبرة فى سياسة المجتمع وإدارة الدولة . وهذه الصفة تكون حين توجد على وجه أكمل فى رجلين مؤهلين للرياسة سببا لترجيح من تكون فيه كذلك .

وإذا فقدت لم يصح مطلقا أن يرشح الفاقد لها للخلافة أو الرياسة ، مهما بلغ من العلم والاستقامة والتقوى .

٣ - الأخلاق الفاضلة أو ما يسمى فى اصطلاح الفقه الاسلامي ب (العدالة) :

ان من يتولى حماية شؤون أفراد المجتمع فى أموالهم وأعراضهم ونفوسهم وتحمل مسؤولية الدفاع عنهم وعن ديارهم وعن دينهم لابد أن يتصف بالأمانة والنزاهة والاستقامة ، وعلى مستوى عال من هذه الصفات . ولابد لمن يعاقب المجرمين ومرتكبي المنكرات الأخلاقية - فى نظر الاسلام - أن يكون بعيدا عنها وعما يحوم حولها من الشبهات .

لقد كان الخلفاء الراشدون ، وعدد من ثوى أمر المسلمين من الخلفاء والملوك ، كعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين ونور الدين وأورنك زيب المغولى ، مثالا فى النزاهة البالغة ، والورع الشديد ، بالنسبة لأموال بيت المال ، وأموال رعيّتهم ، من المسلمين وغير المسلمين ، بل فى التضيق على أنفسهم والتشف فى حياتهم ، وفى البعد عن مواطن الشبه ، وعن أى نوع من الفساد الاخلاقى ، وكانوا يضربون أعلى الأمثلة فى العبادة المؤدية بهم الى التواضع وحسن السيرة .

٤ - يضيف الفقهاء الى الأخلاق السلوكية صفات نفسية يجب أن تتوافر الى حد ما فيمن يتولى الخلافة أو رئاسة الدولة ومن أهمها الشجاعة والنجدة ، فلا يليق بمن كان جباناً انتهزاً سلبياً ، لا يتحمس لنصرة الأمة بمجموعها . وخاصة المظلومين والباستين والضعفاء منها ، لا يليق به أن يكون حاكماً يتولى حماية مصالح الأمة والإشراف على شؤونها ، بل انهم اشترطوا الصفات الجسمية التى يكون فقدانها سبباً للضعف أو العجز عن تحمل المسؤولية ، والقدرة على الإشراف التام على أمور الدولة . فذكر الماوردى من جملة الشروط « سلامة الحواس ليصح معها مباشرة ما يدرك بها » « سلامة الأعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض » واعتبر القاضى أبو يعلى ذهاب البصر والصمم والخرس وذهاب اليدين وذهاب الرجلين مانعة فى رأيه من عقد الإمامة ومن استدامتها واستمرارها اذا حدثت فى اثنائها (١) .

٥ - الاسلام :

ان ما اشترطناه أولاً فيما تقدم من الصفات والشروط الواجب توافرها فى رئيس الدولة الاسلامية من بلوغ أعلى مراتب العلم فى معرفة الاسلام وهى مرتبة الاجتهاد ، تستلزم

(١) الاحكام السلطانية للقاضى ابى يعلى الحنبلى ص ٥ انظر كتاب النظريات السياسية الاسلامية للدكتور ضياء الدين الرئيس ص ٢٤٦ .

ضمننا أن يكون رئيس الدولة مسلماً ، وكان هذا الشرط من
البدهيّات في المجتمع المسلم ، ولذلك تجد أن بعض العلماء
السابقين الذين كتبوا في هذا الموضوع كالماوردي وابن تيمية
لم يذكروه صراحة ، لأنه أمر متفق عليه ، وإنما ذكروا الشروط
الزائدة عليه كالنفقة في الاسلام الى حد الاجتهاد ، والتقوى في
السلوك الى حد الورع .

ونحب أن نعالج الموضوع في اطار التفكير المعاصر وفي نطاق
الواقع الدولي الحديث . الدول المعاصرة نوعان . فمنها دول
تقوم على التزام نظام عقائدي محدد اختارته لنفسها ، وعلى
أساسه يقوم تشريعها وتنظيمها وتعليمها وثقافتها واعلامها
وبالاختصار سياستها الداخلية والخارجية .

ان كبار المسؤولين في مثل هذه الدول هم كبار فلاسفة ذلك
المذهب ، وكبار دعاوته ، ويتميز آخر يتجمع في أعلى مستويات
المسؤولية والحكم كبار العقائديين من المناضلين فكراً ودعوة في
سبيل تحقيق هذا المذهب ، الذي تأخذ به تلك الدولة . ورئيس
مثل هذه الدولة إنما يختار من بين أعلم العالمين بأغوار ذلك
المذهب الملتزم ، والمارفين بدقائقه ، وأهماده ، ومراميه ،
والممثلين له في عقولهم ونفوسهم ومشاعرهم .

والدولة التي يتطلبها الاسلام ويوجب على المسلمين ايجادها
هي دولة عقائدية ملتزمة ، ولذلك لا يمكن أن يكون رئيساً لها
الا من كان من اعلم الناس بالاسلام ، وأكثرهم التزاماً له .
وعزماً على تحقيق أهدافه الانسانية السامية ، وأحكامه التشريعية
المعادلة . وكذلك ينبغي أن يكون المسؤولون فيها عن النواحي
التوجيهية من تعليم وثقافة وتشريع وقضاء واعلام . وما كان
من هذا القبيل من ميادين الحكم .

وقد ضمن بعض العلماء هذا الشرط في شرط أعم وهو توافر
صفات القاضي في المرشح لرياسة الدولة . قال أبو يعلى الحنبلي :
« أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضياً من الحرية والبلوغ

والمقل والمدالة « (١) . والاسلام - عند الفقهاء - شرط في القضاء بين المسلمين ، وهو كذلك شرط فيما يعتبر ولاية عامة . وقد صرح ابن حزم في كتابه الفصل بشرط الاسلام فقال : « ان الغاية الأساسية من نصب الامام هي تنفيذ شريعة الاسلام ، فكيف يمكن تنفيذ هذه الشريعة او كيف ترعى مصلحة الاسلام وأمله ان لم يكن متولى هذا المنصب مسلما » (٢) .

٦ - الذكورة :

لاخلاف بين علماء المسلمين في اشتراط الذكورة بالنسبة لرياسة الدولة او الامامة العظمى ، او الولاية الكبرى ، كما يسمونها . استنادا الى حديث وارد في معرض تنصيب امرأة على مملكة فارس في عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذ قال : « ما افلح قوم ولوا أمورهم امرأة » واستنادا الى الواقع العملي في عهد الصحابة . على ان هناك خلافا فيما سوى رياسة الدولة من الاعمال والوظائف وخاصة القضاء - وخلاصة ما نراه في هذا الموضوع استنتاجا من ما ورد في حق المرأة كتابا وسنة ، قولية وفعلية ، أن الاسلام يتجه الى صرف المرأة عن تولي الوظائف ، بمجموع توجيهاته ومقاصد نصوصه ، اللهم الا ما كان متصلا بطبيعة المرأة كتمليم الأطفال وتربيتهم ، وما كان متصلا بشؤون النساء كتفتيش ثيابهن وأجسامهن في الحالات التي تستوجب ذلك . والشاهد على هذا استخدام الرسول صلى الله عليه وسلم للنساء للتمريض في الحروب ، وما ورد من توظيف عمر في عهد خلافته لأم الشفاء الأنصارية محتسبة (مفتشة) على السوق ، وقيل بهذه المناسبة : اندريما ولاها امورا تتعلق بالنساء (٣) . وليس هنا محل تفصيل الموضوع بوجه عام ولا محل مناقشته .

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٤ .

(٢) النظريات السياسية للدكتور الرئيس ص ٢٤٩ .

(٣) التراتيب الادارية لعبد الحى الكتانى ج ١ .

٧ - القرشية :

ان الاسلام اقر أصلاً هاما هو المساواة بين الناس ، والغام التمييز الناشئ عن الانتساب الى عشيرة أو قبيلة أو قوم أو طبقة ، ولم يعتبر في التفاضل الا العمل والجهد بالنسبة لتقويم الأعمال في هذه الدنيا ، والاخلاص والتقوى بالنسبة للقيمة الخلقية والجزاء الآخروي ، والمواهب والصفات بالنسبة لتولية الانسان ما يناسبه من عمل -

صرح القرآن الكريم بهذا الأصل في قوله تعالى :

« يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » (١) .

وأيدت الأحاديث النبوية هذا المبدأ كالحديث القائل :

« كلکم لآدم وادم من تراب ، لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على اسود الا بالتقوى » .

والحديث الآخر .

« الناس سواسية كاستان الشط » .

وقد ندد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمصبيات وامتيازاتها مرات عديدة ، وكان آخرها في بلاغه الأخير في خطبة حجة الوداع ، فمن ذلك قوله :

« الا كل شيء من امر الجاهلية تحت قدمي موضوع » .

ومنها قوله لأبي ذر حين عبر بلالا بسواد أمه :

« انك امرؤ فيك جاهلية » .

ولم يحدث أن الرسول صلى الله عليه وسلم ميز قرابته وآل بيته على الناس ، ولا أنه ولي أحدا منهم عملا بسبب قرابته منه ، بل ثبت أنه قال :

(١) الحجرات الآية ١٣ .

« من ولى رجلا على عصابة وهو يعلم أن فيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » •

ولكن الاعتراض الذى يواجهنا هو فى التعارض بين المبدأ الذى أوضحنه والحكم الذى أخذ به أكثر فقهاء أهل السنة بل جمهورهم ، وهو اشتراط الانتساب الى قريش فى الامام — رئيس الدولة — بدليل الحديث القائل :

« الأئمة من قريش » •

ان المبدأ العام فى تولى الأعمال والولايات بوجه عام ، فى رأى جميع المذاهب الاسلامية ، لا ينظر فيه الى النسب ، أو القرابة ، أو الانتماء الى قبيلة ، أو قوم ، وانما ينظر فيه الى الصفات الشخصية من ناحيتى الاخلاق والخبرة والمعرفة ، كما قال ابن تيمية مستعملا الألفاظ القرآنية الامانة والقوة ، وقد بينا ذلك سابقا • فهل هناك استثناء بالنسبة لرياسة الدولة أو ما سعى بالامامة العظمى أو الخلافة ؟ بسبب ورود بعض الأحاديث ، وأصرحها وأشهرها حديث :

« الأئمة من قريش » •

ان ما يرد عن النبى الكريم صلوات الله عليه من أقوال وأفعال تحتفل فى رأى العلماء أمرين : أحدهما أن يكون ذلك نتيجة وحى تبلفه وأمر بتبليغه أو تنفيذه ، وثانيهما أن يكون تصرفا منه عليه الصلاة والسلام بصفته القائم بالولاية العامة فى زمانه ، فيكون ذلك تطبيقا زمنيا للاسلام ، واجتهادا فى تنفيذ ما أوحى اليه من أحكام ، ولا شك أنه خير من يطبق الاسلام وينفذ شريعة الله ، اذ هو الذى تبلفها عن ربه وكلف بتبليغها • ولا شك أن الرسول صلى الله عليه وسلم يراعى فى كل ما ينطق به من أحكام وما يفعله من تصرفات عامة مقاصد الشريعة المنزلة عليه وأهدافها وعللها ، وهو أعلم الناس بها •

ولنتظر فى الحديث الذى أوردناه فى ضوء هذا التفصيل والايضاح :

ان القرآن اشتمل على جميع المبادئ والأسس ، وانما جاء
الحديث لبيانها وتفصيلها :

« لتبين للناس ما نزل اليهم » (١) .

ولم يرد في القرآن الكريم تمييز لقوم أو قبيلة ، وانما
تكرر فيه ما يدل على تساوى الناس فى الأصل وتفاضلهم فى
الاعمال . والسنة اشتملت على احاديث كثيرة جدا تؤكد هذه
المعاني الواردة فى القرآن ، وبناء على هذا فلا يمكن الحياد عن
هذا الأصل الثابت قرآنا وسنة وهو المساواة بين الناس واعتبار
التفاضل فى صفاتهم الشخصية وأعمالهم الا لعلة أو سبب وفى
حدود تلك العلة المقتضية للاستثناء .

نستطيع فى الحقيقة إذا جمعنا الوقائع والنصوص المتصلة
بموضوع بحثنا أن نصل الى حل المشكلة المعروضة واليكم هذه
الوقائع والنصوص :

(أ) واقع الحال ان قريشا كانت تحتل مكانة عالية عند العرب
قبل الاسلام ، لموقعها الدينى سواء أكان ذلك بالنسبة
للحنيفية دين ابراهيم أم بالنسبة الى ما حدث من الوثنية
وعبادة الأصنام فقريش كانت هى القائمة بصدانة البيت
المعظم عند الفريقين ، وبما يتبع ذلك من شعائر دينية ،
هذا بالاضافة الى موقعها التجارى وصلاتها مع القبائل
العربية . ولما جاء الاسلام تشرفت بظهور النبوة فى أحد
أبنائها ، وكان السابقون الأولون والمجاهدون فى سبيل
الدعوة أولا من القرشيين ، فازدادت بذلك فى الاسلام
منزلتها ، وهكذا كان انقياد سائر القبائل العربية لها بعد
الاسلام أكثر من انقيادهم لغيرها ، هذا بالاضافة الى حسن
فقههم للاسلام لسبقهم اليه ونزول القرآن بلهجتهم .

(١) النحل الآية ٤٤ .

(ب) وردت أحاديث أخرى تكشف عن علة الحكم الوارد في حديث « الأئمة من قريش » كقول النبي صلى الله عليه وسلم :

« الناس تبع لقريش مسلمهم وكافرهم في الحشر والشتر » .

فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقرر هنا أمرا واقعا ، وهو أن قريشا تحتل مكانة قيادية في المجتمع ، سواء بالنسبة للمسلمين منهم أو الكافرين بالدين الجديد . هذا الحديث النبوي يقرر - كما قلنا - واقعا ، فيخبر أن العرب المنكرين للإسلام يؤمرون عليهم رؤساء من قريش ، وكذلك العرب المسلمون ، فالقول في معرض تقرير واقع لا ايجاب حكم ، اذ لاسلطان له على غير المسلمين ليامرهم . وبناء على هذا الواقع الاجتماعي يكون اختيار من يجتمع فيه صفات الرياسة من أبناء قريش أدعى لموافقة جمهور الشعب ، وانقيادهم لحكمه ، وطاعتهم لأوامره .

ان مراعاة الاعتبارات الاجتماعية الواقعية دون خرق مبادئ الاسلام العامة وأحكامه الثابتة بل في حدودها وضمن نطاقها الموسع أمر تقره القواعد الشرعية وله شواهد كثيرة .

نضيف لى ما تقدم أن لقريش فى العهد النبوى وعهد الراشدين والى قرنين بعدهما شوكة وقوة ، يمكن أن يتقوى بها من يختار للخلافة منهم ، فيستتب له الأمر ، وهذا هو معنى « العصبة » التى ذكرها ابن خلدون ، وجعلها علة لهذا الحكم يبقى ببقائها ، ويزول بزوالها . ويراد بها هنا العناصر والتسائد .

يبحث ابن خلدون عن المصلحة فى اشتراط النسب فيقول : « واذا سبرنا وقسمنا لم نجد الا اعتبار العصبة التى تكون بها الحماية والمطالبة ، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب ، فتسكن اليه الملة وأهلها ، وينتظم حبل

الألفة فيها » ثم يقول : « وذلك أن قريشا كانت عصبية مضر وأصلهم ، وأهل الغلبة منهم • وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف - فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك ، ويستكينون لغلبهم ، فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم ، وعدم انقيادهم ، والشرع محذّر من ذلك » •

ويصل ابن خلدون الى نتيجة هامة جدا من وجهة النظر الاسلامية سياسيا وحقوقيا وهى : « أن يكون القائم بأمر المسلمين من قوم أولى عصبية قوية ، غالبية على من معها لعصرها ليستتبعوا من سواهم » (١) •

ويجب أن لا ننسى فهم كلمة « عصبية » فى كلام ابن خلدون فهو يوردها بمعنى القوة والمناصرة الواقعية ، أو بالمعنى الذى نعبر عنه اليوم بالقاعدة الشعبية أو السند أو الدعم الشعبى • وهو معنى مختلف ومتميز عن المعنى المذموم شرعا ، وإن كان قريبا منه ومجاورا له • وإلى هذا المعنى أشار أبو بكر حين قال فى السقيفة : إن العرب لا تدين الا لهذا الحى من العرب •

وإذا فسرنا الحديث بهذا المعنى انتفى الاشكال الذى يورده الباحثون من تعارض هذا الحديث مع حديث آخر صحيح أيضا ، وهو :

« اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه ذبيبة » • وإن كان هذا الحديث موجها لفكرة الطاعة والنظام والانضباط ، وليس الى موضوع صفات الترجيح والاختيار • وأئمة المذاهب الأربعة من أهل السنة عاشوا فى عصر كانت لاتزال لقريش فيه قوة ومنعة ، فقالوا باشتراط القرشية ، ولم يبحثوا فى أحوال المستقبل ، وتبعهم بفد ذلك مقلدوهم • ومع ذلك فقد وجد من كبار علماء الاسلام من لم يعتبر هذا

(١) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور الرئيس ص ٢٥٦ •

(٢) رواه البخارى •

الشرط كأبى بكر الباقلاني ، وهو من علماء القرن الرابع •
ويمكن أن تنتهي من هذه المناقشة الى أن اشتراط القرشية في
كلام الفقهاء وفيما ورد على لسان الصحابة هو من باب السياسة
الشرعية المتغيرة بتغير العوامل والظروف ، وليست من باب
المبادئ العامة الثابتة ، بدليل اجماع علماء المسلمين عبر التاريخ
الطويل على اقرار ولاية غير القرشيين •

طريقة تعيين الامام أو رئيس الدولة

للوصول الى جواب عن طريقة تعيين رئيس الدولة لا بد لنا
من المرور بالملاحظات والأفكار التالية :
اولا :

يرى جمهور أهل السنة أن ليس ثمة نص في الكتاب ولا في
السنة يعين الامام ، أو يحدد طريقة تعيينه ، وليس ثمة الا
النصوص العامة المتعلقة بالولاية والتولية ، سواء أكانت ولاية
صغرى أو كبرى •

ولو كان ثمة مبدأ منصوص في كتاب أو سنة لأعلنه
الصحابة حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم • • ذلك أن خلاف
الصحابة كان حول من يتولى منهم الخلافة ، وليس حول المبادئ ،
حتى ان الذين تأخروا عن مبايعة أبى بكر لم يعلنوا للناس مبدأ
معارضاً يعتقدون شرعيته ، ولو كانوا يعلمون قاعدة أو مبدأ
أعلنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سكوتوا ، لأن في سكوتهم
خيانة لله ولرسوله وسكوتاً عن النصح • وكل ما كان في الأمر
هو تفضيل فلان أو تأخير فلان ، وهذا من قبيل الاجتهاد
الشخصي في الاختيار والتفضيل •

وكذلك يرى أهل السنة ، أنه لم يرد نص على تعيين من يخلف
الرسول صلى الله عليه وسلم ، وان كان بعضهم يرى أن ثمة
إشارة خفية وقرائن تدل على تعيين أبى بكر ، وهذا أمر غير
متفق عليه ، وهو من قبيل الاستنتاج القابل للأخذ والرد •

ثانياً :

إذا لم يكن ثمة نص في الكتاب والسنة على طريقة التعيين نرجع إلى التطبيق العملي الذي تم في عهد جمهور الصحابة والرعييل الأول منهم ، في اختيار الخلفاء ، لنستنتج من هذا التطبيق الذي يعتبر اجماعاً من الصحابة المبادئ التي يعتمد عليها في الموضوع ، بالإضافة إلى ما ورد في الكتاب والسنة من النصوص العامة . وهو ما فعله الأئمة المجتهدون وعلماء المسلمين .

ثالثاً :

يستخرج من الطريقة التي اختير فيها أبو بكر الخليفة الأول ، ثم من الطريقة التي اختير فيها من بعده من الخلفاء الثلاثة ، المبادئ التالية :

المبدأ الأول :

اختيار « جمهور أهل الحل والعقد » وأصحاب الرأي في المجتمع لمن يروونه أهلاً لمنصب الخلافة وإمارة المؤمنين ، ومبايعتهم له ، وترشيحه من قبل الخليفة القائم بالحكم لولاية العهد ، ولكنها لاتنمقد بهذا العهد ، بل بعهد المسلمين بعد موت الخليفة الذي عهد لمن بعده .

المبدأ الثاني :

بيعة جمهور المسلمين للخليفة المرشح ، ورضاهم به ، وقبولهم بخلافته ، واجتماع جمهرتهم عليه .

أهل الحل والعقد :

سميت الفئة التي تختار الامام أو رئيس الدولة تارة « أهل الحل والعقد » وتارة « أهل الاجتهاد » وثالثة « أهل الاختيار » (١) كما ورد في كلام الفقهاء .

(١) اطلق القاضي ابو يعلى هذه التباير كلها ففي ص ٣ استعمل لفظ أهل الاجتهاد وفي ص ٧ و ٨ كرر لفظ أهل الحل والعقد وفي ص ١١ لفظ أهل الاختيار .

وقد حدد القاضي أبو يعلى شروطا مؤهلة لأهل الحل والعقد، أحدها : شرط أخلاقي وهو العدالة وهي درجة من الاستقامة تجعل صاحبها محل ثقة في أمانته وصدقه .

وثانيهما العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامانة .
وثالثهما أن يكون من أهل الرأي والتدبير المؤدبين الى اختيار من هو للامانة أصلح .

وكان بين الشرطين الأخيرين تداخلا والتبسا ، وان كان يبدو أن الشرط الثاني يراد به العلم النظري ، وكأنه اشتراط لدرجة معينة من الثقافة وخاصة الثقافة الفقهية الدستورية ، أما الشرط الثالث فهو أقرب لأن يكون اشتراطا لخبرة سياسية واجتماعية .

كيف يتحدد أهل الاختيار او الحل والعقد :

لم يذكر الفقهاء طريقة لتحديدهم ، وان كانوا ذكروا مسائل تتعلق بهذا الموضوع منها : عدم اشتراط أن يكونوا من أهل بلد لامام أى من سكان العاصمة ، لأنه لا معنى لهذا التمييز ، وان كان الواقع عمليا أن هؤلاء أسبق من غيرهم لسبق علمهم بموت الامام ، ولأن من يصلح للخلافة فى الفسالب موجودون فى بلدهم (١) .

وقد أثار القاضي أبو يعلى فى كتابه الأحكام السلطانية مسألة أخرى هامة ، وهى : « هل يجوز للخليفة أن ينص على أهل الاختيار كما ينص على أهل العهد ؟ » فكان جوابه : « قيل : يجوز ، لأنها من حقوق خلافته ، وقياس مذهبتنا أنه لا يجوز » (٢) .
وقول القاضي أبى يعلى فى أنه ليس للخليفة أن يمين من سيختارون الخليفة من بعده قول صائب ، وهو الموافق لمقصد الشارع ، وهو أن يترك لجمهور أهل الرأي اختيار الامام رئيس

(١) الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ٤ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٠ .

الدولة ، والا تحكم الخليفة في اختيارهم وتعيينهم ، وكان بذلك متحكما في اختيار من يخلفه بطريقة غير مباشرة » .

ونخلص في النتيجة الى أن طريقة تحديد أهل الحل والعقد أمر متروك لكل عصر ولكل بلد .

الأكثرية والأقلية :

الأصل في رأى القاضى أبى يعلى أن الامامة « لاتنعقد الا بجمهور أهل الحل والعقد » وروى عن الامام أحمد بن حنبل « أن الامام الذى يجتمع عليه أهل الحل والعقد كلهم » ثم أردف فقال : وظاهر هذا أنها تنعقد بجماعتهم (١) .

ويقول ابن تيمية في الموضوع نفسه : « ولا يقسح في اتفاق أهل الحل والعقد شذوذ من خالف » (٢) .

بيعة الجمهور :

يبدو من كلام ابن تيمية عنصر آخر في الموضوع غير اختيار أهل الحل والعقد للحاكم ، وهو « الجمهور » على حد تعبيره ، و « أهل الشوكة » أى القدرة والقوة المؤيدة له ، يقول ، « ومذهب أهل السنة أن الامامة تنعقد عندهم بموافقة أهل الشوكة الذين يحصل بهم مقصود الامامة، وهو القدرة ولتمكن» ويقول أيضا : « فلا يشترط في صحة الخلافة الا اتفاق أهل الشوكة والجمهور » . قال عليه السلام : « عليكم بالجماعة فان يد الله على الجماعة » وقال : « عليكم بالسواد الأعظم ومن شذ في النار » .

ويقول أيضا : « ولو قدر أن أبا بكر يايحه عمر وطائفة وامتنع سائر الصحابة من بيعته لم يصر اماما بذلك ، وانما صار اماما بمبايعة جمهور الناس » . وأما عهده الى عمر فتم بمبايعة المسلمين له بعد موت أبى بكر فصار اماما « (٣) » .

(١) الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ٧ .

(٢) أنظر كتابنا آراء ابن تيمية ص ٣٦ .

(٣) أنظر كتابنا آراء ابن تيمية ص ٣٦ و ٣٧ .

يفهم من كلام ابن تيمية الذى أوضحه فى كتابه منهاج السنة ، أن هنالك عنصرين ضروريين • رضى جمهور المسلمين بالخليفة ، وتمتعه بقوة فعلية تدعمه ليتمكن من السلطة •

ولاية العهد :

يبدو من كلام الفقيهين الحنبلين القاضى أبى يعلى وابن تيمية ، أن ولاية العهد من قبل الخليفة القائم بالسلطة ، إنما هو حق ترشيح فحسب ، وليس حقا بتعيين الامام رئيس الدولة الذى سيأتى بعده •

قال أبو يعلى : « لأن الامامة لا تنعقد للمعهود اليه بنفس العهد ، وإنما تنعقد بعهد المسلمين » ويقول أيضا : « ولأن عهده إلى غيره ليس بعهد للامامة » (١) •

ويقول أيضا : « أن امامة المعهود اليه تنعقد بعهد موته — أى الخليفة الذى عهد — باختيار أهل الوقت » (٢) • كما أنهم اشترطوا توافر شروط الامامة حين ولاية العهد •

ويرى ابن تيمية « أن عمر إنما صار اماما بمبايعة الناس له بعد موت أبى بكر ، لا بمجرد عهد أبى بكر اليه بالخلافة » (٣) •

فالعبارة إذن فى تعيين رئيس الدولة إنما هو فى اختيار أهل الحل والعقد ومبايعتهم له ، وليس فى ولاية العهد ، ولو أنهم خالفوا الرأى فى ولى العهد واختاروا غيره لكان لهم ذلك •

عقد البيعة :

حينما يتم اختيار جمهور أهل الحل والعقد للامام ، أى رئيس الدولة ، تأتى مرحلة المبايعة أو العقد ، وقد ذكر القاضى أبو يعلى صيغة لهذا العقد وذلك بأن يقول المبايعون له : « بايعناك

(١) الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ٩ •

(٢) المرجع نفسه ص ١٠ •

(٣) انظر كتابنا آراء ابن تيمية ص ٣٧ •

على بيعته رضى على اقامة العدل والانصاف والقيام بفروض الامامة » وهنالك نصوص أخرى مشابهة ، ببيع بها الخلفاء الراشدون حين عقدت لهم البيعة •

حكومة الأمر الواقع :

عالج فقهاء المسلمين أمرا وقع فعلا ، وهو التنازع على الخلافة بين اثنين أو أكثر ، ثم أخذ أحدهم لها بالقوة ، أو استيلاء واحد من المسلمين عليها بالقوة ابتداء ، وقد رجح هؤلاء الفقهاء تفادى الفتنة والقتال بين الناس ، وقبول الأمر الواقع أن استتب الأمر لواحد من المسلمين •

فقد روى عن الامام أحمد أن الخلافة أو الامامة تثبت بالقهر والغلبة ، كما روى عنه أن الجمعة لمن غلب ، أى صحة صلاة الجمعة التى يخطب فيها للامام الذى استولى وغلب على الحكم •

وحينما فكر علماء بغداد فى التمرد على الخليفة أيام الواثق بسبب القول بخلق القرآن ، وحمل الناس على ذلك ، واستشاروا الامام أحمد بن حنبل ، قال : « عليكم بالفكرة فى قلوبكم ولا تخلعوا يدا من طاعة ولا تشقوا عصا المسلمين » (١) •

وروى عنه أيضا قوله : ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين فلا يحل لأحد مؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه اماما برا كان أو فاجرا •

والحقيقة أن هذا الرأى على وجاهته من ناحية تجنب الفتنة والقتال بين المسلمين ، يجب أن يعيد فقهاء المسلمين النظر فيه لاتخاذ قواعد وضوابط تحول دون ازالة الحكم الشرعى والسير على الطرق المشروعة فى الحكم ، لئلا يتجرأ المتجربون المغامرون •

وكان فقهاء آخرون يرون خلاف هذا الرأى •

(١) الأحكام السلطانية ص ٥ و ٧ •

التطبيق الزمنى :

ان كل ما تقدم من قواعد تتعلق باختيار رئيس الدولة وأمر المؤمنين ليست الا مبادئ عامة تعددت أشكال تطبيقها حتى فى عصر الخلفاء الراشدين .

ولذلك ينبغى أن تتخذ لها تطبيقات مناسبة لمصرنا ، بل قد تختلف من بلد الى بلد حسب الأوضاع الاجتماعية .

ويجب الحذر الشديد من التورط فيما تورط به عدد من المؤلفين والباحثين ، من اعتبار النظم الديمقراطية والانتخابات النيابية والاستفتاءات هى بعينها الشورى الاسلامية ، لاشك أن فى هذا خطأ وتلفيقا كبيرا .

نحن لانرى مانما من الوجهة الاسلامية المبدئية من دراسة هذه التجارب والاستفادة منها ، مع اعتبار ظروف بيئاتها التى طبقت فيها وسوابقها التاريخية ، ومعرفة نقائصها التى تكشف لأصحابها والباحثين فيها .

فقد وجهت انتقادات لازعة وصحيحة لنظام الانتخابات ، وللإستفتاء الشعبى ، وما تزال البلاد الديمقراطية تحاول تدارك النقائص ، لمنع الغش والخداع والتزيف وشرام الأصوات والخبوفاثية وتملق الجماهير واستغلالها واستغلالها وغير ذلك من المساوئ .

ولكن هذا شئ والقول بأن هذه الأنظمة الديمقراطية هى الشورى الاسلامية بعينها شئ آخر . ذلك أن الأسس المبدئية والمقائدية للنظميين مختلفة ، وأن الظروف التاريخية والاجتماعية مختلفة كذلك .

والمهم أخيرا فى الأمر أنه لايد من دراسة لوضع صيغة تفصيلية لمبدأ اختيار رئيس الدولة من قبل الأمة فى ظروف الحياة المعاصرة ، تكفل حسن الاختيار ، ومشاركة أهل الرأى من الأمة . ورضى الشعب ، وتحول دون استبداد أحد فى هذا

الاختيار • وهكذا لا نكتفى بالعموميات الواردة فى مثل كتب
المأوردى وأبى يعلى وابن تيمية وغيرهم من السابقين، ولا نحتذى
حذو نظام أجنبى فصل لغيرنا احتذاء سطحيًا •

السلطات وجهاز الدولة

جرى الباحثون فى العصر الحديث فى أوروبا أولا ، ثم
الباحثون فى البلاد الاسلامية ، على تقسيم السلطة الى تشريعية،
وقضائية ، وتنفيذية ، وتبع ذلك البحث فى فصل هذه السلطات
بعضها عن بعض ، واقامة نظام للتوازن بينها ، حتى لا تطفئ
واحدة على الأخرى ، وتطور الأمر فى النظم الاشتراكية الى هيمنة
السلطة التنفيذية ، باعتبارها أداة الحزب التنفيذية على بقية
السلطات • وتطور جهاز الدولة الحديثة بسبب تطور مفهوم
الدولة ووظائفها تطوراً كبيراً •

ليس فى الاسلام ما يوجب الأخذ بنظام معين لجهاز الدولة،
وما ورد فى كتب الأحكام السلطانية لفقهائ المسلمين ليس الا
صورة لما كانت عليه الدولة الاسلامية فى تلك العصور حسب
اجتهادهم ، وما استفادوه من تجارب الأمم الأخرى بعد تطبيق
المبادئ الاسلامية عليه •

وكذلك الحال بالنسبة لتقسيم السلطات وفصلها وتوازنها
فكل ما يمكن أن يحقق أهداف الدولة الاسلامية وغايتها من
احقاق الحق ومنع التجاوز والظلم من أى جهة ، يمكن الأخذ
به والاستفادة منه ، وإن لم يكن معروفاً فيما مضى •

على أنه لا بد من أن نذكر المبادئ الأساسية التى يجب
مراعاتها فى تأسيس أى دولة اسلامية، وفى اقامة كيانها وجهازها
وتكوين سلطاتها • لأن هذه المبادئ مستنبطة من الكتاب والسنة،
وقد عرفها المسلمون سابقاً ، وجعلوها اعتباراً :

١ - التشريع مصدره القرآن والسنة فيما حدد فيهما ، وليس
الحاكم ولا الشعب مطلق الحرية فى التشريع كما يشاء ،
بل كلاهما مقيد حسب اعتقادهما الاسلامى بما شرعه الله
ورسوله من شريعة •

والمحدد فى الكتاب والسنة بعضه كليات ومبادئ عامة ، تفسح المجال لتشريع اجتهادى زمنى تنفيذيا لها ، وهذا شأن أكثر مبادئ الحكم وأكثر العقوبات على الجرائم والمخالفات وكثير من القواعد الاقتصادية . وبعضه الآخر أحكام تفصيلية محددة ، لامجال لتغييرها ، وان كان ثمة مجال للنظر فى كيفية تطبيقها أحيانا ، أو تقييدها بقيود قد توجبها المصلحة .

٢ - التشريع الاجتهادى مستمر غير منقطع ، ويشمل الأمور التى تركها الشرع ولم ينص عليها ، والأمور التى وضع فيها قواعد عامة وترك تفصيلها ، وجميع التنظيمات التى تدخل فى صلاحية الحاكم ولى الأمر ، فى تقييد بعض المباحات ، أو منعها أو ايجابها ، حينما تقضى المصلحة ذلك . ان هذه الأمور تدخل فى الاصطلاح الحديث تحت عنوان التشريع ، والعلماء السابقون لم يكونوا يعتبرونها تشريعا ، باعتبار أنها تستند فى الأصل الى تشريع منصوص فى الكتاب والسنة ، ولذلك ينبغى الانتباه الى اختلاف الاصطلاح .

ان هذا النوع من التشريع يقوم به « الامام » نفسه رئيس الدولة ، اذا كان عالما مجتهدا ، بعد استشارة العلماء وأهل الخبرة فى الموضوع المبحوث .

ويمكن فى عصرنا الحاضر أن يعهد بذلك الى هيئة تشريعية ، تتألف من العلماء بالشريعة ، والخبراء بالموضوعات التى يشرع لها من مختلف أهل المهن . ويحسن بالدولة الاسلامية الحديثة أن تعمل لتكوين فئة من الأئمة ، تجمع بين الخبرة المهنية كالتجارة والزراعة والصناعة والطب وغيرها والعلم الشرعى ، عن طريق النظم التربوية ، وذلك بأن يكون لعلماء الشريعة المام عام بالموضوعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويكون لأهل الخبرة المهنية المام بالشريعة ولا سيما الفقه .

٣ - يقوم الحاكم بما يقوم به خدمة للأمة ورعاية لمصالحها ، وهو مقيد بذلك كما أنه مقيد بأحكام الشريعة ليس له أن يتجاوزها . وهو من جهة أخرى تائب عن الأمة فيما يقوم به ، ومن هنا يستمد سلطانه ، كما سنبين ذلك فى بيان طبيعة الحكم فى الاسلام وصفته ، ومستند شريعته .

٤ - ما فى الدولة من أموال وحقوق معنوية ليست ملكا للحاكم ، وانما هى حقوق للعباد ، وهو وكيل عليها ، وتعتبر من جهة أخرى حقوقا لله لمصلحة عباده . فأموال الدولة المجموعة من الزكاة وغيرها لا حق لرئيس الدولة أو غيره أن يتصرف بها أو ينفقها كما يشاء ، اذ ليست هى ملكا له ، بل هى ملك الأمة كلها ، ولها مصارفها الخاصة وفقها للشريعة ، أو لرأى أهل الشورى .

وعقوبة المجرم ليست حقا شخصيا للحاكم يسامح به ، بل هو ملزم بتطبيق ما توجبه الشريعة من عقوبة ، فذلك حق لله وحق للناس فى آن واحد . وهكذا سائر الامور .
ولذلك كانت النتائج الناشئة عن قيام الموظف أو الحاكم بوظيفته وسلطته الشرعية قياما سليما تتحملها الدولة وخزائنها ، اذا ترتب عليها ضرر لأحد ، ولا يتحملها الموظف والحاكم من ماله الخاص .

٥ - ما يأخذه الحاكم وكل من يتولى عملا عاما لقاء عمله من مال يخصص له هو حق له ، وقد رفض الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعمل عمر عملا عاما تطوعا ، وأمره بأخذ ما يخصص له والتصرف به ، وكذلك فعل عمر فى خلافته مع من أراد أن يعمل تطوعا .

وكل ما ذكرناه هنا يضاف الى المبادئ التى كتبنا ذكرناها سابقا ، فى الشورى ، والعدالة ، والمسؤولية ، والمساواة ، وغيرها .

وبناء على ما تقدم يمكن أن نستعرض السلطات الثلاث فى ضوء المبادئ الاسلامية .

السلطة التشريعية :

تتمثل هذه السلطة في الدول الحديثة غير الاسلامية في مجلس يسمى مجلس النواب ، أو مجلس الشعب ، أو المجلس الوطنى ، وتقوم بوظيفة التشريع أو اصدار القوانين والنظم ، كما تقوم ببعض الأمور التى هى فى الأصل تنفيذية ، كالموافقة على الوزارة ، والمصادقة على المعاهدات ، وعلان الحرب ، وما شابه ذلك ، ونرى - من وجهة النظر الاسلامية - أن فى اختصاص السلطة التشريعية هذا نوعين من الأعمال ، أحدهما تشريعى صرف ، والآخر يعود الى تقييد الحاكم فى الأمور التنفيذية ، لئلا يستبد برأيه ، والأمران مختلفان .

أما الاول وهو التشريع : فنرى أن المجالس الانتخابية كمجالس النواب ليست مؤهلة لذلك ، باعتبار أن مصدر التشريع فى الاسلام هو الشريعة وليس الشعب . والمهم فى الامر أن يكون هذا التشريع متحررا من أهواء الحكام ومصالحهم ، مراعىا لأحكام الشريعة ومصلحة الامة . فلا يجوز لمجالس انتخاب أعضاءها انتخابا لا يراعى فيه المقدرة العلمية فى الشريعة ، أن تكون مرجعا للتشريع ، بل ينبغى أن تؤلف هيئة تشريعية خاصة تتألف كما ذكرنا سابقا من نوعين من الناس ، من العلماء فى الفقه الاسلامى ، ومن أهل الخبرة ، على أن يتصف الفريقان بالتقوى والاستقامة والتنزّه عن الأغراض والمصالح والمطامع والأهواء الخاصة ، ويجب أن يوضع نظام يكفل اختيار هذه الهيئة لتحقيق الغرض منها .

أما العمل الثانى فهو الذى يحقق الشورى ، ويمنع الحاكم رئيس الدولة ووزرائه من أن يستبدوا برأيهم ، وفى هذه الحال لا مانع من أن يكون هذا المجلس منتخبا ، بأى طريقة صالحة مأمونة (١) ، تناسب ظروف العصر الحاضر وتناسب

(١) انما قلنا بطريقة صالحة مأمونة لأنه ثبت لعلماء الحقوق الدستورية ان نظام الانتخاب فيه عيوب ونقائص كثيرة من أبرزها ان ما يصدر فى النتيجة عن المجلس المنتخب من قرارات لا يمثل أكثرية الشعب عدا ما فيه من عيوب أخرى .

تكوين المجتمع فى كل عصر وكل بلد لا مانع أيضا من أن تنظم وتحدد اختصاصات رئيس الدولة ومجلس الشورى ، ولا سيما فى حال الاختلاف والتنازع بينهما ، بحيث يؤمن الاستبداد من رئيس الدولة ويؤمن كذلك طفيان مجلس الشورى بدافع الفوغائية وعدم الشعور بالمسؤولية المباشرة فى التنفيذ .

الهيئة التأسيسية والسلطة الدستورية :

تعتبر السلطة الدستورية نوعا من السلطة التشريعية . فقد جرت الأمم فى العصر الحديث على انتخاب مجلس يضع قانونا أساسيا هو أم القوانين ، والجامع لمبادئها وكمياتها الكبرى ، وللأسس التى تقوم عليها الدولة فى شتى المجالات ، وعلى الحكومات التى تتولى الحكم وعلى المجالس الشعبية أو النيابية أو التشريعية أن تلتزم بالمبادئ التى ينص عليها الدستور ، الذى هو القانون الأساسى أو أم القوانين . وهذا الدستور أقل عرضة للتبديل والتغيير من القوانين العادية . وهو يتضمن تحديد الاختصاصات والصلاحيات بالنسبة لمختلف السلطات والأجهزة ويحدد العلاقة بينها ، حتى لا تكون كيفية ، تتأثر بقوة الأشخاص ونفوذهم ، والسؤال الذى يطرح أمامنا هنا هل من حاجة الى الدستور فى دولة اسلامية ؟ . وهل ثمة ما يمنع من وضعه ؟ .

قد يقال : ان المبادئ الأساسية ماثلة فى القرآن والسنة ، فلا حاجة لوضع قانون أساسى . ويمكن أن يقال أيضا : انه لا مانع من استخراج هذه المبادئ التى تضمنها القرآن والسنة ، ووضع نصوصها ، فى كتاب مستقل هو النظام الأساسى أو الدستور . حتى لا يحصل التنازع فيها أو تأويلها ، أو الافتيات عليها ، وفى هذه الحال ينبغى أن يشار الى مأخذها من الكتاب والسنة .

والدول الحديثة فى البلاد الاسلامية بعد أن تأثرت بالغرب ينبغى أن يؤخذ العهد منها مجددا بالتزام جادة الاسلام « ووجود

دستور يلخص مبادئ الاسلام فى شتى مجالات السياسة والتعليم والاقتصاد والأخلاق هو وسيلة لتجديد هذا الالتزام .

السلطة القضائية :

عدالة القضاء واستقامة سيره فى كل بلد دليل على رقيه الاخلاقى ، وعلى استتباب الأمن فيه ، ولذلك تحرص الأمم على قوة القضاء وعدالة القضاة ، وعلى ابعاد المؤثرات عنهم ، وخاصة من أصحاب النفوذ والسلطان ، ومن القائمين بالحكم أنفسهم من الرؤساء والوزراء وغيرهم . ولذلك وضعت قاعدة حصانة القضاة ، أى : عدم جواز عزلهم وتأديبهم ، الا من مجلس يؤلف من كبار القضاة أنفسهم ، حتى لا يتعرضوا لنقمة رئيس أو وزير اذا حكموا فى أمر حكما يخالف هواه أو مصلحته ، والبلدان الشيوعية والبلدان المتأثرة بنظامها هى التى لا تأخذ بمبدأ حصانة القضاء فى العصر الحاضر ، بل تجعل السلطة التنفيذية وقيادة الحزب مسيطرين ومهيمنين على القضاء وحصانة القضاة وبالتالى استقلال السلطة القضائية مبدأ معروف فى الاسلام وعند علماء الاسلام . فقد ذكر أبو يعلى فى كتابه الأحكام السلطانية ذلك فى أكثر من موضع :

قال

« ولو مات الامام لم ينزل قضاته . وقيل : لا ينزلون لانه - أى : القاضى - ناظر للمسلمين لا من ولاه ، ولهذا لو أراد عزله لم يملك ذلك » (١) .

وقال :

« وقد قيل ليس للمولى عزله ما كان مقيما على الشرائط ، لانه بالولاية يصبح ناظرا للمسلمين على سبيل المصلحة لا عن الامام » (٢) .

السلطة التنفيذية :

وتشمل فى الاصطلاح الحديث رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء وجميع موظفى الوزارات . ورئيس الدولة هو صلة الوصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

(١) و (٢) الاحكام السلطانية ص ٥٧ و ٤٩ .

ليس في الاسلام الزام بنظام معين أو جهاز محدد ، باستثناء رئيس الدولة الذي سبق البحث في حدود سلطته ووظائفه ، وان كان المجال في مدى صلاحيته التشريعية والتنفيذية يمكن أن يكون موضوع بحث دقيق بالنسبة لظروف العصر الحاضر ، ولا سيما في اتخاذ الوسائل التي تمنعه من تجاوز حقه وسلطته المشروعة ، دون أن تغل يده كذلك بالسلطات المجلسية والضغوط الشعبية غير الواعية . أما ما كتبه الفقهاء كالماوردي وأبى يعلى في موضوع الوزارة والوزراء والأمانة والأمراء وسائر الولايات والوظائف فهي أمور اصطلاحية زمنية واجتهادية، وليست ملزمة لنا وللأجيال المقبلة ، وانما يسترشد بها وينظر الى تجاربنا المعاصرة ومشكلاتنا الحديثة وواقع مجتمعاتنا ، ويتخذ من ذلك ما يحقق الأهداف التي قصد اليها الاسلام .

بعد أن بينا موقف الاسلام من السلطات الثلاث التي اصطلح عليها في العصر الحديث ، سنتحدث عن وظائف الدولة في الاسلام كما يستنتج من النصوص والوقائع التاريخية ، ثم نعقب ذلك ببيان نظرة الاسلام وفقهاء المسلمين في طبيعة الحكم وماهيته وسند شرعيته .

وظائف الدولة الاسلامية

ان هذه المهمات والاختصاصات استنبطها العلماء من الزايق التاريخي للعهد الذي يعتبر حجة ودليلا ، ومن التطبيق العملي . فرياسة النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين ، فيما لم يكن وحيا وليس من خصائص النبوة . مما كان يقوم به في سياسة الأمة الجديدة التي قامت على أساس الاسلام ، وخاصة بعد انتهاء الأمر الى دولة ، لها عمالها وولاتها ، وقضاتها وقوادما . والقائمون بأمر المال جباية وانفاقا ، هذه الرياسة مصدر أساسى لتقرير المبادئ والقواعد المتعلقة بالحكم .

وكذلك رياسة الخلفاء الراشدين وخاصة فيما لم يخالف فيه الصعابة ، فيدخل فى باب الاجماع فيما كان فيه اجماع ، وفى باب رأى الصحابى فيما لم يكن كذلك •

ان ما استنبطه العلماء من هذه الاختصاصات يمكن أن نجده عند أمثال الماوردى الشافعى ، وأبى يعلى الحنبلى ، فى كتابيهما الاخكام السلطانية ، وعند ابن تيمية فى السياسة الشرعية ، وغير هؤلاء ممن كتبوا فى الموضوع ، وهو متفرق كذلك فى ثنايا كتب الفقه ، فى مختلف الأبواب والمناسبات ، وفى كتب الحديث وشروحها •

ان هذه الاختصاصات تذكر على أنها مما يجب على الامام أو الخليفة أو ولى الأمر عموما القيسام به ، فهى من واجباته واختصاصاته • وفى هذه الاختصاصات تتمثل وظائف الدولة بوجه عام • يمارسها رئيس الدولة مباشرة بنفسه أو بواسطة وزرائه وعماله وقضاته وغيرهم ، ممن يمهد اليهم بالقيام بهذه الاختصاصات أو بعضها ، كل فى دائرة تخصصه من حيث المكان أو من حيث نوع العمل • وفيما يلى هذه الاختصاصات •

١ - تأمين الأمن الداخلى والدفاع الخارجى :

وقد عبر القاضى أبو يعلى عن الأمر الأول بقوله : « حماية البيضة والذب عن الحوزة ليتصرف الناس فى المعاش وينتثروا فى الاسفار آمنين » •

وعن الأمر الثانى بقوله : « تحصين الثغور بالعدة المسانعة والقوة الدافعة ، حتى لا تظفر الأعداء بفرصة ينتهكون بها محرما ، ويسفكون فيها دما لمسلم أو معاهدا » (١) •

٢ - الوظيفة القضائية وتشمل اقامة العدل بانصاف المظلوم ومنع الاعتداء والظلم ومعاقبة الجناة •

(١) الاحكام السلطانية للقاضى ابى يعلى الحنبلى ص ١١ •

وقد جعل القاضى أبو يعلى هذا الاختصاص نوعين : أحدهما « تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين حتى تظهر النصفة فلا يتعدى الظالم ولا يضمن المظلوم » (١) •

وثانيهما : « اقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك ، وتحفظ حقوق عباده من اتلاف واستهلاك » (٢) •

فكانه جعل لهذا الاختصاص جانين أحدهما مدنى يتعلق بالحقوق المالية وما يلحق بها وثانيهما جزائى يتعلق بالجنايات وعقوباتها سواء من ناحية الحقوق الخاصة أم من ناحية حقوق الله العامة •

٣ - الوظيفة المالية والاقتصادية :

وتشمل استيفاء الحقوق المالية لبيت المال أو الموارد ، أو كما يقول القاضى أبو يعلى « جباية الضم والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا من غير عسف » (٣) •

وتشمل كذلك المصروفات والنفقات وعلى حد قول القاضى أبى يعلى : « تقدير العطاء وما يستحق فى بيت المال من غير سرف ولا تقصير فيه ودفعه فى وقت لا تقديم فيه ولا تأخير » (٤) •

أما الوظيفة الاقتصادية فلم يذكرها الماوردى وأبو يعلى فى هذا الموضوع ، وإنما تعرضا لها فى كتابيهما فى باب الحسبة ، حيث بحثا عن مواطن تدخل والى الحسبة فى الشؤون الاقتصادية ، وبحثا بحثا أوسع فقها وأدق أحكاما ابن تيمية فى كتابه عن الحسبة •

ويدخل فى هذا الباب فى الحقيقة أمور هامة تتصل كلها بتحقيق العدل والكفاية للفرد والمجتمع فى مجال الحياة الاقتصادية كتعدد الأسعار والأجور حيث يجب التحديد . ومنع الاحتكار والاستغلال ، والاجبار على البيع والتأجير والعمل •

(١ ، ٢) الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى العنبل ص ١١ •

(٣ ، ٤) المصدر نفسه ص ١٢ •

حيث يكون ذلك ضروريا ، وكثامين معيشة الشعب حين القحط والجذب ، كما فعل عمر بن الخطاب في طلب المدد لأهل الحجاز من المناطق الأخرى . وما شابه ذلك من أعمال ، وتأمين الكفاية للمجازين عن بلوغها (١) .

٤ - الوظيفة العقائدية الأخلاقية :

الدولة في الاسلام قائمة على التزام عقيدة ونظام وتشريع . يجمعها كلها دين هو الاسلام . وان أول واجباتها حماية الاسلام في عقائده وأخلاقه ، وتنفيذه في تشريعه وأحكامه .

ان أعظم مهمات الدولة في الاسلام نشر دعوة الاسلام . بما تتضمنه من حقائق عقائدية وتعاليم أخلاقية ، ومنع ما يعارض أسس هذه الدعوة ، وما قد يحدث من انحرافات .

ان الاسلام مبني على فكرة أساسية ، وهي أن كل وثنية أى كل تقديس أو تأليه لغير الله يؤدي الى الاضرار بالبشرية فكريا وسياسيا وعمليا . ان الوثنية تؤدي الى الخرافات أو الى استعباد الانسان للانسان ، أو استعباد الغرائز أو المال له . حتى في حالة الاتحاد المطلق لا بد من شيء يحتل المكانة العليا فيعظم ويقدس ، فمآل الاتحاد الى نوع من أنواع الوثنية ، والوثنية تؤدي بوضعها في مكان الاله مالا يستحق أن يكون الها الى نتائج سيئة وضارة ، لذلك يرى الاسلام وجوب محاربة الوثنية ، والاتحاد لأنه يؤدي اليها أيضا ، لما فيها من ضرر على البشرية لا يعدله ضرر أى شيء آخر .

فالمذكرات والجرائم والظلم والاستبداد في الحكم أقل ضررا من العقائد الوثنية التي تؤله غير الله . سواء أكان ذلك صنما ، أو كوكبا ، أو فردا من البشر ، أو فئة منهم . أو الطبيعة نفسها ، أو المادة ، أو غريزة الانسان ، أو عقله ، أو وطنه ، أو قوميته ، أو غير ذلك .

(١) راجع كتابنا آراء ابن تيمية ص ٩٣ وما بعدها لمعرفة مدى ندخل الدولة في المجال الاقتصادي في النظرة الاسلامية .

واهذا السبب نفسه يتسامح الاسلام الى حد كبير مع المذاهب
او الآديان التي تقوم في أساسها التاريخي على عقيدة الايمان
بأنه والنبوات ، مهما يكن رأيه في تبدلها وفي نسخ أحكامها •

ان هذه الوظيفة الأساسية تفرض على الدولة ما يلي :
(أ) ايجابيا تعليم العقيدة - حقائق الايمان - والأخلاق
والأحكام • وهذا هو ما كان يفعل الرسول صلى الله عليه
وسلم ، سواء في العهد المكي قبل نشوء الدولة وبنائها أم
بعدها ، وكان يرسل الصحابة لتعليم القبائل الى المناطق ،
وكذلك فعل من بعده خلفاؤه • قال عمر بن الخطاب :
« انما بعثت عمالي اليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم
ويقيموا بينكم دينكم » (١) •

(ب) سنبيا منع انتشار العقائد الباطلة ، كسائر أنواع الوثنية
والالحاد التي ذكرناها ، ومنع الانحراف والتشويه
والخرافات التي يمكن أن تحدث تحت ستار الاسلام نفسه ،
وهو ما سماه ابن تيمية « منع الفسح والتسليس في
الديانات » وذلك « مثل البدع المخالفة للكتاب والسنة
 واجماع سلف الأمة من الأقوال والأفعال ، ومثل التكذيب
بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي تلقاها أهل العلم
بالقبول ، ورواية الأحاديث الموضوعة المفتراة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، ومثل الفلو في الدين ، بأن ينزل
البشر منزلة الآله ، ومثل تجويز الخروج عن شريعة النبي
صلى الله عليه وسلم ، ومثل الالحاد في أسماء الله وآياته ،
ومثل اظهار الخزعبلات السحرية والشعبذة الطبيعية
وغيرها • • » (٢) •

وقد عبر القاضي أبو يعلى عن هذه المهمة التي جعلها
أول أمر من الأمور التي تلزم الامام ، أى تجب عليه ،

(١) السياسة الشرعية ص ١١ راجع كتابنا آراء ابن تيمية ص ٣١ •

(٢) الحسبة لابن تيمية ص ٤٣ انظر كتابنا آراء ابن تيمية ص ٦٥ •

يقوله : « حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة ، فان زاع ذو شبهة عنه بين له الحجة ، وأوضح له الصواب ، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ، ليكون الدين محروسا من الخلل ، والأمة ممنوعة من الزلل » .

ان مثل هذه الوظيفة من وظائف الدولة لم تعد غريبة عن هذا العصر ، فالدول المعاصرة بعضها تلزم مواطنيها بمذهب معين ، تعلمه في المدارس دون غيره ، بفلسفته ومبادئه ونظمه وتعاليمه ، وتنشره داخل بلادها بل خارجها أيضا ، بجميع وسائل الاعلام ، وبعضها وان لم تلزمهم بمذهب معين تلقنهم وتنشر بينهم أفكارا ومبادئ وأنماطا من العادات والنظم .

ان الاسلام يشتمل على أحكام حقوقية هي قوانينه ، وعلى قيم اخلاقية هي من نظامه العام ، وهذه الأحكام والقيم تركز على عقيدة أو مبادئ اعتقادية ، وترتبط بها هي أسس هذا النظام . فالخروج على جانب من هذه الحوائج تمرد على الدولة والنظام ، وهو أشبه باستنكاف المواطن عن الخضوع لقوانين دولة وأنظمتها والتمرد عليها .

وفهم من قول القاضي أبي يعلى (بين له الحجة وأوضح له الصواب) ان على الرئيس أو الدولة بوجه عام الاقناع والتعليم أولا ، ثم تأتي مرحلة منع الزيف والانحراف .

(ج) المحافظة على الأخلاق الاسلامية : وتطبيقات الأحكام الشرعية في السلوك . ومنع ما يخالفها ، بقمعه بالمقويات المحددة شرعا ، وهي (الحدود) أو غير المحددة ، وهي « التزير » وابتخاذ التدابير الاحتياطية التي تحول دون حدوثها ، وينشر الفضائل والآداب أو تقويتها وتشجيعها بشتى الوسائل والطرق .

يقول ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية : « وكما أن العقوبات شرعت داعية الى فعل الواجبات وترك المحرمات ، فقد شرع أيضا كل ما يعين على ذلك فينبغي تيسير طريق الخير والطاعة والاعانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن . . . ولهذا شرعت المسابقة بالغيل والابل ، والمناضلة بالسهم ، وأخذ الجمل عليها . . . حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يسابق بين الخيل هو وخلفاؤه ، ويخرجون الاسباق من بيت المال . . . وحذلك الشر والمعصية ، ينبغى حسم مادته . وسد ذريعته ، ودفع ما يفضى اليه اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة » (١) .

يلاحظ ان ابن تيمية بين الجانب الايجابي من الناحية الأخلاقية والتطبيقات السلوكية الاسلامية ، ووسع اطارها ، حتى شملت القيام بالمسابقات الرياضية ، وصرح بالانفاق عليها من بيت المال ، استنادا الى عمل الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، فلم يقتصر ابن تيمية على ذكر الجانب السلبي الذي هو منع الشر وما يؤدي اليه ، ومماقبة المرتكبين له . وهذا الاتجاه الذي سار فيه ابن تيمية رحمه الله هو الاتجاه الاسلامي الصحيح الأصيل الذي تؤيده الشواهد والأدلة .

٥ - حماية الدعوة الى الاسلام ونظامه وحكمه - (الجهاد) :

ان من أهم أهداف الاسلام ودولته تحرير البشر من الاستعباد والظلم واقامة العدل بينهم ، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين ، وهذا يقتضى أن يكون للدولة قوة ، وأن تستعمل هذه القوة في الجهاد ، لازالة الظلم والاستعباد بين البشر ، واقامة العدل ، وحماية الكرامة الانسانية ، واخضاع الناس لنظامها الانساني العادل ، سواء أدخلوا في الاسلام أم بقوا على دينهم ، ودخلوا تحت لواء نظامها وحكمها .

ومن أهداف الاسلام ودولته كذلك نشر الاسلام والدعوة اليه عقيدة ونظاما ، بالحجة ، والدليل ، والتعليم ، والحوار على

(١) السياسة الشرعية ص ٦٧ .

الصعيد العالمى ، وهذه الدعوة السلمية نفسها قد تصادف من يمنهما ويكافحها ، وهنا لابد للدولة الاسلامية من حماية دعوتها بالقوة والسلاح ، ومجاهدة من يقف فى سبيلها . هذان الهدفان :

(أ) منع الظلم بإقامة العدل ، ومنع الاستعباد بالتحريير لبنى الانسان .

(ب) وحماية نشر الدعوة الى الاسلام ونظامه . هما هدفان الجهاد الأساسيان . يذكر أبو يعلى فى كتابه الأحكام السلطانية من واجبات الامام : « جهاد من عاند الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل فى الذمة » (١) .

ويجمل ابن تيمية غاية الجهاد « أن يكون الدين (٢) كله لله ، وأن تكون كلمة الله هى العليا ، فمن منع هذا قوتل » ويضيف أنه « يمنع من قتل النساء والصبيان والرهبان والشيوخ والمميين والزمنى ونحوهم (٣) الا ان يكونوا هم أنفسهم مقاتلين » وذلك فى رأيه « لأن القتال هو لمن يقاتلنا اذا أردنا اظهار دين الله . . فمن لم يمنع المسلمين من اقامة دين الله لم تكن مضرة كفره الا على نفسه » (٤) .

ان جميع ما ذكرناه سابقا من مهمات ووظائف على الدولة - ممثلة فى رئيسها - تحتاج الى من يتولاها ويقوم بها ، ولذلك كان من واجبات الدولة :

٦ - تولية من يقومون بوظائف الدولة وشؤونها من اهل الكفاية والأمانة :

وقد عير عن ذلك القاضى أبو يعلى حينما عدد واجبات

(١) الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ١١ .

(٢) الدين هنا بمعنى الخضوع والانصياع .

(٣) الزمنى المرضي مرضا مزنا . والشيوخ الطاعنون فى السن .

(٤) السياسة الشرعية ص ٥٩ انظر كتابنا آراء ابن تيمية فصل وظائف الدولة - وظيفة الجهاد ص ٥٩ .

الامام رئيس الدولة بقوله : « استكفاء الأئمة » ، وتقليد النصحاء ، فيما يفوضه اليهم من الأعمال ، ويكفله اليهم من الاموال ، لتكون الاعمال مضبوطة . والاموال محفوظة » .

أطلق علماء المسلمين الذين كتبوا في موضوع الحكم والدولة قديما لفظ الامامة العظمى والولاية الكبرى على منصب الامام أو الخليفة أو رئيس الدولة ، وأطلقوا لفظ الولاية بوجه عام على ما سوى ذلك من مناصب ، واستعملوا عددا من اللفظاظ للدلالة على أنواع من هذه الولايات أو المناصب ذات السلطة ، كالوزارة والامارة والقضاء ، وأطلقوا كذلك لفظ العمل والأعمال على ما نسميه اليوم (الوظائف) ويسمى القائم بها عاملا . تجد هذه المصطلحات وغيرها في كتب الاحكام السلطانية والسياسية الشرعية وغيرها ، كما تجدها في نصوص كثير من الأحاديث النبوية .

بحث علماء المسلمين ، استنادا الى الآيات القرآنية والاحاديث النبوية ، المبادئ التي تراعى في تولية الولاة وتقليد الاعمال أو الوظائف .

رأس هذه المبادئ ما ورد في الحديث النبوي القائل :

« من ولي على عصابة رجلا وهو يجد من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » .

وعبر القرآن « باداء الامانة الى أهلها » عن تولية الوظائف لمستحقيها المستأهلين لها في قوله تعالى :

« ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها » (١) .

وقد سبق بيان ذلك وتفسير الطبرى لها بهذا المعنى استنادا الى تفسير بعض الصحابة ، وهو تعبير يشملها ويشمل غيرها .

واستنتج ابن تيمية شروط التوظيف الأساسية من الآية القرآنية :

(١) النساء الآية ٥٨ .

« ان خير من استاجرت القوى الأدنى » (١) •

فاعتبر الامانة والقوة الشرطين الأساسيين اللذين يجب توافرها فيمن يولى عملا من أعمال الدولة ، سواء أكان وزارة أم امانة أم غيرها والقوة هي القدرة على القيام بالعمل ، والخبرة فيه •

وعلى هذا فان أسس التعيين أو تقليد الوظائف والاعمال التي تلاحظ عمليا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ونظريا في أحاديثه ، وكذلك في عمل الخلفاء الراشدين من بعده ، هي أسس موضوعية ، تستند الى عنصرى الكفاية أو المقدرة من جهة والأمانة والأخلاق من جهة أخرى ، مع ملاحظة اعتبارات أخرى يدخل بعضها ضمنها في العنصرين السابقين كالحزم وعدم الضعف ، وبعضها من قبيل مراعاة السياسة الاجتماعية ، كان تراعى العلاقة بين العامل أو الأمير والبيئة أو المجتمع الذى يولى عليه ، بحيث تؤدى الى طاعته وعدم النفور منه لسبب من الأسباب •

وهنا لك أمور تفصيلية تتعلق بمختلف الولايات أو الوظائف ، استنبطها الفقهاء الباحثون في هذا الموضوع ، كالماوردى وأبى يعلى فى كتابيهما الأحكام السلطانية ، ويمكن أن تكون موضوع أبحاث جديدة للمتخصصين فى الحقوق الادارية •

هذا وان ابن تيمية لم يقتصر على ذكر واجب ولى الأمر فى تولية الأصلىح ، بل تعدى ذلك الى وجوب الاعسداد والتأهيل ليتوفر لأعمال الدولة من يتولاها من القادرين على القيام بها ، يقول ابن تيمية : « ومع أنه يجوز تولية غير الأهل للضرورة اذا كان أصلح الموجود ، فيجب مع ذلك السعى فى اصلاح الأحوال . حتى يكمل فى الناس ما لا بد لهم من أمور الولايات والامارات

• (١) انقضى الآية ٢٦ •

ونعوها ، كما يجب على المعسر السعى فى وفاء دينه ، بخلاف
الاستطاعة فى الحج فانه لا يجب تحصيلها ، لأن الوجوب هناك
لا يتم الا بها » (١) •

ملاحظة واستنتاج :

كانت الدول القديمة - فى أحوال صلاحها - دول حراسة
وأمن فى الداخل ، وتوسع وبسط سلطان فى الخارج ، وربما
زادت بعضها على ذلك • فكانت تقوم بالفصل بين المتنازعين ،
وتقضى بالمدل بين المتخاصمين ، ولبعضها فوق ذلك اهتمام
بالممران الذى يساعدها على التمكين ، كشق الطريق وبناء
الحصون والقلاع •

لم تصل الدول الا فى العصر الحديث للقيام برعاية شعوبها ،
ايجابيا ، كنشر التعليم ، وتشجيع طلب العلم ، كالاضطلاع
بكفاية العاجزين عن الكسب والانفاق وهذا كله بلفتة الدولة
بفضل الاسلام ، بل تجاوزت ذلك التطبيق العملى الى عمارة
المدارس ، والمكتبات ، والمستشفيات ، والمراسد ، ومعاونة
المؤلفين والمترجمين والباحثين ، وفتح الترع ، ومد الأبنية ،
واقراض المزارعين ، وغير ذلك من الخدمات العامة ، وسائر
أسباب التقدم الانسانى والحضارى •

طبيعة الحكم وصفته الشرعية

اختلفت أنظار الأمم غير الاسلامية قديما وحديثا فى طبيعة
الحكم والمستند فى شرعيته ، وتوالت على ذلك نظريات مختلفة
فى الدول الغربية الأوروبية ، فكانت النظرية الأولى عندهم الحل
الالهى • اذ كانوا يعتبرون أن سلطة الملك - فى زعمهم -
مستمدة من حقه الذى منحه الله اياه فى الحكم ، فكان ما يعطى
للشعب من حقوق منحة يمنحها لهم •

(١) السياسة الشرعية ص ٩ - ١٠ أنظر كتابنا آراء ابن تيمية ص ٦١ •

ثم كانت نظرية السيادة ، فكل دولة فى أرضها مساحبة سيادة وهى المهيمنة ، وهذه السيادة حق طبيعى لها ، وهذه السيادة تتمثل فى الحكومة التى تتولى أمرها ، وخاصة فى رئاسة الدولة ، ثم ظهرت نظرية العقد الاجتماعى التى تعتبر أن الحكم نتيجة عقد بين الشعب والحكام ، سواء أكان هذا العقد واقعا تاريخيا قديما كما يزعم بعض مفكرهم ، أو كان عقدا مفترضا . وأخيرا ظهرت نظرية التفويض والتمثيل ، ذلك أن الحاكم مفوض من قبل الشعب الذى هو صاحب الحق الأصل فى حكم نفسه .

أما موقف فقهاء المسلمين منذ البداية فقد لخصه لنا ابن تيمية فى كتابه (السياسة الشرعية) ، حيث اعتبر الولاية (الحكم) أمانة واجارة ووكالة فالولاية « وكلاء العباد على نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر ففيهم معنى الولاية (١) والوكالة » .

ويستشهد بن تيمية على ذلك بعدد من النصوص منها الحديث الذى يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم لأبى ربحين طلب ولاية « أنها أمانة » (٢) ومنها :

« كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الذى على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها . وهى مسؤولة عن رعيته ، والولد راع فى مال أبيه . وهو مسؤول عن رعيته ، والعبد راع فى مال سيده وهو مسؤول عن رعيته ، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته (٣) » .

ومن هذه النصوص قول أبى مسلم الغولانى حين دخل على معاوية : السلام عليكم أيها الأجير . . الخ . انما أنت أجير استأجرك رب هذه الفئمة فان أنت داويت مرضاها ورددت أولها على أخراها وفاك سيديك أجرك ، وإن أنت لم تفعل عاقبك سيديك .

(١) الولاية يقصد بها هنا الولاية التى تكون على اليتيم والفاقر وما شابه ذلك فالولى مقيد بالمصلحة وليس مطلق التصرف .

(٢) زواه مسلم .

(٣) فى الصحيحين البخارى ومسلم .

ولذلك جعل ابن تيمية القاسم في شروط الولاية عامة
قوله تعالى :

« ان خير من استاجرت القوى الامين » (١) .

واستشهد كذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« انى والله لا اعطى احدا ولا امنع احدا ، وانما انا قاسم اضع حيث
امرت » .

وقدم لذلك بقوله :

« وليس لولا الاموال ان يقسموها بحسب احوالهم كما يقسم المالك
ملكه ، فانما هم امناء ونواب وكلاء ليسوا ملاكا » .

ثم استشهد بقول عمر اذ قال له رجل : « يا امير المؤمنين
لو سئمت على نفسك فى النفقة من مال الله تعالى » ، فقال له
عمر : « أتدرى ما مثلى ومثل هؤلاء ، كمثل قوم كانوا فى سفر
فجمعوا منهم مالا وسلموه الى واحد ينفقه عليهم ، فهل يحل لك
الرجل ان يستأثر عنهم من أموالهم ؟ » . وعلى هذا فالحكم وكالة
ونياية واجارة وأمانة وهو فى كل ذلك مسؤولية .

وبناء على ما تقدم فان شرعية الحكم تنشأ عن سببين
مجتمعين هما :

اولا :

ايجاب الشريعة - كتابا وسنة - لأصل الحكم وقيامه ،
بصرف النظر عن يتولاه .

ثانيا :

انعقاد البيعة من قبل أهل الحل والعقد . ثم جمهور الأمة
لمن ولوه الحكم عليهم باختيارهم ورضاهم .

ومشروعية تصرفات الحاكم ترجع الى أمرين هما :

اولا : شرعية ما يحكم به من أحكام القرآن والسنة فهى تستمد
شرعيتها من أصلها ومصدرها .

(١) القصص الآية ٢٦ .

نائباً :

شرعية ما يأمر به مما يدخل فى سلطته وصلاحيته فى حدود الشريعة ، مما لم يرد نص فى إيجابه ولا منعه من التصرفات والسياسات والأحداث . وسند هذه الشرعية أمر الله ورسوله بطاعة أولى الأمر ، فيما ليس فيه معصية لله ، ورضاء الأمة فى الأصل بتوليته ومبايعته .

الأمة والمواطنون

العنصر الثانى من العناصر التى تكون الدولة هو الشعب الذى تدبر السلطة أموره ، وترعى مصالحه، وتحكم بين أفرادهِ . بل هو فى الحقيقة العنصر الأول من حيث الأهمية والاستبسية فبسببه ومن أجله انتصب الحاكمون . ولا معنى لوجود حاكم - سواء أكان ملكاً أم رئيساً أم إماماً وخليفة - دون شعب أو جماعة أو أمة .

الدولة الإسلامية أو ولاية أمر المؤمنين تشمل فى الأصل جميع المسلمين ، كما أنها فى الأصل دولة واحدة ، وإمام أو أمير واحد ، ويجب على كل مسلم كذلك أن ينتمى إلى الدولة الإسلامية ، ويبايع إماماً . أى يقبل بسلطته فى حدود الشريعة . فقد ورد فى الحديث الصحيح « من مات وليس فى عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية » - وليس معنى هذا الحديث إلا وجوب الخضوع لسلطة حكومة ، والانتماء إلى الدولة التى تقبض على الإسلام ، وتجمع شمل المسلمين ، وتحريم الانعزالية الفردية المتمردة على كل حكم أو سلطة ، لما يؤدى إليه ذلك . إذا علم وشناع من الفوضى . وعدم إقامة الحدود . وتوقف احتنام الشريعة ، وفقدان المجتمع المسلم القائم على العدل والتكامل والدفاع عن الكيان والحوزة - وهذا الحديث يؤكد معنى الآية القرآنية

« والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لهم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا » (١)

(١) الانفال الآية ٧٢ .

بمعنى أن المسلم الذى لم ينضم الى جماعة المسلمين الذين هاجروا الى المدينة وبقي فى مجتمع المشركين ليس على المسلمين مناصرته ، حتى يلحق بهم ، وحينئذ يدخل فى نطاق التناصر الذى ينص عليه قوله تعالى فى الآية نفسها :

« ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم فى سبيل الله والذين آووا ونصروا لولئك بعضهم أولياء بعض » .

ما هى هذه الجماعة أو المجموعة من الناس التى يضمها إطار الدولة الاسلامية ، وماذا تسمى فى الاصطلاح الاسلامى ، وما مقوماتها وما الرابط بين أفرادها ؟

ان الاسلام جاء بمفهوم جديد ، وإطار جديد للشعب الذى تحكمه الدولة الاسلامية ، وماذا تسمى فى الاصطلاح الاسلامى ، البشرية السياسى .

فشعب الدولة الاسلامية يضم جميع المؤمنين بالاسلام ، الخاضعين لحكمه ، مهما تكن أصولهم العرقية ، وانتماءاتهم القومية ، فالرابطة بينهم رابطة عقيدة وفكرة ومبدأ ، وليست رابطة دم ولا نسب ولا أرض . من مجموع هؤلاء تتألف «الامة» الاسلامية .

المفهوم الاسلامى للامة : -

الامة فى المفهوم الاسلامى مجتمع انسانى يقوم على الأساس العقائدى المشترك . فالاسلام بما يتضمنه من تصور تحتائق الوجود - من الكون وما وراء الكون - ومن قواعد سلوكية وقيم أخلاقية ونظم تشريعية هو العامل المشترك بين أفراد هذه الامة .

وبذلك نقل الاسلام البشرية فى تكوين الاطار السياسى من الدولة القبلية والمجتمع القبلى والدولة القومية والمجتمع القومى الى الدولة الانسانية العقائدية ، والمجتمع الانسانى العقائدى . كما أنه تجاوز كذلك الدولة الامبراطورية التى

تجمع عدة شعوب وقوميات على أساس التفاضل بينها ، بحيث يكون بعضها حاكما سيدا وبعضها الآخر محكوما ومسودا • ولهذا كان من الخطأ فى فهم طبيعة الاسلام وطبيعة الدولة الاسلامية اطلاق لفظ الامبراطورية الاسلامية أو العربية •

ان المفهوم القومى للأمة مفهوم متخلف ، لأنه يرجع بنا الى مرحلة الدول القومية والتجمعات القومية ، وهو مفهوم جامد ، لأنه يجمد الأمة فى مرحلة من مراحل تطورها التاريخى ، ويحول دون تطورها المتحرك فى اتجاه التقاء عدة قوميات وشعوب على عقيدة « ايدىولوجية » مشتركة ، كما هو الواقع فى تطور البشرية • والمفهوم القومى يجعل الانسان فردا من قطيع ، دون أن يستعمل حريته فى الاختيار ، اذ لا خيار له فى اختيار نسبه وعشيرته وقوميته •

أما المفهوم الاسلامى للأمة فهو المفهوم الانسانى ، المبني على الحرية الإنسانية ، والملائم لتطور التاريخ وحركته ، وهو مفهوم حركى ، وصو فى الوقت نفسه أخلاقى مثالى ، لأنه يتجه نحو التقاء القوميات على صعيد انسانى ، وهو صعيد المبادئ الإنسانية ، والمفاهيم العقائدية التى جاء بها الاسلام ، ويتجاوز التقسيمات الاقليمية الجغرافية ، والقبلية ، والقومية ، والعنصرية ، هادفا للوحدة الإنسانية •

وهكذا يتجه الاسلام الى جميع الشعوب والأقوام « القوميات » على صعيده العقائدى والتشريعى ، دون حاجة الى إلغاء انتماءاتهم القومية أو العرقية ، فهو يحل مشكلة القوميات بالجمع بينها على صعيد انسانى ، والربط بينها فى تصور واحد للوجود ، ومفاهيم مشتركة فى الحياة ، وبذلك ينسق بينها ويوجهها نحو التعارف والتعاون الانسانى ، وهذا ما تشير اليه بوضوح الآية الكريمة :

« يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » (١) •

(١) الحجرات الآية ١٣

والعلاقة بين الشعوب والأقوام علاقة مساواة إنسانية ،
لاعلاقة استعلاء وسيادة ، وهدف كل قومية ليس اعلاء نفسها
على غيرها فى صراع بين القوميات ، بل هو هدف إنسانى مشترك
بينها ، فشتان بين هدف المفهوم الاسلامى للدولة والسلامة ،
وهدف المفهوم القومى العنصرى الضيق •

نضيف الى ما تقدم أنه يجوز أن يدخل فى اطار الدولة
الاسلامية ويشترك مع الأمة الاسلامية القابلون بموجب عهد
أو معاهدة للخضوع لحكم الدولة الاسلامية ونظامها ، من « أهل
الكتاب » ومن لهم أصل كتابى ، أو شبهة كتاب ، ويسمون
المعاهدين ، وأهل الذمة ، أى : أنهم دخلوا فى عهد المسلمين
وذمتهم باختيارهم ، مع احتفاظهم بدينهم ومعابدهم ، وممارستهم
لجميع الحقوق المدنية من التملك والتجارة وحرية الانتقال
والصرف •

تأييدا لما ذكرناه من مفهوم الأمة فى الاسلام نلاحظ أن
القرآن الكريم استعمل لفظ « أمة » استعمالا مفايرا للفظ
« قوم » . فالملاحظ فى الأمة بناؤها على وحدة الرأى ، وقيامها
على مبدأ فكرى ، وهذه بعض الآيات التى تشير الى هذا المعنى :

« وما كان الناس الا امة واحدة فاختلّفوا » (١) •

« ومن ذريتنا امة مسلمة لك » (٢) •

« كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر
وتؤمنون بالله » (٣) •

« انه ابراهيم كان امة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين » (٤) •

وكذلك الأحاديث النبوية :

مثل أمتى مثل المطر •

(١) يونس الآية ١٩ •

(٢) البقرة الآية ١٢٨ •

(٣) آل عمران الآية ١١٠ •

(٤) النحل الآية ١٢٠ •

« لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق »

لا تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله •

وأما كلمة « قوم » فاستعملت بمعنى القومية المهود اليوم كما يظهر من الآيات التالية :

« وكذب به قومك وهو الحق » وقومه هنا هم العرب (١) •

« ومن قوم موسى أمة يهنون بالحق وبه يعدلون » (٢) •

« ألا بعدا لعاد قوم هود » (٣) •

فأمة النبي هي التي أمنت به ، وأما قومه فهم الأصل والجنس الذي ينتمي اليه ولو كانوا كافرين به ومعارضين له •
فإبراهيم كان أمة واحدة وكان قومه مشركين ، والعرب هم قوم محمد صلى الله عليه وسلم وأما أمته فالمسلمون من جميع الاقوام والشعوب • على أنه قد تستعمل الأمة بمعنى القوم ، إذا كان أبناء القوم تابعين لفكرة واحدة كفرا كانت وشركا أم كانت إيمانا :

« ولكل أمة رسول » (٤) •

« ولقد بعثنا في كل أمة رسولا » (٥) •

ولا بد لنا هنا من أن تلفت النظر الى أن العالم اليوم يتجه في تطوره اتجاها واضحا من التجمعات القومية والدول القائمة على أساس القومية الى التجمعات والدول القائمة على الأفكار والنظم العقائدية ، سواء شملت عدة قوميات كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية ، أم كانت جزءا من قومية ، كالدولتين الالمانيتين والكوريتين والقيتايتين . ونلاحظ أيضا التكتل الاوربي الغربي الديمقراطي • وعلى كل حال فدول العصر الحاضر تمثل مرحلة بين الدولة القومية والدولة العقائدية وهي حاليا مزيج منهما باتجاه تكوين الدولة العقائدية واقامة

(١) الانعام الآية ٦٦ •

(٢) الاعراف الآية ١٥٩ •

(٣) هود الآية ٦٠ •

(٤) يونس الآية ٤٧ •

(٥) النحل الآية ٣٦ •

الحدود السياسية على أساسها ، بل تجرى مجسرات جماعية
لالتحاق أصحاب كل عقيدة الى اخوانهم فى تلك العقيدة ، رغم
الاختلافات القومية •

اصطلاح الراعى والرعية :-

من مصطلحات المعجم السيامى الاسلامى تمييز (الراعى)
بمعنى السلطة الحاكمة و (الرعية) بمعنى المحكومين • ولا بد
لنا هنا ازالة لفهم خاطئ من شرح الأصل اللغوى والتاريخى
لهذين التعبيرين •

يستعمل العرب فى لفتهم كلمة رعى : رعاية ، بمعنى
نظر بعين الخير والمصلحة انساناً أو شيئاً : - ذلك قولهم رعاك
الله • وربما كان الأصل اللغوى فى اشتقاق هذا المعنى من رعى
الغنم والمائثية ، لأن الراعى يحفظها ويلاحظها وهى ترعى الكلاً •
وقد روى المعنيان فى القرآن الكريم فمن المعنى الاصلى : « كلوا
وارعوا أنعامكم » ومن المعنى المشتق « والذين هم لأماناتهم
وعهدهم راعون » وهو رعاية العهد والأمانة • وقد أطلق النبى
الكريم صلوات الله عليه على كل مسؤول لفظ راع ، اذ قال :
« كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته ، فالامام راع وهو
مسؤول عن رعيته ، والمرأة فى بيت زوجها راعية وهى مسؤولة
عن رعيته » الخ • والرعية بمعنى المرعية فمبيل بمعنى
مفعول ، أى الملاحظة والمنظور اليها نظر الرعاية والمحافظة
والصيانة •

فيكون معنى الراعى المسؤول عن الرعية وعن المحافظة
عليها ، والرعية الناس الذين هم موضوع رعايته وملاحظته
ومسؤوليته (١) •

ولكن طرأ على اللفظ فى العصر الحديث عنصر دخيل
غريب شوه معناه ، ذلك أنها اختيرت لترجمة كلمة Budget

(١) لاحظ هذه المعانى فى الحديث النبوى القائل : « ما من راع
يستترعيه الله رعية يموت وهو يموت غاشى الا حرم الله عليه الجنة » •

الفرنسية وهذه الكلمة فى الفرنسية تفيد معنى آخر ، وهو المحكوم فى البلاد المستعمرة ، الخاضع خضوع المقيور للحاكم الفاتح لبلاده ، فى مقابل المواطن Citoyen الذى هو أحد أفراد الشعب الحاكم الفاتح المستعمر . وهكذا كان الفرنسى مثلا يعتبر الجزائرى Sujet Francais رعية فرنسية وتابعا ، فى حين ينظر الى الفرنسى على أنه مواطن فرنسى Citoyen Franciars

إن اقحام هذا المعنى الدخيل على اللفظ العربى عن طريق الترجمة أحدث التباسا وانحرافا فى المعنى ، ارتد أثره الى الوراء ، فلحق النصوص القديمة ، ففهمها الذين التبس عليهم الأمر فى ضوء اللفظ الاجنبى ومعناه المختلف عن معنى الأصل العربى .

حقوق الشعب وسلطته وعلاقته بالحاكم :

للشعب بمجموع أفراده فى نظام الحكم الاسلامى سلطانه وموقعه ، ويمكن أن نلخص ذلك فى الأمور التالية :

أولا :

إن مصلحة الشعب الدينية والدنيوية ورعاية شؤونه هو هدف الحكم والولاية ، وليس الحكام إلا أمناء وكلاء ونوابا ، كما تبين فى كلام سابق ، وكما ورد فى نصوص كثيرة صريحة من القرآن والسنة وكلام الصحابة .

ثانيا :

الشعب هو المرجع فى شرعية تعيين الإمام أو الحاكم ، سواء أكان ذلك عن طريق أهل الحل والعقد الذين هم صفوة الشعب ونخبته ، أم كان مباشرة برضى الشعب به حاكما عن طريق الاقبال على مبايعته .

بل إن النبى صلوات الله عليه جعل حب الشعب مقياسا لصلاح الحاكم ، وذلك فى قوله عليه السلام : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم ،

وشرار أئمتكم الذين تيفضونهم ويبغضونكم وتلعنونيهم
ويلعنونكم » (١) •
قلنا :

حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو سلطة توجيهية
تتضمن نوعاً من الرقابة الشعبية ، والمحاسبة للحاكم على أعماله ،
كما يتضمن الوقوف أمام الظلم • ورد في الحديث الصحيح :
إذا رأى الناس الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله
بعقاب • وفي حديث آخر : سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى
إمام جائر فأمره ونهاه فقتله • وأحاديث الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر كثيرة •

وقد جرت سنة المسلمين ولا سيما في عهد الراشدين على
محاسبة الحاكم وسؤاله علناً ، كما وقع لعمر وعثمان وغيرهما •
رابعاً :

كما أن الحاكم ليس صاحب حق في تغيير التشريع ، لأن
مصدر التشريع هو الكتاب والسنة كذلك الشعب ليس مصدراً
للتشريع ولا صاحب حق في تغييره •

وانما يكون الاجتهاد والرأى في التشريع فيما لم تحدده
الشريعة الإسلامية في مصادرها الأصلية ، وفي تفصيل ما جاء
فيها مجملًا عامًا • وهذا الحق ليس هو للحاكم ولا للشعب ،
وانما هو من اختصاص المختصين من العلماء المؤهلين للاجتهاد ،
والعارفين بأحوال زمانهم ومجتمعهم ومشكلات عصرهم معرفة
صحيحة دقيقة ، ويمكن أن يستعينوا بأهل الخبرة الفنية بالنسبة
للقضايا المطروحة ، على أن يتقيد الجميع بالخطوط العامة
والاتجاهات والأحكام التي وردت لنصوص الثابتة بتحديداتها
في القرآن والسنة •

خامساً :

نرى أخيراً أن هذه السلطة الشعبية . وهذه الحقوق التي
أعطاهها الإسلام للشعب ، ليستقيم أمر الحكم ، ويتم التوازن بين

(١) المنتقى مختصر منهاج السنة لابن تيمية ص ٢٦١ •

قوتى الشعب والحاكم ، لابد أن تصاغ فى مؤسسات ، ونظم ، تضبط بها ، ويتفق عليها ، ويلزم بها الحاكم ، وتتحد فيها المسؤوليات ، وتراعى فيها أوضاع المجتمع وتركيبه ، ومراكز القوى فيه ، لينتفى الاستبداد من طرف الحاكم ، والقوضى وضياح المسؤولية من طرف الشعب . وتنضبط بذلك الامور .
وها هنا ينتفسح المجال فى عصرنا لوضع المبادئ السياسية فى الاسلام فى مؤسسات دستورية ملائمة .

الوطنون وحقوق الانسان

التعبير الشائع فى مؤلفات العلماء المسلمين وفى النصوص الاسلامية القديمة فى هذا الموضوع هو حقوق الرعية . ولكننا رأينا استعمال التعبير المعروف فى عصرنا والمقابل له، كما رأينا أن نضيف اليه ما أعطاه الاسلام من حقوق للانسان بوجه عام .

ان شروط الانتماء الى الدولة الاسلامية واعتبار الانسان واحدا من رعيتهما أو مواطنها فيها على حد التعبير الحديث هى :

١ - أن يكون مسلما ، أو كتابيا تم معه عهد على الخضوع لنظام الاسلام العام .

٢ - أن يكون مقيما فى دار الاسلام فعلا أو حكما (١) .

وهذه هى شروط ما يسمى فى اصطلاح عصرنا بالجنسية ، فالشرط الأساسى هو الاسلام والبيعة الفعلية أو الضمنية ، أى : قبول حكم الدولة ونظامها وعدم الخروج والتمرد عليه . وهذه البيعة أو القبول للحكم السياسى هو فى الأصل واجب على المسلم، سواء أكان الحاكم برا أم فاجرا ، عادلا أو ظالما ، فان لتمديد جوره وظلمه طرقا أخرى .

الحقوق الانسانية العامة

الأصل فى الاسلام أن البشر متساوون من حيث كونهم

(١) كان يكون مقيما خارج ارض الدولة لفرض موقت كالتجارة أو طلب العلم ولكن مسكنه الأصل والأخير هو فى دار الاسلام .

بشرا ، أصلهم واحد ، وان اختلفت أجناسهم وألوانهم وأنسابهم وأموالهم • وللإنسان بوجه عام كرامة الآدمية :
« ولقد كرمنا بني آدم » (١) •

وفى الحديث النبوى الصحيح : « كلكم لآدم وآدم من تراب ،
لافضل لمربى على أعجمى ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى ان
أكرمكم عند الله أتقاكم » •

وهذه الكرامة الانسانية تستوجب للإنسان حقوقا هى حق
الحياة وحفظ النفس فلا يجوز انتهاك هذا الحق بالقتل أو
الاعتداء أو الحبس ، الا اذا كان ذلك عقوبة استحقها بجرم
يستوجبها • حتى ان الحرب المشروعة بأسبابها لا تجيز في الاسلام
التشيل فى القتل ولا اتلاف النبات وقتل الحيوان ، كما ورد فى
وصية الرسول صلى الله عليه وسلم للمسلمين الذين ذهبوا
للحرب •

وكذلك حق التملك والكسب مصون للإنسان ، كافرا كان
أو مؤمنا بالفا أو طفلا بل جنينا ، الا اذا استوجب الأخذ منه
بحق آخر ، أو تقييده لمصلحة عامة •

وقبل أن نذكر حقوق الانسان مفصلة نبداً ببيان الحدود
التي تحد حرية الانسان والقيود التي تقيد بها ، ليتضح المجال
الحر الواسع فيما عداها :
اولا :

العقيدة الاسلامية التي تتضمن الحقائق الأساسية ، من
وجود الله والمسؤولية فى الحياة الآخرة ، والنبوة ، هى أساس
نظام الاسلام كله ، فى دولته ، وشريعته ، وبناء مجتمعه ، وهى
سبيل تحرير الانسانية من أنواع العبودية لغير الله • ولذلك
تعتبر أركان العقيدة الاساسية من النظام العام الذى لايجوز
الاعتداء عليه فى الدولة الاسلامية ، لأنهادولة عقائديةملتزمة •
والاعتداء على هذه العقيدة ينقضها أو تهديها والتشكيك فيها

(١) الاسراء الآية ٧٠ •

يعتبر هدماً للنظام وللمجتمع ، واعتداء على الشعب كله ، وعلى الأمة ، ويجب رده وقمعه .

يل لا يسمح لأحد المنتمين الى هذه الدولة من المسلمين اعلان رفض هذه العقيدة ، أى : ما يعبر عنه بالارتداد أو الردة ، لأن ذلك اعلان لرفض الأساس الذى أقيمت عليه الدولة ، فمن لم يقبل به عليه أن يخرج منها ، وينتمى الى دولة أخرى .

وأما اذا انطوى فى نفسه على آراء مخالفة لها لم يصرح بها ولم يعلنها ولم يدع اليها فذلك أمره الى الله . وانما المهم ألا يقوض البناء ولا يتمرد على العقيدة التى تعتبر أساس النظام وأساس الدولة .

وأما أهل الكتاب فلهم عقائدهم فى مجتمهم ، لا يتعرض لهم ، بشرط ألا يدعوا اليها ، وألا يتعرضوا بالظلم والنقد للعقيدة الإسلامية ، للسبب الذى بيناه ، أما ما وراء ذلك من بيان مختلف الآراء فى ميادين الفكر والعلم ، فباب الحرية فيه مفتوح بعد مراعاة عدم التعرض للأمور الثابتة فى ميدان العقيدة .

لامجال فى الدولة الإسلامية لحرية الالحد والظلم فى النبوات باسم حرية الفكر . وهذه هى طريقة جميع الدول العقائدية الملتزمة ، فهى تحمى كيانها العقائدى ولا تسمح بتهديمه .

ثانياً :

القيم الأخلاقية الثابتة فى الاسلام هى القيد الثانى لحرية الانسان . فتحقيق الغريزة الجنسية مثلاً لها فى الاسلام طريق واحد هو الزواج المشروع ، وما سوى ذلك من الطرق يعتبر شراً وريزلة يجب مكافحته ولا مجال لحرية ممارسة الغريزة الجنسية عن طريقه . وكذلك كل ما يؤدى اليه من الوسائل الموصلة الى ذلك عن غير طريق الزواج . ان حماية الزواج ومكافحة ما سواه من الطرق ركن أساسى من أركان استقرار المجتمع وحسن توزيع المسؤوليات فيه .

واذ كانت السرقة أى الاعتداء على الملكية المشروعة محرمة فلا حرية للـسارقين ، واذا كان شرب الخمر بأنواعه محرما فليس ثمة حرية فى ممارسة الشرب والجور . وهكذا فان منع ما يحرمه الاسلام يستوجب بالبداية الحد من حرية فعل هذه المحرمات . فهذا هو القيد الأخلاقى للحرية .

ثالثا :

المصلحة العامة ودفع الضرر عن الغير .

لاشك ان التصرفات المباحة فى الأصل يمكن أن تحد أو تمنع . اذا استوجبت ذلك المصلحة العامة المحققة ، أو أدت هذه التصرفات الى ايقاع ضرر بالغير . وقد سبق لنا شرح هذه القاعدة فى المجال الاقتصادى فى الجزء المتعلق بالاقتصاد .

وبعد هذا يمكن أن نعدد أهم حقوق الانسان التى أقرها الاسلام ، وحماها ، وفسح مجال الحرية فى استعمالها : فى حدود القيود السابقة التى بينها :

الحريات وحقوق الانسان :

ان حقوق الانسان وحرية فى نظر الاسلام وتشريعه مبنية على أساس اعتقادى . وهو أن الانسان - أيا كان أصله وجنسه ولونه ونسبه ومنزلته الاجتماعية وماله - مخلوق مكرم ، كرمه الله ، وميزه عن سائر المخلوقات :

« ولقد كرمنا بني آدم » (١) .

والقرآن يؤكد ويكرر فكرة وحدة الجنس البشرى الذى أطلق عليه تعبير « بنى آدم » تارة و « الناس » تارة أخرى و « الانسان » كذلك . وكلها تعبيرات تفيد وحدة الجنس ، وقد وجه القرآن خطابه على هذا الأساس فى أحكامه التكليفية ،

(١) الاسراء الآية ٧٠ وفى الحديث ان النبى صلى الله عليه وسلم كان جالسا فى أصحابه فمرت جنازة يهودى فقام فقالوا : قيم قيم يا رسول الله وهو يهودى فقال : أو ليست نفسا منفوسة . وهذا يؤكد الأصل كرامة النفس الانسانية بوجه عام .

كما استعمل اللفظ نفسه في وصفه لواقع الانسان ، وذلك كله يدل على مبدأ وحدة الجنس البشرى وتساوى أفراده فى أصل الخلقة .

ويصرح الحديث النبوى ويؤكد هذا المبدأ يقول النبى الكريم صلوات الله عليه : كلكم لآدم وأدم من تراب لا فضل لعربى على أعجمى ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى ان أكرمكم عند الله أتقاكم ، وهذا تأكيد لقوله تعالى :

« يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم » (١) .

المساواة :-

الناس أمام الحق سواء ، وحقوقهم - لاسيما الشخصية والمدنية - متساوية . والاسلام لا يقر مطلقا أى تمييز بين الناس فى الأجناس - أى القوميات والقبائل - والألوان . ويعتبر هذا ان حصل فى مجتمع من المجتمعات انحرافا وضربا من الجاهلية الوثنية ، التى تقدس الجنس وتفرق بين البشر ، ومن أهداف الاسلام ازالة هذا النوع من الجاهلية ومحوها .

وكذلك اختلاف الدين ، لا يسبب انتقاص الحقوق والتفاوت فيها . فللمسلم ولغير المسلم حق الحياة والتملك والتصرف والمقاضاة على السواء . فحقوق الناس مصونة على كل حال ، ولا يجوز قتل النفس الآمنة سواء أكان صاحبها مؤمنا أو كافرا . والقتل جريمة يعاقب عليها الاسلام مهما يكن دين المقتول .

وأما أحكام الحرب والقتال فلها شروطها وأهدافها وأسبابها المشروعة ، سواء أكانت لغير المسلمين حماية للدعوة ونشرها ، أو للمسلمين فى حالات البغى :

« وان طائفتان من المؤمنين قتلتوا فاصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى امر الله » (٢) .

(١) الحجرات ١٣ .

(٢) الحجرات الآية ٩ .

وغير المسلم سواء اكان مواطنا فى الدولة الاسلامية أو كان غير مواطن ودخلها بصفة مستأمن ، أى ياذن عام أو خاص ، أو كان خارجها ولم يكن محاربا ، كل هؤلاء لايجوز التمدى على أرواحهم وأنفسهم ولا على أموالهم ، ولهم حقوقهم مصونة ، ولهم حق التقاضى أمام القضاء فى الدولة الاسلامية ، وهم والمسلمون فى هذا سواء . فكونهم غير مسلمين لا يسلبهم حقوقهم ، بل قد يعطيهم حقوقا ليست للمسلمين ، وذلك كاعتبار الخمر مالا ذا قيمة بالنسبة لهم ، يضمن المثلث لها ثمتها لهم ، وعدم اعتبارها كذلك بالنسبة للمسلم ، وعدم تضمين متلفها له فى القضاء .

الرجل والمرأة فى إطار (المساواة) :

وكذلك لا فرق بين الرجال والنساء فى الحقوق ، فهم سواء فى الحقوق الشخصية ، والكرامة الانسانية ، والحقوق المدنية فى المعاملات والأموال ،

فالمرأة تتمتع بشخصية حقيقية كاملة ، فهى تمتلك ، وتتصرف ، وتجرى المعاملات المالية مستقلة ، اذا كانت بالغة راشدة ، وتتقاضى اجرا مساويا لأجر الرجل فى حال تساوى عملهما ، ويمكن أن تكون طرفا فى الدعوى ، مدعية ومدعى عليها ، ولو كان الطرف الآخر أباهما أو زوجها أو غيرهما . وليس فى الاسلام نصوص صريحة تمنعها من العمل ، ولكن مجموع النصوص والاحكام المتعلقة بالمرأة يستنتج منها أن الموضوع انما هو توزيع للأعمال بين الرجل والمرأة توزيعا يتناسب مع فطرتهما ، واختلاف مهمتهما ، وما أعد له كل منهما فى هذه الحياة ، وما زود به جسميا ونفسيا ليقوم به . وبناء على هذا يمكن أن نستنتج من مجموع هذه النصوص أن وظيفة المرأة الاساسية تولى الجانب الداخلى من خلية الأسرة ، ومن مهام هذا الجانب توليد السكينة والاستقرار ، وإيجاد جو المودة والرحمة ، والعناية بتربية الاولاد تربية فطرية سوية لا شذوذ فيها ، وحسن تدبير شؤون الأسرة والبيت بوجه عام . وهذه كلها وظائف هامة جدا ، ذات نتائج وأثار اجتماعية خطيرة ،

سلبا وإيجابيا ، وتحتاج الى جهود مركزة ، ومواهب خاصة ، هي عند المرأة أفضل منها عند الرجل . وحسن القيام بهذه الوظائف يصرف المرأة مبدئيا عن تولى الوظائف الادارية ، ويتنافى مع القيام بالنشاط والعمل السياسى ، وما يقتضيه من صراع وعنف فى أكثر الاحيان ، واستغراق نفسى للعامل فيه ليلا ونهارا دون مراعاة أحوال المرأة العارضة .

الأغنياء والفقراء ، فى إطار (المساواة) :

أما المساواة بين المتفاوتين فى الثروة فهذا أمر واضح فى الاسلام ، بل ان حرص الاسلام على ذلك شديد ، فهناك تحذيرات شديدة من الاهتمام بالاغنياء وتعظيمهم بسبب غناهم ، أو الازدراء بالفقراء بسبب فقرهم . وليس فى الاسلام أى حكم يعطى الفنى منزلة خاصة بسبب غناه فى أى مجال من المجالات . بل ان وضع أى عقبة مالية تؤدى الى هذا الامتياز تنافى الاسلام ، وذلك كالفرائض والرسوم التى تفترض فى اقامة الدعاوى فى القضاء ، أو تشتراط فى الترشيح لائى منصب سياسى أو غيره . فان ذلك يؤدى الى التمييز فى الحقوق بين الاغنياء والفقراء ، وهذا غير جائز . والأصل فى تحصيل العلم أن تسهله الدولة لجميع القادرين على تحصيله . دون اشتراطات مالية ، لان ذلك من واجباتها حتى للتعليم العالى والاختصاصى ، لان ذلك من فروض الكفايات التى يجب على الدولة القيام به وتمكين الناس من الوصول اليه .

مقاييس التفاضل :

أما التفاضل بين الناس بعد اقرار مبدأ المساواة بينهم فى الحقوق فيكون يقدر تفاوتهم فى العمل والجهد ونفع الناس ، وذلك لما ورد فى الحديث النبوى « الخلق كلهم عيال الله وأحبهم اليه أنفعهم لعياله » ولقوله للجناحة من أصحابه الذين ذكروا له واحدا منهم كان لا ينقطع عن الصوم وقيام الليل تهجدا . من يكفيه طعامه ؟ فقالوا : كلنا ، فقال : كلكم أفضل منه . وكذلك

يكون التفاوت بالقدرة والعلم والخبرة في مجال التفضيل في الاعمال والوظائف، وذلك هو أحد معاني تفسير الآية الكريمة

« ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها » (١) •

والوظيفة أو العمل أمانة ، كما ورد في حديث آخر، وهذا من معاني الآية الاخوى

« ان خير من استأجرت القوى الامين » (٢) •

كما قال ابن تيمية •

فالمساواة المبدئية لا تنافي التفاضل في الجهود والانتاج والعمل والمواهب والخبرة والعلم وغير ذلك ، مما يصلح أن يكون معيارا للتفاضل في كل مجال يحسبه ، وكذلك التفاضل في القيمة الاخلاقية يكون بحسب النية المخلصة والتقوى ، أي العمل بما يرضى الله

« ان اكرمكم عند الله اتقاكم » (٣) •

الحقوق الأساسية - حقوق الحياة :

ان حق الحياة حق أساسي يصونه الاسلام لكل الناس . في دولته وخارج دولته • وقتل النفس وازهاق الروح جريمة كبرى في نظر التشريع الاسلامي يعاقب عليها ، سواء أكان الممتدئ عليه مسلما أو غير مسلم ، مواطنا في داخل الدولة أو خارجها ، لا يستثنى من ذلك الا المحارب • وللحرب والمحاربين أحكام دقيقة في الشريعة الاسلامية . لا نريد أن ندخل هنا في تفصيلها • ومن الواجب أن تلفت النظر الى أن المدتين أي : غير المحاربين في البلاد المعاربة ، ولا سيما الشيوخ والاطفال ورجال الدين ، الذين لم يشتركوا في الحرب لايجوز قتلهم ، بل لا تقتل الحيوانات - الا في حال الاحتياج اليها للأكل - ولا يقطع الشجر في البلاد المعاربة ، وذلك وفقا لوصية مشهورة للرسول الكريم

(١) النساء الآية ٥٨

(٢) القصص الآية ٣٦

(٣) الحجرات الآية ١٣

صلوات الله عليه ، وكذلك وصية أبى بكر للجيش حين أرسله للحرب -

ولا يقتصر حق الحياة على هذه الناحية السلبية ، أى حمايته ومعاينة المعتدى بل يتجاوز الاسلام ذلك الى الناحية الايجابية .
فحق العيش الكريم اذا لم يستطع المرء الحصول عليه مضمون له وعلى الدولة أن تحصله لكل الساكنين فى أرضها والتابعين لنظامها وحكمها ، سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين - وواجب بيت المال امداد المحتاجين للمال ليمشوا ، أى لتأمين طعامهم وشرابهم وملبسهم ومسكنهم ، وفى بعض الأحوال زواجهم أيضا - وهذا ما جرت عليه الدولة الاسلامية فى عهدها الاول وفى كثير من العهود التى تلت ، وهو أمر متفق على وجوبه -

الحرية الشخصية :

وحرية الانسان الشخصية فى الإقامة والسفر وفى التنقل واختيار المسكن والعمل والتصرفات الاخلاقية مضمونة له ، ولا تعد هذه الحرية الا فى أحوال استثنائية معروفة ، لمصلحة عامة، كمنع السفر دخولا وخروجاً حين انتشار الوباء ، وفقاً للحديث النبوى القائل : « اذا ظهر الطاعون فى بلد فلا تدخلوا اليه ولا تخرجوا منه » ، وكاختيار عمل ممنوع فى الاسلام ، كصنع الخمر والاتجار بها بالنسبة للمسلمين - وأما سوى ذلك فإذ صل فيه الحرية ، ولا يحق للدولة تقييدها الا فى نطاق حق الدولة فى تقييد المباحات ، اذا كان فى ذلك دفع مضرة للناس - أو ضرورة عامة ، أو مصلحة واجبة ، كنظم المرور والبناء وأشياء ذلك -

والمسكن فى الاسلام له حرمة ، فلا يجوز دخوله من غير استئذان من صاحبه ، ينص القرآن الكريم

« ولا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا » (١) .

ولا يدخل الحاكم فى هذا المنع الا بمسوغ مشروع - وقصة

(١) النور الآية ٢٧ .

عن حين تسود جدار بيت فيه جماعة يشربون مشهورة ، وقد ألزمه أصحاب البيت بالحجة في ارتكابه أمرا ممنوعا ، ودخوله من غير الباب ، ودون استئذان ، متجسسا على أصحابه ، وأقر بحجتهم .

• الحرية الاقتصادية وحقوق التملك والكسب : -

أعطى الاسلام الانسان أى انسان مسلما أو غير مسلم من مواطني الدولة القائمة على الاسلام الحق في ممارسة الحياة الاقتصادية . وذلك بأن يسلك طريقا للكسب المشروع في حدود أحكام تشريعه ، ويمارس سائر المعاملات الاقتصادية من بيع وأجارة وشركة وتجارة وزراعة وغيرها ، على أن يتقيد بأحكام الاسلام المتعلقة بهذه المعاملات ، والتي هدفها منع الظلم والاستغلال في شتى صورهما ، كالربا والاحتكار والغش وسائر العقود الباطلة كالقمار . على أن للدولة - ولي الأمر الحاكم - التدخل وتقييد هذه الحرية ضمن قواعد فصلها الفقهاء . هدفها منع الظلم وإحقاق العدل وتحقيق المصلحة العامة ، في أحوال معينة تعتبر استثناء من قاعدة الحرية التي هي الأصل (١) .

• حرية الدين والاعتقاد :

الدولة في الاسلام دولة ملتزمة بعقيدة ونظام ، فالعقيدة فيها تعتبر الأساس الذي يبنى عليه المجتمع والدولة معا . بل إن عقيدة التوحيد والإيمان بالله والخضوع له وحده وتشريعه المبلغ عن طريق النبوات والرسالات السماوية هي الهدف الأسمى لإقامة الدولة . وتعتبر الرابطة الاعتقادية أعلى الروابط ، وعليها يقوم تماسك المجتمع لا على المصالح ، ولا على اوحدة العرق والقومية .

(١) راجع في موضوع تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في الاسلام كتابنا (نظام الاسلام - الاقتصادي) كما يمكن الاطلاع على آراء ابن تيمية وفقهاء المذاهب في كتابه الحسبة الذي لخصنا آراءه في كتابنا (آراء ابن تيمية) او (الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية) .

ولذلك تعتبر العقيدة فى الدولة الاسلامية من النظام العام ، فلا يجوز الاعتداء عليها ، ولا الطعن فيها ، ولا تجريحها واطعان مراضتها ، لأن ذلك يعتبر تخريباً للمجتمع ، وتهديماً للدولة ، وتقويضاً للنظام وتنكيكاً لروابط المجتمع .

ولا تقبل الدولة اعلان الخروج عن العقيدة الاسلامية ، بل تعتبر هذا العمل تمرداً على نظام الدولة ودعوة للانقراض عليها ، لان العقيدة أساس بنيانها ، ويسمى هذا الخروج المعلن رده وارتداداً . ونجاء المرتد هو جزاء كل معلن لتهديم نظام دولة ، وكل داعية للثورة عليها ، والخروج على نظامها فى الدول الملتزمة وهو القتل اذا أعلن ذلك . أما اذا اقتصر الأمر على عدم الاعتقاد فى نفسه دون اعلان فما عليه من سبيل ، لان الدولة لا تحاسب السرائر والبواطن وانما تحاسب على ما يظهر ويعلن .

ان الدعوة الى عقيدة أخرى مخالفة للعقيدة الاسلامية من حيث الأساس ، والى ازالة الصفة الاسلامية للدولة بنتيجة ذلك ، لا يسمح الاسلام به بداهة ، لأنه حينئذ يسمح بازالة وجوده ويحكم على نفسه بالزوال ، بل يدعو الى مكافحة هذه الظاهرة حين تبدو كل مكافحة . فما على الذين يكفرون بالاسلام وعقيدته وشريعته الا أن يخرجوا من انتمائهم لدولة تقوم على أساسه ، ومن مجتمع يؤمن به ويتماسك على أساسه ، الى دولة أخسرى ومجتمع آخر ، لئلا يهدم الكيان المنسجم ، ويحبط جهود المؤمنين بالاسلام فى تحقيق أهدافه .

يستثنى من هذه القاعدة العامة ما أعطاه الاسلام للمؤمنين بالاديان السماوية السابقة له ، ولو أنها فى نظر الاسلام متسوخة من جهة ، ومعرفة عن أصلها من جهة أخرى ، كاليهودية والنصرانية وغيرهما ، مما يلحق بهما ، فلهم الحق فى البقاء على عقيدتهم والحق فى اعلانها ضمن بيئاتهم الخاصة . وذلك

لاشتراك هذه الأديان في الأصل مع الإسلام في أصول الإيمان،
أي في الإيمان بالله والحياة الآخرة والنبوت .

أما في خارج الدولة وأرضها فالدولة لا تكره الناس على
الإيمان بالإسلام والدخول فيه . ولكنها تحمي الدعوة إليه
بجيشها ، وتقيم حكما عادلا في البلاد التي تضرها حماية الدعوة
إلى فتحها . دون أن تجبر أحدا بعبئته على الدخول في الإسلام .

إن موقف الدولة الإسلامية من الأديان السماوية وأهلها
غير موقفها من العقائد التي تعتبر ضارة بالإنسانية . وخطيرة
في نتائجها ، في الخط من قيمة الإنسان والسير به في طريق
التدري . فالاعتقاد بالوهية الحيوانات كالبقرة والقردة والثعابين
أو الكواكب والنجوم والطبيعة بوجه عام . أو الاعتقاد بتأليه
الإنسان في أي شكل من الأشكال . في صورة حاكم فرد أو في
صورة قومية تعتبر قمة الوجود والمهيمنة على البشرية . أو في
صورة طبقة أو حزب أو فئة . أو الاعتقاد بهيمنة المادة
على الوجود بسبب أوليتها وأسبقيتها في الوجود على كل
شيء . أي بتأليها ضمنا . كل هذه العقائد يعتبرها الإسلام أنواعا
من الوثنية الضارة والشرك المغرب للبشرية ، ويعتبرها أساس
البلاء والأزمات . ومنبع الظلم والاستعباد والانحطاط . ولذلك
كان على الدولة الإسلامية عدم السماح بممارسة هذه العقائد ،
وعدم فسخ المجال لها . بل العمل على إزالتها ومحوها ومكافئتها
بشتى الطرق . ابتداء من طريق الدعوة بالحكمة والاقناع
بالدليل والحجة . وانتهاء بمقاومتها ومحاربتها . لتخليص
البشرية من شرورها وأثامها .

حرية التفكير والرأي :

أما فيما سوى أصول العقيدة فالإسلام يفسح المجال واسعا
للتفكير ، بل يدفع إليه ويوجبه . كالتفكير في الكون وسنته ، أي :
في البيئة وحوادثها وقوانينها ، فالقرآن يكرر الدعوة إليه ،
ويلج على ممارسته ، وهو المجال المعروف اليوم بمجال العلوم

(Sciences) كالكيمياء والفيزياء وعلم الأحياء وما إلى ذلك • وكذلك الحال في التفكير في المجتمع الانساني وحوادثه وسننه أو قوانينه • ومحاولات التغيير والتخطيط حرة بل مطلوبة ، لتحقيق أهداف الاسلام الانسانية في المجتمع واصلاحه . ايجابا كت تحقيق المساواة والمداة والرقى ، واستثمار الكون وسمو الاخلاق ، وازالة المصبيات وغير ذلك من أهدافه المثالية . وسلبا كمنع الظلم والاستغلال ومكافحة الزنى والخمر والتحلل الاخلاقى • ان الانسان فى نظر الاسلام قادر على التغيير بل يطلب منه التغيير وفقا لقوله تعالى :

ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم « (١) »
وقول السيد عبد القادر الجيلانى المستمد من هذا المعنى :
« أنا أهالب الأقدار بالأقدار » •

ونذكر هنا على سبيل المقارنة موقف الدول غير الاسلامية فى
المصر الحاضر من حرية العقيدة :

ان هذه الدول نوعان :

نوع ملتزم بعقيدة معينة . ويمثل هذه الدول فى صورتها
الصارمة من حيث التزام الدول الشيوعية • وليس فى هذه
الدولة حرية اعتقاد مطلقا • فالدولة الشيوعية تعتبر من أول
واجباتها نشر العقيدة أو الفلسفة التى جاء بها ماركس فى داخلها
وفى خارجها ، عن طريق التعليم فى جميع مراحلها واختصاصاته
وعن طريق وسائل الاعلام والنشر ، كما ترى أن من واجبه
حمايتها وحماية المعتقدين بها فى خارجها ، ولو كانوا من مواطنى
الدول الأخرى • وليس للمواطنين فيها ولا لغيرهم الحق فى أن
ينشروا أى عقيدة سواها عن طريق الكتابة أو القول أو التعليم ،
سواء أكانت هذه العقيدة دينية كالاسلام والمسيحية ، أو كانت
اجتماعية سياسية أو اقتصادية ، كالرأسمالية ، والفلسفة الحرة ،
لأنها تتضمن نقضا للعقيدة الماركسية وتهديما للمجتمع الشيوعى

(١) الرعد الآية ١١ •

الماركسى . المبني على تقييد الديانات اى على انكار الاله ، وأولية
المادة ، وانكار النبوات ، بل على اعتبار هذه العقائد فى زعمهم
ضارة ومخدرة . وكذلك عقيدة الحرية الفردية فى الفلسفة
(الليبرالية) فهى مناقضة لفكرة سيطرة الدولة وانفرادها فى
التملك والانتاج والتوزيع .

وفى مقابل ذلك تسمح الدولة الشيوعية بحرية الالحد
ونشره . كما ينص على ذلك الدستور السوفييتى . ولكنها لا تسمح
بتشر العقيدة الدينية بالوسائل العامة . وتنظر الى من يمارسون
الشعائر الدينية نظرة ريبة واتهام ، ونظرة ازدراء ونقص فى
الاعتبار واقصاء عن الوظائف والأعمال العامة . وهى تعتبر أن
تشر العقائد الدينية والمذاهب الاقتصادية والسياسية المخالفة
والدعوة اليها والاشادة بها تخريباً تقاومه بأعنف الصور .

وهناك نوع آخر من الدول وهى التى تترك الحرية المطلقة
لجميع أنواع الدعوات والعقائد . وهى الدول المسماة
بالديمقراطية ، ولو أدى ذلك الى صراع العقائد والأحزاب
والفئات والأزمات السياسية ، ومهما كانت تلك الدعوات متطرفة
أو منحرفة وشاذة وغير أخلاقية .

والاسلام يختلف عن النوعين كليهما بالسماح بالحدود التى
ذكرناها .

حرية الرئى والنقد والحرية السياسية :

للإنسان أن يبدي رأيه فى شؤون الحياة العامة . وفى
مقياس الاسلام ومصلحة المجتمع . ولا حق لأحد ، لا للحاكم ولا
الناس وتصرفات الحكام وسياساتهم . وأن ينقدها أو يعارضها
ضوء مقياس الاسلام ومصلحة المجتمع . ولا حق لأحد ، لا للحكام ولا
لغيره ، أن يمنعه من ذلك أو يقيد حريته . الا اذا كان فى ذلك
اعتداء على الآخرين ، وتعرض لشرفهم ، وأعراضهم ، واتهام
لهم بالباطل .

ان الاسلام لم يقتصر فى هذا المجال على السماح بالتعبير عن

الرأى والصبح ، يل امر بذلك ودعا اليه بالعاح . فمن ذلك ما ورد فى القرآن الكريم :

« ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (٢٤١) .

وتكرر هذا المعنى فى كتاب الله . والعديد النبوى ككرر هذه الدعوة كذلك كقوله عليه السلام : (الدين النصيحة قالوا : لمن يا رسول الله قال : لله ولرسوله ولعامة المسلمين وأئمتهم) . والأحاديث الواردة فى الاعتراض على ظلم الحكام . وفى ضرورة امرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، وفى خطورة نتائج تركهم فى ضلالهم وظلمهم وخطئهم . كثيرة جدا . كقوله عليه السلام :

« اذا رأى الناس الظالم فلم ياخلوا على يده تؤسك معهم الله يعقاب » .

وعلى هذا جرت سيرة الجيل الأول من المسلمين . وكثير من الأجيال اللاحقة بالنسبة لموقفهم من خلفائهم وحكامهم ولفت نظرهم وسؤالهم ومحاسبتهم . حتى ان عمر قال :

لا خير فيكم اذا لم «وتوها ولا خير فينا اذا لم نسمعها » .

على ان الاسلام يمنع فى نصوصه الصريحة فى الكتاب والسنة من الاعتداء على اغراض الناس باسم حرية الرأى . ومن هذا القبيل القذف وهو الاتهام بالزنى . ودون اثباته بالأدلة التى هى فى غاية الصعوبة . فهو جريمة يعاقب عليها فاعلها . وكذلك البهتان وهو نسبة فعل قبيح الى انسان هو منه برىء . والشتم والسباب . كل ذلك ممنوع وفيه عقوبة تعزيرية ، لما فى ذلك من انتهاك لحقوق الناس واعتداء عليها .

والخلاصة ان ما يعبر عنه فى الاسلام بالامر بالمعروف أى المطالبة بفعل ما هو حق وخير ومصلحة والنهى عن المنكر . أى : المطالبة بترك ما هو باطل وظلم وشر ومضرة ومفسدة . هو نفسه المبدأ الذى يعطى العسرية فى التعبير . بل حق التعبير والتقد وايداء الرأى فى معرض الإصلاح .

(١) كى عن الآية ١٠٤ .

الحقوق السياسية والحرية السياسية :

تتجلى الحرية السياسية وحق ممارستها في الاسلام في
موضعين :

اولهما : المشاركة في اختيار الحاكم عن طريق اهل الحل
والعقد . وعن طريق بيعة جمهور الشعب المسلم ورضاه
ومن اختاره اهل الحل والعقد . وقد سبق بيان هاتين القاعدتين
وتعليقنا عليهما . المتضمن وجوب تنظيمه ' صياغتهما في
نظام مفصل محدد الأصول والقواعد . يراعى فيه وضع المجتمع
وأحواله في العصر العاضر . ويفعل كذلك في كل عصر
ومجتمع بحسب الأحوال والظروف والملايسات .

وثانيهما : ايداء الرأي والنصح للحكام . ونقد اعمالهم
بمقاييس الاسلام ومصلحة المسلمين . بقصد الاصلاح والنصح
لا التشهير والتجريح والاضعاف . وهذا ما جرى عليه جيله
الصحابية في عهد الخلفاء الراشدين . بل جمهور الشعب من
التقد الذي يهدف الى النصح والمطالبة بالحق والمحاسبة على
الأعمال . والقصور الشاهدة لذلك في ذلك العهد كثيرة .
كما أن مواقف العلماء في عهد الأمويين والعباسيين في نقدهم
والاعتراض على اعمالهم وما أدت اليه أحيانا من الاضطهاد
معروفة مشهورة .

ونضيف الى ما تقدم أن انتماء المسلم الى الدولة الاسلامية
حق لا يستطيع أحد أن يمنعه منه . وهو ما يعرف اليوم بالجنسية
والمواطنة . كما يجوز اعطاء هذا الحق للكتابيين الذي تم
العهد بينهم وبين المسلمين . على بقائهم في ظل حكم الدولة
الاسلامية .

اما تولى المناصب السياسية كإمارة المؤمنين والوزارات
وامارات المناطق ففي شأنها تفصيل . أما الخلافة أو إمارة
المؤمنين فقد سبق الكلام عن شروطها ومؤهلاتها . وأما المناصب
الأخرى فما كان منها من نوع الخبرة الفنية كالصحة والمالية

وما إليها فيجوز اسنادها من حيث الاصل الى غير المسلم من المواطنين المعاهدين . أى من الكتائبين ، وتراعى مصلحة المسلمين فى ذلك من حيث التصح والامانة والخبرة فى حال اسنادها الى غير المسلمين . وأما المناصب التى تتضمن الولاية العامة أى السيطرة والتوجيه كشؤون الحرب والأمن والتعليم والقضاء وامارات المناطق فلا يجوز أن يتولاها الا من يؤمن بأهداف الدولة الاسلامية ، ويلتزم بجميع التزاماتها ، ويعتقد بما بنيت عليه من عقيدة وتشريع ، ولهذا يشترط أن يكون متوليا مسلما . اذ ليس من المنطق السليم ان نكلف من لا يؤمن بالاسلام ديننا ونظاما بل يؤمن بغيره أن يتولى التعليم ، ليووجه لتحقيق الأهداف الاسلامية ونشر الاسلام ، أو أن يتولى الحرب اعلاء لكلغة الله وحماية الدعوة الاسلامية .

بل ان ذلك التكليف غير عادل ولا منصف ويؤدى الى ما لا تحمد عقباه - وهذا هو المتبع فى جميع الدول التى تلتزم عقيدة أو مذهبها ، حيث لا يتولى أمر الدولة الا من آمن بدستورها وأهدافها . هذا مع ملاحظة أن مواطنى الدولة الاسلامية غير المسلحين أى الكتائبين الذين أصبحوا مواطنين فيها بالمهد والاتفاق لا بالانتماء الى الاسلام عقيدة . يعيشون متمتعين بسائر الحقوق الشخصية من حق الحياة والتملك والتصرف وغير ذلك مما بيناه سابقا ، ولكنهم لا يتولون مراكز الدولة التى تجعل منهم حماة للدعوة الاسلامية ، وناشرين لها ، ومحققين لأهدافها . فان فى ذلك حملا لهم على ما لا يعتقدون ووضعا لهم فى موضع التناقض والتناق . وهم متضامنون مع المسلمين فى اطار الدولة السياسى ، ولذلك جاز لولى الأمر اشراكهم فى الحرب دفاعا عن الدولة . وهم فى الأصل يشتركون ماليا فى نفقات أمن الدولة ، وهذا حسب رأى فريق من الفقهاء معنى ضريبة

العزىة ، ولذلآ تسقط فى آال اشتراكهم الفعلى فى الدفاع •
أضف الى ذلآ أن الدولة عن طريق بىء المال مكلفة بأعآتهم
واعآتهم فى آال آآتهم الى ذلآ كالمسلمى •

ان هذه الآقوق الآى بىناها والآرىاء المآعلقة بها الآى أآرها
الاسلام للناس كىف يمكن آماىتها وما النظام التشرىعى الذى
آآخذ فى الاسلام لذلآ ؟

بل ما هى وسىلة آماىة الدولة والجماعة الآى آعىش فىها ،
من مسلمىن ومعاهدىن ، من الاعآداء الآارجى ومن الاعآداء
الداآلى ؟ •

وهذا ما سآجب عىه بأآصار فى الفصل الآالى •

آماىة الآقوق والآرىاء

الاطاع عن الدولة والدعوة

ان الاسلام فى مصدرىه القرآن والسنة ىآضمن تشرىما
لآماىة الدولة الآى ىقىمها ، والدعوة الآى ىدعو الىها لتقوم
الانسانىة على التسطء والعدل فى أمورها ، وعلى الآرىة ، آرىة
الانسان من أى نوع من الآضوع والمبودىة ، الا لله الآالق ،
ولتسىر فى رسآلتها لاستآلافىة على الأرض لاعمارها ، وىآضمن
تشرىما لآماىة الآقوق والآرىاء الآى آآرها لأفراد دولته ولبنى
الانسان كافة • وىآضمن هذا التشرىع عدة نظم : وقىما ىلى
آلاصة عن هذه النظم وأهدافها :

١ - نظام آماىة الدولة بأرضها وجماعآها - من المسلمىن
والمعاهدىن - وآماىة آرىة الدعوة الى الاسلام وآرىة الدآول
قىه •

ومآور هذا النظام ووسىلة هذه الآماىة آىن الآاجة الىها
(الآهاد) أى : الآرب واستعمال القوة والسلاح للآهداف الآى
آدآت له • وهى رد الاعآداء الآارجى على الدولة ، أرضها

نواطينها (١) . وصدد الاعتداء على حرية نشر الدعوة الاسلامية
نحو نطاق الدولة ، أو حرية الدخول في الاسلام (٢) وحماية
« المستضعفين من الرجال والنساء والولدان » (٣) .

المجاهد وأحوال الحرب والسلام والهدنة والمعاهدات احكام
خاصة سواء منها ما يتعلق بالدول والجماعات وما يتعلق
بالحقوق الخاصة من نفوس وأموال ، ويبحثها البحث عنها في
كتب الفقه مستخرجة من أصولها في القرآن والسنة (٤) .

٣- حماية السلطة الشرعية القائمة من التمرد والانشقاق
في داخل الدولة ومن أبتانها من المسلمين تمردا مسلحا ، وذلك
عن طريق ما يسمى في الاصطلاح الفقهي حرب البغاة ، اخذنا
من حقه خطه :

« وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقا احدهما
على الاخرى فقاتلوا التي تبقى حتى تبقى ، الى مرارته » .

قال القاضي ابو يعلى في (الاحكام السلطانية) تحت عنوان
(قتال أهل البغي) : « وهم الذين يخرجون على الامام ويخالفون
الجماعة . وينفردون بمذهب ابتدعوه ، فان لم يخرجوا به عن
المظاهرة بطاعة الامام ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها . وكانوا

(١) « وفانلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا ستموا لى الله لا يحب
المستدين » (البقرة - ١٩٠) .

(٢) « واخرجوهم من حيث اخرجوكم وانعنته اشد من القتل » (البقرة
١٩١) « وفانلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله » (البقرة ١٩٣) « والفتنه
هنا الاخذل عن الدين . ويكون الدين لله في الخوض لله » .

(٣) « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء
والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهليها » (سورة
النساء آية ٧٥) .

(٤) من اراد التوسع في موضوع الجهاد في القرآن فليرجع الى الكتاب
الغني « آيات الجهاد في القرآن » للدكتور كامل الدقسي ، دار البيان - الكويت .
وفي موضع الحرب فليرجع الى كتاب « آثار الحرب في الفقه الاسلامي » للدكتور
وصية الرحبي وهو قيم ومستوعب .

افرادا متفرقين تنالهم القدرة وتمتد اليهم اليد تركوا ولم يحاربوا ، وأجريت عليهم أحكام أهل المدل في الحقوق والحدود ومحاربة هؤلاء لها شروط وقيود وأحكام خاصة تختلف عن حرب المعتدين من الكفار (١) وكذلك قتل أهل الردة لها أحكام خاصة . ومقدمات تسيثها . سواء أكانت ردة انكار للدين أو لبعض أركانها كالزكاة . أو كانت امتناعا عن تنفيذ أحكامه الأساسية من غير انكار لها أو للدين .

٣ - حماية حقوق الناس أفرادا وجماعات ، وحماية حرياتهم من أى انتهاك يلحق بها . وهذا هو نظام العقوبات في الاسلام . ويشتمل على نوعين من العقوبات لنوعين من الجرائم :

أحدهما جرائم الاخلال بالأمن العام . وذلك بقطع الطريق ، واشهار السلاح . والقتل والسلب . وما الى ذلك . ويسمى هذا النوع من الجرائم بالحماية اخذا من قوله تعالى :

« انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » (٢) .

ولهؤلاء المجرمين أحكام خاصة . وتفصيل لعقوباتهم بحسب أحوالهم ، جمعها الفقهاء في فصل خاص وتحت عنوان خاص (٣)

وثانيهما : الجرائم التي اعتبرها الاسلام جرائم ، سواء أكانت انتهاكا لحق شخصي . كحق الحياة وحق التملك ، أو للمشرف والعرض . أو للكرامة الشخصية . أو لم تكن كذلك ، ولكنها تتضمن مخالفة أخلاقية أو دينية في نظر الاسلام كشراب الخمر .

(١) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٣٨ .

(٢) سورة المائدة ٣٣ .

(٣) انظر الاحكام السلطانية لنفاذ ابي يعلى ص ٤٦ بعنوان وإما قتال المحاربين وقطاع الطرق .

أرض الدولة الاسمية أو دار الاسلام

تحدثنا بإسهاب في الفصول السابقة عن عنصرى الدولة وهما السلطة أو الولاية حسب التعبير الاسلامى . والأمة باعتبارها جماعة وباعتبارها أفرادا مواطنين يؤلفون تلك الجماعة . أما العنصر الثالث الذى به تتم عناصر الدولة الثلاثة فهو الأرض -

ان لرض الدولة الاسلامية تحصل لها ياحد سببين ، فاما أن يسلم أهلها وهم عليها فتصبح بذلك دار اسلام ، واما أن يفتحها المسلمون فيقوم فيها حكم الدولة الاسلامية وتطبق فيها أحكامها -

ولقد أشار القرآن الكريم الى الأرض أو الدار أو الديار باعتبارها مقترنة مع الدين والقائمين بآمر الدين . وذلك فى مثل قوله تعالى :

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك فى الدين ولم يخرجوك من دياركم أن تبرؤم وتصلوا اليهم إن الله يحب المتصدين » . انما ينهاكم الله عن الذين لقاتلوك فى الدين وأخرجوك من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم المفللون (١) -

فقرن القتال فى الدين بالاجراج من الأرض والديار - وقد جعلها فى آية أخرى مسوعة للقتال :

« قاتلوا وما لاء لا تقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا » (٢) -

بل كانت مبيها لتشريع القتال فى أول آية نزلت فى القتال فى قوله تعالى :

« لئن لالدين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم شديد » . أخرجوا من ديارهم بشئ حتى لا أن يقولوا ربنا » (٣) -

(١) للمحة الآية ٨ - ٩ -

(٢) البقرة الآية ٢٤٦ -

(٣) الحج الآية ٣٩ - ٤٠ -

أما ما سوى دار الاسلام فهي دار الكفر وقد يكون أصحابها في حال هدنة وسلم مع المسلمين بسبب معاهدة معقودة أو في حال حرب ، وتسمى حينئذ دار حرب .

وعلى الدولة حماية الأرض التي هي دار الاسلام ، وحماية حدودها بالقوة والسلاح ، ورد كل اعتداء عليها . وعلى الأفراد كذلك من مواطنتي الدولة حمايتها والدفاع عنها وهو فرض ديني عليهم . بل الواجب على المسلم السكنى في دار الاسلام . أما السكنى في دار الكفر فلا تجوز . الا لسبب عارض ، فالمسلم والشرك لا تتراعى ناراها .

ويسكن الأرض دار الاسلام المسلمون والمعاهدون من أهل الكتاب الذين قبلوا المواطنة في حكم الدولة الاسلامية ، والمستأمنون أى الذين دخلوا بمقد أمان موقت الأجل من أبناء الدول الأخرى .

خصائص الدولة الاسلامية وصفاتها

نختم ما قدمناه عن تكوين الدولة الاسلامية وتركيبها وعن سلطاتها وشعبها ووظائفها وحقوق الانسان فيها وحرياته ببيان خصائص هذه الدولة التي تميزها ونقتصر على ذكر أهمها :

اولا : الدولة في الاسلام دولة عقائدية .

(١) فهي تقوم من حيث أساسها التكويني وخلق وجودها على فلسفة شاملة ، أى : على عقيدة وتصور للوجود ، وعلى فلسفة سلوكية ، تنبثق عنها ، تشمل نظام الأخلاق ونظام التشريع ، والعلاقات الاجتماعية . فليست كما يتصورها بعض الناس من خلال التفكير الغربي - دولة دينية بمعنى أن رابعتها تقتصر على عقيدة دينية غيبية ، ومناسك عبادات ، وانما هي دولة ذات فكرة شاملة ، وفلسفة عامة ، تستغرق الحياة الانسانية كلها ، وهي تقابل بذلك لا الدول الدينية وانما الدول العقائدية (الايديولوجية) . وهذه

العقيدة الشاملة بفلسفتها ونظمها هي الاسلام كما سبق بيان ذلك .

(ب) وبناء على هذا فان الدولة في الاسلام ذات عقيدة تدعو اليها في داخلها أولا ، تنشر دعوتها في جمهور شعبيها وتنشئ الاجيال الجديدة عليها وتحميها من التيارات الفكرية المعارضة لها ومن اعتداءاتها عليها .

ومحور هذه الدعوة جعل الانسان خاضعا لله خالق الوجود وحده . واعادة جميع القيم الأخرى الى موقعها الذي تستحقه بين مجموع قيم الحياة والوجود . التي ينسق الاسلام بينها دون أن يلغيها ، ويحرر الانسان من أن يكون عبدا خاضعا لواحدة منها خضوعا مطلقا . فالخضوع المطلق لوطن واحد أو لقومية واحدة . أو للنتاج والكفاية الاقتصادية ، أو للعقل المطلق وحده . أو لفرد من البشر . أو لفئة محددة منهم . أو للسلطة الحاكمة . أو للثروة الفالبة ، كل ذلك يعتبر ضربا من الوثنية والشرك في مقابل (عقيدة التوحيد) المحررة للانسان من طغيان الفلسفات العقائدية الأخرى التي تذلل الانسان كلياً أو جزئياً . أو تنحط به في مسيرته الحضارية .

والدول الاسلامية تدعو الى دعوتها وعقيدتها خارجيا بايفاد البعث والدعاة مع حمايتهم من كل اعتداء . وحماية المنضمين الى هذه الدعوة المؤمنين بها .

(ج) ان سياسة الدولة الداخلية في تشريعها ونظمها وفي تعليمها وجميع مؤسساتها تنبثق عن هذا الأساس الذي تقوم عليه . وكذلك سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية .

(د) ان طريق الانتماء الى هذه الدولة — بناء على هذا الأساس السابق — هو الايمان بمبادئها الذي هو الاسلام بالنسبة الى المسلمين أيا كانت جنسياتهم وقومياتهم . والقبول بحكمها

ونظامها بالنسبة الى المعاهدين من أهل الكتاب الذين ارتبطوا بهذه الدولة بمعهد -

أما الجنسيات أى : الانتماءات السياسية العالية فى الشعوب والدول الاسلامية فهى جنسيات عارضة فى نظر الاسلام ، بسبب ما آل اليه أمر الدولة الاسلامية الأولى من انقسام الى دول ، خلال فترة تاريخية طويلة ، ولا سيما فى العصر الحديث ، بتأثير عوامل دولية وخارجية - ولو وضع للدول الاسلامية المعاصرة هدف للالتقاء بعد فترة زمنية - ولو طالت - ومخطط ذو مراحل ، لانهى الأمر الى جنسية واحدة ، وإلى اتحاد دولي أو دولة واحدة -

ان هذا النوع من الانتماء الى الدولة والجماعة هو أرقى أنواع الانتماء ، ذلك أنه انتماء اختياري مبني على الارتباط الفكرى ، والانسجام العقائدى : أما الانتماء القومى والسياسى فهو انتماء قسرى يشبه انتماء الحيوان الى قطيعه يدافع الولادة والفريضة -

(هـ) بهذه الخاصة تختلف الدولة الاسلامية عن الدولة التى أساسها مصالح سكان وطن واحد ورابطتها هذه المشاركة فى سكنى الوطن والارتباط بمصالحه (الوطنية) ، وعن الدولة التى أساسها القومية الواحدة ، ورابطتها الاشتراك فى تلك القومية ، سواء اعتبر العامل الأساسى فيها اللغة أو التاريخ أو العرق ، وهدفها اعلام تلك القومية وانتصارها وغناها وارتقاؤها - وينشأ على الاطار العالمى من هذين النوعين التنافس - السلمى والحربى - بين دول الوطنيات ودول القوميات -

أما الدولة الاسلامية فربطتها عقيدة وفكرة ونظم وتشريع ينبثق عنها فى اطار مبدأ واحد ، ويمكن حينئذ أن يدخل فيها قوميات مختلفة وألوان شتى من البشر وأوطان كثيرة ، فهى مفتوحة لجميع القوميات على أساس الانضمام تحت عقيدتها ،

وبذلك فهي عالمية - مبدئياً - في اطارهم . ويمكن أن يبدأ انطلاقها من قومية واحدة ، لكن على أساس الرابطة العقائدية ؛ كما حدث في بداية انطلاق الدولة الاسلامية العالمية من العرب ، على أساس أن الهلة والرابطة بين أفراد العرب أنفسهم هو الاسلام لا القومية . وليس الوطن الذي هو في المفهوم الاسلامي الا دار الاسلام ، والدفاع عنه فرض لازم - ومصالح الوطن وأهله جزء من الدولة الاسلامية ، يقصد بالدفاع والرعاية ، وتختلف الدول الاسلامية - بسبب أن أساسها عقائدي وليس قوميا وكذلك رابطتها - عن الدولة الامبراطورية التي تتكون من عدة قوميات ، احداها هي الحاكمة السيدة . وأما في الدولة الاسلامية فاجتماع عدة قوميات فيها لا يجعلها امبراطورية ، بل ولا يجعلها اتحادا لعدة قوميات ، وانما تتألف من أفراد هذه القوميات باعتبارهم مسلمين ، والرابطة بينهم جميعاً هي رابطة الانتماء اليه .

ثانيا : لا توصف الدولة الاسلامية بكونها دينية أو مدنية بالمعنى الغربي (الأوربي) .

ذلك ان الدولة الدينية في التاريخ الأوربي والمفهوم الغربي يحكمها رجال الدين مباشرة أو بطريق غير مباشر . وهم الذين ينصبون الملك رئيس الدولة بمراسم وشعائر (طقوس) دينية خاصة . وهم الذين يتولون القضاء ويستأثرون بنهم نصوص الشريعة الدينية ، ولهم بالجملة امتيازات خاصة . ولا ينصب أحدهم رجل دين الا بمراسم خاصة كذلك .

ليس شيء من ذلك في الدولة الاسلامية . فليس فيها طبقة رجال دين ، ولا امتيازات من أي نوع كان لرجال دين . وليس تنصيب الرئيس أو الامام الا عملية شعبية يتولاها أهل الحل والعقد ، الذين منهم العلماء وغيرهم ويبايعه الشعب . ولا يستأثر انسان بحكم منصبه الديني بتفسير النصوص الدينية ، أو الشريعة ، وانما هو أمر مشترك بين كل من يشتغل بالعلم

ويختص بفرع من فروع من أبناء المسلمين ، وللجميع مناقش
الأمر بالبديل والحجة •

وفي الدولة الدينية الأوروبية لمجال لمناقشة الملك أو الرئيس ،
لأنه يستمد سلطته من الله ، بسبب أن توليته كانت من قبل
رجال الدين ، وهم يمثلون الإرادة الإلهية • وكل هذا مرفوض
رفضاً تاماً في الإسلام ، فالرئيس يناقش ، ويخطئ ويصيب ،
ولا يستمد سلطته لا هو ولا العلماء من الله مباشرة ، بحيث لا
يصح تخطئهم ومناقشتهم • ليس شيء من هذا الكلام في الإسلام ،
كل ما في الأمر بالنسبة للدولة الإسلامية أنها والى كانت بشرية
إنسانية من حيث تولى السلطة وعقد البيعة والنقد الإسلامي
والمراقبة الشعبية ، فانها تستمد مفاهيمها وشرعيتها من الإسلام
ومصدره الوحي ، ورابطتها هي رابطة الإيمان بالإسلام والعمل
به . وانها تدخل في حسابها ووظيفتها القيام بالدعوة إلى الإسلام
وحماية هذه الدعوة ، والناس كلهم في ذلك سواء ، والأمر
مشترك ، وكل من كان عالماً وتخصص في الشريعة فهو مرجع
علمي للفهم والتفسير . والباب مفتوح من غير مراسيم لمن يريد
بلوغ درجة علمية مهما علت •

والمعالم الرئيسية لخطة الدولة مرسومة محددة في الإسلام ،
ومجال الاجتهاد ولا سيما في الإدارة والسياسة واسع في نطاق
تلك المعالم الرئيسية •

أما وصف الدولة المدنية أو العلمانية في التاريخ والمفهوم
الأوروبي فمعناه فصل الدين وما يتصل به من إقامة شعائره
وتعاليمه وقواعده الأخلاقية بل التشريعية عن الدولة •

وهذا المعنى غير مقبول في الدولة الإسلامية ، لأنها مكلفة
باقامة شريعة الإسلام وقواعده الأخلاقية - والعمل على إقامة
شعائره . والتزام حدوده •

وبناء على ما تقدم فالدولة الإسلامية لا تدخل في هذا
التصنيف أصلاً ، فان شئت قلت عنها : انها دينية ومدنية معا ،

وان شئت نفيت عنها الوصفين معا بحسب ما تعتبره من
الاعتبارات ، فهي نظام قائم بذاته فى هذا الباب •

ثالثا : الدولة الاسلامية اخلاقية انسانية •

لما كان هدف الدولة الاسلامية ليس السيادة ولا تجميع الثروة
ولا المجد العسكرية ولكن تحرير الانسان من العبوديات جميعا
وربطه برابطة عليا هي الخضوع لله وحده واقامة العدل بين
الناس جميعا ، لما كان الأمر كذلك كان الهدف الاخلاقى الانسانى
مقدما فيها على الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية •
وبذلك تختلف عن الدول التى غايتها كثرة الانتاج أو التوسع
فى النفوذ والسيادة •

واذا كانت الدولة الاسلامية تعنى بالاقتصاد وتنمية الثروة
وتمين مواطنيها على ذلك بفتح الترع واقامة الجسور والقراص
الأفراد لتشجيع الزراعة (١) فانما ترى فى ذلك وسيلة لا غاية •
وهي تراعى فى ذلك أهداف الاسلام الاخلاقية ، فلا تتخذ من زراعة
المنب موردا لصناعة الخمر ، ولا تجيز تنمية ثروتها عن هذا
الطريق ، ولا عن طريق زراعة الدخان ، وهو ذو مضر كثيرة ،
ولا تسمح لدور الرقص والقمار والبغاء لأنها تدر على الخزينة
مالا • ان كل هذه الوسائل مرفوضة ، لأن القيم الاخلاقية -
كما يراها الاسلام - هي المهيمنة على الاقتصاد وكذلك التقدم
العلمى فهو واجب عليها تقوم به وتمين عليه لما فى نتائجه من
نفع للبشر ، وتمكين سلطانهم على الكون الذى سخره الله
للانسان ، ليستثمره ، ولما فيه من قوة للدولة ، لتحقيق أهدافها
الأخلاقية والايمانية •

رابعا : الدولة الاسلامية دولة حضارية •

وذلك أنها لم تقتصر فى وظائفها كما سبق بيان ذلك على
حفظ الأمن والدفاع ، بل تجاوزتها الى أهداف ايجابية

(١) قدم الخليفة عمر لنافع بن الحارث بن كلثة ما يستعين به فى ارض
اتخذها للخيول والزراعة (فتوح البلدان للبلاذرى ص ٣٤٦) •

وتوجيهية ، فى ميدان الاقتصاد والعلم . وسائر المرافق النافعة للناس بوجه عام ، وفسحت للناس ميادين النشاط فى حدود أهداف الاسلام الانسانية والأخلاقية . وبذلك تنشئ الدولة الاسلامية أو ينشأ فى إطارها حضارة من نوع خاص ، تتسم بالنشاط والتقدم فى الميادين المادية والطبيعية نظريا وعمليا ، علميا واقتصاديا . كما تتسم بالمثالية الأخلاقية المستندة الى الأسس الايمانية . التى محورها الايمان بالله خالق الكون كله والمهيمن عليه ، وبالمسؤولية أمامه فى حياة أخرى :

ولا ننسى أن إطلاق الفعاليات الانسانية المادية والعقلية والنفسية فى نطاق الأهداف الأخلاقية وحدودها إنما يجرى على صعيد عالمى انسانى ، يمكن أن تحشد له طاقات جميع الشعوب التى تنضوى تحت لوائها ، لفقدان الفوارق القومية والطبقية فى الدولة الاسلامية . ومن الخصائص السابقة يتبين أن الدولة فى الاسلام عقائدية فى رابطتها وسياستها . ربانية فى مصدرها وأساسها انسانية فى فعاليتها وتكوين جهازها ، عالمية فى إطارها . أخلاقية فى أهدافها ، حضارية فى طبيعتها . وهى ليست كالدولة الدينية الثيوقراطية . ولا كالدولة الطبيعية الارستقراطية ، ولا كالدولة الديموقراطية العلمانية ، ولا كالدولة الديمقراطية العلمانية ، ولا كالدولة الاشتراكية الماركسية ، بل هى نظام خاص متميز قائم بذاته .

رابعا : الدولة الاسلامية نابتة الأسس متطورة الأشكال .

بينما فى البحوث السابقة أن الاسلام ثبت الأسس والمبادئ ، وترك ما سواها من التفاصيل والتنظيمات خاضعة للاجتهاد والرأى . وللتبديل والتغيير . كلما اقتضت الحال ذلك . وبهذا تكون الدولة قابلة لأن تأخذ أشكالا كثيرة تبعا لاختلاف الأحوال وتبدل الأطوار الاجتماعية المتعاقبة .

وقد بينا شرح هذه القاعدة فى عدة مواطن من هذا الكتاب . وخاصة فى مبادئ الشورى ومسؤولية الحاكم وحق الشعب فى النصح والمراقبة والنقد :

فكل مبدأ من هذه المبادئ لاشك في ضرورة ثبوته • ولكن لكل زمن ومجتمع بحسبه أحواله وتركيبه الاجتماعى ومستواه السياسى والفكرى • وذلك من العوامل طريق لتحقيق كل من هذه المبادئ بقواهد تنظيمية تتبدل بتبدل الأحوال •

ان الحياة الانسانية من الوجهة العضوية والنفسية الاجتماعية مبنية على مؤايد ومتحولات ، وكذلك ينبغى أن تكون المؤسسات والمنظمات الانسانية قائمة على هذا الأساس الاصيل • وهكذا فعل الاسلام فى موضوع الدولة اذ جعل لها مسالك وممالك ثابتة لاقتضاء الحياة والاخلاق ثباتها ، كالعائلة والشورى مثلا ، وترك الاشكال والتفصيلات والقواعد التنظيمية متبدلة متحولة ، يحددها الفكر والتجارب البشرية ، بحسب خصائص الأطوار الاجتماعية •

وبهذا ينتهى بحثنا فى الدولة والحكم فى الاسلام وقد بذلنا الجهد فى تنويره وإيضاحه ، عسى أن ينفع الله به أفهاما ضلت فى متاهاته ، وأفكارا حارت فى مشكلاته ، وعسى أن يكون منطلقا لفكر سياسى جديد ، ومبعثا لدولة نأمل ولادتها بعد أن حالت بيننا وبين صورتها الصحيحة الأولى قرون كثيرة ، لتكون نموذجا لدول العالم أجمع ، وملتقى للشعوب الاسلامية ، وهدفا تسير نحوه الدول القائمة حاليا فى بلاد الاسلام •

وقد كتب هذا الفصل فى المدينة المنورة ، وختم فى المسجد النبوى فى الروضة المطهرة ، حيث قامت دولة النبوة الأولى . وكان المسجد النبوى مركز الحكم ومقر العبادة ، وكان محمد رسول الله وخاتم النبيين القائل على تلك الدولة الربانية ، يهيمن عليها بروحه ورحمته ويبدله وأنسانيته • والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمدره الطهر أجمعين •

القسم الرابع نظام العقوبات

كتب هذا القسم الأستاذ الشيخ محمد الغزالي

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة

ان العقوبات التي قررتها الشريعة الاسلامية أو أذنت بها هي الضامن لحفظ الحقوق ، وحماية الحريات ، وهي الرادع الزاجر لمن يحاول انتهاكها ، وهي في المجتمع الاسلامي مسبقة بالعلم التربوي التهذيبي ، المستند الى عقيدة الاسلام المؤثرة ، ومسبقة باقامة نظام التكافل الاجتماعي ، وكفالة المعيشة لمواطني الدولة الاسلامية .

وتنقسم العقوبات في التشريع الاسلامي الى نوعين :

١ - عقوبات محددة لجرائم محددة ، اذا تمت في شروط معينة ، وتسمى الحدود .

٢ - عقوبات ترك تحديدها لولي الأمر ، أي : لاجتهاد السلطات التشريعية أو القضائية في كل زمان ، ليراعي في تحديدها اختلاف أحوال الجرائم والمنكرات والانتهاك للحقوق الانسانية ، ولتطبيقها كذلك على الجرائم الأساسية التي حددت عقوباتها بالحدود ، وذلك في حال عدم استيفائها لشروط الجريمة المستحقة للعقوبة المحددة شرعا بالحد .

وهذا النوع من العقوبات يسمى (التمايز) ..

الحدود :

ان عقوبة الجرائم الأساسية التي تقع في كل عصر ومجتمع والتي تتضمن انتهاكاً للحقوق الانسانية الأساسية ، أو للقيم الأخلاقية ذات الخطورة اجتماعيا ، قد حددها الاسلام في القرآن أو في السنة .

من هذه الجرائم ما يعتبر فيها الحق الشخصى أو ما يسمى بحق العباد هو الأساس ، أو الصفة الغالبة ، ولذلك فإن العقوبة لا توقع إذا أسقط صاحب الحق حقه ، وتقلب الى تعزير ، أى : الى عقوبة أخف تقابل حق الله ، أى : حق المجتمع وهو ما يسمى بالحق العام ، ويتولى حينئذ ولى الأمر تحديد هذه العقوبة التعزيرية .

وهذه الجرائم هى : القتل ، والايذاء الجسمى (الجراح أو تعطيل الأعضاء) .

ومن هذه الجرائم ما يعتبر حق الله (أى : الحق العام) هو الأساس والصفة الغالبة ، فلا تسقط العقوبة ، ولا تبدل بسبب غفو صاحب الحق عن حقه ، وهذه الجرائم هى الردة على الاسلام والزنى ، والسرقه ، وشرب الخمر ، والتذف على رأى بعض الفقهاء .

وفيما يلى بيان للحدود والقصاص والتعزيرات .

أولاً : قطع يد السارق ، وجزاء العصابات المسلحة :

استتباب الأمان في المجتمع من أجل النعم ، ما أعظم أن يتحرك الانسان كيف يشاء دون قلق على دمه أو ماله أو عرضه ! عندما دعا ابراهيم ربه للبلد الذي أسسه ، طلب له أمرين لاثنين ، رزقا مكفولا وأمنا مستقرا ، وقدم الأمان على الرزق وهو يسأل الله حاجته (رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات ...) (١)

ولكى يشيع الأمان ويطمئن كل انسان شرع الله شرائع كثيرة ، من أهمها حد السرقة . ان السرقة جريمة جديرة بالمطاردة والاستئصال ، ووجودها مثار ضيق وقلق فكيف اذا شاعت .

تصور عاملا يكدح طوال الشهر يسعى على أهله وولده قبض مرتبه الذي يرقبه بشوق وعاد الى بيته وهو يفكر في سداد الثغرات الكثيرة التي تنتظره ، ولكن يدا آثمة امتدت في الطريق الى ماله فسرقتها .

ماذا يقول وماذا يفعل ؟ وكيف يترك هذا اللص يحصد في لحظات عرق الآخرين في أيام طوال ؟

وأعرف موظفا تغرب عاما أو عامين ليؤسس بيتا يتزوج فيه فاذا اللصوص ينقبون البيت ويستولون على كل ما أثل وهيا ! وفلاحا باع محصول زراعته ولم يهنأ بالثمن الذي ناله لأن اللصوص أخذوه منه ؟ وهكذا يأكل القاعد الخبيث من كدح العامل المرهق .

وهؤلاء الشطار اللثام يستولون على أموال الآخرين فيتوسعون في انفاقها ويبعثرونها في لذاتهم دون حذر لأنهم ما تمبوا في كسبها .

لا ريب أن المجتمع المحترم يجب أن يخلص من هؤلاء وأن يرصد لهم العقوبة التي تقطع دابرهم وتردع قريبهم وبعيدهم .

(١) البقرة الآية ١٢٦ .

الأيدى في نظر الاسلام ثلاثة : يد عاملة ، وهذه حقها أن تكافأ وتصاب
وتشجع ، ومن حقها أن يضمن لها سعيها ، وأن تزداد عنه الآفات ، وأن
تهنأ به دون متطفل سمج يفتات عليه .

ويد عاطلة ، وهذه حقها ان تجد العمل الذي يشغلها ، وان توفر لها
أسباب العيش الشريف ، وان تأخذ حضاها الطبيعي في الحياة ، ولا يجوز
أن تلجئها إلى القوت عن طريق التسول والتلصص .

ويد فاسدة ، وهي اليد التي عزفت عن العمل الشريف ، وانبسبت
للناس بالأذى ، وعز علاجها مع غفرة التعاليم الدينية التي تغرى بالحلال
وتنفر من الحرام ، ماذا يصنع الاسلام لهذه اليد الا أن يقطعها ليربح منها
صاحبها ويربح المجتمع كله من مفاسدها ؟

ونسأل الذين يستبقون هذه اليد ، ويأبون الخلاص منها : ماذا تبغون
من تركها ؟ ربما قالوا : نكفها عن الأذى بالسجن حينئذ ثم تركها ، وقول
: لا خرجت من السجن لتستأنف السرقة وانزال الفواجع بغيرها أتركها
للأيد ؟

لا يقول بهذا رجل مخلص للناس غيور على كرامتهم المادية والأدبية !
ومسألة التريث أو التمعل في اقامة الحد ليست موضع الخلاف بيننا
وبين الشاغبين على العقوبات الاسلامية ، فان الحد لا يقام - دينا -
الا بعد أن يستريح ضمير القاضى الى ما يحكم به ، وهو لن يحكم على
جائع محرج ، ولن يبت بالحكم في قضية أحاطت بها شبهة .
ان اليد التي تقطع هي اليد التي ظلمت المجتمع ، لا اليد التي ظلمها
المجتمع ، قال تعالى :

(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله
عزیز حكيم . فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه ..) (١)

(١) سورة المائدة الآية ٣٨ ، ٣٩ .

والبلاد التي نفذت قطع يد السارق هدأت أحوالها ، وسادتها طمأنينة كاملة ، وأغناها قطع يد واحدة عن فتح سجون كثيرة يضمن فيها المجرمون ثم يخرجون أشد ضراوة وأكثر قساوة .

والسطو على مال الغير جريمة فيها قابلية النماء والتعدد ، وتتحول من رغبة في المال الحرام الى جراءة على الدم الحرام ، وما أيسر أن يقتل اللص من يعترض طريقه وهو يسرق ، سواء كان المعترض حارس الأمن ، أو صاحب المال ..

ويغلب أن يتعاون اللص مع اللص في ادراك مأربه ، ومن هنا تتكون المصائب التي تقطع الطريق ، أو التي تقاسم المهام في اتمام أعمال السلب والنهب ، والسجون ساحات مهيأة لدراسة هذه المعاصي واحكام خطتها .

وطبيعى أن يضاعف العقاب مع استفحال الجرم على هذا النحو ..

وقد سمعنا بأنباء السطو المسلح على السيارات والقطارات ، أو على الحقول والمتاجر ، والغريب أن بعض الناس يتعاطف مع هؤلاء القطاع ، ويحاول تخفيف عقوباتهم ، واني لشديد الريبة في ضائير هؤلاء المدافعين، وأكاد أقول : ما يمطف على اللص الا لص ولا على القاتل الا قاتل ..

وقد حسم الاسلام اللجاجة في مجازاة أولئك العابثين قال تعالى :

(انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم . الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ٥٠) (١)

وهنا ثلاثة أمور لابد من تحريرها : أولها أنه لابد من الحفاظ على

(١) سورة المائدة الآية ٣٣ ، ٣٤ .

أموال الناس واقامة سياج منيع حولها ، ورفض اشتناء القاعدين الحصول عليها بالأساليب المعوجة ، والحدود السماوية ضمان أكيد لهذا المعنى ..

ثانيا : لا مكان للرحمة بمشيري الفوضى ومهددي الحقوق ، فان ترك هؤلاء فتح لأبواب العذاب على المجتمع كله ، واغراء بالظلم ، واسقاط للقيم ..

ثالثا : عندما يكون الانحراف خطأ عارضا فالشوارع أول المناادين بأقالة الشرط وتيسير المتاب .

وهو القائل : أن يخطئ الامام في العفو خير من أن يخطئ في العقاب لكن البون شاسع بين تعطيل الحدود ، ولتدقيق في ايقاعها ..

وهناك من يكذب فيقول : ان القطع أوجد جمهورا من العاطلين العاجزين عن العمل ، وهذا اجترأ غريب فان القطع خلال أربعة عشر قرنا تقع ولم يضر ، ولم يحس المجتمع بوجوده الا على نادرة، لأن الارهاب بالقطع صرف اللصوص عن السرقة وأغراهم بالبحث عن كسب معقول ..
ثانيا : القصاص

القاتل يقتل ، وما دام قد تمعد ازهاق روح برىء فان اقتصاده الحياة قصاص عدل ، ولا مكان لطلب الرحمة به .

وقد علت صيحات شتى تطلب الناء عقوبة الاعدام ، وترى أن المجرم مريض ينبغي أن يعالج ، وتزعم أن قتله لا يفيد شيئا ، ولن يعيد الحياة الى الضحية التي اعتدى عليها ..

والغريب أن هذه الصيحات الجاهلة وجدت من يستمع اليها في أوروبا وأمريكا ، فألغيت عقوبة الاعدام ، ليحل محلها السجن مدى الحياة ..

ونحن نتدبر حجج القوم فلا نجد فيها الا اللغو المرفوض ، ذلك أنهم يقولون : ان القصاص من القاتل لن يعيد الحياة الى القتيل المظلوم ، ونحن

ما أعدمنا القاتل لهذا الغرض البعيد ، ولكننا أعدمناه لنستبقى الحياة في أرجاء الجماعة كلها ، ولنزعج كل مفكر في العدوان ، فيوقن أنه سيفقد نفسه يوم يميت شخصا آخر ..

ان أغلب المجرمين يعتدون على حق الحياة لأنهم ذاهلون عن الثمن الذى يدفعونه حتما ، ولو علموا أنهم مقتولون يقينا اذا قتلوا غيرهم لترددوا وأحجموا ..

ويوم قال العرب : القتل أنفى للقتل .. وعندما أوجز القرآن الكريم ثمرة العقوبة المرسدة في هذه العبارة الوجيزة ، (في القصاص حياة) كان ذلك تجسيدا للاستقرار الذى يسود البلاد ، والأمان الذى يصون الدماء عقب انفاذ كتاب الله في كل معتد أثيم ..

وقد يقال ان القاتل مريض النفس ؟ في التعليل بهذا لتركه فلت من آثار فعلته .

ما أكثر الأمراض النفسية والفكرية التى تظهر أو تخفى في سلوك الأفراد ، وقد شرعت سير وعبادات متنوعة يستشفى بها الذين ينشدون العافية ، والذين يؤثرون حياة الشرف والسلم فلا ييسطون أيديهم بالأذى ، ولا يفلون في دم أو عرض أو مال .. ؟ فهل نعتذر لشخص يهتك الحرمات لأنه مستطار الشهوة ، أو نعتذر لسفك يرخص الدماء لأنه منحرف المزاج .

لماذا اذن تقتل الكلاب المسعورة والذئاب المغتالة ؟ ان القاتل يقتل ولا مساع للجدال عنه .

وقد ترك القتلة في بعض الاقطار اهمالا لحكم الله واعلاء لحكم الطاغوت فماذا كسبت هذه الاقطار من ترك القصاص ؟ كسبت انتشار الجريمة ، وسيادة الفوضى ، وذعر الألوف ان كانوا في الطرق أن يصابوا أو في بيوتهم أن تقتحم عليهم ! !

فهل هذا هو المطلوب من العطف على المجرمين ووصفهم بأنهم مرضى
بأنحرافات نفسية ؟

ان الله عز وجل جعل العدوان على انسان واحد استهانة بحق الحياة
للناس كلهم .

، انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل انسان
جميعا ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا (١) .

والاحياء المقصود قد يكون باقأذ غريق ، أو حاية مهتر مظارد مظلوم
وقد يكون بتوفيد حق الحياة للجماعة لها ، عندما يقتل من مجرم
سفاح ، فان قتله حياة لغير واحد كان يمكن أن يصرعوا لو بقى السفاح
حرا .

والقصاص تشريع قديم في النفس وفي الحواس والأطراف :
(وننبأ عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف
والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو
كفارة له) (٢) .

والصدقة هنا تنازل المرء عن حقه المقرر شرعا ، ويجوز أن يتنازل بونيا ،
الدم عن القصاص نظير مال يتفق عليه ، أو قرى الى الله بالعفو .

وفي الحديث (وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا) وهنا يترك القاتل فاذ يقتل
ولكن من حق الدولة أن تعاقب الذين يعكرون صفو الأمن بسا ترى من
عقوبات .

وربما تسأل البعض : لماذا يسقط القصاص بعفو ولي الدم ؟
والجواب ان الملبسات التي تحيط بالجرائم كثيرة . وهناك فاس لايجرحهم
المصاب المادى قدر ما يؤذيهم الهوان الأذى فاذا ضربه قوى طاع لم
يحزنه ألم بدنه كثيرا انما كان حزنه الاهم الأعم لتسدية الغير عليه وللضعف
الذى جراً الآخرين على اساءته .

١١ . سورة المائدة الآية ٢٢

٢١ . سورة المائدة الآية ٥

وينهب ههنا كله عنه يوم يملك حق الاحياء والامانة لخصمه ، ويوم يلجأ الناس اليه طالبين عفوه وآملين ان تكون يده العليا ، ان هذا يكفيه ويشفيه ، واتهاء الحق الفردى لا ينهى حق الجماعة كما اسلفنا .

ثالثا : نخذ الارتداد عن الاسلام

الارتداد عن الاسلام يسلم المرتد عن المجتمع ويسلبه حق الحياة ! وهذا الحكم شغب عليه بعض الناس ، وراؤه مصادرة لحرية الرأى ، ولحق كل امرئ أن يؤمن اذا شاء وأن يكفر اذا شاء .

ونحن نحترم حق اى انسان ان يؤمن وان يكفر ، ولكن هذا الحق يتقرر لصاحبه وهو فرد لم تتضح له الأمور .

ان له ان يدرس ويوازن ويرجح ، وأن يبقى على ذلك طول عمره .

فاذا آثر الوثنية أو اليهودية أو النصرانية لم يعترضه أحد ، وبقي له

حقه كاملا فى حياة آمنة هادئة ..

واذا آثر الاسلام فعليه أن يخلص له ويتجاوب معه فى أمره ونهيه وسائر هدية ، وهنا تساءل هل من حرية الرأى عند اعتناق الاسلام ان تكسر قيوده ونهدم حدوده ؟ أو بتعبير آخر هل حرية الرأى تعطى صاحبها فى أى مجتمع السانى حق الخروج على هذا المجتمع ونبد قواعده ومثاقه أبنائه ؟

هل خيانة الوطن ، أو التجسس لحساب أعدائه من الحرية ؟ هل اشاعة الفوضى فى جنبااته والهزء بشعائره ومقدساته من الحرية ؟

ان قضية الارتداد تحتاج الى ايضاح لتعرف ابعادها ، فالاسلام معروض للاغمار والمباقرة ، لأنه عقيدة وشريعة وكتابه ونهج نبيه يقران مثلا ان الله واحد ، وأن الآخرة حق ، وأن القصاص حق ، وأن الضياع حق .

ومعنى ذلك أن الذى يدخل فى الاسلام يرتضى كل هذه التعاليم
وينفذها ...

فإذا جاء من قال يؤمن بالله ورفض الإيمان بالآخرة ، أو يؤمن بها وأرفض
شريعة الصيام وشريعة القصاص وأشباه ذلك .. فهل يترك هذا الشخص
نبحث بدين الله على هذا النحو ؟ كلا .

ما أن يشوب الى رشده ويرجع الى الجماعة ، أو . لا فالخلاص منه حتم ،
لأنهم جماعة تؤمن وجودها وتصون حقيقتها وتذود العبث عن كيانها ..

نؤ أن انسانا ثارت في صدره شبهة لوجب على الراسخين في العلم أن
يرسوها ، ولو بقيت في نفسه هذه الشبهة فاعتزل بها ما أحس أحد خطره
« لا خطورتها ، اما أن تنبت في رأس أحد فكرة أن الرجل مثلا لا يجوز أن
يرأس البيت ، ولا أن يضاعف له الميراث ، أن تنبت في رأسه فكرة أن نظام
الزنا يجب أن يسود ويمتد ويوجه الاقتصاد كله . ثم يتحول هذا الشخص
الى داعية لفكرته ، ويحاول تنفيذها بشتى الطرق ... فذاك مالا يمكن
نيوئه باسم الاسلام ، واقتناع الاسلام بقبول هذا الوضع سفه ، ومطالبة
بوجوب حق الحياة والحركة لمن يريد نقض بنائهم وتنكيس لوائهم أمر عجيب
لا يوجد في الدنيا مجتمع يتنحى بهذه الطريقة السقيمة ، ولذلك لا نرى
أى غرابة في أن يستأب المرتد ، فإذا لم يتب قتل .

والقرآن الكريم لم يذكر حد الارتداد صراحة .. ولكن جاء في السنة
من بطل دينه فاقتلوه . ولا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد
احصان وقتل النفس التي حرم الله بغير الحق ، والتارك لدينه المفارق
للجماعة) .

وكشف القرآن الكريم أن اليهود جعلوا من حرية الارتداد وسيلة للظلم في الاسلام ، أعلنوا عن دخولهم فيه حتى ينفوا عن أنفسهم تهمة التعصب ، ثم قرروا الارتداد السريع كأهم اكتشافا فيه ما ينفر من البقاء عليه والأمر كله لعب بالدين واستهانة ببعته .

وما يقبل ذلك مبدأ محترم يشق لنفسه طريقا في الحياة .. على أن الزبر ، صلى الله عليه وسلم قبل أن يخرج من المدينة ويلحق بمكة من كره الاسلام وذلك في معاهدة الحديبية ، وما تعلم أحدا ارتد عن دينه ولا نعرف شخصا طيعيا فضل الشرك على التوحيد ، أو أهواء الأرض على شريعة السماء !!

الا ما روى عن جيله بن الابهيم الذي كره ان يقتض منه لما لطم رجلا من العامة ، وقال كيف وأنا أمير وهو سوقة ؟ فلما قال أمير المؤمنين إن الاسلام سوى بينكما احتال حتى خرج من سلطان الاسلام ، ولحق بالروم منتصرا ، وهذا الارعن لم يفعل ذلك لأن التثليث أرجح في نفسه من التوحيد ، ولكنها حمية غبية أفقدته الرشد وأضلته عن سواء السبيل .

ويروون عنه أنه راجع أمره وذكر ما كان منه وقال :

تنصرت الاشراف من عار لطة . وما كان فيها لوصبرت لها حزر
تكتفني منها لجاج وغيرة . وبعث لها العين الصحيحة بالعود
نما ليت امي لم تلدنني وليتنى . رجعت الى الامر الذي قاله عمر

ونقلت النظر الى أن قوى كثيرة تعمل الآن لنهش اكيان الاسلامي وتوهين عراه واثارة لفظ مفتعل حول شعب الايمان كلها ، أعلاها وأدناها ، وعلى المسلمين أن يدفعوا عن دينهم بالوسائل المشروعة كلها ، يشتون القلق ، ويقتلون الخائن ، ويحيون في جو من الوضوح والأخلاص .

رابعاً : حد الزنا والقذف :

المجتمع الاسلامى - من ناحية الفريضة الجنسية - يخالف كل المخالفة
المجتمعات الشيوعية والرأسمالية .

ان الاتصال الجنسى هناك نداء الجسد ، ويكاد يكون معزولاً عن
الخلق والروح والعبادة والايمان .

أما نحن المسلمين: فربط العلاقة الجنسية بتعاليم الدين ربطاً محكماً
ونضبطها داخل اطار من التصون والاستعفاف ، قال تعالى فى وصفه
المؤمنين :

(والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايماهم
فانهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون) (١) .

هناك متنفس واحد للرغبة الجنسية هو المقدر الشرعى الذى ارتضاه
الله ، وهو اليوم بيت الزوجية وحده .

لا ملام فيما يقع داخله . انما الملام فى فنون الاثارة والتذوق التى لجأ
اليها الاباحيون ودفعوا اليها الذكور والاناث دفعا خبيثا ، كالاختلاط
المطلق ، والرقص المنفرد ، والمزدوج والروايات التى تقرأ أو تمثّل بما
تحوى من تبذل وخلاعة . وأخيرا اللقاء الحيوانى الذى لا غرض منه
الا قضاء الوطر ، وارواء الطباع المستارة ..

المجتمع الاسلامى مضاد لهذا كله ، وهو يفت الزنا وكل مقدماته ،
وقد أرسد عقوبة صارمة للزنا تدور بين الجلد ، والقتل اذا كان المجرمان
متزوجين ..

ولا شك أن مائة جلدة للبكر ، والاعدام رجما للثيب عقوبات شديدة
يبد أنها عادلة لكن الذى يلفت النظر فى هذه العقوبات ضروب البيئة
البالغة التى اتخذها الاسلام لتنفيذها .

(١) سورة المؤمنون الآيات ٥ - ٧

لابد من أربعة شهداء يرون الجريمة رأى العين .. والمألوف أن هذه الجريمة ترتكب في خفاء غالبا ، وأن توفر أربعة أشخاص لشهودها يندر وقوعه . ومن الناحية التاريخية ندرك أن التطبيق لحد الزنا لم يتم بالبيئة المطلوبة الا قليلا جدا ، حتى ان البعض ظن الحد ارهابا فقط .

ونحن نعترف بأن الاسلام شدد في اثبات جريمة الزنا وأنه قصد الى هذا التشدد قصدا ، لما ينشأ عن الاثبات من عواقب اجتماعية غليظة واسعة اذ أن جريمة الزنا تعدى أصحابها المباشرين الى اسريهما معا ، وتسبب مآسى مادية وأدية لأفراد الأسرتين كليهما .. فلا جرم أن الاسلام يتوثق ويضاعف دلائل الاثبات .. والمجال واسع لتطبيق الحد في البيئات التي كثر فيها الخبث وتبجح ..

ففى اقطار أوروبا وأمريكا ، وفي البلدان التي قلدها تحول ناس كثيرون الى قطبان من الدواب تقترب الفاحشة في الحدائق والطرق دون محاذرة ...

وجلد هؤلاء أو قتلهم ميسور بسهولة الاستدلال على مناكرهم .. لكن الاسلام — يقين — لم يمتد على الحد جلدا كان أو قتلا لنشر العفة في المجتمع بل اعتمد على تأسيس اليقين في القلوب ، وبناء الضمائر التي ترقب الله خفية ، وتأبى معصيته ولو آيحت لها .

ثم قام الاسلام بعد هذا المهاد العظيم ، فأكد أوضاعا تضمن ألا يكون هناك انحراف ، منها اشاعة الملابس السابقة المحتشمة التي تكرم جسد المرأة وتحويه ، ومنها التوصية بغض البصر ومنع الميول الفاتنة من البحث عن العورات ، ومنها تحريم الخلوة بين الرجل والمرأة ، سدا للذريعة وطهارة للقلوب ، ومنها المباحدة بين أقناس الرجال والنساء حتى في المساجد الجامعة فإن للرجال صفوفًا مستقلة ، وللنساء صفوفًا خاصة بهن ، ومنها رفض ازدواج التعليم ، فلكل من الجنسين مدارسه وجامعاته .. ومنها تيسير

الزواج وجعله ظاهرة اجتماعية طبيعية لا تكلف معها ولا عنت .. والواقع أن البون شاسع بين السلوك الاسلامي في الصلات الجنسية وبين السلوك المنحل المستورد من هنا وهناك . وقد انتهى السلوك الاجنبى باعتبار الزنا حاجة بدنية لا يحرمها القانون ، ما دامت محفوفة بالتراضى ، كما انتهى انتهى باستقبال الألواف المؤلفة من اللقطاء ، على أنهم أناس طبيعىون لا ينبغي التساؤل من أين جاءوا ؟

ونحن المسلمين نرفض بحسم هذه النتائج، ونعد الزنا فاحشة ، ونهيب كل الأبواب المغضية اليها ونعاقب على وقوعها بالجلد والقتل ، ورى أن الأبرة وحدها هى الملتقى المشروع لأشراف الناس .

وكما يهتم الاسلام بحفظ الحرمات يأبى التعرض لها ، ويعاقب على تجريعها ، وفى الناس من ييسط لسانه بالأذى فى الآخرين ، ولا يبالى أن ينسب اليهم الا فك ويشيع عنهم الغنا .

ولا يجوز ترك هؤلاء الهاجين يلفون فى الأعراس ، ويهينون ذوى المروءات ، وقد طالبهم الاسلام أن يأتوا على ما يقولون بأربعة شهداء ، والا جلدوا ثمانين جلدة

(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبوا لهم شهادة ابداً ..) (١) .

وضرب المقتربين هذا الحد ثم اسقاط كرامتهم أبداً الدهر يرد شهادتهم وعدها كذبا هو جزاء شديد بلا رب ، الا أنه عادل ومزعج عن الانصاف الباطل .

ان النساء الشرفيات ينبغي أن يحطن بشتى الفضائل ، ليعشن آماتات هادئات .. وثم أمر نلفت اليه النظر لدقته وروعته ، أن الدين يجب أن يموت الخطيئة مكانها فلا تلوكها الألسن وتبشر نأها فى كل مكان .

فلو فرضنا أن شخصا وحده رأى جريمة جنسية ، فلا يجوز له أن

(١) النور الآية ٤ .

يحدث بها أحدا ، من يدري ؟ ربما كان هذا الكتمان مغوة على توبة وطهر .

ان الدين لا يقف متربصا أن تزل قدم فيجهز على صاحبها —

(ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهورها من دابة) (١)
ان الدين يمنح فرصا من الشتر المسكوت كي يرشد الضال ويقلع العاصي . ومن هنا كلف المؤمن أن يصم أذنيه عن سماع الاشاعات الرديئة ، وأن يكذب مروجيها ما داموا لا يملكون أدلة اثباتها — وهي أدلة صعبة — قال تعالى :

(لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين . لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم ياتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون) (٢) .

وبدئى أن الاسلام يكره الجريمة ويوعد عليها بالنكال في الدنيا والآخرة ، ويتهند أقواما يرتكبونها سرائر يبرزون للناس وكأنهم أطهار شرفاء .

(ان الله لا يحب من كان خوانا اثيما . يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا) (٣) .

لزم البغضاء التي واجه بها الدين هؤلاء المنافقين ، الا أنه أثر ستر المستورين وفتح منافذ الأمل لمستقبل يصطلحون فيه . مع القفور الوجود .. فمن كئيف القدر منفتحة ، جلدت كالهيوان وحل به ما يستحق ..

لكن الاسلام نظر الى البيوت وجوها وعللته الزوجين فيها نظرة خاصة نعم الظن أكذب الحديث ، والافتهام وبال على صاحبها ما لم يسأله شهود ،

(١) فاطر الآية ٤٥

(٢) النور الآية ١٢ ، ١٣

(٣) النساء الآية ١٠٧ : ١٠٨

لكن الزوج قد يجد ما يحرجه ، ولا يستطيع اثباته ، ولا يستطيع العيش معه ، وهنا يتدخل الاسلام ليرشد ، ويحكم ، ان الأمر خطير ، والقضية لا مجال فيها لغيرة تتوهم أو لتخيل فاسد !! فاما أن يستيقن الرجل ما يقول ، استيقانا لا يتراجع فيه ولا يضطرب ، واما أن يسكت فلا يرمى أهله بما قد يكن أبرياء منه ، وتجيء هنا شريعة اللعان ، لتنتهى علاقة مختلفة مريبة.

(والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين . والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين . ويسرا عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين . والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين) (١) .

واللعان تشريع حاسم في موضعه . وقلما يحتاج المجتمع الاسلامى الى وصف هذا الدواء ، فان التعاليم العتيدة التى تكتنف أرجاءه حصنته من هذه المتاعب وحمته من آثارها الموجهة ..

والأسرة الاسلامية قديما وحديثا أرجح كفة وأهى صفحة وأبين عفة من جميع الأسر الى تزحم القارات الخمس ، والفضل فى هذا الاستقرار لتعاليم الاسلام العنيف ..

خامساً - حله شرب الخمر

الخمر ما غطى العقل وعطل وظيفته ، سواء كان شرية سائلة ، أو عقاقير جامدة ، كالحنثيش والقات والأفيون وما أشبهها ، وبعض الناس لا يتصور الخمر الا ما أسكر من عصير العنب أو القصب أو الشعير أو غير ذلك وهذا خطأ . فان الأمم التي نشيع فيها الخمر السائلة أحسن حالا من الشعوب التي يخدرها الحنثيش والقات والأفيون ، ولا يتصور أن يحظر الشارع أخف الضررين ، ويترك الاثم الآخر دون تحريم ، وقد عرفت الخمر من قديم بأنها تتل الفكر وتطيش الحكم وتفسد التصور قال الشاعر :

شربت الاثم حتى ضل عقلى كذلك الاثم تذهب بالعقول
فاذا سكرت فأنسى رب الخمرنى والسدير
واذا صحوحت فأنسى رب الشبهة والبعر

واضطراب النظر فى الأمور على هذا النحو يهبط بقيمة الإنسان وكرامته العقلية ، ويعرمة أجل ميزه فضل بها على أنواع الخلق ، وهى عقله الذكى البديع وعندما بت القرآن الكريم الحكم بتحريم الخمر ذكر أن ذلك لأثارها النفسية والعقلية السيئة .

(انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم المداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) (١) .

والمرء اذا استرخى زمانم فكره . استيقظت غرائزه وتلاشى ما يحكمها ، وشرعت تنطلق هنا وهناك دون حذر . ومن ثم ترى المخمر أو المخدر يأتى أفعاله وكأنه حيوان لا صاحب له .

وقد أحست أمم كثيرة خطورة هذه الحال على يومها ، وغدها ، فقاومت
المسكرات والمخدرات بقوة ، ونفذت بعض الحكومات عقوبة الاعدام ،
فيمن يتناول المخدرات أو يروجها ، وانطلقت صيحات كثيرة ترهب من
الخمور وغائلتها ، وتلفت الانظار الى ضراوتها وقتكها .

ولكن أمر الناس عجيب ، فهم يوقنون : ان الدخان مثلاً لا جدوى منه .
وأنه يحرق المال والصحة وأنه يئمن وراء أمراض مرعبة ومع ذلك يتهاوى
الصغار والكبار على هذه العادة الحبقاء عادة التدخين ، ولا يبالون بما نجره
عليهم من وبال .

ويظهر أن البعض يفر من الانحساس بالواقع الى غيبوبة مؤقتة أو نشوة
متاحة يظنها استجماعاً لا عصابة ، وهي لو صح ما توهم غيبوبة يعقبها صحو
اليم ، فإن المسكرات والمخدرات قد تعمل دويها الى عالم من التبدل وفله
المبالاة ، وربما أشمعتهم ببعض السرور الفنى الماجن ، لكن الصحو الذى
يعقب هذه الغيبوبة يعجز مضاعف الحيرة ، وذلك الى جانب ما يسكن
البدن الانسانى من علل مختلفة ، وهذا هو السر فى تعبير القرآن الكريم عن
الخمر والميسر .

(فيهما اثم كبير ومنافع للناس واتمهما اكبر من نفعهما) (١)

أى أن النتائج الضارة التى لا فتاك منها أرجح مما يتوهمه الكثير أو يشعر
به من نشوة ولذة ، وكذلك ما يسببه الميسر من شحناء أكبر مما يعود على
الفقراء من أرباح القمار ..

وفى أوسط هذا القرن أرادت الولايات المتحدة أن تحرم الحمر لها
استيانتها من سوءها . وسنت لذلك قانوناً حسناً . ولكنها فشلت فى تطبيقه
لأنها لم تتبع سنة التدرج التى اتخذها الاسلام ، ولو أنها تدرجت فى الحظر
لنجحت فى وقاية الجمهور من هذا البلاء .

(١) البقرة الآية ٢١٩ .

والاسلام يحرم المسكرات ، ويماقب شاربها بالجلد ثمانين ، وهو حد انتفت الأمة عليه ، لأن الروايات اختلفت في عقوبة متناول الخمر ، فمنها ما جاء بضربه واحاته ، ومنها ما جاء بجلده أربعين ، ومنها ما بلغ بالجلد ثمانين .

وقد رأى الصحابة أن من سكر هذى ومن هذى .. افترى ، فليعاقب بحد الافتراء . أى قذف المحصنات .

ونلفت النظر الى أن الاسلام يعاقب على شرب الخمر لا على السكر منها ، فمن شرب سكر أو لم يسكر ، ضرب الحد المقرر ..

وأرى أن هناك بيئات قد استباححت المسكر والمخدر ، وأن ازال عقوبة الموت بها أجدى على الدين والدنيا .

سادسا : التعازير

للدولة أن تنشئ ألوانا من العقوبات التى تبسط رواق الأمان على المجتمع وتمنع النزوات أن تثير الفوضى والظلم فى جوانبه وقد علمنا أن هناك جرائم لم يتحدث الشرع أصلا عن عقابها الدينى ، كآكل الربا ، أو خيانة الشركة أو الفرار من القتال أو غش السلع والأدوية ، وما أشبه ذلك من المعاصى .

والقضاء يقدر على استئصال هذه الجرائم بما يناسبها من نكال ، له أن يجلد ، أو يسجن أو يفرض غرامات مالية .. وربما بلغ الأمر حد القتل فى قضايا التجسس والخيانة العظمى ..

والمالم أجمع يعترف ببداً العقوبة على شتى المخالفات ، ولكن التفاوت بين اقطاره يقع فى كمها وكيفها بحسب ما يكتنفها من أحوال ..

ويخل في دائرة التعزير مالا يبلغ مستوى الحد الشرعي المقرر كمن
سرق دون النصاب أو من غير حرز ، وكمن سب آخر بكلمات دون المساس
بالعرض ، والمهم في هذه التعازير أن تنضبط مع قواعد العدالة ، فلا تبلغ
حد الجور في الشدة ، ولا حد الاستهانة في الخفة ، ولذلك ينبغي أن تضمها
هيئات متخصصة في الفقه والتربية والإصلاح الاجتماعي .. وأن تدع
للقاضي حرية التصرف بين درجات عليا ودنيا في الجزية المقترحة ..

كما أنه يجب أن يعرف أنه لا عقاب إلا على ذنب ، وكما قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم (ظهر المسلم حمى إلا بحقه)

فأي حاكم يضرب أحد الرعية أو يظلمه دون ذنب وجبت مؤاخذته مهما
كان منصبه ، فإن ولاية المناصب ليست ذريعة لإيقاع المظالم .

مراجع المستوى الثالث ٣٠١

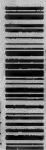
- ١ - منهج السنة في الزواج د - محمد الأحمدى أبو النور
- ٢ - نظام الأسرة في الإسلام د - عبد الرحمن الصابوني
- ٣ - منهج الاقتصاد الإسلامى عبد السميع المصرى
- ٤ - العدالة الاجتماعية سيد قطب
- ٥ - الإسلام والأوضاع الاقتصادية الشيخ محمد الفزال
- ٦ - نظام الحكم في الإسلام د - محمد عبد الله العربى
- ٧ - التشريع الجنائى فى الإسلام د - محمد عبد الله العربى

فهرس

المصطفة	الموضوع
٣	تقديم
١٢٨ - ٥	القسم الأول : نظام الأسرة
٢٦٤ - ١٢٩	القسم الثاني : النظام الاقتصادي فى الاسلام
٢٨٨ - ٢٦٥	القسم الثالث : النظام السياسى فى الاسلام
٤١٠ - ٢٨٩	القسم الرابع : نظام العقوبات فى الاسلام

طابع جامعة الملك عبدالعزيز

Bibliotheca Alexandrina



0238216

مطابق جامعة الملك عبد العزيز